الجـــمهورية الجـــزائـــرية الديمقراطية الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه
اقتصاد المؤسسة والأسواق
تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

تحليل أثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

من إعداد الطالب
مالكـــــي عـمـر

تحت إشراف:
أ.د ساهل سيدي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د ساهل سيدي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د مخلوفي عبدالسلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة بشار	ممتحنا
د. بوزيان عثمان	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2017- 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل ربي زدني علما

صدق الله العظيم

الإهداء

بعد أن وفقني المولى عز وجل لإنجاز هذه المذكرة

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى أمي الغالية الحنون التي سهرت على تربيتي ورعايتي فشكرا لك يا أمي

إلى أبي العزيز الذي لم يبخل علي بدعمه وتوجيهاته فشكرا لك يا أبي

إلى إخواني كل واحد باسمه

إلى أخواتي كل واحدة باسمها

إلى أعمامي وأخوالي

إلى كل الأقارب والأصدقاء

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد

عمر بن محمد مالكي

التشكرات

الحمد لله عز وجل وشكرا على توفيقه إيانا لإكمال هذا العمل المتواضع ،

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "أ.د ساهل سيدي محمد " الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته وملاحظاته القيمة لكي يصبح عملنا متكاملا وقيما.

، و أشكر السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و قراءتهم لها.

، كما أتقدم بأخص التشكرات إلى الأساتذة ونشكرهم

على مساعدتهم لنا في تقديم العلم والمعرفة.

، و شكر كذلك موصول إلى عمال و عاملات المكتبة.

، و الحمد لله من قبل و من بعد فهو ولي كل توفيق.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية	128
2-2	معالم قياس دليل التنمية البشرية في تقرير سنة 2011	131
1-3	وضع ميزانية التجهيز من عام 1963 إلى عام 1966	167
2-3	إيرادات ونفقات الميزانية خلال الفترة 1963- 1966	168
3-3	توزع استثمارات المخطط الثلاثي بين القطاعات المختلفة	169
4-3	بنية الإنفاق الاستثماري للاستثمارات المنفذة	172
5-3	نفقات الاستثمار لقطاع الصحة العمومية	173
6-3	التوقع والتنفيذ في قطاع التربية والتكوين	173
7-3	البرنامج العام لاستثمارات المخطط الخماسي	175
8-3	البرنامج الوطني للاستثمارات للفترة 1985-1989 بالأسعار الثابتة لسنة 1984.	177
9-3	تطور الهيكل الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر من 1991-2000	179
10-3	مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	182
11-3	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	184
12-3	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	187

13-3	تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية برسم الفترة 2010-2013	188
14-3	توزيع الإنفاق والأفراد حسب فئات الإنفاق	202
15-3	حساب معامل جيني بالنسبة لتوزيع الإنفاق السنوي بين فئات الأفراد	204
16-3	حساب قيمة معامل كوزنتس	205
17-3	تطور المرافق الصحية 1974-2014	206
18-3	تطور عدد الممارسين الطبيين في الجزائر خلال الفترة 1963-2010	207
19-3	تطور البنية التحتية لقطاع التربية الوطنية من السنة الدراسية 1962-1963 إلى 2013-2014.	210
20-3	تطور عدد المؤسسات و الأحياء الجامعية	211
21-3	تطور عدد التلاميذ والطلبة من 1962-1963 إلى 2013-2014	211
23-3	تطور التنمية البشرية حسب المناطق في العالم	215
24-3	إجمالي عدد الفقراء في الجزائر	221
25-3	معدل انتشار السل (لكل 100 ألف شخص)	223
26-3	تطور الاصابة بالملاريا في الجزائر	223
27-3	تطور حالات الإصابة بفيروس السيدا بين عامي 2010 و 2014.	224
1-4	بعض المخططات الاستعجالية لقطاع الصحة بالجزائر	235
2-4	تطور نفقات التسيير لقطاع الصحة بالجزائر	236

3-4	الجدول (4-3): تطور إعانات التسيير المقدمة للمعاهد والمدارس والمخابر والمراكز في قطاع الصحة	241
4-4	تطور نفقات المؤسسات الصحية (المراكز الإستشفائية الجامعية، القطاعات الصحية، المراكز الإستشفائية)	243
5-4	تطور نفقات التسيير للتعليم في الجزائر	247
6-4	تطور نفقات التجهيز لقطاع التربية والتكوين	253
7-4	تطور نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالجزائر (بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011)	257
8-4	تطور نفقات التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015	258
9-4	نفقات المساهمات والدعم والمساعدة على مستوى وزارة التضامن ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المقدمة لصالح الطبقات والفئات المحرومة والضعيفة في المجتمع	265
10-4	جدول تحليل التباين	272
11-4	تقييم مستوى التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	286
12-4	تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال المرحلة 2000-2014	287
13-4	تطور المتغيرات الصحية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	288
14-4	تطور نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم في الجزائر خلال الفترة	289

	2014-1990	
15-4	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-1990	289
16-4	تحديد فترات التأخر لنموذج VAR الأول	295
17-4	تحديد فترات التأخر لنموذج VAR الثاني	299
18-4	تحديد فترة التأخر للنموذج الثالث	305

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أثر منح الإعانة	65
2-1	أثر منح إعانة دعم مباشرة إجمالية على سلوك المستهلك	71
3-1	أثر منح إعانة إنتاج على سلوك المنتج	73
1-2	الأركان الرئيسية للتنمية البشرية	93
2-2	يوضح مفهوم التنمية البشرية- على كوكب يعيش عليه الجميع	95
3-2	عناصر دليل التنمية البشرية – ثلاثة أبعاد وأربعة مؤشرات-	127
4-2	يوضح عناصر دليل الفقر المتعدد الأبعاد	143
5-2	الارتباط الثنائي الاتجاه بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي	150

1-3	التوزيع القطاعي لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان	185
2-3	منحنى لورنز حسب مستويات التفاوت في توزيع الإنفاق	196
3-3	رسم منحنى لورنز حسب فئات الإنفاق	203
4-3	تطور عدد السكان بالنسبة للممارسين شبه الطبيين خلال الفترة 2000-2012	208
5-3	تطور عدد الطلبة من 1962-1963 إلى 2013-2014	212
6-3	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون –أ.و.أ.م-	213
7-3	تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناته	216
8-3	دليل ومؤشر التنمية البشرية المعدلة بعامل عدم المساواة	217
9-3	التوزيع الإقليمي للسكان الذين يعيشون في فقر شديد متعدد الأبعاد	219
10-3	نسبة فقر الدخل في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني	220
1-4	تطور نفقات التسيير لميزانية الدولة وقطاع الصحة في الجزائر	237
2-4	تطور إعانات التسيير الممنوحة للمؤسسات ذات الطابع الإداري التابعة لوزارة الصحة	242
3-4	تطور نفقات التسيير لقطاع التعليم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	248
4-4	تطور نسبة نفقات قطاع التربية والتكوين من مجموع نفقات ميزانية التسيير والتجهيز للفترة الزمنية 1971-2016.	254
5-4	تطور نفقات التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015	259

6-4	تطور نسبة التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة خلال الفترة 2010-2015	259
7-4	تأثير التغير بوحدة واحدة في X على الـ Y عند الزمن t وفترات زمنية تابعة	274
8-4	دراسة استقرارية النموذج الأول	296
9-4	استجابة التنمية البشرية لصدمة في المتغيرات الأخرى	298
10-4	دراسة استقرارية النموذج الثاني	300
11-4	استجابة معدل الانخفاض في وفيات الأطفال الرضع لصدمة في المتغيرات الأخرى	301
12-4	استجابة معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم لباقي المتغيرات الأخرى	302
13-4	استجابة باقي المتغيرات لصدمة في نسبة التغير في نصيب الفرد من GDP	302

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفهرس

مقدمة عامة 1
الفصل الأول: مفاهيم وأساسيات حول النفقات العامة 14
مقدمة.....15
I -1- الجزء الأول: ماهية النفقات العامة 16
I -1-1- تعريف الحاجات العامة 16
I-1-2- تعريف النفقة العامة 19
I-1-3- تطور مفهوم النفقات العامة 23
I-1-3-1- مفهوم النفقات العامة في ظل الفكر الكلاسيكي 23
I-1-3-2- مفهوم النفقات العامة في ظل الفكر الحديث 24
I-2- الجزء الثاني: تقسيمات النفقات العامة 25
I-2-1- التقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة 26
I-2-1-1- تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة 27
I-2-1-2- النفقات الحقيقة والنفقات التحويلية 28
I-2-1-3- النفقات العامة العادية وغير العادية 31
I-2-1-4- نفقات مركزية ونفقات عامة لامركزية 32
I-2-2- تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية 33
I-2-2-1- نفقات التسيير 33
I-2-2-2- نفقات الاستثمار (التجهيز) 35
I-2-3- إنفاقات الرفاهية 36

I-2-3-1- مفهوم إنفاقات الرفاهية 36
I-2-3-2- أنواع إنفاقات الرفاهية 37
I-2-3-2-1- الإنفاق على التعليم والصحة العامة.....38
I-2-3-2-2- إنفاقات التضامن الوطني والضمان الاجتماعي.....38
I-2-3-2-3- الإنفاق على الإسكان والتنمية الحضرية 39
I-3- الجزء الثالث: حجم النفقات العامة 40
I-3-1- ضوابط النفقات العامة 40
I-3-1-1- ضابط المنفعة 41
I-3-1-2- ضابط الاقتصاد في النفقات 42
I-3-2- محددات النفقات العامة 44
I-3-2-1- دور الدولة 45
I-3-2-2- المقدرة المالية الوطنية 46
I-3-2-3- مستوى النشاط الاقتصادي 47
I-3-2-4- المنفعة الجماعية 48
I-3-3- ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها 49
I-3-3-1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة 50
I-3-3-2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة 53
I-3-4- آثار ظاهرة تزايد النفقات العامة 58
I-4- الجزء الرابع: آثار النفقات العامة 59
I-4-1- الآثار المباشرة للنفقات العامة 59
I-4-1-1- تأثير النفقات العامة على الإنتاج الوطني.....60
I-4-1-1-1- أثر النفقات الاجتماعية 61

I-4-1-1- 2- أثر النفقات العسكرية 62
I-4-1-1- 3- أثر الإعانات الاقتصادية 64
I -4- 2- الآثار غير المباشرة للنفقات العامة 66
I-4-2-1- أثر المضاعف Effet du Multiplicateur 67
I-4-2-2- أثر المعجل Effet du L'accélérateur 69
I -4-3– الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على مستوى الاقتصاد الجزئي 69
I -4- 3–1- أثر الإنفاق العام على سلوك المستهلك في حالة المفاضلة بين إعانة دعم عيني أو نقدي 70
I -4-3-2- أثر الإنفاق العام على نمط إنفاق المستهلك في حالة منح إعانة دعم مباشرة إجمالية.....71
I -4-3-3- أثر الإنفاق العام على سلوك المنتج في حالة منح إعانة إنتاج 72
خاتمة.....74
مراجع الفصل الأول 75
الفصل الثاني: مفاهيم وأساسيات حول التنمية البشرية 77
مقدمة.....78
II-1- الجزء الأول: التعريف بالتنمية البشرية 79
II-1-1- مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية 79
II-1-1-1- مفهوم النمو الاقتصادي 79
II-1-1-2- مفهوم التنمية الاقتصادية 80
II-1-1-3- متطلبات التنمية الاقتصادية 81
II-1-2- الجذور التاريخية وتطور مفهوم التنمية البشرية 83
II-1-2-1- الجذور التاريخية للتنمية البشرية 84

II-1-2-1-1- الجذور التاريخية للتنمية البشرية في ظل الحضارة اليونانية 84
II-1-2-1-2- الجذور التاريخية للتنمية البشرية في ظل الحضارة الإسلامية 85
II-1-2-1-3- الجذور التاريخية للتنمية البشرية عند الكلاسيك 86
II-1-2-1-4- الجذور التاريخية للتنمية البشرية عند النيوكلاسيك 87
II-1-2-1-5- الجذور التاريخية للتنمية البشرية عند الاشتراكيين 87
II-1-2-2- تطور مفهوم التنمية البشرية 87
II-1-2-2-1- التنمية البشرية في الخمسينات والستينات 88
II-1-2-2-2- التنمية البشرية خلال عقد السبعينات 89
II-1-2-2-3- التنمية البشرية خلال عقد الثمانينات 90
II-1-2-2-4- التنمية البشرية من التسعينات إلى الآن 91
II-1-3- مكونات وأهداف التنمية البشرية 97
II-1-3-1- مكونات التنمية البشرية 97
II-1-3-2- أهداف التنمية البشرية 98
II-2- الجزء الثاني: العناصر الأساسية للتنمية البشرية 100
II-2-1- التعليم 101
II-2-1-1- تعريف التعليم 101
II-2-1-2- علاقة التعليم بالتنمية البشرية وأهميته 102
II-2-1-2-1- علاقة التعليم بالتنمية البشرية 102
II-2-1-2-2- أهمية التعليم 105
II-2-2- الصحة 106
II-2-2-1- تعريف الصحة 106
II-2-2-2- علاقة الصحة بالتنمية البشرية وأهميتها 108

II-2-2-2-1- علاقة الصحة بالتنمية البشرية 108
II-2-2-2-2- أهمية الصحة 110
II-2-3- الدخل 111
II-2-3-1- مفهوم الدخل 111
II-2-3-2- علاقة الدخل بالتنمية البشرية وأهميته 112
II-3- الجزء الثالث: أساسيات حول دليل ومؤشرات التنمية البشرية 113
II-3-1- مفهوم دليل التنمية البشرية 115
II-3-2- مبررات اللجوء لمؤشرات التنمية البشرية 118
II-3-3- معايير التصنيف والمجالات التي تغطيها مؤشرات التنمية البشرية 119
II-3-3-1- معايير تصنيف مؤشرات التنمية البشرية 119
II-3-3-2- المجالات التي تغطيها مؤشرات التنمية البشرية 121
II-4- الجزء الرابع: قياس التنمية البشرية 123
II-4-1- قياس دليل التنمية البشرية 125
II-4-1-1- حساب دليل التنمية البشرية قبل سنة 2010 127
II-4-1-2- حساب دليل التنمية البشرية خلال الفترة (2010-2015) 130
II-4-2- قياس دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة 132
II-4-2-1- مفهوم دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة 132
II-4-2-2- مراحل حساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة 133
II-4-3- قياس دليل الفوارق بين الجنسين 135
II-4-3-1- مفهوم دليل الفوارق بين الجنسين 136
II-4-3-2- مراحل حساب دليل الفوارق بين الجنسين 137
II-4-4- قياس دليل الفقر حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 139

II-4-4-1- مفهوم وقياس دليل الفقر البشري 139
II-4-4-1-1- مفهوم دليل الفقر البشري 139
II-4-4-1-2- حساب دليل الفقر البشري 140
II-4-4-2- مفهوم وقياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد 142
II-4-4-2-1- مفهوم دليل الفقر المتعدد الأبعاد 142
II-4-4-2-2- منهجية حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد 144
II-4-5- محاولة بناء دليل مقترح لقياس الفوارق المكانية في التنمية البشرية 145
II-5- الجزء الخامس: التنمية البشرية والسياسات الاقتصادية 146
II-5-1- دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية 147
II-5-1-1- دور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي.....148
II-5-1-2- دور الدولة في توزيع الدخل.....151
II-5-1-3- دور الدولة في تقديم السلع والخدمات العامة.....153
II-5-2- دور السوق في تحقيق التنمية البشرية 154
II-5-3- الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية 154
خاتمة 156
مراجع الفصل الثاني 157
الفصل الثالث: تطور النفقات وواقع التنمية البشرية في الجزائر 161
مقدمة 162
III-1- الجزء الأول: تطور النفقات في ظل مخططات وبرامج التنمية 163
III-1-1- الإنفاق غداة الاستقلال وخلال مرحلة المخططات التنموية للفترة 1967-
1979... 166
III-1-1-1- الإنفاق خلال مرحلة الانتظار 1962-1966 167

III-1-1-2- الإنفاق خلال مرحلة المخططات للفترة 1967-1979 168
III-1-1-2-1- المخطط الثلاثي (1967-1969) 168
III-1-1-2-2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973) 170
III-1-1-2-3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) 171
III-1-1-2-4- المرحلة التكميلية (1978-1979) 171
III-1-2- الإنفاق خلال مرحلة اللامركزية في التخطيط 1980- 1989 174
III-1-2-1- المخطط الخماسي الأول 1980-1984 174
III-1-2-2- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 176
III-1-3- الإنفاق خلال فترة التسعينات 178
III-1-4- الإنفاق في ظل مرحلة الإنعاش الاقتصادي والسعي لتحقيق الكفاءة في الاقتصاد 2001-2014 180
III-1-4-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) 2001-2004 181
III-1-4-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005-2009 183
III-1-4-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) 2010-2014 186
III-2- الجزء الثاني: معايير ومؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل والإنفاق 189
III-2-1- معايير قياس عدم العدالة في التوزيع 190
III-2-1-1- معيار البناء للمجهول 190
III-2-1-2- معيار السكان 191
III-2-1-3- معيار الدخل النسبي 191
III-2-1-4- معيارDalton (مبدأ التحويلات) 191
III-2-2- مقاييس ومؤشرات عدم العدالة في توزيع الدخل والإنفاق 192
III-2-2-1- المدى (R) 193

III-2-2-2- متوسط الانحراف النسبي 194
III-2-2-3- التباين (V) ومعامل الاختلاف (CV) 194
III-2-2-4- الانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق 194
III-2-2-5- منحنى لورنز (Lorenz): 195
III-2-2-6- معامل جيني (Gini) 197
III-2-2-7- علاقة الفئات فيما بينها 199
III-2-2-8- مؤشر Atkinson 199
III-2-2-9- مؤشر Theil 199
III-2-2-10- معامل Kuznets 200
III-2-3- قياس عدم العدالة في توزيع الدخل والإنفاق بالجزائر 201
III-2-3-1- رسم منحنى لورنز 201
III-2-3-2- حساب معامل جيني 203
III-2-3-3- حساب معامل كوزنتس 204
III-3- الجزء الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر 206
III-3-1- الصحة في الجزائر 206
III-3-2- التعليم في الجزائر 209
III-3-3- الدخل والمستوى المعيشي في الجزائر 212
III-3-4- تطور دليل التنمية البشرية وعناصره 214
III-4- الجزء الرابع: تحديات ومعوقات التنمية البشرية 218
III-4-1- الفقر والأمية 218
III-4-2- الأمراض والأوبئة 222
III-4-3- أعباء التقدم التكنولوجي 224

III-4-4- معوقات التنمية البشرية 225
خاتمة 226
مراجع الفصل الثالث 227
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لأثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر 232
مقدمة 233
IV-1-الجزء الأول: الإنفاق على التنمية البشرية في الجزائر 234
IV-1-1- الإنفاق على الصحة 234
IV-1-2- الإنفاق على التعليم 246
IV-1-3- التحويلات الاجتماعية والنفقات الأخرى لتحسين المستوى المعيشي 256
IV-1-3-1- التحويلات الاجتماعية 257
IV-1-3-2- النفقات الأخرى لتحسين المستوى المعيشي 260
IV-2-الجزء الثاني: مدخل نظري في القياس الاقتصادي والنماذج المستخدمة في الدراسة 267
IV-2-1- تعريف النموذج القياسي ودور النظرية الاقتصادية في صياغته 267
IV-2-1-1- تعريف النموذج الاقتصادي القياسي 267
IV-2-1-2-دور النظرية الاقتصادية في صياغة النموذج القياسي 269
IV-2-1-3- عملية بناء نموذج قياسي 270
IV-2-2- تحليل التباين 271
IV-2-2-1- مفهوم تحليل التباين 271
IV-2-2-2- اختبار مدى أهمية المتغيرات في تفسير الظاهرة 271
IV-2-2-3- استخدامات تحليل التباين 272
IV-2-3- النماذج ذات المتغيرات المتباطئة (المتخلفة) زمنيا 273

IV-2-3-1- طبيعة النماذج ذات المتغيرات المتباطئة زمنيا 273
IV-2-3-2- أسباب الفترات الزمنية المتأخرة 275
IV-2-3-3- تقدير النماذج المتخلفة زمنيا 276
IV-2-4- نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR 276
IV-2-4-1- توضيح نماذج VAR 277
IV-2-4-2- تحليل الصدمات والسببية 281
IV-3- الجزء الثالث: دراسة تطبيقية لأثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر
.....285
IV-3-1- بناء نموذج قياسي للدراسة.....286
IV-3-1-1- متغيرات الدراسة 286
IV-3-1-2- صياغة نماذج الدراسة 290
IV-3-2- النتائج التطبيقية للدراسة 295
خاتمة 307
مراجع الفصل الرابع 308
الخاتمة العامة 310
حدود البحث والصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد البحث 323
التوصيات والاقتراحات بخصوص البحوث المستقبلية 324
المراجع 325
الملاحق 341

المقدمـة العامـــة

إن الاهتمام بالتنمية البشرية ومفهومها ليس وليد اللحظة، فهو قديم قدم الفكر الاقتصادي، ويعتبر "آدم سميث ***Adam Smith***" من الاقتصاديين الأوائل الذين أولوا الإنسان والعوامل الاجتماعية والنفسية اهتماما بالغا في فهمه وتفسيره للفعل الاقتصادي، حيث أستهل كتابه الشهير « ثروة الأمم»[1] بإعلانه أن إجمالي العائد القومي منتج من العمل، كما أوضح أيضا بأن الإنسان وحده بعمله الذهني والمادي يقوم بإعداد ما يحتاج إليه في حياته للارتقاء بالحياة، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على الاهتمام الكبير الذي أولاه "أدم سميث" للعمل واعتبره المصدر الوحيد لخلق الثروة والقيمة المضافة. كما سعى إلى تحليل طبيعة السلوك الإنساني موضحاً بأنه يتحدد بواسطة مجموعة عوامل من حس النفس وتحقيق الثراء والرغبة في الحرية والإحساس بالتوافق والعمل والميل إلى المقايضة وتبادل الأشياء، واعتبر تلك العوامل أساسا ومصادر للسلوك البشري. فللناس القدرة على أن يحددوا بصورة أفضل أين تكمن مصلحتهم، ومن ثم يجب إتاحة فرصة تحقيق هذه المصلحة وإعطاء الحرية لهم لأنها ستؤدي إلى زيادة وعمومية الخير للمجتمع ككل، يضاف إلى ذلك أن الدوافع –أي العوامل– السابقة هي التي توجه الأفراد إلى تحقيق توازن يكفل التوافق بين منفعتهم الفردية والمجتمعية في نفس الوقت[2].

كما أكد "***A. Marshall***" –وهو أحد أهم مؤسسي المدرسة النيوكلاسيكية– على أهمية العنصر البشري من خلال الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا، وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في التقدم عن طريق القوى البشرية التي تحوّل الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود[3].

كما نجد بأن الفكر الاشتراكي يعطي اهتماما كبير للإنسان أيضا، ويعتبره محور التنمية البشرية، حيث يعتبر ***"Karl Marx"*** –وهو مؤسس المدرسة الاشتراكية– أن العمل هو المحور والعنصر الرئيسي لخلق الثروة في المجتمع، فمن خلال العمل والنشاط الإنتاجي يستطيع الفرد الوفاء بضرورات الحياة

[1]- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، "التنمية وحقوق الإنسان– نظرة اجتماعية–"، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية– مصر، 2006، ص 199–200.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 199.

[3] مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، "الاستثمار في رأس المال البشري"، ورقة عمل، ص3.

وإشباع حاجياته الأساسية مثل المأكل والملبس والمأوى وغيرها من الحاجات، أي أن هذا النشاط الإنتاجي يمثل شرطا أساسيا لوجود المجتمع[4].

من خلال العرض الذي قدمناه سابقا بحثا منا عن جذور لمفهوم التنمية البشرية يمكن أن نلاحظ بأن مفهوم التنمية البشرية ليس بالجديد تماما، فقد نجده لدى العديد من المفكرين الاقتصاديين، وهو ما يتضح جليّا من خلال إسهامات كل من "***Adam Smith***" و"***A. Marshall***" و"***Karl.Marx***"، ولكن بمسميات ومفاهيم مغايرة إلاّ أنها تصب في معنى واحد يتعلق بأهمية العنصر البشري في خلق الثروة على اعتبار أنه المستفيد الأول منها.

قبل الحرب العالمية الثانية كان الاهتمام بالعنصر البشري ناتج عن الاهتمام بالسبل الكفيلة بخلق الثروة ورفع الإنتاج، وبالتالي فإن العنصر البشري لم يكن في طليعة الاهتمام، فكل ما تعلق بالتدريب وتطوير المهارات كان في الأساس تجميع لعناصر الإنتاج من أجل تحقيق الكفاية والرفع من إنتاجية العامل ومنه الرفع من إنتاج المؤسسة.

وبالرغم من أزمة الكساد الكبير سنة 1929 التي شهدها العالم آنذاك، إلاّ أن اعتبار الإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج فقط ظل قائماً، ولعل الملفت في هذا الحدث تدخل الدولة لحل هذه الأزمة، وهو ما يمكن اعتباره انعطاف ولو بسيط نحو ظهور مفهوم التنمية البشرية باعتبار المسعى الطبيعي للدولة نحو تحقيق النفع العام، وهذا ما يصب في منفعة العنصر البشري لتصبح العديد من الحاجات الخاصة حاجات عامة وعلى رأسها الصحة والتعليم، وهذا ما بدأ يتحقق بعد الحرب العالمية الثانية بالنظر إلى الدمار والخراب الناجم عن هذه الحرب، ما جعل مظاهر الحرمان تعم المجتمعات.

بعد الحرب العالمية الثانية أخذت الحكومات على عاتقها مسؤولية إعادة البناء والإعمار كضرورة حتمية تمليها الظروف والواقع المعاش آنذاك، حيث انتشار الأمراض والأوبئة وقلة الغذاء وفقدان التعليم وانعدام المرافق العامة، وهنا أيضا حدث انعطاف آخر نحو التنمية البشرية، على الرغم من اعتبار التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي إلا أن التركيز الذي كان حينها على مسائل الرفاه والتقدم الاجتماعي من خلال الاهتمام بإقامة البنى التحتية وتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع جعل الطريق تستقيم أكثر نحو التنمية البشرية.

[4] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم(01) مرجع ذكر سابقا، ص 200-201.

في سبعينات القرن الماضي بادرة منظمة العمل الدولية إلى طرح منهج الحاجات الأساسية وتطويره، ويتلخص جوهر هذا المنهج بأن على الحكومات واجب العمل على تقديم الخدمات الأساسية كالعناية الصحية و البنى التحتية الأساسية وخدمات التعليم في الوقت الذي شهد فيه عقد السبعينات تحسنا كبير في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مصحوبا بنمو حقيقي حققته بلدان العالم كافة[5]، ومن بينها الجزائر حيث اعتبرت من بين البلدان التي حققت آنذاك خطوات عملاقة في الجانب الاقتصادي والبُنى التحتية وما تبع ذلك في العمل على تحقيق الرفاه والتقدم الاجتماعي. وقد تحققت هذه المنجزات من خلال التأميم – ومنها تأميم المحروقات–وإطلاق مخططات التنمية، حيث ساهمت هذه الإجراءات في خلق نقاط قوة للاقتصاد الجزائري ساهمت بدورها في رفع الموارد المالية للدولة ورفع حجم النفقات الاجتماعية.

إن مبادرة منظمة العمل الدولية خلال عقد السبعينات في طرح منهج الحاجات الأساسية تعتبر أول لبنة حقيقية في بناء مفهوم التنمية البشرية، ويمكن تقسيم هذه الحاجات الأساسية إلى ثلاث أجزاء رئيسية هي[6]:

أ- الحاجات الأساسية المادية الفردية: وتضم عناصر مثل الغذاء والملبس والمأوى.

ب- الحاجات الأساسية المادية العمومية: وتضم عناصر مثل الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة.

ت- الحاجات الأساسية المعنوية: مثل الحرية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان.

كما عرفت فترة الثمانينات تغيرات عميقة في مفهوم التنمية بظهور مفهوم التنمية المستدامة، ففي سنة 1987 أصدرت المنظمة العالمية للتنمية والبيئة منشورها المسمى "مستقبلنا المشترك" أشارت فيه أنّ التنمية المستدامة هي "إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس وتلبية طموحهم من أجل حياة أفضل ومن دون إلحاق الضرر أو المساس بقدرات الأجيال القادمة على تلبية متطلبات معيشتهم"[7].

[5] هدى زوير مخلف الدعمي وعدنان داود محمد العذاري، "الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية"، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان– الأردن، ص18–19.

[6] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، "العولمة والتنمية البشرية المستدامة"، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان – الأردن، 2008"العولمة والتنمية البشرية المستدامة"، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان – الأردن، 2008، ص47.

[7]- كامل المرياتي، "الفكر التنموي ومقاييس التنمية البشرية"، مجلة مدارك–العدد الثاني، على موقع الانترنت:
http://www.madarik.net/mag2/10.htm

بالإضافة إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة خلال عقد الثمانينات فقد سبق ورافق ذلك زخم كبير من الأفكار والمساهمات الفكرية من لدن علماء ومفكرين تعتبر إسهاماتهم بمثابة تمهيد لظهور وتبلور مفهوم التنمية البشرية، ومن جملة ذلك نجد ما يعرف برأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، كما نجد أيضا مفهوم "الحق في التنمية" الذي طرحه "كارل فاسيك"[8]، حيث دخل هذا المفهوم جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة سنة 1977، ونجد أيضا تعبير "الأحقيات" للاقتصادي الهندي "***Amartya Sen***" والذي حمل معاني وتجليات كانت السبب الرئيسي في ظهور مفهوم التنمية البشرية إلى جانب أعمال ومساهمات الباكستاني "محبوب الحق"[9]، ويُعنى بالأحقيات حق البشر الجوهري في الخيارات المتاحة أمامهم، وقد تم تثمين هذا المفهوم بتبني الأمم المتحدة له من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أصدر تقريره السنوي الأول حول التنمية البشرية سنة 1990 والذي ورد فيه تحديد مفهوم التنمية البشرية ووضع دليل مركب للتنمية البشرية.

في تقرير التنمية البشرية الأوّل سنة 1990 تبلورت فكرة التنمية البشرية بتحديد مفهوم وأدوات القياس للتنمية البشرية. أمّا التقرير الثاني للتنمية البشرية سنة 1991 والذي جاء بعنوان "تمويل التنمية البشرية" فقد جاء موجها ومؤسسا للوسائل والسبل الكفيلة بدعم وتوطيد التنمية البشرية وفي مقدمتها النفقات العامة بالإضافة إلى الإنفاق الخاص والمساعدات الدولية، وعليه فإن تحقيق التنمية البشرية لا يكون إلا من خلال توفر التمويل اللازم للتنمية البشرية.

و الجدير بالذكر هنا أنّه منذ أواخر القرن الماضي أخذت التنمية البشرية حيزا وافر من الأهمية إن على المستوى الدولي أو الوطني، حيث أن الحكومات أصبحت مطالبة بتقديم تقرير سنوي عن حالة التنمية البشرية بالموازاة مع التقرير الاقتصادي المقدم للهيئات الدولية والوطنية، ومن هنا فإن الاهتمام بتحسين مستويات التنمية البشرية لا يتأتى إلا من خلال وجود دعامة أساسية تعمل على الدفع بعجلة التنمية البشرية إلى الأمام، وبهذا يمكننا أن نستشف دورا أساسيا للنفقات العامة في الدفع بعجلة التنمية البشرية وخاصةً في الدّول النامية متمثلا في تمويل التنمية البشرية.

ركّز التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إبراز مكانة الإنفاق في تحقيق التنمية البشرية، حيث جاء تقرير سنة 1991 بعنوان "تمويل التنمية البشرية"، والذي أكد على الدور الكبير

---

[8]- العمراني عمر، "التطور المفاهيمي للتنمية: من التنمية إلى ما بعد التنمية"، على الموقع الالكتروني: www.m.ahewar.org

[9]- بتصرف عن رعد سامي عبد الرزاق التميمي، "العولمة والتنمية البشرية المستدامة"، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان – الأردن، 2008،ص61.

للنفقات العامة كأهم ممول للتنمية البشرية بالأخص في الدول النامية والمتخلفة، حيث يتعاظم حجم الحكومة (دور الدولة) والذي يقاس في العادة بمتغير الإنفاق العام، وإلى جانب الإنفاق العام هناك روافد أخرى لتمويل التنمية البشرية كالمساعدات الدولية وغيرها.

بهذا الصدد وضعت الجزائر عدة مخططات وبرامج تنموية لدفع عجلة التنمية ولعل من أهمها تلك التي وضعت مع مطلع هذا القرن بالنظر إلى المخصصات المالية الضخمة من الإنفاق والتي رصدت في هذا الإطار.

إن التمعّن في هذه المخططات والبرامج التنموية ذات المخصصات المالية الضخمة المرصودة، يستدعي البحث في مدى استفادة الإنسان منها ومدى تأثيرها على التحسن في التنمية البشرية ككل، على اعتبار أن الإنسان محور التنمية، فهو وسيلتها وغايتها كما أكدته تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 إلى الآن، فجدير بهذه البرامج الإنفاقية أن تؤدي إلى تحسين مستويات التنمية البشرية، ليتجلى هذا التحسن في مجال الصحة العامة والخدمات الصحية والتعليم وكذلك المستوى المعيشي للسكان وغير ذلك من مرتكزات وعناصر التنمية البشرية.

أهمية البحث:

يتعلق موضوع هذا البحث بإبراز مكانة النفقات العامة في تحقيق التنمية البشرية واستنباط أثرها على التنمية البشرية في الجزائر باعتبارها محرك أساسي لعجلة التنمية البشرية خاصة في الدّول النامية، حيث لا زالت الدولة –باستخدامها لآلية الإنفاق العام بالخصوص– تتدخل في شتى نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ترجع أهمية هذا البحث إلى الأسباب التالية:

1. الأثر الذي أنتجته وتنتجه السياسة الإنفاقية على التنمية البشرية والعناصر الأساسية المكونة لها –والمتمثلة أساسا في الصحة والتعليم والمستوى المعيشي– في الجزائر، فقد عمدت الجزائر منذ استقلالها إلى تخصيص مبالغ مالية ضخمة لتحقيق التنمية البشرية.
2. مساهمة النفقات العامة في تحقيق أهداف التنمية البشرية بالنظر إلى حجم الإنفاق على التنمية البشرية.
3. العمومية والشمولية التي طبعة مسار التنمية البشرية في الجزائر بالنظر إلى عمومية النفقة ومقدار العدالة في توزيع الدخل والإنفاق.

أهداف البحث:

ـ يهدف هذا البحث إلى:

- تبيان وتوضيح علاقة النفقات العامة بالتنمية بالبشرية.
- تحليل واستنباط الأثر الذي ستنتجه النفقات العامة على التنمية البشرية، وهذا باستخدام طرق القياس المناسبة بغية الوصول إلى النتائج.
- محاولة الوصول إلى نتائج واقعية تمكننا أكثر من فهم وتحليل الأثر الذي تنتجه النفقات العامة على المكونات الأساسية للتنمية البشرية والتنمية البشرية ككل.
- تقدير أثر النفقات العامة على التنمية البشرية و يكون هذا الأثر من متوسط إلى طويل المدى في عمومه، بالنظر إلى طبيعة استجابة مكون التعليم والصحة العامة التي تمتاز بطول فترة استجابتها في الغالب.
- وضع لبنة تسهم في الإرشاد إلى ذلك التأثير الذي ينتجه الإنفاق العام على التنمية البشرية، بالنظر إلى دور الإنفاق في السياسة العامة للبلد، والمكانة التي أصبحت تحوزها التنمية البشرية على المستوى العالمي، وبهذا فإن تكثيف البحث في هذا المجال يعتبر أمر غاية في الأهمية للمساهمة في رسم السياسة العامة للبلد.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية التي نريد معالجتها في هذا البحث في تقييم أثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2014).

أدبيات الدراسة:

جاء في **التقرير العالمي الثاني حول التنمية البشرية سنة 1991** إشارة واضحة إلى الدّور الذي يحوزه الإنفاق العام في تعزيز وتمويل التنمية البشرية، حيث استهل التقرير بتوضيح إمكانية وجود أربع معدلات تتعلق بالموارد العامة المخصصة لتغطية التنمية البشرية، و تتمثل هذه المعدلات في:

- معدل النفقات العامة من الدخل الوطني.
- معدل الإنفاق الاجتماعي من الإنفاق العام.
- معدل النفقات ذات الأولوية أي نفقات التعليم الأساسي والرعاية الصحية من الإنفاق الاجتماعي.

- معدل الإنفاق البشري وهو نتاج المعدلات الثلاث السابقة.

وبالتالي فإن الزيادة في المعدلات الثلاث الأولى تؤدي إلى توسع الإنفاق على التنمية البشرية.

- وقد خُصص الفصل الثالث كاملا من التقرير لموضوع تمويل التنمية البشرية، حيث تم التطرق إلى النقاط التالية:

1- التكامل ما بين الإنفاق العام والخاص:

فغالبا ما يضطلع القطاع العام بتوفير البنية التحتية على اعتبار أنه الأقدر على ذلك، ويمكن للقطاع الخاص القيام بهذه المهمة بفعالية وهذا ما يشجع الاستثمار الخاص.

2- تحليل الإنفاق العام:

في هذا الإطار يتم استخدام معدلات الإنفاق الأربعة السابقة الذكر لمراقبة تنفيذ النفقات.

3- معدل الإنفاق العام:

4- معدل الإنفاق الاجتماعي:

5- تقييم الأولويات الاجتماعية:

6- الإعانات الخارجية:

إن تقارير التنمية البشرية وبالخصوص الثلاث الأولى وتقرير سنة 2010 تعتبر كقاعدة وأساس لأي دراسة سواء كانت هذه الدراسة وصفية أو تحليلية أو تطبيقية، وهذا من خلال المفاهيم والأدوات والأساليب المتعلقة بالتنمية البشرية وقياسها والتي تم تضمينها وتقييدها في هذه التقارير بالأساس وغيرها من التقارير، وعلى الأهمية التي تكتسيها تقارير التنمية البشرية إلا أنها تفتقر إلى دراسات تطبيقية تعتمد على استخدام طرق ومناهج الاقتصاد القياسي في الدراسة والتحليل.

- إن الدراسات السابقة التي بحوزتنا ركزت في أغلبها على أحد أو بعض مكونات التنمية البشرية، كالمجال الصحي أو التعليمي، وفيما يلي نستعرض أهم خصائص هذه الدراسات:

- من بين الدراسات في هذا الشأن ما ورد في العدد الخاص عن اللجنة المعنية بالنمو والتنمية التابعة للبنك الدّولي والمعنون بـ "الصحة والنمو" (2009)، حيث تضمن العدد استعراض لنتائج بعض الدراسات الاقتصادية الجزئية أكثر عمقا من خلال الاستدلال بمتغيرات صحية وتعليمية كالرعاية قبل الولادة والتعليم قبل المدرسي للأطفال المحرومين، وأخرى للدلالة على المستوى المعيشي كسوء التغذية الناجم عن محدودية دخل أسر الأطفال المحرومين، حيث توصلت هذه الدراسات إلى نتائج أكثر قوّة

من حيث الآثار المباشرة على الأفراد والآثار طويلة الأجل لتحسين الوضع الصحي والإنتاجية والدخل وتحقيق نتائج طويلة الأمد في المؤسسات التعليمية[10].

خلصت الدراسات الاقتصادية الجزئية –المتضمنة المتغيرين المذكورين سابقا– والتي تم التعريج عليها في هذا العدد إلى أن الرعاية قبل الولادة والمكملات الغذائية للأطفال المصابين بسوء التغذية والمغذيات الدقيقة والتعليم قبل المدرسي للأطفال المحرومين تساعد من بين عوامل أخرى على زيادة القدرات والإمكانات لنجاحهم الطويل الأمد في المؤسسات التعليمية وأماكن العمل والرفاهة طول الحياة، وتعتبر هذه النتائج من بين النتائج الأكثر قوة من حيث الآثار المباشرة على الأفراد والآثار الطويلة الأجل لتحسين الوضع الصحي والإنتاجية والدخل.

-/ F.Baca Campodónico, & al, «The Impact of Public Expenditures in Education, Health, and Infrastructure on Economic Growth and Income Distribution in Peru», IDB Working paper series No.IDB-WP-490, Inter-American Development Bank (IDB) Fiscal and Municipal Management Division, 2014[11].

– تعرضت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير النفقات العامة على التعليم والصحة والبنية التحتية على النمو الاقتصادي والفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة الزمنية (1973-2011) باستخدام نموذج (Dynamic Computable General Equilibrium Model-DCGEM)، وهو أداة إحصائية جيدة لتقييم وفي وقت واحد أثر سياسات الاستثمار العام في التعليم والصحة والبنية التحتية على النمو والبطالة والفقر وعدم المساواة.

– الاستنتاج الرئيسي الذي توصلت إليه هذه الدراسة هو أنه على المدى الطويل يعمل الاستثمار في التعليم والصحة على التقليل من البطالة وعدم المساواة وبدرجة أقل الاستثمار في البنية التحتية.

[10]- للإطلاع على أهم ما جاء في هذه الدراسات يمكن الرجوع إلى، مايكل سبنس وآخرون، "الصحة والنمو"، عدد خاص، اللجنة المعنية بالنمو والتنمية (البنك الدولي)، 2009، ص17-21.

[11]- على الموقع الالكتروني:

http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.1004.5840&rep=rep1&type=pdf

-/Yousra Mekdad, & al, « Public spending on education and Economic Growth in Algeria: Causality Test», International Journal of Business and Management Vol. II (3), 2014[12].

- في هذه الدراسة تم تحليل العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2012، لغرض الدراسة تم توظيف دالة كوب-دوغلاس واستخدام اختبار جوهانس للتكامل المتزامن واختبار العلاقة السببية. وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة ايجابية قوية بين الإنفاق على التعليم العام والنمو الاقتصادي، كما تم تسجيل علاقة سببية بين الإنفاق والتعليم العام تظهر بعد فترة زمنية معتبرة.

-/Obi, Zita Chika and Obi, Cyril Ogugua, «Impact of government expenditure on education: The Nigerian experience», International Journal of Business and Finance Management Research (IJBFMR) 2, 2014[13].

- ركزت هذه الدراسة على تأثير الإنفاق على التعليم في النمو الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التحول الاجتماعي الاقتصادي المطلوب واللازم في نيجيريا، و شملت الدراسة الفترة 1981-2012، ولغرض الدراسة تم استخدام منهجية التكامل المتزامن. و تشير نتائج هذه الدراسة إلى انه على الرغم من وجود علاقة إيجابية قائمة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، إلا أن علاقة المدى الطويل لا وجود لها على مدى فترة الدراسة، وقد تم إرجاع ذلك لعدة أسباب منها التشوهات في سوق العمل وانقطاعات العمل، فضلا عن التسربات في المجتمع مثل هجرة الأدمغة وغيرها.

-/ Fatima Boussalem, & al, « The Relationship between public spending on health and economic growth in Algeria: Testing for Co-integration and Causality», International Journal of Business and Management Vol. II (3), 2014[14].

- في هذه الدراسة جرى التحقق من وجود علاقة بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2014، ولغرض الدراسة تم الاعتماد على منهجية التكامل المتزامن

[12]- على الموقع الالكتروني:
http://www.iises.net/download/Soubory/soubory-puvodni/pp55-70_ijobmV2N3.pdf

[13]- على الموقع الالكتروني: http://www.bluepenjournals.org/ijbfmr/pdf/2014/December/Obi_and_Obi.pdf

[14]- على الموقع الالكتروني: http://www.iises.net/download/Soubory/soubory-puvodni/pp25-39_ijobmV2N3.pdf

واختبار العلاقة السببية لجرانجر على المدى الطويل والقصير. وجاءت نتائج هذه الدراسة مدعمة لوجود علاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق العام على الصحة، أما النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة فقد أكدت وجود علاقة سببية أحادية الجانب من الناتج المحلي الاجمالي إلى الإنفاق العام على الصحة، كما أشارت الدراسة إلى دور ضئيل للإنفاق العام على الصحة في تحديد الناتج المحلي الاجمالي للفرد، حيث أن الجزائر تعتمد خصيصا على عائدات النفط والتي تتقلب على مر الزمن والتي بدورها تؤثر على الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي.

– في دراسة لـ "**فريد خليل الجاعوني**"، "أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المؤثرة في معدل الولادات الكلية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، 2008[15].

تم القيام بدراسة تطبيقية من واقع بيانات التنمية البشرية لعام 2006 لـ 177 دولة مقسمة إلى أربع مجموعات بحسب دليل التنمية البشرية لكل دولة أي دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا ثم مرتفعة فمتوسطة إلى منخفضة، وهذا لمعرفة أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المؤثرة على معدل الخصوبة للمرأة للفئة العمرية [15-49] وذلك على مستوى العالم تقريبا على اعتبار أن الدراسة مست 177 دولة. و بغرض القيام بالدراسة تم تقسيم عينة الدراسة إلى أربع مجموعات بحسب مؤشر التنمية البشرية IDH لكل دولة. كما اشتملت الدراسة على 11 متغير متعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي والديمغرافي، حيث اشتملت المتغيرات الاقتصادية التفسيرية على نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي ،نسبة الإنفاق الحكومي الخاص على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي. و استخدم الباحث في هذه الدراسة أسلوب تحليل الانحدار الخطي. وخلصت هذه الدراسة إلى:

– معنوية متغيرات التعليم وارتباطها بعلاقة عكسية مع معدل الخصوبة في مجموعتي الدول الثانية والثالثة وعدم معنويته لمجموعتي الدول الأولى والرابعة، وحسب رأي الباحث فذلك يفسر بأن مجموعة الدول المتقدمة قد تجاوزت طور تأثير التعليم في معدل الخصوبة، في حين أن المجموعتين

15- على الموقع الإلكتروني:
http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/2-2008/a/237-253.pdf

الثانية والثالثة واقعتين في طور التأثير على معدل الخصوبة، أما المجموعة الربعة فلم تدخل بعد في طور التأثير على معدل الخصوبة وهذا نتيجة تدني نسبة التعليم في هذه المجموعة.

- أما فيما يتعلق بمتغير الإنفاق على الصحة فإن تأثيره يكون على مستوى المجموعة الثالثة.

– فرضيات الدراسة:

ـ وحتى يتسنى لنا الإجابة على الإشكالية تم إدراج الفرضيات التالية:

- تعتبر النفقات العامة مفسر جيد لتطور مكونات ودليل التنمية البشرية.
- هناك أثر معنوي لتغير مؤشرات التنمية البشرية (التعليم، الصحة، الدخل) بدلالة الإنفاق.
- هل بإمكاننا أن نستظهر أثر النفقات العامة على التنمية البشرية من خلال استخدام نماذج VAR والنماذج ذات المتغيرات المتخلفة زمنياً ؟

طريقة جمع البيانات و أسلوب البحث

ـ في بحثنا هذا سنعتمد على مصادر خارجية رسمية لجمع بيانات الدراسة، والتي ستستخدم في دراسة أثر النفقات العامة على التنمية البشرية في المجتمع الجزائري، حيث تم اللجوء إلى تقارير التنمية البشرية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة وكذلك الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) والبنك المركزي وغيرها من المصادر الثانوية حسب متطلبات الدراسة من البيانات.

للقيام بهذه الدراسة اعتمدنا على المنهجين التاليين:

المنهج الوصفي التحليلي:

من خلال عرض مختلف التعارف والمفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام والتنمية البشرية.

كما أنه سيتم عرض مختلف البيانات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالتنمية البشرية وتطور الإنفاق العام، والتي ستمكننا من الوقوف على واقع التنمية البشرية والإنفاق عليها واستنباط الخصائص المتعلق بالإنفاق و مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر.

المنهج الاستدلالي:

من خلال استخدام طرق و نماذج الاقتصاد القياسي والتي ستمكننا من استظهار وقياس أثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر.

تنظيم البحث

لقد تم تنظيم هذا البحث في أربع فصول حيث يتعين علينا فحص ما يلي:

الفصل الأول مفاهيم وأساسيات حول النفقات العامة: في هذا الفصل حاولنا أن نحدد مفهوم وطبيعة النفقات العامة بالأساس، بالنظر إلى الأهمية التي تحوزها النفقات العامة في السياسة الاقتصادية وسياسة الدولة ككل، حيث تعتبر النفقات العامة من أهم وسائل تدخل الدولة في الحياة العامة، كما سيتم إبراز مختلف تقسيمات النفقات العامة وحجم النفقات العامة مركزين في ذلك على ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها وآثارها، كما سنحاول بهذا الفصل توضيح آثار النفقات العامة.

الفصل الثاني مفاهيم وأساسيات حول التنمية البشرية: اختص هذا الفصل بفكرة التنمية البشرية كمفهوم معاصر تمخض عن الزخم الذي شهده الفكر التنموي، حيث سنستهل هذا الفصل بتعريف مفهوم التنمية البشرية والعناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة أساسا في الصحة والتعليم والدخل، وبعدها سنعرج على توضيح دليل ومؤشرات التنمية البشرية ثم أدوات وسبل قياس التنمية البشرية، وقبل أن نبرح هذا الفصل سنتعرض لجزئية مهمة متعلقة بالتنمية البشرية والسياسات الاقتصادية.

الفصل الثالث تطور النفقات العامة و واقع التنمية البشرية في الجزائر: اشتمل هذا الفصل على عناصر غاية في الأهمية بالنسبة لبحثنا، ففي البداية تم تتبع تطور النفقات العامة من خلال التركيز على البرامج الإنفاقية (التنموية) التي تم إطلاقها من قبل الدولة الجزائرية منذ المخطط الثلاثي في ستينات القرن الماضي إلى البرامج التي تم إطلاقها الآن، حيث حاولنا استنتاج بعض الخصائص التي ميزت هذه المخططات والبرامج وبالأخص البرامج التي تم إطلاقها في مطلع هذه الألفية بالنظر إلى المبالغ المالية الضخمة التي رصت لها في إطار الأهداف المسطرة، وبعدها تم التعريج على بُعد يحظى بأهمية كبيرة في تحليل ودراسة التنمية البشرية ويتمثل في مشكل عدم العدالة (أو عدم المساواة) في توزيع الدخل والإنفاق، فقد شدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة أخذ هذا البعد بعين الاعتبار في قياس مستويات الإنجاز في التنمية البشرية وهذا ما استدعى استحداث دليل ومؤشرات للتنمية البشرية معدلة بعامل عدم المساواة، وبعد هذا حاولنا أن نقف على واقع التنمية البشرية في الجزائر من خلال عرض مختلف البيانات والمعطيات الإحصائية وتحليل التطور الحاصل، لنفضي في آخر هذا الفصل إلى استعراض تحديات ومعوقات التنمية البشرية.

الفصل الرابع دراسة تطبيقية لأثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر: في هذا الفصل تعرضنا بالدراسة والتحليل والقياس لأثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر، ففي مستهل هذا الفصل تم الوقوف على واقع الإنفاق العام على التنمية البشرية في الجزائر، مركزين في ذلك على الإنفاق العام المخصص للصحة والتعليم بالإضافة إلى النفقات التحويلية والنفقات الأخرى لتحسين المستوى المعيشي، كما حاولنا من ذلك أن نستخلص بعض الخصائص التي يتميز بها الإنفاق على التنمية البشرية في الجزائر، وبعد هذا تم الولوج للاقتصاد القياسي مركزين على الطرق والنماذج القياسية المستعملة في الدراسة التطبيقية، ونعني بذلك نماذج VAR والنماذج ذات المتغيرات المتخلفة زمنياً، واختتم هذا الفصل بدراسة قياسية بغية تحليل وقياس أثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر.

الفصل الأول:

مفاهيم وأساسيات

حول

النفقات العامة

ملخص:

إن مكانة ودور النفقات العامة في تغطية العديد من الحاجيات وفي الفعل التنموي ليس بالحديث النشأة بل نجده قد تطور بتطور دور الدولة، ففي ظل الدولة الحارسة اقتصرت النفقات على تغطية تلك الحاجات العامة المحدودة آنذاك، حيث أنها كانت محصورة في تغطية أعباء الأمن الداخلي والخارجي والقضاء وتوفير المرفق العام، وغير ذلك كان متروك للمجهود الفردي والخاص، إلا أنه ومع تعاظم دور الدولة اتسعت هذه الحاجات لتشمل حاجات خاصة أصبحت في عداد الحاجات العامة مثل الصحة والتعليم.

بالنظر إلى أهمية النفقات العامة في رسم سياسة الدولة فنجد أن الحكومات تعتمد تقسيم معين بغية تنفيذ هذه النفقات حتى تؤدي هذه النفقات الدور المنوط بها، وفي الجزائر تقسم النفقات إلى نوعين أساسين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز كما جاء في المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

من خلال التمعن في الآثار التي أضحت تنتجها النفقات العامة إن على المستوى الجزئي أو الكلي يبدوا أن النفقات العامة تلعب دورا مهما، وقد نلمح ذلك مثلا على مستوى المستهلك والمنتج من خلال الإعانات التي تمنحها الدولة أو النفقات التحويلية المخصصة في كل سنة مالية.

مقدمة:

إن إحدى التغيرات والتحولات الهامة التي طرأت وبالأخص عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة هي اتساع نطاق الحاجات العامة الجديرة بالإشباع، نظرا للدمار الرهيب الذي نجم عن هذه الحرب، وكنتيجة لذلك عرفت النفقات العامة في البلدان تزايد كبير بغية تغطية الأعباء المترتبة عن هذا التغير والاتساع في نطاق الحاجات العامة.

في بداية هذا الفصل سنحاول توضيح مفهوم النفقات من خلال تتبع تطور هذا المفهوم تاريخيا، وهذا بعد تحديد مفهوم الحاجات العامة، نظراً للارتباط والصلات الوثيقة بين الحاجات العامة والنفقات العامة.

كما سنعمل في الجزء الثاني من هذا الفصل على عرض مختلف التقسيمات التي أعطيت للنفقات العامة بما في ذلك تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية، لنعرج بعدها على إبراز أنواع إنفاقات الرفاهية، والمتمثلة أساسا في الإنفاق على التعليم والصحة العامة، إنفاقات التضامن الوطني والضمان الاجتماعي، الإنفاق على الإسكان والتنمية الحضرية.

كما سنعرج في هذا الفصل على ما يتعلق بحجم النفقات العامة كظاهرة تزايد النفقات العامة، والتي أخذت حيزا وافرا من الاهتمام في الجانب المتعلق بالمالية العامة نتيجة الآثار الناتجة عن هذا النمو في حجم النفقات العامة.

في نهاية هذا الفصل سنحاول إبراز الآثار الناتجة عن النفقات العامة إن على المستوى الاقتصادي الكلي أو على المستوى الاقتصادي الجزئي.

I –1– الجزء الأول : ماهية النفقات العامة

إن التطرق لماهية النفقات العامة يقتضي علينا التعريج على ماهية الحاجات العامة.

I –1–1– تعريف الحاجات العامة:

للإنسان حاجات متعددة ومختلفة، تعددت هذه الحاجات بمرور الزمن واختلفت باختلاف المراحل الاقتصادية التي مرت بها الشعوب، فالانسان بطبعه يحتاج إلى الأكل والمسكن والأمن ...وغيرها من الحاجات، منها ما تضطلع الدولة بتوفيرها كالأمن ومنها ما يسعى الفرد بنفسه لتوفيرها كالطعام واللباس.

– وقد أعطيت عدة مفاهيم وتعاريف للحاجات العامة منها:

– الحاجات العامة هي حاجات لا يمكن إشباعها إلا من خلال سعي جماعي بسبب عدم قابليتها للتجزئة وهي الحاجات الاجتماعية البحته، كما أنها تضم حاجات قابلة للتجزئة قررت الدولة أن تتحمل مسؤولية إشباعها كلياً أو جزئياً[16]، وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن هناك شرطين لا بد من توافرهما في الحاجات العامة[17]:

- أن تُحقق هذه الحاجة العامة نفعاً عاماً لأفراد المجتمع.
- تقرر الدولة أن تتحمل مسؤولية إشباعها وهذا يعني أن نطاق هذه الحاجات يرتبط بدور الدولة في حياة المجتمع.

– تعرف الحاجات العامة بأنها تلك الحاجات التي تقوم الحكومة بإشباعها[18]، على أن تفهم الحاجة العامة التي تتولى الهيئات العامة*[19] إشباعها أنها الحاجة التي يترتب على إشباعها منفعة جماعية لا منفعة فردية[20].

16- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الخامسة، كلية التجارة جامعة المنصورة، مصر، 2011، ص26.

17- نفس المرجع السابق، ص26.

18- سوزي عدلي ناشد،"المالية العامة "، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص255.

*- تشمل الهيئات العامة جميع الهيئات التي تمارس سلطتها على الإقليم، وفي مقدمتها الدولة، ثم تليها الهيئات العامة المحلية، وهي تختلف فيما بينها من حيث اتساع رقعة الإقليم الذي تقوم فيه بنشاطها، ومن حيث الوظائف التي تمارسها، ووسائلها في الحصول على الموارد اللازمة لها، والأغراض التي تنفق فيها هذه الموارد وعلاقتها المالية بغيرها من الهيئات العامة، وهذه الفروق ثانوية في أهميتها، إذ لا توجد فروق جوهرية بين مالية الهيئة المركزية ومالية الهيئات المحلية، والخدمات التي تؤديها هذه الهيئات خدمات ذات صبغة محلية بوجه عام. نقلاً عن:

19- زينب حسين عوض الله، "مبادئ المالية العامة "، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، 2003، ص16.

اهتم علماء الاقتصاد وفي قدمتهم علماء المالية العامة منذ القدم وإلى يومنا هذا بتحديد وإعطاء مفهوم للحاجات العامة، فكما ورد في كتاب المالية العامة للمؤلف د.رفعت المحجوب، أن البعض عرفها على أساس التفرقة بينها وبين الحاجات الخاصة، وذهب البعض الآخر إلى تعريفها بالنظر إلى دور الدولة في إشباعها، ومن هنا عرّج المؤلف على الخلاف بين العلماء في تحديد مفهوم الحاجات العامة والذي ارتكز على عدة معايير منها[21]:

1. اعتمد فريق أول على طبيعة من يقوم بالإشباع، وانتهى إلى تعريف الحاجات العامة بأنها الحاجات التي تقوم السلطة العامة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام.

2. واعتمد فريق ثان في تحديد نوع الحاجات الخاصة والعامة على تحديد الجهة التي تحس بالحاجة فالحاجة العامة هي الحاجة الجماعية.

3. واعتمد فريق ثالث في التفرقة بين الحاجات العامة والخاصة على معيار اقتصادي وهو ما يعرف "بقانون أقل مجهود"والذي يعني تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة ممكنة فإشباع الحاجات العامة لا يخضع لهذا المعيار، إذ يكون على الدولة أن تقوم بإشباع هذه الحاجات بصرف النظر عن هذه الموازنة بين المنفعة التي تتحملها والمنفعة التي تعود عليها.

4. واعتمد فريق رابع على معيار تاريخي فاعتبر حاجات عامة تلك التي يدخل إشباعها في نطاق دور الدولة التقليدي، وفي إطار فكرة المرافق العامة وهي بصفة أساسية الدفاع والأمن والعدالة.

إن المتمعن في هذه المعاير يلاحظ بوضوح بأنها تكاد تقتصر على معيار التفرقة بين الحاجات العامة والخاصة بالنظر إلى الجهة التي تقوم بإشباعها، وفي هذا قصور في تحديد الحاجات العامة، فإنه لا توجد فروق ولا حدود ثابتة بين الحاجتين فكثير من الحاجات كانت الدولة تقوم بتوفيرها والعمل على إشباعها في زمن ما وأصبحت في الوقت الحالي متروكة للمجهود الخاص وكثير من الحاجات تعتبر عامة في دولة ما و خاصة في دولة أخرى، فنطاق الحاجات العامة في مجتمع معين وفي لحظة معينة يتوقف على طبيعة دور الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم فهو يتفاوت من نظام إلى

21- رفعت المحجوب، "المالية العامة"، الكتاب الأول: دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1971م، ص4.

آخر من الأنظمة الاقتصادية، كما أنه بالنسبة للنظام الاقتصادي الواحد ليس ثابتاً، بل يتغير من فترة إلى أخرى بفعل ديناميكية النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع[22].

بالتالي فإن كل تلك المعايير المتقدمة لا تكفي لبيان التفرقة بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة، ولا تكفي بالتالي لبيان طبيعة الحاجات العامة، ويرجع السبب الرئيسي إلى أنه لا توجد بين هذين النوعين من الحاجات فواصل دقيقة،وهكذا لا يكون من المستطاع تحديد الحاجات العامة اعتمادا على عناصر موضوعية، ولا يبقى لتحديدها سوى الالتجاء إلى العنصر الملموس الوحيد، وهو طبيعة الهيئة القائمة بقضاء الحاجة، ولذا يطلق اسم الحاجات العامة على الحاجات التي تقوم بإشباعها هيئات عامة مهما كانت تلك الحاجات، على أن تفهم الحاجة العامة التي تتولى الهيئات العامة إشباعها أنها الحاجة التي يترتب على إشباعها منفعة جماعية لا منفعة فردية، وقيام الهيئات العامة بقضاء الحاجات العامة يكون بواسطة قيامها بخدمات يطلق عليها خدمات عامة، والخدمات العامة نوعان[23]:

- خدمات عامة غير قابلة للتجزئة: وتتميز بصفة عامة بأنه لا يمكن تجزئتها إلى وحدات منفصلة، ولهذا فغنه يتعذر أن تكون قابلة للبيع، ويرجع ذلك في غالب الأمر إلى طبيعة الخدمة ذاتها، حيث لا يمكن تنظيمها ولا القيام بها إلا لفائدة الجماعات كلها كالدفاع الخارجي وحفظ الأمن، كذلك قد لا تقبل قد لا تقبل الخدمة العامة التجزئة لأسباب اقتصادية كشق الطرق مثلا، وهذه الخدمات تؤديها الهيئات العامة لأنها بخلاف القطاع الخاص والأفراد تتمتع بسلطة الإلزام، بمعنى الإجبار على المساهمة في تشييد المرفق العام من خلال دفع الضريبة كمورد من الموارد لسد نفقات الخدمات العامة، فهذه الخدمات لصيقة بوجود المجتمعات، وتشكل الوظائف الرئيسية للدولة أيّاً كانت طبيعة الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أيّاً كانت مرحلة النمو التي يمر بها اقتصاد البلد.
- خدمات عامة قابلة للتجزئة: ويتوقف نطاق هذه الخدمات على الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدور الدولة في المجتمع، وهي خدمات يمكن أن يترك أمر القيام بها

[22]- زينب حسين عوض الله،"مبادئ المالية العامة"، مرجع ذكر سابقا، ص 12 و 13.
[23]- نفس المرجع السابق، ص13-14.

للجهود الخاصة ولكن الهيئات العامة تقوم بها إذا كانت هناك مصلحة عامة تستدعيها، وكذلك إذا أحجمت القطاع الخاص عن القيام بها، أو قلت كفاءتها أو تقاضت لقاء الخدمة التي تؤديها أثمانا مرتفعة تقلل من فرص انتفاع جميع الأفراد بها، ولما كانت هذه الخدمات فائدة خاصة يستفيد منها أشخاص معينون فمن الطبيعي أن تطلبهم الدولة بمقابل لها، هذا المقابل يطلق عليه أحيانا "رسم" وأحيانا أخرى "ثمن عام"، والأمر هنا لا يمنع الدولة من قيامها بتقديم بعض الخدمات مجانياً وتم تغطية النفقات من مصادر أخرى كالضرائب.

- ومما سبق نستخلص التعريف التالي للحاجات العامة على أنها: "تلك الحاجات التي تتولى الدولة مسؤولية إشباعها كلياً أو جزئياً وهي غير قابلة للاستبعاد، وبالتالي فإن كل شرائح المجتمع تحتاج إليها وتنتفع بها، وإن اشترك القطاع الخاص مع الدولة في إشباعها، إلا أن الدولة تبقى المسئول الأول على توفيرها ومن أمثلة ذلك توفير العلاج والرعاية الصحية".

- يقسم المعاصرون من علماء المالية الحاجات العامة إلى نوعين رئيسيين[24]:

1. **الحاجات الاجتماعية:** وهي تلك الحاجات التي يتم إشباعها عن طريق سلع وخدمات يتاح الانتفاع بها دون مقابل مباشر لجميع أفراد المجتمع ولا تخضع لمبدأ الاستبعاد.

2. **الحاجات المستحقة أو الجديرة بالإشباع:** وهي تلك الحاجات التي يتم إشباعها عن طريق سلع وخدمات تخضع لمبدأ الاستبعاد، ويقوم نظام السوق بإشباع ما يسجله الطلب على هذه السلع والخدمات من تفضيلات لأفراد المجتمع، والأمثلة على ذلك إشباع الحاجة للتعليم والخدمات الطبية والنقل... الخ، إلا أن ذلك القدر من السلع والخدمات الذي يوفره نظام السوق قد يعد من وجهة نظر المجتمع غير كاف لتحقيق أهداف المجتمع، ومن هنا تصبح حاجة المجتمع لقدر أكثر أو مستوى أفضل من هذه الخدمات أمر يستحق تدخل الدولة ويجدر بها إشباعه.

I-1-2-تعريف النفقة العامة:

نقول نفقة وجمعها نفقات بمعنى ما ينفق من الدراهم وغيرها كما جاء في معجم المعاني وهي من فعل أنفق فنقول أنفق المال بمعنى صرفه، أفناه، وقد جاء في معجم لسان العرب للإمام إبن منظور

[24]- حامد عبد المجيد دراز وآخرون، "مبادئ المالية العامة القسم الثاني"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص256 وما بعدها.

معنى كلمتي نفق وأنفق، فنقول نفق ماله ودرهمه وطعامه نفقا ونَفاقاً ونَفِقَ كلاهما نقص وقيل فنا وذهب، وأنفق الرجل إذا افتقر ومنه قوله تعالى: "إِذًا لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ ..." أي خشية الفناء والنفاذ ونقول أنفق المال بمعنى صرفه وأذهبه والنفقة ما أُنفق[25].

- أعطيت عدة مفاهيم للنفقة العامة نذكر منها:

- ✓ النفقة العامة هي عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، وبهدف إشباع حاجة عامة[26].
- ✓ كما عرفت النفقة العامة كذلك على أنها مبلغ مالي نقدي يتم رصده في الموازنة العامة، صادراً عن هيئة عامة من أجل تحقيق الأهداف القصوى للمجتمع[27]، ووفقاً لما سبق فإن للنفقة العامة ثلاثة أركان تتمثل في أنها[28]:

1- مبلغ نقدي.

2- يقوم بإنفاقه شخص عام.

3- الغرض منه هو تحقيق نفع عام.

- وسنقوم بشرح كل عنصر من هذه العناصر الثلاث كما يلي:

1. مبلغ نقدي: تستخدم الدولة الإنفاق العام في شكله النقدي للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات، وكذلك لتشييد المرافق العامة، وإنشاء المشاريع العمومية وهذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإن الدولة تستخدم الإنفاق النقدي لمنح المساعدات والإعانات على اختلاف أنواعها وأشكالها.

إن استخدام الدولة للنقود أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم عليه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدول للإنفاق[29]، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من إنفاق الدولة على مختلف الأنشطة لا بد و أن يكون في صورة نقدية ، وقد يعبر على النفقات العامة بأنها كم من المال وليس كماً نقدياً، بحيث يتسع المجال لإدخال

25- الإمام ابن منظور الإفريقي، "لسان العرب"، الجزء الثاني عشر، طبعة خاصة، دار النوادر، الكويت، 2010، ص235.
26- أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012، ص42.
27- محرزي محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص55.
28- نفس المرجع السابق، ص55.
29- نفس المرجع السابق، ص56،55.

النفقات العينية التي تقدمها الدولة لبعض أفراد المجتمع، والأهم لكي تدخل الإعانات العينية ضمن الإنفاق العام يتعين أن تكون قابلة للتقويم النقدي مثل الإعانات التي تقدم في صورة عينية لبعض

الدول في حالة الأزمات والكوارث ومعنى ذلك أن الإنفاق العام قد يكون في صورة نقدية وهو الجزء الأكبر وقد يكون في صورة عينية[30]، ومن أمثلة النفقات العامة العينية تلك الإعانات التي تتحصل عليها بعض الدول من قبل بعض الهيئات والمنظمات الدولية، أو حتى بعض الدول، فتوزع هذه الإعانات على المجتمع في شكل نفقات عامة، وأكثر من ذلك فان بعض الإعانات النقدية والعينية التي تمنح لبعض الدول الفقيرة أصبحت تدخل ضمن موازنتها العامة.

إن كل ما يراد إيضاحه هنا أنه إذا كان البعض يستند في تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي دون الإشارة إلى الصورة العينية للنفقة، فان ذلك يرجع إلى أن الجزء الأكبر من النفقات العامة للدولة يكون في صورة نقدية وان النفقات العينية تمثل حالات استثنائية من الإنفاق العام[31].

2. يقوم بإنفاقه شخص عام: بمعنى إلزامية إنفاقها من قبل الإدارة العامة[32].

هذا وقد اختلف مفكري ورجال الفكر المالي في تحديد صفة متولي النفقة العامة ويمكن حصر الخلاف في اتجاهين[33]:

– الاتجاه الأول: ويرى أنصاره أن النفقة العامة التي تهدف إلى تحقيق وإشباع منافع وحاجات عامة هي التي يقوم بها أشخاص من ذوي القانون العام أي الدولة والمؤسسات العامة والهيئات العامة ووسيلته في هذا الإنفاق هو السلطة الآمرة أي القانون.

يعتبر هذا الاتجاه كلاسيكي على اعتبار أنه كان يمكن الاعتماد عليه قديما حينما كانت الدولة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي بأنشطة تشبه ما يقوم به أشخاص القانون الخاص، أما وان الدولة الحديثة أصبحت تقوم بهذه الأنشطة لذا لزم أن يبحث علماء ومفكري المالية العامة عن معيار آخر، فكان هذا المعيار هو متمثل في الاتجاه الثاني أدناه.

30- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، 2014-2015، ص174.
31- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع ذكر سابقا، ص175.
32- أبو منصف، "مخل للتنظيم الإداري والمالية العامة"، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون تاريخ النشر. ، ص95
33- خالد عبد العظيم أبو غابة و حسين محمد جاد الرب، "الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص 22و23.

– **الاتجاه الثاني:** ويرى أنصاره أن تحديد صفة القائم بالنفقة العامة يرتبط بما تحققه هذه النفقة من إشباع المنافع والحاجات العامة بصرف النظر عن صفة القائم بها، وعلى ذلك فالدولة مثلا كشخص من أشخاص القانون العام، لو قامت بمشروعات يقوم بها شخص من أشخاص القانون الخاص عدت هذه النفقة خاصة رغم قيام الدولة بها، عكس ذلك لو قام الإفراد بخدمات تشبع بها حاجات عامة عدت النفقة هنا عامة رغم صفة القائم بها، ومن هنا لا تعد كل النفقات التي تقوم بها الدولة نفقات عامة إلا إذا كان طبيعة النشاط والوظيفة تقتضيه.

إن الأخذ بهذا المعيار يعني تجاهل التطور الذي لحق بمالية الدولة، وقد ينزع للمالية العامة جزءا معتبرا منها ألا وهو النفقات العامة التي تؤديها الدولة حرصا منها على تلبية الحاجات العامة التي تتزايد على نحو مستمر بالتوازي مع تطور دور الدولة[34].

3– الغرض منه هو تحقيق نفع عام: أي أن هدف النفقة العامة تلبية حاجات ومنافع عامة وليست خاصة[35].

يصبح العنصر الثالث هو الذي يتمم مفهوم النفقات العامة، فبدونه لن تكون النفقة نفقة عامة حتى ولو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون العام، فالهدف من النفقة العامة هو إشباع منفعة عامة لحاجة عامة وبالتالي يتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[36].

فنجد الدولة تستخدم الإنفاق العام في تسيير شؤون الدولة لدفع مرتبات و أجور الموظفين وإطلاق مشاريع وخطط التنمية الاقتصادية، ومن الناحية الاجتماعية فهدف النفقات العامة يتمثل في دعم وتمكين مختلف طبقات المجتمع وخاصة تلك الفئة الهشة منه من الحصول على مختلف السلع والخدمات الضرورية، ويكون ذلك من خلال النفقات التحويلية والتي من خلالها تعمل الدولة على تحقيق بعض التوازن بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع، و أما الأهداف السياسية للنفقات العامة

34- محرزي محمد عباس،" اقتصاديات المالية العامة"، مرجع ذكر سابقا، ص61.
35- أبو ناصف،" مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة"، مرجع ذكر سابقا ، ص95.
36- عبد المطلب عبد الحميد،" اقتصاديات المالية العامة"، مرجع ذكر سابقا ، ص176.

فتتمثل في دعم التمثيل والحراك الدبلوماسي، وكذلك دعم المسار الديمقراطي وهذا ما يحتاج بطبيعة الحال إلى نفقات لتغطيته.

إن صرف النفقة العامة لغرض تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما ذكرنا سابقا، لا يعني بأي حال من الأحوال تبديد أو إهدار المال العام، أو حتى السماح للسلطة التنفيذية للدولة لتصرف كما تشاء النفقة العامة، فكل ذلك يخضع لرقابة تشريعية بالأساس وتنفيذية، وأحيانا قضائية، وكل هذا من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة وكذلك الاستفادة من النفقات العامة.

I-1-3-تطور مفهوم النفقات العامة

I-1-3-1- مفهوم النفقات العامة في ظل الفكر الكلاسيكي:

لقد ساير مفهوم النفقات العامة تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي ظل الفكر الكلاسيكي انحصر دور الدولة في تلك المهام التقليدية والمتمثلة في الدفاع الخارجي وتوفير الأمن الداخلي وتحقيق العدالة من خلال مرفق القضاء إضافتا إلى تسيير المرافق العامة، وبالتالي فان النفقات العامة آنذاك كانت مخصصة لتغطية الحاجيات العامة المتعلقة بدور الدولة الضيق الذي ذكرناه سالفا، وعليه فإن النفقات العامة كانت تخصص بالمقدار الذي يغطي تلك الحاجيات العامة، وكذلك فان الإيرادات العامة كانت بالقدر الذي يغطي حجم النفقات العامة الواجب توفيرها.

ظل هذا الفكر سائدا حتى مطلع القرن الثامن عشر، حيث طغت آنذاك فكرة الموازنة المتوازنة، بمعنى رفض وجود عجز او فائض في الميزانية، وهذا ما يعزز حسبهم فكرة حيادية الدولة أو لعبها لدور الحارس للنشاط الاقتصادي، فالعجز باعتقادهم يؤدي إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أما الفائض فهو يعني إثقال كاهل المواطن بالضرائب، وهذا ما يتنافى ومبدأ حيادية الدولة.

ان هذا المفهوم الضيق للنفقات العامة إبان سيادة مبدأ حيادية الدولة عن النشاط الاقتصادي، جعل الوضع الاقتصادي يتأزم شيء فشيء إلى أن تبلور ذلك سنة 1929 عندما عرف العالم أزمة الكساد الكبير، وهذا ما عجل بظهور فكر اقتصادي جديد على يد العالم المنقذ "كينز" الذي طرح

أفكار منفذة للرأسمالية تتمثل أساسا في توسيع دور النفقات العامة في النشاط الاقتصادي وعدم انحصار دور الدولة في المهام الكلاسيكية السالفة الذكر، ومن هنا انتقل مفهوم النفقات العامة إلى تصور جديد في ظل الفكر الاقتصادي الحديث.

I-1-3-2- مفهوم النفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي الحديث:

على إثر ذلك المفهوم والدور الضيق للنفقات العامة أثناء سيادة الفكر الكلاسيكي، ظهر مفهوم أوسع وأشمل للنفقات العامة كمحرك ودافع للنشاط الاقتصادي، حيث أكد "كينز" من خلال أفكاره التي طرحها أن زيادة الإنفاق العام على الاستثمار تؤدي إلى زيادة حجم الطلب على الاستهلاك وهذا ما سيحدث مرونة في الجهاز الإنتاجي ليلبي حاجة الطلب على الاستهلاك الذي سيزداد وفقا لفكرة المضاعف التي سنقوم بشرحها لا حقا.

على هذا الفهم الجديد للنفقة العامة بدأ اهتمام علماء الاقتصاد بدراسة وتحليل طبيعة النفقات العامة وتقسيماتها وحدودها وضوابطها وآثار الإنفاق العام الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين الأفراد، وبذلك خرج الفكر المالي والاقتصادي من فكرة تقديس توازن الميزانية، وأصبح من الممكن زيادة النفقات العامة لتحقيق أهداف الدولة المتعددة، بل من الممكن حدوث عجز في الميزانية، وبهذا أضحى ينظر للنفقة العامة نظرة مختلفة تماما، فهي نفقة إيجابية، الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بجانب آثارها المالية[37].

لقد اجتمعت النفقات العامة كأداة من ابرز أدوات تدخل الدولة فعالية، وتعددت أشكال تدخلها في هذا المجال من إعانات تمنحها الدولة لأفراد أو لمشروعات معينة أو القيام بمشروعات إنتاجية ضخمة أو السيطرة الكاملة أو الجزئية المباشرة أو غير المباشرة على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بقصد تنفيذ خطة اقتصادية شاملة[38].

37- سوزي عدلي ناشد، مرجع ذكر سابقا، ص 24-25.
38- باهر عتلم،"المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي"، الطبعة الأولي، دار النهضة للطبع والنشر، مصر، 1973، ص14-15.

I-2-الجزء الثاني: تقسيمات النفقات العامة

مع ظهور أزمة الكساد سنة 1929 التي عرفها العالم بات لزاما على الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي، من خلال تبني سياسة إنفاقية فعّالة تدعم الاستثمار وتحرك الطلب الاستهلاكي، وقد بُني ذلك في معظمه على الأفكار التي قدمها العالم الاقتصادي "كينز"، وقد تجلى أكثر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بل وتعداه إلى الحياة الاجتماعية ظهور السياسة المالية عقد الحرب العالمية الثانية، حيث أن السياسة المالية تجسد بوضوح تدخل الدولة في كل مناحي الحياة، وعلى اثر هذا الاتساع في نطاق الحاجات العامة ازدادت وتنوعت أوجه الإنفاق لتشمل تلك الحاجات الاجتماعية بل وحتى الحاجات السياسية مثل إدارة الشؤون الدبلوماسية.

في كتاب "المالية العامة" للدكتور علي زغدود ورد تفصيل في تقسيم النفقات العامة، بين مختلف الكتاب وعلماء المالية العامة، موضح كما يلي:

قسم كُتاب المالية العامة النفقات العامة إلى عدة أنواع، وكل نوع يتخذ معيارا معينا كأساس له فالبعض يقسم النفقات العامة على أساس من تكرارها الدوري، كما يقسمها البعض الأخر على أساس ما ترتبه من آثار اقتصادية، والبعض الآخر يتخذ أهداف النفقة العامة أساسا لتقسيم النفقات العامة، بينما يعتبر نوع الهيئة التي تقوم بالإنفاق العام أو الشكل الذي تصب فيه النفقة العامة أساسا مناسبا في نظر بعض الكتاب الآخرين لتقسيم النفقات العامة، بينما يعتبر نوع الهيئة التي تقوم بالإنفاق العام أو الشكل الذي تصب فيه النفقة العامة أساسا مناسبا في نظر بعض الكتاب الآخرين لتقسيم النفقات العامة، ومما يمكن ملاحظته أن هذه التقسيمات لا يعمل بها دائما عند وضع الميزانيات فان بعض الدول تتبع تقسيمات لا تستند على أساس علمي وإنما تستند إلى ظروف تاريخية أو اعتبارات إدارية، ويركز بعض الكتاب الاقتصاديين على تقسيم النفقات العامة على أساس من طبيعتها الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار اقتصادية مباشرة على بعض النفقات العامة دون بعضها[39].

[39] علي زغدود،" المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص21.

- ترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراضا متعددة من أبرزها[40]:

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج: حيث أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها، فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية: وهذا أمر بديهي حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة (الميزانية) يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل البرامج.
- خدمة أهداف المحاسبة والمراجعة والمراقبة والاعتماد.
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المتعددة ومعرفة تطورها، حيث ان تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى.
- تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة، ما يجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ المالية في السبل التي قررها وليس في أوجه أخرى.

I-2-1- التقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة

تستند التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة إلى أسس اقتصادية تستهدف إبراز ما تفرزه من آثار على حياة المجتمع، وترجع أهمية القول بان التقسيمات الاقتصادية تستند إلى الآثار المباشرة وحدها إلى أن كل النفقات تمارس آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية إذا أخذنا كل ما تنتجه من آثار مباشرة وغير مباشرة في الاعتبار، فتقديم الدولة إعانة مالية لمؤسسة إنتاجية يولد أثرا اقتصاديا مباشرا يتمثل في خفض تكاليف الإنتاج لهذه المؤسسة، كما تولد هذه الإعانة أثرا اجتماعيا غير مباشر من خلال مساعدة الفقراء الذين يستهلكون ما تنتجه هذه المؤسسة، إذا اشترطت الدولة عند منح الإعانة تخفيض أسعار المنتجات، فحينئذ تمثل هذه الإعانة زيادة في الدخل الفردي الحقيقي نتيجة الأثر التوزيعي الذي تمارسه هذه الإعانة بالنسبة للدخل الوطني[41].

[40] محرزي محمد عباس، مرجع ذكر سابقا، ص65-66.
[41] عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، مرجع ذكر سابقا، ص76.

- من ابرز التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة ما سنوضحه فيما يلي:

I-2-1-1- تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة

تنقسم النفقات العامة بحسب الأهداف المرجوة منها إلى ثلاث نفقات رئيسية، وهي[42]:

1-نفقات إدارية.

2-نفقات اجتماعية.

3-نفقات اقتصادية.

1. النفقات الإدارية:

هي تلك النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة بوظائفها وتشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم.

2. النفقات الاجتماعية:

هي تلك النفقات التي تمس الجانب الاجتماعي للبلد، بمعنى أن هذه النفقات مخصصة لإشباع الحاجات العامة والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق تنمية اجتماعية للإفراد وللمجتمع ككل، ولا يتأتى هذا إلا من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية للإفراد وكذلك تحقيق التضامن الاجتماعي من خلال مساعدة الفئات الهشة والمحرومة في المجتمع.

يحتل الإنفاق الاجتماعي الجزء الأكبر من النفقات العامة في الوقت الحاضر، إن على مستوى الدول المتقدمة أو على مستوى الدول النامية، ففي الجزائر نجد بأن النفقات العامة المخصصة لقطاعات: التربية والصحة والتضامن الوطني والنفقات المخصصة لتحقيق الأمن الغذائي- ومنها نفقات دعم أسعار المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك- تمثل نسبة كبيرة من النفقات الإجمالية للبلد.

[42] سوزي عدلي ناشد، مرجع ذكر سابقا، ص37.

3. النفقات الاقتصادية:

هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات ومحطات توليد الطاقة والري والصرف الصحي، كما يدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.

يمثل هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات تكوين رؤوس الأموال نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة، ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى، لذا فان القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها،. مثال ذلك الطرقات والجسور والسدود....الخ، وهي تمثل مرافق البنية التحتية الأساسية التي أصبحت تمثل حاجة عامة، فقد ساد في البلدان النامية هياكل يغلب عليها الطابع الزراعي لفترة طويلة إلا انه مع التقدم والتطور الصناعي تحولت تلك الهياكل إلى هياكل يغلب عليها الطابع الصناعي، والدولة وحدها هي التي تقوى على القيام بمثل هذا التحويل عن طريق الاستثمار العام.

جدير بالذكر أن النفقات الخاصة بالمرافق الاقتصادية بسبب الاستثمارات تمثل نسبة عالية في البلدان النامية، تليها تلك الخاصة بالدفاع ثم التعليم فالتأمينات الاجتماعية والإسكان وأخيرا تلك المتعلقة بالصحة العامة.

I-2-1-2- النفقات الحقيقة والنفقات التحويلية:

نعني بالنفقات الحقيقية تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالأجور وأثمان السلع والخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة الى جانب النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، وبالتالي فان النفقة الحقيقية تتمثل في استعمال الدولة للقدرة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات وكذلك الحصول على اليد العاملة[43].

43- محرزي محمد عباس، مرجع ذكر سابقا ، ص72.

أما النفقات التحويلية كالإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات ونفقات المساعدة والتضامن والمساهمة في تمويل بعض أنظمة الحماية الاجتماعية، لها كهدف ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخيل على الفئات الاجتماعية، فالاقتطاعات الضريبية المفروضة على فئات اجتماعية تتوفر على مداخيل مرتفعة تسمح بزيادة المداخيل المتوفرة لدى الفئات المحرومة اجتماعيا من أشخاص مسنين أو عاطلين عن العمل، طلبة، ....الخ، وبما أن هذه الفئات تنتهز فرصة زيادة مداخيلها لإشباع حاجاتها الاستهلاكية الضرورية، نستنتج أن النفقات التحويلية تعمل على زيادة الطلب الكلي[44]، وبالتالي فمثل هذه النفقات لها أثر ايجابي في حالة الكساد الاقتصادي، على اعتبار أن زيادة الطلب الاستهلاكي الكلي تؤدي إلى الدفع بالاستثمار، وهذا ما سيؤدي إلى الرفع من الطاقة الإنتاجية الكلية.

هذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل الوطني، ويستند إلى ثلاث معايير للتفرقة بين هذين النوعين من النفقات[45]:

- معيار المقابل: ويشير إلى أن أساس التفرقة هنا هو ما إذا كانت النفقة تتم بمقابل أو بلا مقابل، فالنفقات الحقيقية تتم مقابل تقديم خدمة، مثل الخدمات الصحية، والنفقات التحويلية لا يوجد لها مقابل كالإعانات.
- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج الوطني: حيث تعتبر النفقة حقيقية إذا أدت مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني وتعتبر تحويلية إذا لم تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني.
- معيار من الذي يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: فتعتبر النفقة حقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع، وتكون نفقة تحويلية إذا كان الإفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك لهذه الموارد.

– وبصفة عامة واستنادا إلى الهدف من إنفاق المدفوعات التحويلية يمكن تقسيم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أشكال نوضحها كما يلي[46]:

44 - Pierre la lumière, "les finances publiques", Armand colin collection, 7ème édition, Paris,1983,p18

45- عبد المطلب عبد الحميد،" اقتصاديات المالية العامة"، مرجع ذكر سابقا ، ص188-189.

46- - حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مرجع ذكر سابقا، ص 266-267

أ. نفقات تحويلية اقتصادية:

تتمثل تلك النفقات في الإعانات الحكومية لبعض المشروعات الإنتاجية والتي يكون الهدف منها تشجيع تلك الوحدات على زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار لبعض السلع والخدمات التي تكون في غالبيتها إما سلعاً أو خدمات استهلاكية ضرورية وإما سلعاً أو خدمات تصديرية ...الخ، وبصفة عامة فإن تلك السلع والخدمات في غالبيتها يصاحب إنتاجها واستهلاكها منافع خارجية وهذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فقد تم استخدام النفقات التحويلية الاقتصادية سعيا في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية وفي اتجاه إنتاج بعض السلع والخدمات التي يعجز نظام السوق الحر عن تحقيق الكفاءة في مجال إنتاجها أو استهلاكها.

ب. نفقات تحويلية اجتماعية:

هي نوع من النفقات الحكومية التي تتم دون مقابل يكون الهدف منها هو تحقيق البعد الاجتماعي من الإنفاق العام مثل إعانات البطالة التي يتم منحها للأفراد الذين يفقدون وظائفهم لأسباب خارجة عن إرادتهم وكذلك الإعانات المقدمة لكبار السن والعجزة، والإعانات الممنوحة في حالات الكوارث، وإضافتا لذلك نجد الإعانات المقدمة للفقراء من أفراد المجتمع الذين تقل دخولهم الشهرية عن مستوى دخل معين، وفي الغالب يطلق على هذه المجموعة من النفقات التحويلية بنفقات برامج الرفاهية للفقراء، مثل: إعانات التعليم، الصحة، السكن، البطالة وغير ذلك.

ت. نفقات تحويلية مالية:

هذه النفقات تمثل نوعاً من النفقات الحكومية التي يكون الهدف منها هو مواجهة عبء الاقتراض العام والتي تتمثل في فوائد الين العام واستهلاكه.

I-2-1-3- النفقات العامة العادية وغير العادية:

- تقسم النفقات العامة على أساس تكرارها الدوري الى نوعين هما[47]:

1. النفقات العادية: وهي التي تحدد سنويا على أساس معيار تكرارها الدوري، فَتَرِد في كل ميزانية من ميزانيات الدولة العادية كل عام وبطريقة منتظمة كمرتبات الموظفين ونفقات صيانة المباني العامة والطرق والمواصلات العامة، ولا نعني بدورية النفقة تكرارها كل عام بنفس المبلغ.

2. النفقات غير العادية: وهي النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية كل سنة، كنفقات الحروب ونفقات مكافحة الأوبئة الطارئة كالكوليرا، ونفقات منكوبي الكوارث الطبيعية كمنكوبي الزلزال والأعاصير والفيضانات غير العادية.

كما أنه في بعض الأحيان يثور الخلاف بين الكتاب حول اعتبار نفقة ما عادية أو غير عادية كنفقات مد الطرق الجديدة أو إنشاء السكك الحديدية في مناطق معينة، فقد تدرج هذه النفقات تحت نوع من الإنشاءات الجديدة وقد تعتبر هذه النفقات من النفقات العادية، لأنها ليست إلا تجديدا للجهاز الوطني، وان كانت لا تتكرر كل سنة بذاتها إلا أنها تتكرر بنوعها لأن مثل هذه الإنشاءات الجديدة لا تعتبر دائما تجديدا لجهاز الدولة الوطني، ولكن قد تعتبر تطوير له وزيادة في فعاليته وهو ما يجعلها أقرب الى النفقات التي لا تتكرر دوريا.

وبالتالي يرى البعض أن يقسم النفقات العادية والنفقات غير العادية إلى نفقات عامة جارية ونفقات عامة رأسمالية:

أ. النفقات العامة الجارية:

تشمل النفقات العامة التي لا يترتب عن إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات العامة، وهي تتسم بالدورية والتكرار من سنة لأخرى، وهي ضرورية لتشغيل المرافق العامة سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي وهي ضرورية لتأدية الأعمال الحكومية، حيث تشتمل على بنود الأجور والمرتبات والصيانة والمياه والكهرباء والمستلزمات السلعية والخدمية لتسيير العمل الحكومي، وقد يضاف عليها بعض النفقات

[47] - علي زغدود، مرجع ذكر سابقا، ص22.

الاجتماعية أو إعانات الرفاهية الاجتماعية مثل إعانات البطالة ومساعدات الفقراء، ونفقات خدمة الدين العام وبعض التحويلات الاقتصادية.

ب. النفقات العامة الرأسمالية:

هذه النفقات غير عادية، ترتبط فقط بفترة زمنية معينة ومحددة وهي فترة تشييد المرافق العامة ، ومع تطور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبحت النفقات العامة الرأسمالية نفقات منتجة، وقد تكون أكثر إنتاجية في بعض الحاجات من النفقة الخاصة ومن هذا المنطلق اتسع نطاق النفقات العامة الرأسمالية ولم تعد مقتصرة فقط على مشروعات البنية الأساسية بل امتدت إلى أوجه الإنفاق العام التالية:

- الإنفاق العام على مزيد من مشروعات البنية الأساسية.
- الإنفاق الاستثماري على المدارس والجامعات والمستشفيات.
- الإنفاق الاستثماري في إنشاء المشروعات العامة.
- الإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال والتجديد والتحديث.

I-2-1-4- نفقات مركزية ونفقات عامة لا مركزية

تسمى هذه النفقات كذلك بالنفقات الوطنية والنفقات المحلية، ويعتمد معيار نطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها للتفرقة بين النوعين، وفيما يلي نقوم بتوضيح هاذين النوعين من النفقات[48]:

1. النفقات العامة المركزية: هذا النوع من النفقات يسري على كافة أفراد المجتمع وتظهر في ميزانية الدولة وتتولى السلطة التنفيذية في الدولة القيام بها مثل نفقات الدفاع والعدالة وغيرها.

2. النفقات العامة اللامركزية: هذا النوع من النفقات موجه لإقليم معين ويظهر بميزانية الجماعات المحلية، وتتولى المجالس المحلية القيام بها، مثل رفع القمامة وتعبيد الطرق داخل الإقليم أو البلدية.

[48] - أبو منصف، مرجع ذكر سابقا، ص99.

I-2-2- تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية

يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى، ونجد أن المشرع الجزائري صنف الاعتمادات على أساس إداري في أربعة أبواب من النفقات وهي ممثلة في جداول أ، ب، جـ، د. جدول (أ) يتمثل في نفقات التسيير وجدول (ب) يتمثل في نفقات التجهيز والذي يعني الاستثمار في الجزائر، وجدول (ج) نفقات استثمار المؤسسات، وهناك جدول (د) خاص بتدعيم الأسعار والتصنيف الاقتصادي، وينظر الى طبيعة وخصائص النفقة سواء بالنسبة لآثارها المباشرة على الدخل الوطني ومن ثم تنقسم الى نفقات حقيقية وتحويلية، أو بالنسبة الى دوريتها، وتتمثل الأولى في تلك التي تنفقها الدولة من أجل تسيير إداراتها والحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الجارية، أما الثانية فتتمثل في النفقات الاستثمارية، التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية، واللازمة لزيادة الإنتاج السلعي أو لزيادة الخدمات العامة[49].

- وقد قسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات الاستثمار[50]:

I-2-2-1- نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماد في الميزانية العامة[51].

- تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي[52]:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

الباب الرابع: التدخلات العمومية.

---

49 - علي زغدود، مرجع ذكر سابقا، ص32.

50 - المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

51 - المادة 5 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

52 - المادة 24 من القانون رقم 84-17، السابق ذكره.

تتمثل نفقات الباب الأول والثاني في الأعباء المشتركة، وتسير هذه النفقات من طرف وزارة المالية، أما الباب الثالث والرابع فيتم توزيع نفقاتها عن طريق مرسوم التوزيع، ويظهر ذلك في الجدول الملحق والمتعلق بالاعتمادات المخصصة للوزير للسنة المالية المعنية من ميزانية التسيير.

- وفيما يلي نوضح محتوى كل باب[53]:

– الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات، ويتكون هذا الباب من الفقرات التالية:

- الفقرة الأولى: احتياط الدين.
- الفقرة الثانية: الدين الداخلي، الدين العائم.
- الفقرة الثالثة: الديون الخارجية.
- الفقرة الرابعة: الضمانات.
- الفقرة الخامسة: النفقات المحسومة من الإيرادات.

– الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: وهي عبارة عن الاعتمادات الضرورية واللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد، ويتكون من الفقرات التالية:

- الفقرة الأولى: رواتب العمل.
- الفقرة الثانية: المعاشات والمنح العائلية.
- الفقرة الثالثة: المعاشات والأعباء الاجتماعية.
- الفقرة الرابعة: المستخدمون –المعدات – تسيير المصالح.
- الفقرة الخامسة: المستخدمون –أعمال الصيانة.
- الفقرة السادسة: المستخدمون –إعانات التسيير.
- الفقرة السابعة: المستخدمون –النفقات المختلفة.

53- علي زغدود، مرجع ذكر سابقا، ص32-34.

– **الباب الثالث**: النفقات الخاصة بوسائل المصالح، مكونات هذا الباب تشبه مكونات الباب الثاني إلا أنها تتعلق بوسائل المصالح (أنظر الملحق رقم 4-1).

– **الباب الرابع**: التدخلات العمومية، ويتكون هذا الباب من الفقرات التالية:

– الفقرة الأولى: التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.

– الفقرة الثانية: الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

– الفقرة الثالثة: تشمل النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.

– الفقرة الرابعة: النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل الإعانات الاقتصادية والمكافآت.

– الفقرة الخامسة: النشاط الاقتصادي إعانات للمؤسسات للمصلحة الوطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية).

– الفقرة السادسة: الإعانات الاجتماعية –المساعدات والتضامن.

– الفقرة السابعة: النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة).

I-2-2-2- نفقات الاستثمار (التجهيز):

يوزع هذا النوع من النفقات حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، مثل الصناعة، الفلاحة والري والتربية والتكوين والمنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية وغيرها من القطاعات.

تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة الى الميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب هي[54]:

- الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال.

إن ميزانية التجهيز في الجزائر تقسم تبعا لـ "العناوين" و "القطاعات" ثم "القطاعات الفرعية" و"الفصول" ثم "المواد"، وتسجل نفقات التجهيز في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ بإعتمادات الدفع.

54 - المادة 35 من القانون رقم 84-17، المذكور سابقا.

I-2-3- إنفاقات الرفاهية

I-2-3-1- مفهوم إنفاقات الرفاهية:

إن ظهور إنفاقات الرفاهية كجزء من النفقات العامة، يمكن تبيُنه من خلال مسايرة دور الدولة ومدى تدخلها في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي ظل الدولة المحايدة كانت النفقات العامة مقتصرة على تغطية تلك الحاجات العامة التقليدية والمتمثلة في توفير الأمن الداخلي والخارجي ومرفق القضاء وتسيير المرافق العامة، وبالتالي فان توفير الرفاهية لعامة الأفراد كان متروك للمجهود الفردي، ومنه فان القطاع الخاص هو الكفيل بتوفير سلع وخدمات الرفاهية، فنجد مثلا بأن الأطباء كانوا يعملون على توفير الخدمات الصحية للأفراد الذين يطلبونها، وكانت المؤسسات تقوم بتوفير المنتجات الغذائية وغيرها للأفراد.....الخ، وهذا مقابل ما يدفعه الأفراد للحصول على هذه الخدمات والسلع.

مع ظهور أزمة الكساد سنة 1929 وما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار إنساني رهيب، شهدت الحاجات العامة ومن ورائها النفقات العامة توسع وتحول كبير، فكثير من الحاجات العامة تستلزم توفير نفقات عامة لتغطيتها، وبالتالي فان هذا التوسع الكبير في نطاق الحاجات العامة نتج عنه تدخل الدولة وتعاظم دورها في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية و حتى السياسية، وعلى إثر هذا التحول ظهر ما سمي بالنفقات الاجتماعية، حيث أن هذه الأخيرة تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية.

كما أن مطلع العشرينات من القرن الماضي شهد ظهور اقتصاد الرفاهية والذي يعمل على إيجاد حالة مثلى للنظام الاقتصادي، ورغم أن اقتصاد الرفاهية يعالج المسائل الكلية إلا أن الأسلوب الذي تتم به معالجة هذه المسائل يدور في فلك الاقتصاد الجزئي[55].

مما سبق يمكن القول بأن هناك مجموعة من العوامل والأحداث الاقتصادية والتاريخية التي ساهمت في بروز و تبلور مفهوم إنفاقات الرفاهية كجزء من النفقات العامة، منها:

55 - عبد الناصر رويسات،"مبادئ الاقتصاد الجزئي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة، ص232.

1- تطور وتعاظم دور الدولة وتدخلها في شتى مناحي الحياة: حيث أن هذا التطور نتج عنه اتساع في نطاق الحاجات العامة والتي تستلزم نفقات عامة لتغطيتها، فلم تعد النفقات العامة مخصصة لإشباع تلك الحاجات التقليدية فقط، بل أصبحت تمس الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

2- ظهور اقتصاديات الرفاهية: ففي كتاب " الثروة و الرفاه" للعالم الاقتصادي "Pigou" 1912 تحدث عن الرفاه الذي أصبحت تعيشه بعض شرائح المجتمع، فقد تحدث عن الرفاه من منظور كلي وليس فردي.

3- ظهور الاقتصاد العمومي: فقد نبذ أنصار التيار الاشتراكي اقتصاد السوق ونادوا الى التدخل في توزيع حصيلة النشاط الاقتصادي، كما نادى أنصار التيار الرأسمالي الى ضرورة تدخل الدولة من اجل تدارك ما لم يمكن للسوق عمله، وهذا ما أدى إلى ظهور سياسات مختلفة مثل الضمان الاجتماعي وحماية الفئات الفقيرة والتكفل بالمرافق العامة مثل الصحة والتعليم[56]، ودعم المنتجات واسعة الاستهلاك مثل ما هو حاصل في الجزائر لرفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد.

- وبالتالي فإن إنفاقات الرفاهية تتضمن كافة أنواع النفقات العامة التي تهدف مباشرة الى تحسين ورفع المستوى المعيشي للفرد والجماعة، وهي بذلك تستأثر بجانب حيوي هام من النشاط الحكومي[57].

- ومما سبق نستنتج بأن إنفاقات الرفاهية هي:"جزء من النفقات العامة للدولة، مخصصة لتمويل التنمية البشرية ومنه توفير سلع وخدمات التنمية البشرية الأساسية من صحة وتعليم ومياه صالحة للشرب.....الخ."

I-2-3-2- أنواع إنفاقات الرفاهية:

حسب ما ورد في كتاب "المالية العامة والسياسة المالية" للكاتب عبد المنعم فوزي فإنه يمكن تقسيم إنفاقات الرفاهية إلى ثلاث مجموعات: تحتوي الأولى منها الإنفاق على التعليم والصحة العامة، وتحتوي الثانية كافة الإنفاقات الاجتماعية كالمعاشات للمسنين وورثتهم وتأمين البطالة وغيرها

56 - عبد الناصر رويسات، مرجع ذكر سابقا، ص233.
57 - عبد المنعم فوزي،"المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1972، ص68.

من التأمينات الاجتماعية وكذا الإعانات والمساعدات للمعوزين ورعاية الأحداث والقصر والأرامل وما أشبه ذلك، أما المجموعة الثالثة فتحتوي الإنفاق على الإسكان والتنمية الحضرية، وبالتالي فان إنفاقات الرفاهية تتمثل فيما يلي[58]:

1-الإنفاق على التعليم والصحة العامة.

2-الإنفاق الاجتماعية (إنفاقات التضامن الوطني والضمان الاجتماعي).

3-الإنفاق على الإسكان والتنمية الحضرية.

I-2-3-2-1- الإنفاق على التعليم والصحة العامة:

إن هذا النوع من الإنفاق يهدف الى تكوين مجتمع منتج عن طريق تنمية عقول وأجسام أفراده، أما بالنسبة للإنفاق على التعليم فان الديمقراطيات من قديم الأزمنة تؤمن بضرورة تهيئة فرص التعليم للجميع لتكوين المواطن الصالح، فضلا عن أن فلسفة الديمقراطية ذاتها تؤمن بضرورة إتاحة فرص متكافئة لكافة المواطنين، ومما لا شك فيه أن التعليم العام كفيل بتحقيق هذا التكافؤ، اما بالنسبة للصحة العامة فان توفيرها يؤدي الى تكوين افراد قادرين على الإنتاج، بل أن تمتعهم بصحة جيدة يؤدي الى رفع انتاجيتهم، ولتحقيق ذلك يستلزم على الدولة أن توفر الطب الوقائي بالعمل على مكافحة الأوبئة والأمراض المستوطنة، وكذلك نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع، بالإضافة الى إتاحة الرعاية الصحية المتكافئة في الأقاليم المختلفة بالبلد.

إن تحسين الرعاية الصحية ورفع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع يعتبر عاملا قويا لتحقيق نوع من التوازن في دخول الأفراد، لا عن طريق إنقاص دخول الأفراد في فئات الدخل العليا، بل عن طريق زيادة إنتاجية الكثير من الأفراد في فئات الدخل الدنيا.

I-2-3-2-2- إنفاقات التضامن الوطني والضمان الاجتماعي

يضم هذا النوع من الإنفاق أنواعا كثيرة تهدف في مجموعها الى تحسين الروابط بين أفراد المجتمع والتخفيف من حدة العناء البشري الذي يرجع في غالبيته الى أسباب اقتصادية بحتة، وتشتمل هذه

58 - عبد المنعم فوزي، مرجع ذكر سابق، ص68.

الأنواع على معاشات المسنين وورثتهم وتأمين البطالة وغيرها من التأمينات الاجتماعية وكذا الإعانات و المساعدات للمعوزين ورعاية الأحداث والقصر والأرامل، وما أشبه ذلك.

تتكفل الحكومة بتمويل الجانب الأكبر من هذه النفقات عن طريق ما تحصله من اشتراكات من أجور الموظفين ودخول أصحاب الأعمال أو ما تفرضه من ضرائب يقع عبؤها على عاتق هذين الفريقين كما هو الحال بالنسبة للتأمينات الاجتماعية، اما ما تنفقه الحكومة لرعاية الأحداث والقصر والأرامل وغير ذلك فيمول عادة من الخزينة العامة للدولة.

بالنظر إلى هدف هذا النوع من الإنفاق قد يتبادر الى الذهن بأنه إنفاق غير منتج، لكننا سننظر الى هذا الإنفاق من جانبه المشرق، فمن الواضح أن ما تنفقه الدولة لإعانة الأطفال القصر إنما يعمل على خفض التكلفة الاجتماعية المستقبلية في ميدان الصحة العامة ورعاية الأحداث، اما بالنسبة لبرامج التأمين الاجتماعي فتؤدي الى إنقاص دخل الموظفين الصافي خلال فترة انتاجيتهم المنخفضة، كما هو الحال بالنسبة لصندوق التقاعد الذي يصرف منح التقاعد للمسنين مثلا، وبذلك تعمل ولا شك على إعادة توزيع دخل الفرد ما بين الحاضر والمستقبل، بالإضافة الى ذلك يعمل مثل هذا النوع من الإنفاق–وخاصة ما تعلق منه بمنح الإعانات والمساعدات للمعوزين ورعاية الأحداث والقصر والأرامل– على إعادة توزيع الدخل رأسيا. إذ أن عبء تمويل هذه النفقات إنما يقع على عاتق الخزينة العامة للدولة لا على عاتق المستفيدين من هذه الخدمات[59].

I–2–3–2–3– الإنفاق على الإسكان والتنمية الحضرية

إن توفير مسكن لائق للمواطن ولا سيما شريحة الفقراء وذوي الدخل الضعيف يعتبر في مقدمة المهام التي تطلع الدول الحديثة بها، لان أثر ذلك كبير إن على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى على مستوى الأفراد، فعلى المستوى الاقتصادي تزيد إنتاجية الفرد لان حصوله على مسكن صحي ولائق يحسن من حالته الصحية ويجعله على استعداد دائم للرفع من إنتاجيته ومن ثم رفع الإنتاج الوطني، وعلى المستوى الاجتماعي فان تهيئة الأحياء ورسم صورة حضارية له وقعه البالغ في إزالة مسببات تفشي الجريمة بكل أنواعها داخل المجتمع، فإذا أمن الناس في أنفسهم وممتلكاتهم زاد

[59] - عبد المنعم فوزي، مرجع ذكر سابقا، ص71.

التكافل والتضامن الاجتماعي ومنه تعزيز اللحمة الوطنية بين كافة أفراد المجتمع، أما على مستوى الأفراد فان تخفيف العناء البشري له أثر كبير في القضاء على انحراف السلوك، حيث أن هذا الأخير يؤدي الى تفشي الامراض النفسية والعقلية ومنه تدهور الصحة العامة.

مما لا شك فيه إن إنفاقات الرفاهية كجزء من النفقات العامة لها أثر ايجابي كبير، إن على المستوى الاقتصادي أو على مستوى الأفراد والجماعات، ولكن يجب أن نشير الى أن السياسة الإنفاقية للدولة لا تؤدي رسالتها إلا من خلال كافة أنواع الإنفاق العام بما فيها نفقات الرفاهية والإنفاقات الأخرى المتبقية من الإنفاق العام، وتتضمن الإنفاقات الأخرى من الإنفاق العام ما يلي[60]:

- نفقات تنمية الموارد الطبيعية.
- نفقات تنمية الصناعة.
- الإنفاق على النقل.
- النفقات الدولية.
- الإنفاق على الدفاع الوطني.

I-3- الجزء الثالث: حجم النفقات العامة

I-3-1- ضوابط النفقات العامة

إن الهدف الأساسي للنفقات العامة يتمثل في إشباع الحاجات العامة، و لإدراك ذلك فإن الأمر يتطلب تحقق ضابطين في غاية الأهمية، أولهما تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، وثانيهما أن يتم ذلك عن طريق اكبر قدر من الاقتصاد في النفقات، ولا بد أن ندخل في اعتبارنا ضرورة وجود أساليب وصور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة الى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير[61].

60 - عبد المنعم فوزي، مرجع ذكر سابقا، ص72 وما بعدها.
61 - سوزي عدلي ناشد، مرجع ذكر سابقا، ص51.

إذا تم احترام هاتين القاعدتين بشكل دقيق فذلك سيقودنا الى حالة من الإنفاق الرشيد أو الى "عقلنة" النفقات العامة الحاملة لقيمة مضافة هامة للاقتصاد الوطني[62].

- ونستعرض هذه الضوابط كالتالي:

I-3-1-1- ضابط المنفعة

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما في ذهن القائمين به تحقيق اكبر منفعة ممكنة، وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل إجماع بين أغلب منظري المالية العامة.

ضابط المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبذلك قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها يعني أن هذه النفقات لا مبرر لها.

إن المقصود بتحقيق الفائدة أو المصلحة العامة أو المنفعة العامة ألا يتم تخصيص النفقة العامة للمصالح الذاتية لبعض الأفراد أو لبعض شرائح المجتمع على حساب الأخرى، لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، كما يقصد أيضا أن يتم الإلمام بالاحتياجات الإجمالية الحقيقية للمصالح العمومية لتقدير احتياجات كل مصلحة أو مرفق وكل باب من أبواب النفقات، على ضوء احتياجات كل المصالح و أوجه الإنفاق الأخرى.

كما يجب أن توزع اعتمادات النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للأوجه الأخرى من جهة، وان تكون المنفعة المترتبة على المنفعة الحدية في كافة أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع التكاليف العامة، كالضرائب، من جهة أخرى، وهذا يعد تطبيقاً لقاعدة توازن المستهلك.

62 - محرزي محمد عباس، مرجع ذكر سابقا، ص94.

إن فكرة المنفعة العامة وتحديدها تثير إشكالية وضع قاعدة دقيقة في تحديد مقدارها، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الآثار المتعددة للنفقات العامة: اقتصادية وغير اقتصادية، ظاهرية وغير ظاهرية، مباشرة وغير مباشرة، حاضرة ومستقبلية، مما يتعذر قياسها على وجه الدقة، وان كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد[63]:

- مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني.
- طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد، ونشير الى أنه كلما زاد مقدار الدخل النسبي وقل التباين بين دخول الأفراد كلما أدى ذلك الى تحقيق رفاهية الأفراد.

لتحقيق أكبر منفعة اجتماعية ينبغي أن تتجه سياسة الدولة في الحصول على إيراداتها و في إنفاقها نحو العمال على زيادة الدخل الوطني وتقليل الفوارق بين الأفراد. وزيادة الدخل الوطني يكون بالعمل على تحسين الإنتاج بزيادة القوى الإنتاجية، من جهة وتنظيم الإنتاج من جهة أخرى، اما تقليل الفوارق بين دخول الأفراد فيكون بنقل القدرة الشرائية من الأشخاص الذين تزداد لديهم تلك المنفعة أي من جانب أصحاب الدخول المرتفعة إلى أصحاب الدخول المحدودة وتقليل التباين بين دخل نفس الأشخاص أي محدودي الدخل في الأوقات المختلفة لكي يتحقق الاستقرار للمجتمع بمختلف شرائحه.

I-3-1-2- ضابط الاقتصاد في النفقات

يعني هذا الضابط تجنب تبذير الأموال العامة وألا تُنفق الدولة مبلغا دون مبرر، كذلك فعليها أن تسير المرافق العامة بأقل التكاليف، و لا شك أن تبذير الأموال العامة يضعف من الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرر التهرب من الضرائب. وتحقيق هذه الوفرة في النفقات يتطلب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان حصول الدولة على احتياجاتها بأقل التكاليف، وهذا ا يفسر لنا شكل الإجراءات المتعلقة بعملية الإنفاق العام[64].

63 - سوزي عدلي ناشد، مرجع ذكر سابقا، ص52.
64 - زينب حسين عوض الله، مرجع ذكر سابقا، ص53.

إن مظاهر التبذير و الإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة السياسية، و تأخذ هذه المظاهر صور عديدة على سبيل المثال، اقتناء أدوات ولوازم للحكومة فوق ما تحتاج اليه فعلا، البطالة المقنعة وما يترتب عليها من دفع مرتبات و أجور الموظفين زائدين عن الحاجة، استئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها وغير ذلك من مظاهر الإسراف، ولهذا فإن الحاجة تدعو الى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماما، وبالقدر اللازم فقط، لتحقيق المنافع الجماعية العامة.

إن عامل الاقتصاد في النفقة يتحقق ويتعزز أكثر من خلال وجود أجهزت الإعلام والرقابة المختلفة، حيث أن الرقابة الفعالة على عمليات صرف النفقات العامة تؤدي بالسياسة الإنفاقية الى تحقيق أهدافها، ومنه المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

يمكن أن تمارس الرقابة على الإنفاق العام ثلاث جهات هي: الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة مثل مجلس المحاسبة "cour des comptes"، وبذلك فالرقابة تأخذ أشكالا ثلاثة[65]، هي:

1-الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق "Contrôle a priori".

في واقع الأمر، أن هذه الرقابة لا تكون لها فعالية فيما يخص ترشيد النفقات، إذ هي رقابة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها حيث غالبا لا تميل الإدارة الى تقييد حريتها.

[65] سوزي عدلي ناشد، مرجع ذكر سابقا، ص54.

2-الرقابة البرلمانية: وهي رقابة تمارسها السلطة التشريعية على مصروفات الدولة، ولا يتوقف دور البرلمان عند تنفيذ اعتمادات الإنفاق العام، بل يتعداه الى حجم الإنفاق العام وتخصيصه في الميزانية العامة للدولة، وتظهر رقابة البرلمان أكثر عند التصويت على قوانين المالية.

إن هذا النوع من الرقابة يعتبر قليل الفاعلية وبالأخص في الدول النامية والمتخلفة، حيث أن برلمان هذه الدول يلجأ الى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت تسير في غير طريق الصواب.

3-الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي رقابة أكثر فاعلية من الرقابة الإدارية والبرلمانية، على أن هناك أجهزت متخصصة تقوم بها، وتظهر أهمية هذه الرقابة في حرص الأجهزة القائمة بها على مطابقة كل العمليات المالية لمؤسسات الدولة بما جاءت به كل التنظيمات والتشريعات السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها، فنجد أنه في الجزائر مثلا تقوم مصالح الرقابة المالية التابعة للمديرية العامة للميزانية بالرقابة المسبقة للنفقات الملتزم بها، ويقوم مجلس المحاسبة "cour des comptes" بالرقابة البعدية على النفقات العامة، ويعد مجلس المحاسبة من أقوى هيئات الرقابة المالية على النفقات في الجزائر على اعتبار أنه يتكون من أشخاص ذوي اختصاص ومهارات عالية لهم القدرة على كشف كافة الأخطاء وتصحيح المسار وكذلك إبداء الرأي.

I-3-2- محددات النفقات العامة

إن التزايد المستمر لنفقات الدولة أثار جدلا بين المفكرين الاقتصاديين، فمن وجهة الرأي القائل بوضع نسب تحكمية للنفقات العامة كنسبة من الدخل الوطني، فهو رأي غير منطقي، حيث أن زيادة وتعدد النفقات العامة يساير تطور دور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي من غير الممكن تحديد حجم معين للنفقات العامة لان هذه النسب التحكمية لا تخضع لأي معيار اقتصادي.

من وجهة الرأي المغايرة فالنفقات العامة هي نفقات استهلاكية وفي حقيقة الأمر هناك جزء معتبر من النفقات العامة يتحقق من خلاله ما يسمى بـ "إنتاجية النفقة العامة"، حيث أن الإنفاق العام في وقتنا الحاضر أصبح يلعب دور كبير في تمويل النشاط الاقتصادي وتفعيل مشاريع

الاستثمارات العامة، وحتى النفقات الاستهلاكية لها آثار ايجابية مباشرة وغير مباشر على الاقتصاد والمجتمع وسنوضح ذلك أكثر عند استعراضنا لآثار النفقات العامة فيما سيأتي.

إن اتساع حجم النفقات العامة لا ينبغي أن يبعدنا عن السعي الى الوصول للحجم الأمثل للنفقات العامة والذي يمكن للدخل الوطني أن يتحمله، ومنه ينبغي مراعاة العلاقة بين النفقات العامة والدخل الوطني باعتباره محدد أساسي لها، ونشير الى أن حجم النفقات العامة يتوقف على عوامل أخرى هامة تتمثل في[66]:

1-دور الدولة.

2-المقدرة المالية الوطنية.

3-مستوى النشاط الاقتصادي.

4-المنفعة الجماعية.

وسنتطرق إلى هذه العوامل الأربعة كالتالي:

I-3-2-1- دور الدولة

خلال تطرقنا لتطور مفهوم النفقات العامة عرجنا على تطور دور الدولة في حياة المجتمع، ورأينا كيف أن دور الدولة في حياة المجتمع تطور من مرحلة الى أخرى واختلف بحسب الفكر الاقتصادي والايديلوجيات السائدة في الزمان والمكان.

ففي ظل سيادة الفكر الكلاسيكي كان الاعتقاد السائد أن حجم النفقات العامة يجب أن يتناسب ومقدار الحاجات العامة التقليدية والمتمثلة في توفير الأمن الداخلي والخارجي ومرفق القضاء وتسير المرافق العامة، اما توفير باقي الحاجات الأخرى فقد كان متروك للقطاع الخاص والمجهود الفردي لإشباعه، وهذا ما حدا ببعض المفكرين الاقتصاديين الى وضع نسب تحكمية للنفقات العامة من الدخل الوطني، وبالتالي فإن الدولة في هذه الفترة كانت تلتزم الحياد، فتقوم بدور الحارس على النشاط الاقتصادي بتوفير الجو الملائم لذلك.

66 زينب حسين عوض الله، مرجع ذكر سابقا، ص48 وما بعدها.

قد رأينا أيضا كيف أن الدولة وفي ظل سيادة الفكر الحديث وبعد الأزمات و الأحداث التي عرفها التطور الاقتصادي، أصبحت تتدخل في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث اعتبر تدخل الدولة ضروري، وبالتالي فان دور الدولة ومنه دور النفقات العامة سيزداد أهمية واتساع كما كان عليه في ظل سيادة الفكر الكلاسيكي، وبزيادة دور الدولة تعددت أنواع النفقات العامة وتوسعت أهدافها من ناحية وازداد حجمها من ناحية أخرى، وبذلك أصبحت النفقات العامة بالإضافة الى مالها من أغراض مالية، أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

في ظل الفكر الاشتراكي حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فان دور النفقات العامة يعظم الى أقصى حد، ذلك أن قيام الدولة بعمليات الإنتاج والتوزيع كلها إنما يستتبع اعتبار كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها والمتعلقة بالوحدات الإنتاجية نفقات عامة. هذا بالإضافة الى النفقات الاجتماعية التي تستهدف بها الدولة توفير بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية، وهذا كله الى جانب النفقات التي يقتضيها قيام الدولة بوظائفها التقليدية، وهكذا يزداد حجم النفقات العامة وترتفع نسبتها الى الدخل الوطني الى أكبر حد من جهة وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة الى حاجات الدولة ذاتها من جهة أخرى.

مما سبق نقول أن النفقات العامة تتحدد حجما ونوعا وغرضا تبعا لوظائف الدولة، فكلما اتسعت هذه الوظائف وتنوعت ازدادت النفقات العامة وتنوعت تبعا لذلك.

I-3-2-2- المقدرة المالية الوطنية

هي مسألة مرتبطة بمدى قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة، سواء الإيرادات العادية وغير العادية، على اعتبار السلطة السيادية للدولة في فرض الضرائب والرسوم، وكذلك في الحصول على القروض، ضف الى ذلك إمكانية لجوئها الى الإصدار النقدي، وبتحديد حجم هذه الإيرادات تكون هناك إمكانية للدولة في تحديد حجم النفقات العامة، وتجدر الإشارة الى أن لجوء الدولة الى زيادة مواردها لا يعني بأن هذه الزيادة تكون غير محدودة، بل أن هناك حدود لهذه الزيادة وهو ما يعرف بالمقدرة المالية الوطنية.

يقصد بالمقدرة المالية الوطنية قدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد، أو بالمقدرة الإنتاجية.

فإذا أخذنا الضرائب نجد بان الاستمرار في زيادة الضرائب لا يعني زيادة الحصيلة الضريبية والتي بدورها تؤدي الى زيادة الإيرادات العامة، وقد تم إثبات ذالك من خلال العالم"Laffer" والذي لخص ذلك فيما يعرف"بقانون لافر" ومفاد هذا القانون أن كثرة الضريبة تقتل الضريبة[67]، وبالتالي فإن الزيادة في الضرائب لا تؤدي دائما إلى ارتفاع الإيرادات العامة، على اعتبار أن الضرائب إذا زادت عن المعقول انخفضت حصيلتها.

إذا أخذنا الإصدار النقدي فمن المعروف أن زيادة الكتلة النقدية له أثره البالغ على المستوى العام للأسعار كما أشار إليه الفكر التقليدي، وبالتالي فإن زيادة الكتلة النقدية التي لا يقابلها زيادة في النشاط الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومنه إلى التضخم.

أما التجاء الدولة إلى القروض كمصدر للإيرادات العامة يتحدد بمدى قدرة الدولة على الوفاء بسداد هذه القروض.

I-3-2-3- مستوى النشاط الاقتصادي

من المعروف أن اقتصاديات الدول تمر بظروف اقتصادية، وتؤثر هذه الظروف بدورها في حجم النفقات العامة وحدودها، ويتجلى هذا في فترات الرواج والكساد التي مرت بها الاقتصاديات الرأسمالية، حيث تزداد النفقات العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول الى التشغيل الكامل على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي، ويحدث العكس في حالة الرواج لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد الوطني الى حالة التشغيل الكامل، اما في الاقتصاديات النامية، حيث يتسم الجهاز الإنتاجي بعدم مرونته يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين ذلك انه بعد هذا الحد سوف ترتفع الأسعار وتتدهور قيمة النقود*.

---

[67] - بلعزوز بن علي و محمدي الطيب امحمد، "دليلك في الاقتصاد"، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 224 و 225.

* يظهر هذا الارتفاع والتدهور حتى قبل الوصول الى التشغيل الكامل بالنسبة الى بعض عناصر الانتاج، ويرجع هذا الى أن بعض عناصر الانتاج الأخرى كرؤوس الأموال الإنتاجية والعمل الفني تقف حائلا دون زيادة الانتاج الوطني لمقابلة الزيادة في الطلب.

من الناحية الأخرى فان النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي، أي الانتعاش والانكماش، ويترتب على هذه العلاقة نتيجة بالغة الأهمية في نطاق رسم السياسة المالية**، وهي أن النفقات العامة وهي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي يجب أن تتحدد في ضوء مستوى هذا النشاط[68].

I-3-2-4- المنفعة الجماعية

تخضع المنفعة العامة كما النفقة الخاصة للحساب الاقتصادي أي للحساب المنفعي، بمعنى أنها تخضع لمبدأ اكبر منفعة بأقل نفقة، وكان هذا الضابط الذي يعود الى المنفعة موضع اتفاق بين الكتاب التقليديين والمحدثين، وما يترتب على تطبيق هذا المبدأ في نطاق هذه النفقات أمران: أولهما ضرورة تحقيق الخدمات العامة، وبالتالي المنفعة، بأقل نفقة ممكنة وهذا هو ما يعرف "بمبدأ الوفرة في الإنفاق"، وثانيهما ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على النفقة العامة مع التضحية التي تسببها وهذا هو ما يعرف "بمبدأ المنفعة المتساوية"، وللوقوف على الاعتبارات الاقتصادية التي تحكم النفقات العامة يجب التفرقة بين نوعين من النفقات، فمن ناحية هناك النفقات التي تخصص لإنتاج سلع وخدمات بغرض البيع بأسعار تغطي نفقات الإنتاج، ويتحدد هذا النوع من النفقات بطلب الجمهور على هذه السلع والخدمات، ومن ناحية أخرى هناك النفقات التي تخصص لإنتاج سلع وخدمات ليست بغرض البيع، وهذه النفقات تؤدي الى تحويل جزء من الدخل من فئة الى فئة أخرى، وهي ما تعرف بالنفقات التحويلية، وبالطبع لا يتحدد هذا النوع من النفقات بالطريقة التي يتحدد بها النوع الأول، بل تنصرف ضوابط النفقة هنا الى ما يترتب على النفقة من منفعة جماعية.

اما عن قياس المنفعة الجماعية وبالتالي قياس اثر النفقات العامة في هذه المنفعة الجماعية فقد تباين الفكر الاقتصادي في معيار القياس، إلا انه يمكن التمييز بين اتجاهين متباينين، أحدهما اتجاه شخصي، يعتمد على المنفعة الشخصية التي تعود على الإفراد، و الآخر اتجاه موضوعي، يعتمد على الزيادة التي تحدث في الدخل الوطني[69].

** يتحدد مفهوم السياسة المالية من خلال تحديد وظائفها، ويعبر الانفاق على النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق أهداف المجتمع الوظيفة الأساسية لها والوظيفة الأخرى التي لا تقل أهمية عن هذه الوظيفة هي تدبير الموارد اللازمة لهذا الانفاق.

68 - زينب حسين عوض الله، مرجع ذكر سابقا، ص51.

69 - زينب حسين عوض الله، مرجع ذكر سابقا، ص52.

I-3-3- ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها

لقد اهتم علماء المالية العامة قديما وحديثا بموضوع نمو النفقات العامة، حيث أن ظاهرة تزايد النفقات العامة شهدتها كل دول ومناطق العالم عبر التطور الحضاري والاقتصادي للمجتمعات وبالأخص مع تعاظم دور الدولة وتدخلها في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومع الأحداث و الأزمات الاقتصادية وظهور الفكر الكينيزي نمت النفقات العامة بشكل كبير ومستمر، على اعتبار أن الاقتصادي"كينز" ومن ورائه الكينزيون نادوا وشددوا على ضرورة تدخل الدول في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وإذا ما قلنا بتدخل الدولة في الجانب الاجتماعي فهذا لأهميته في إمداد الاقتصاد بالمورد البشري وكذلك رفع إنتاجية هذا المورد عندما تتحسن وضعيته الاجتماعية، فبمقدار تعاظم دور الدولة وتعدد وظائفها يزداد حجم النفقات العامة وتتعدد أنواعها.

يعتبر الألماني "Adolph Wagner" أول من درس ظاهرة نمو النفقات العامة واضعا قانونه الشهير والذي يعرف بـ "la loi de Wagner" في أواخر القرن التاسع عشر، فقد أدى التصنيع والتحضر الى زيادة تدخل الدولة وزيادة حصة الإنفاق العام في الدخل الوطني، حيث رافق التصنيع والتحضر زيادة في نفقات الإدارة العامة والبنى التحتية والتعليم والمساعدات الاجتماعية، وهذا ما جعل النفقات العامة تنمو بشكل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي، وقد صاغ Wagner قانونه كما يلي[70]:

$$\frac{G}{Y} = f\left(\frac{Y}{N}\right) \qquad \text{مع العلم أن} \qquad \frac{dG}{dY} > 0$$

أي أن مرونة الإنفاق العام بالنسبة الى الدخل الوطني أعلى من الوحدوية، وبالتالي فان النفقات العامة ترتفع أسرع من الناتج المحلي الإجمالي.

إن هذه الزيادة في النفقات العامة يمكن ملاحظتها، ولكن من الواجب مراعاة أن ميزانية الجزائر بعد الاستقلال كانت تصدر حتى سنة 1964 مقومة بالفرنك ثم أصبحت تصدر وفقا لقانون 10 أبريل سنة 1964 مقومة بالدينار الجزائري وقد كانت الاعتمادات المالية التي فتحت في ميزانية سنة

70- Louis sutre, ''cours finances publiques'', université Montesquieu bordeaux, France, 2010-2011, p12.

1968 بموجب قانون المالية لسنة 1968 الصادر في 30 ديسمبر سنة 1968 بمقتضى الأمر رقم 290 لسنة 1968 مقدرة بمبلغ خمسة ملايين وستة وسبعون مليونا ومائتي ألف دينار، بينما بلغت الاعتمادات في قانون المالية الصادر بتاريخ 1988/12/31 مبلغ مائة وثلاثة مليار دينار جزائري.

في القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2009 والمتضمن قانون المالية لسنة 2010 قفزت النفقات الى 2.841.331.775.000دج، ثم ارتفعت النفقات الى 4.976.358.165.730 دج كما ورد في القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، ومنه يمكن أن نقول بان الاتجاه العام للنفقات العامة في الجزائر يتجه نحو الزيادة.

ان ظاهرة تزايد النفقات العامة تعد من أبرز المشاكل التي تعرض لها علماء المالية العامة ليس من ناحية أسبابها فحسب، ولكن من ناحية ما يترتب عليها من آثار على الإيرادات العامة، خاصة وان الدولة لا تستطيع أن ترفع إيراداتها بغير حدود، لان زيادة النفقات العامة تقتضي زيادة الدخل الوطني وزيادة الثروات الأمر الذي قد يؤدي حتى في ارتفاع أسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة الى أن تقترب أحيانا زيادة الضريبة مع ما قد يحدث من زيادة في دخل الفرد أو في ثروته نتيجة إنفاق الدولة[71].

لأهمية هذه الظاهرة فقد بحث كثيرا في أسبابها، ويمكن تحديد هذه الأخيرة في أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية، وفيما يلي نقوم بشرح هذه الأسباب:

I-3-3-1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

إن الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة تتمثل في تزايد حجم النفقات الذي لا يرافقه زيادة في المنفعة العامة التي تضطلع الدولة بإشباعها، أي زيادة النفقات العامة لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد الحقيقي من الدخل الوطني، وترجع الأسباب المؤدية الى زيادة النفقات العامة الى ثلاثة عوامل رئيسية[72]، هي:

1. تدهور قيمة النقود.
2. اختلاف طرق المحاسبة المالية.

[71] - علي زغدود، مرجع ذكر سابقا، ص41.
[72] - سوزي عدلي ناشد، مرجع ذكر سابقا، ص62.

3. زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها.

- وسنتطرق إلى كل عنصر من هذه العناصر كالتالي:

1. تدهور قيمة النقود:

إن الارتفاع العام للأسعار يؤدي الى زيادة رقم النفقات العامة للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات العامة التي تتكفل الدولة بتوفيرها لمواطنيها، ومنه فان زيادة حجم النفقات هنا ليس الزيادة في كمية النقود المخصصة لذلك، وليست زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة، وهذا بطبيعة الحال ما يعبر عن تدهور في قيمة النقود.

لمواجهة هذا التدهور في قيمة النقود تعمد العديد من الدول الى زيادة المخصصات النقدية لتغطية الحاجات العامة، ومنه فان الدولة تدفع عدد من النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في نصيب الفرد الحقيقي من النفقات العامة.

2. اختلاف طرق المحاسبة المالية:

في بعض الأحيان يؤدي اختلاف طرق المحاسبة المالية الى أن تبدو النفقات العامة قد زادت زيادة كبيرة إذا قورنت النفقات العامة الواردة في ميزانية حديثة بالنفقات العامة الواردة في ميزانية قديمة بينما يتبين من البحث أن جانبا من هذه الزيادة يرجع الى اختلاف طريقة قيد الحسابات، ومن ذلك أن القواعد المالية التي كانت متبعة في الماضي كانت تسمح لبعض الإدارات والمصالح أن تقوم بتغطية نفقاتها مما تحصل عليه من إيرادات بحيث لا يظهر في الميزانية إلا صافي النفقات العامة التي لا تبدو في الميزانية بتفاصيلها نتيجة لعدم الأخذ بقاعدة عمومية الميزانية وللأخذ بتخصيص الإيرادات العامة لنفقات معينة، فلما تغير هذا الأسلوب وأصبح من القواعد المتبعة عند تحضير الميزانيات -أي قاعدة عمومية الميزانية الذي يعني أن تظهر جميع إيرادات الدولة وجميع نفقاتها في ميزانيتها- ظهر في ميزانيات بعض الدول زيادة ضخمة في النفقات العامة نتيجة للأخذ بهذا الأسلوب، وهذه الزيادة ظاهرية لا تمثل الحقيقة وإنما يرجع ذلك الى الأخذ بقاعدة عمومية الميزانية.

قد يحدث عند تأميم بعض الشركات الخاصة أن يترتب على ذلك زيادة ضخمة في النفقات العامة نتيجة لتحول نفقات الشركات الخاصة الى نفقات عامة، وليست هذه الزيادة إلا زيادة ظاهرية في جانب هام منها لان النفقات الجديدة كانت موجودة من قبل وكانت تظهر في الميزانيات الخاصة لهذه الشركات قبل أن تؤمم، وأيضا قد ترجع زيادة النفقات العامة في جانب منها الى زيادة المدة موضوع المقارنة عن المدة المقررة، ومثال ذلك عندما يحدث تغيير في بداية السنة المالية، كما قد يحدث أن ترجع الزيادة في جانب منها الى اختلاف أسلوب الإحصاء[73].

3. زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها:

قد تزداد مساحة الدولة من خلال اتحادها مع دولة أخرى، أو ضمها لمساحات أخرى، وبالتالي فان الإقليم الجديد يضاف نصيبه من النفقات العامة الى نفقات إقليم الدولة السابق، وهذا ما قد يظهر أن نفقات الدولة الأم قد زادت عما كانت عليه من ذي قبل، وإذا ما تفحصنا هذه الزيادة فسنجدها زيادة ظاهرية فقط، كما أن زيادة عدد السكان ينجر عنها زيادة ظاهرية في النفقات العامة، وقد اهتم مجموعة من العلماء بهذا، وانطلاقا من قانون "Wagner" السالف الذكر والشرح، اشتقت ثلاث صيغ لثلاث علماء توضح دور النمو السكاني في زيادة حجم النفقات العامة[74]، وهي:

1- Goffman ……..G = f (GDP/ N).
2- Musgrave ……G/GDP = f (GDP_R/ N).
3- Gupta/ Michas ……G/N = f (GDP/ N).

حيث أن:

G: إجمالي الإنفاق الحكومي الاسمي.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

N: مجموع عدد السكان.

GDP_R: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

[73] - علي زغدود، مرجع ذكر سابقا، ص43.

[74] - Amos C Peters, an application of Wagner's law of expanding state activity to totally diverse countries, Eastern Caribbean Central Bank, p 11 et 12.

من الواضح أن الزيادة في مجموع السكان ستؤدي بالضرورة الى زيادة النفقات العامة نتيجة زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات العامة.

يعد السبب الأول والمتمثل في تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث، خاصة بعد أن أخذت كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء بمبدأ وحدة أو عمومية الميزانية، أضف الى ذلك أن حدوث زيادة في مساحة الدولة أو عدد سكانها يمثل عبئا إضافيا على الدولة الضامة، وذلك لأنها تواجه هذه الزيادة عن طريق زيادة نسبة الضرائب على المواطنين[75].

I-3-3-2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، كما تشير غالبا الى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وذلك بزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، ويشير تطور حجم النفقات العامة في معظم الدول الى ان الزيادة المطردة في هذا الحجم ترجع الى أسباب متعددة تختلف أهمية الوزن النسبي لكل منها بحسب الظروف والأوضاع التي يكون عليه مستوى التطور في كل دولة من الدول[76].

ترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب عديدة[77]: مذهبية واقتصادية واجتماعية وإدارية ومالية او حتى سياسية.

- وفيما يلي نستعرض كل سبب من هذه الأسباب:

1. الأسباب المذهبية:

هي الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من الدول المحايدة الى الدول المتدخلة.

75 - سوزي عدلي ناشد، مرجع ذكر سابقا، ص64.
76 - عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006، ص100.
77 - عادل حشيش ومصطفى رشدي، "مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 166-168.

فبعد الأفكار التي جاء بها الاقتصادي الشهير "كينز" وما خلفته الحرب العالمية الثانية سادت الفلسفة التدخلية، مما ادى الى زيادة تدخل الدولة في البلدان الرأسمالية على وجه التحديد في الحياة الاقتصادية وقيامها بالعديد من الأنشطة التي كانت تعد من بين الأنشطة الخاصة، مما ترتب عليه زيادة في حجم النفقات العامة زيادة مطلقة بالنسبة الى الدخل الوطني في ذات الوقت.

لم يكن الحال مختلفا في الدول الاشتراكية قبل انهيارها، حيث كانت الإيديولوجية الجماعية سائدة وتقوم الدولة بكافة العمليات الإنتاجية مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة الى درجة تساويها مع الدخل الوطني.

2. الأسباب الاقتصادية:

من أهم الأسباب الاقتصادية زيادة الدخل الوطني والتوسع في المشروعات العامة، والدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية.

فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، بغض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المفروضة أو ارتفاع معدلاتها وما يجب الإشارة اليه، أن زيادة الإيرادات العامة يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة، وكذلك التوسع في انجاز المشاريع العامة الاقتصادية يؤدي الى زيادة النفقات العامة، والهدف من انجازها، اما الحصول على موارد للخزينة العمومية أو التنمية الاقتصادية ومكافحة سياسات الاحتكار، وبصفة عامة توجيه الشأن الاقتصادي وجهة محددة حسب الإيديولوجية السائدة في الدولة.

من ناحية أخرى فان الكساد، بكل آثاره السلبية، يلزم الدولة بإقرار زيادة في النفقات العامة وهذا للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي الى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة بالتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

بالنسبة للمنافسة الاقتصادية الدولية، مهما كانت أسبابها، تؤدي الى زيادة النفقات العامة اما في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشاريع الأجنبية في

الأسواق العالمية، واما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من المواجهة والصمود، من ناحية الجودة في وجه المنافسة الأجنبية داخل الأسواق الوطنية.

3. الأسباب الاجتماعية:

أدى ميل السكان في العصر الحديث الى التركيز في المدن والمراكز الصناعية – نتيجة للهجرة من الريف الى المدن–الى زيادة النفقات العامة والمخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية الخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء.... الخ، ويرجع هذا الى أن حاجات سكان المدن أكبر واعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، وكذلك ادى انتشار التعليم الى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السالفة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد استتبع قيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

4. الأسباب الإدارية:

يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع، اقتصاديا واجتماعيا، وتطور وظائف الدولة والارتفاع في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العمومية من أثاث ومكاتب وغيرها من الأدوات واللوازم الى زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ، بل وأكثر من ذلك يمثل عبئا إضافيا على موارد الدولة.

إن الزيادة في هذا الإطار وان كانت حقيقة، إلا أنها غير منتجة إنتاجا مباشرا، وبمفهوم آخر فهي وبالرغم من اعتبارها تؤدي الى زيادة حجم الأعباء العامة على الأفراد لا تؤدي الى ارتفاع في القيمة الحقيقية للمنفعة العمومية.

5. الأسباب المالية:

- وتتمثل هذه الأسباب في عنصرين هامين:

أولا: سهولة الاقتراض في وقتنا الحالي، وهذا ما أدى بالدولة الى كثرة اللجوء الى القروض العامة للحصول على ما تحتاج اليه لتغطية أي عجز في إيراداتها مما يؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة، على اعتبار أن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.

ثانيا: يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين الى إغراء الحكومة بانفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة، وتظهر خطورة هذا الفعل في الفترات التي تحتم فيها السياسة الرشيدة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها لما هو معروف من صعوبة مطالبة الدولة بتخفيض كثير من أبواب النفقات العامة والرجوع بها الى ما كانت عليه قبل الزيادة.

6. الأسباب السياسية:

المقصود بالأسباب السياسية تطور الفلسفة السياسية للدولة نتيجة لانتشار المبادئ الديمقراطية من ناحية ونمو مسؤوليات الدولة في الخارج[78].

يترتب على انتشار المبادئ الديمقراطية اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل والقيام بالكثير من الخدمات اللازمة لها، هذا فضلا عن أنه وفي ظل التعددية الحزبية يتجه الحزب الحاكم الى الإكثار من المشروعات العامة إرضاء للناخبين، والى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره، ويترتب على هذا كله تزايد في النفقات العامة، كما يؤدي إحداث الدولة ضرر لأحد أفرادها الى مقاضاتها لتعويضه عما لحقه من ضرر، وهذا ما يؤدي الى زيادة النفقات العامة لمواجهة ما يحكم به على الدولة من تعويضات. ومن ناحية أخرى فان اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وزيادة أهميته في وقتنا الحالي، بالإضافة الى ظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنظمات إقليمية متعددة، ادى الى زيادة الإنفاق العام على هذه المجالات.

[78] - حسني خربوش وحسين اليحيي،"المالية العامة"، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة – مصر، 2013، ص149.

7. الأسباب العسكرية:

لا تقل أهمية هذه الأسباب عن تلك المذكورة سابقا، إن لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحالي بالنظر الى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها – خاصة إذا ما كانت الدولة تعيش في ظل تسابق نحو التسلح–وما ينجر عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري، ومنه تزايد النفقات العامة للدولة، ولا ترتبط هذه الزيادة بفترات الحروب بل تتعداها الى فترات السلم، ولقد أكدت هذه الحقيقة الحربان العالميتان الأولى والثانية والحروب السابقة عليهما، وكذلك الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في كافة دول العالم.

تتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب او تسوية آثارها بين مختلف الدول حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، وتتأكد لنا ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العسكرية الى حجم الإنفاق العام من خلال النظر الى تطور هذه النفقات العسكرية الى حجم الإنفاق العام من خلال النظر الى تطور هذه النفقات في الميزانيات العامة لبعض الدول، ومن الوقوف على نسب النفقات العامة الى حجم الدخل الوطني.

إذا كانت النفقات العامة تزداد بسبب الحروب، فإن نشوء فكرة " السلم المسلح" يعد عاملا لا يقل في خطورة آثاره عن حالة الحرب نظرا لاستمراره لفترات زمنية طويلة لا يُعلم مداها– وهو ما يحدث آثارا تراكمية في المدى الزمني الطويل– لعدم إمكانية حصر نطاقه في عصرنا الحالي، وهكذا فقد ترتب على نشوء حالة "السلم المسلح" وظهور الأسلحة الجديدة المتطورة التي تتطلب إنفاقا مستمرا على البحث والتطور واحتفاظ الدول بجيوش جرارة في ظل حالة السلم، إن ازدادت النفقات العامة في معظم الدول زيادة فاحشة، ورصدت في الميزانيات العامة لها مبالغ كبيرة من أجل تمويل نفقات هذا السلم المسلح[79].

[79] - عادل أحمد حشيش، مرجع ذكر سابقا، ص 102 و103.

I-3-4- آثار ظاهرة تزايد النفقات العامة

تنعكس ظاهرة تزايد النفقات العامة بشكل اكبر على بعض أنواع النفقات العامة دون غيرها، فهذه الظاهرة تتجلى اكثر في نفقات الدفاع وإنفاقات الرفاهية.....الخ، ولقد كان لظاهرة تزايد النفقات العامة العديد من الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الوطني ووحدات القطاع الخاص، فضلا عن هذا ترتب عن هذه الظاهرة مجموعة من النتائج المالية يتلخص أهمها في[80]:

- الزيادة المضطردة في النفقات العامة والتي أدت إلى ضرورة البحث عن مصادر إضافية للإيرادات العامة لتغطية هذه الزيادة، وقد لجأت معظم الدول الى التوسع في إصدار القروض العامة الاختيارية والإجبارية، وإلى الإصدار النقدي الجديد- أي التمويل التضخمي- لمواجهة هذه الزيادة، وأصبحت ظاهرة عجز الميزانية من الظواهر المعروفة في وقتنا الحاضر لا سيما في البلاد النامية، وبالإضافة الى ذلك فقد لجأت الدول وبالأخص المتقدمة الى الأخذ بضرائب جديدة، والأخذ بنظام الضرائب التصاعدية مما أدى ارتفاع العبء الضريبي.
- زيادة النفقات العامة وضعف إنتاجيتها، واللذان أديا إلى زيادة الموجات التضخمية، وأصبحت زيادة النفقات العامة من أهم أسباب التضخم في كل من البلاد الرأسمالية والنامية.
- ظاهرة تزايد النفقات العامة وضعف إنتاجيتها ما أدى إلى التفكير في ضرورة ترشيد النفقات العامة، وقد اتخذ هذا الترشيد اتجاهين، اتجاها يهدف الى الحد من الحجم الكلي للنفقات العامة عن طريق ربط هذا الحجم بالكميات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الوطني والدخل الوطني و الإنفاق الوطني، وذلك في إطار خطة عامة تتضمن جانب عيني وجانب نقدي، اما الاتجاه الثاني فيتعلق بكل نفقة تتقرر حيث يركز على إنتاجيتها وربط هذه الإنتاجية بتكلفتها، ومن ثم ظهرت وسيلة للتحليل المالي تسمى طريقة التكلفة- العائد لترشيد حجم كل نفقة من النفقات.

[80] - السيد عبد المولى،"المالية العامة المصرية"، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 1993، ص140.

إن زيادة النفقات العامة بصفة مستمرة ينجر عنها ثلاث أنواع من المشاكل[81]هي:

1-المشاكل السياسية.

2-المشاكل المالية.

3-المشاكل العلمية.

إن الزيادة في الإنفاق العام ينجم عنها مشاكل سياسية متعلقة بالبنية والممارسة السياسية: تتمثل مشاكل البنية السياسية في تلك النفقات التي أصبحت كبيرة لدرجة أن الدول الصغيرة والمتوسطة لم تعد قادرة على تحملها لوحدها، مما أدى بالدول الى التكتل لمواجهة قوة الضغط هذه، ومن هذه النفقات نجد النفقات المتعلقة بالطاقة الذرية ومتابعة البحوث في المجال النووي وكذا نفقات الدفاع والتضامن الدولي. أما المشاكل المتعلقة بالممارسة السياسية فتتجلى في استخدام المال العام كوسيلة فعالة بشكل خاص في العمل السياسي وفي المجال الاجتماعي والاقتصادي، وهذا مما يؤدي الى زيادة نسبة نفقات الميزانية نسبة الى الناتج المحلي وضمان أن النفقات تنموا ببطء أكثر من الأسعار.

كما أن المشكلة المالية تتمثل في عدم إمكانية تحديد مدى نمو النفقات العامة، على اعتبار ارتباط ذلك بمقدار نمو الثروة الوطنية او الدخل الوطني، حيث أن الثروة الوطنية او الدخل الوطني يميلان الى النمو باستمرار على المدى الطويل.

أيضا نجد بأن المشكلة العلمية تتأتى على إثر الزيادة في حجم الأموال العامة ككل، وهذا ما يستدعي تأسيس معرفة مبنية على استخدام الأساليب والطرق الحديثة لإدارة المالية العامة.

I-4- الجزء الرابع: آثار النفقات العامة

I-4-1- الآثار المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة أهداف عدة نستشف بعضها من الآثار التي تنتج عن النفقات العامة، ويسعى صانعوا القرار الى تحقيق هذه الأهداف، وللوصول الى ذلك فلا بد من تتبع ودراسة آثار هذه النفقات، ويتولد عن النفقات العامة آثار عديدة تبعا لتعدد أنواع هذا الإنفاق، ويترتب عن هذا

[81] - Gaudemet P M. Molinier J, "finances publiques", tome 1, 7ème éditions, éditions Montchrestien, paris, 1996, P106-115.

الأخير آثار مباشرة، وهي تلك التي تشكل الآثار الأولية للأنفاق العام، وقد تكون آثار غير مباشرة في الاستهلاك والاستثمار وفي الناتج الوطني، وهي تلك التي تنتج خلال ما يعرف بـ "دورة الدخل"، أي خلال "المضاعف والمعجل"[82]وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً.

I-4-1-1- تأثير النفقات العامة على الإنتاج الوطني

تؤدي النفقات العامة إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع، حيث أنها تؤدي الى تنمية عناصر الإنتاج كما ونوعا، ومنه فهي تؤدي الى الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي يؤدي الى التغير الكمي أي التغير في حجمها وبالتالي زيادة حجم الناتج الوطني، ويجب أن نفرق بين نوعين من النفقات العامة، النفقات العامة الاستثمارية والنفقات العامة الاستهلاكية، فالنفقات العامة الاستثمارية تؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال العينية وهي إحدى القوى المادية للإنتاج، وبالتالي فهي تؤدي الى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، أما النفقات العامة الاستهلاكية فيمكن أن تؤدي أيضا الى رفع القدرة الإنتاجية الوطنية ولكن بشكل أقل من النفقات العامة الاستثمارية. فمثلا، تؤدي النفقات الاجتماعية على التعليم والصحة والثقافة الى رفع مستوى العمل، و الإعانات الاجتماعية تؤدي أيضا الى رفع مستوى العمل مما يؤثر على رفع القدرة الإنتاجية، كذلك تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تُعطى للمشروعات الخاصة والعامة الى رفع معدل أرباح هذه المشروعات، مما يؤثر على رفع مقدرتها الإنتاجية، اما النفقات التقليدية- أي الأمن الداخلي والخارجي ومرفق القضاء- فتؤدي الى تحقيق الاستقرار اللازم للعملية الإنتاجية[83].

إن النفقات العامة تعتبر جزء من الطلب الكلي الفعال، ووفقا لنظرية "جون مينارد كينز"، فان أي زيادة في الإنفاق العام تؤدي بالضرورة الى زيادة مماثلة في القدرة الإنتاجية، وخاصة إذا كان الاقتصاد لم يصل الى حالة التشغيل الكامل، أي أن العرض الكلي يتمتع بمرونة، بحيث يستجيب لأي زيادة في حجم الطلب، أما إذا كان في حالة تشغيل كامل، أي لا يستجيب لأي زيادة في الطلب هنا يحدث ارتفاع مستمر في الأسعار لان الجهاز الإنتاجي غير قادر على تلبية حجم الطلب

82 - زينب حسين عوض الله، مرجع ذكر سابقا، ص 66.
83 - زينب حسين عوض الله، مرجع ذكر سابقا، ص68.

المتزايد، فيحدث التضخم[84]. وكذلك إذا ما كانت الدولة تفتقد لصناعة محلية أي تعتمد على الاستيراد من الخارج فان ذلك أيضا يؤدي الى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم حدوث تضخم، وبالتالي يستفيد من زيادة الطلب الكلي في هذه الحالة القطاع الإنتاجي للدولة التي تستورد منها تلك الحاجات، وتصدق هذه الوضعية اكثر على الدول النامية ذات الاقتصاد الريعي، والتي من ضمنها الدول البترولية كالجزائر ونيجيريا والسعودية ومن على شاكلتهم، حيث يتركز اقتصاد هذه الدول على تصدير البترول واستيراد جل الحاجات من الخارج.

إن آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني عديدة، بحسب أنواع النفقات العامة وأهدافها، وفي هذا الصدد نميز ثلاث آثار لثلاث أنواع من النفقات العامة[85]، وهي:

- ✓ أثر النفقات الاجتماعية؛
- ✓ أثر النفقات العسكرية؛
- ✓ أثر الإعانات الاقتصادية؛

- فيما يلي نستعرض آثار هذه النفقات على الناتج الوطني:

I-4-1-1- 1- أثر النفقات الاجتماعية:

- تشمل النفقات العامة الاجتماعية على نوعين من الإنفاق:

النوع الأول: مخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية خاصة بتكوين "رأس المال البشري"، ويتمثل هذا النوع من الإنفاق في تلك المتعلقة بالمرافق العامة الخاصة بالصحة والتعليم والثقافة والإسكان والمياه الصالحة للشرب وغيرها مما يتعلق بهذا النوع من الإنفاق.

النوع الثاني: والذي يضم التحويلات الاجتماعية العينية أو النقدية فيؤثر على الإنتاج بطريقة غير مباشرة، أما أثرها المباشر فيتم أساسا على إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الاجتماعية الهشة المعدومة والمحدودة الدخل، مما يؤدي إلى رفع دخولها، وزيادة استهلاكها، وبالتالي هذا يؤثر على الطلب الفعلي بالزيادة، وهذا بدوره يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج عن طريق مبدأ المضاعف. وهنا يثار

84 - أحمد علام، مرجع ذكر سابقا، ص 74.
85 - زينب حسين عوض الله، مرجع ذكر سابقا، ص 70-75.

جدل حول آثار النفقات الاجتماعية التحويلية على الإنتاج، ويستند هذا الجدل إلى أن هذه النفقات يتم تمويلها من خلال اقتطاع جزء من دخول الأغنياء – والذين ميلهم للاستهلاك منخفض – وتحويله إلى الفقراء وهم ذوي ميل مرتفع للاستهلاك، لذلك فإن هذه النفقات تعمل على خفض الادخار القومي، ومن ثم خفض الاستثمار وحدوث آثار سلبية على الإنتاج، إذ أن الأغنياء هم القادرون على الادخار والاستثمار، كما قد تعمل هذه النفقات على كبح الدافع إلى زيادة الإنتاجية، فقد يفضل من يحصلون عليها القعود عن العمل والتراخي. ولكن إذا نظرنا بتمعن نجد بأن النفقات التحويلية يمكن أن تعمل على زيادة الدخول الحقيقية لمن يحصلون عليها، وقد يحفزهم ذلك –أي زيادة الدخول–على الادخار[86]، وإذا ما كان ذلك فإنه يحفز الاستثمار وهذا ما سيزيد في الإنتاج.

I-4-1-1- 2- أثر النفقات العسكرية:

تشمل النفقات العسكرية ما ينفق من أجل الاستعداد للحرب، وما ينفق على الحرب نفسها، وكذا إنفاق ما بعد الحرب كالتعويضات والمعاشات وغيرها. وتسبب النفقات العسكرية – أكثر مما تسببه غيرها من أوجه النفقات العمومية –في تضخم المستوى العام للأسعار كما أنها تؤدي بدرجة أقل مما تؤديه النفقات العمومية الأخرى إلى رفع مستوى معيشة المواطن العادي[87].

تمثل الآثار الاقتصادية للنفقات العسكرية مشكلة ثار حولها الجدل لتحديد طبيعة هذه الآثار، وتحتل هذه المشكلة أهمية كبيرة وخاصة في البلدان المتقدمة، نظرا لاستيعاب النفقات العسكرية جزءا كبيرا من الإنفاق العام من ناحية، ونظرا إلى أن أهميتها لا تقاس إلا بآثارها السياسية والإستراتيجية من ناحية أخرى.

قد كان ينظر إلى هذا النوع من الإنفاق باعتباره خير مثل للإنفاق العام غير المنتج،أي أنه لا يؤدي إلا إلى آثار سلبية على حجم الناتج الوطني، فالنفقات العسكرية تؤدي إلى تحول جزء من الموارد المادية و البشرية المتاحة للجماعة من الاستعمال المدني إلى الاستعمال العسكري وبالتالي فإنها تؤدي إلى نقصان الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج نظرا

86 ـ عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد ، مرجع ذكر سابقا ، ص 113.
87 ـ عبد المنعم فوزي ، مرجعا ذكر سابقا ، ص 78.

لانخفاض عرضها، بعد استيعاب الإنفاق العسكري لجزء منها، و هو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات وانخفاض الطلب الاستهلاكي عليها، ولكن أثبتت تجربة البلدان المتقدمة وخاصة أثناء فترة الحرب العالمية الثانية أنه يمكن أن يكون للإنفاق العسكري آثار إيجابية على الإنتاج الوطني.

لقد تعددت الدراسات لتحديد مدى إمكانية حدوث تأثير للنفقات العسكرية على الناتج الوطني، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة "Benoit, 1977"[88]، والتي تعتبر من بين أهم الدراسات التي بينت أن للنفقات العسكرية أثر إيجابي على معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي، ودراسة "Lim، 1983"[89]، والتي درست العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي وتوصلت إلى وجود آثار سلبية للنفقات العسكرية على النمو الاقتصادي وغيرها من الدراسات التي تباينت نتائجها تبعا لخصوصيات الدول والنظام السائد بكل منها، ويمكن أن نذكر بإيجاز أهم العوامل التي تحدد إنتاجية النفقات العسكرية على ضوء الدراسات المختلفة فيما يلي[90]:

- تعتبر النفقات التي تخصص للسير المعتاد لقطاع الدفاع الوطني كدفع المرتبات للجنود والعمال، شراء السلع الاستهلاكية، شراء المعدات التي تستورد من الخارج من قبيل النفقات الاستهلاكية غير المنتجة، وإن كانت نافعة.
- الجزء من النفقات العسكرية الذي يخصص لأغراض البحث العلمي يعتبر من قبيل النفقات المنتجة، لأن التقدم الفني الذي يتحقق في المجال العسكري يعطي دفعة قوية لتطوير الإنتاج في المجال المدني، وكمثال على ذلك نجد أن مجال "بحوث العمليات" تحقق أولا في المجال العسكري وبعدها استعملت بحوث العمليات في المجال الاقتصادي وحققت نتائج باهرة أسهمت في رفع وتطوير الإنتاج.
- الجزء من النفقات العسكرية الذي يخصص لشراء عتاد ولوازم يكون طلبها مهما على بعض الأنشطة الاقتصادية، مثل صناعة النسيج والحديد والصلب والآلات والتشييد...الخ.

[88]- Benoit E mile,"Growth an Defense in Developing Countries", Economic Development and Cultural Changes,1978,VOL 26 ,NO 2,PP271-280.

[89]- Lim David, «Another Look at Growth and Defense in Less, Developed Conntries», Economie Development and Cultural Changes,(1983)VOL 31,NO2,PP337-384.

[90] - السيد عبد المولى , مرجع ذكر سابقا , ص209-210.

بناءا على ما سبق فإن النفقات العامة العسكرية تعطي آثارا إيجابية على الإنتاج الوطني، بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير البحث العلمي وزيادة الطلب على منتجات الصناعات المحلية التي تعمل دون حد التشغيل الكامل، وعلى ذلك يمكن لنا أن نستنتج أن هذه الشروط لا تتحقق بالنسبة للنفقات العسكرية في البلدان النامية، نظرا لاعتماد هذه البلدان على الخارج –أي الاستيراد– في اقتناء حاجاتها العسكرية، وعدم توجيه جزء مهم من إنفاقها العسكري على البحث العلمي، ولذا فإنه يغلب الطابع الاستهلاكي غير المنتج على الإنفاق العسكري في البلدان النامية.

I-4-1-1- 3- أثر الإعانات الاقتصادية :

للنفقات العامة آثار على المستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، وسنستعرض الآن الأثر على المستوى الكلي، أما أثر الإنفاق العام على مستوى الاقتصاد الجزئي فسنتطرق إليه في الفقرات الموالية، ونجد أن الدول تستخدم الإعانات الاقتصادية في أغراض مختلفة، وأقدم هذه الأغراض استخدامها كجزء من سياسة الأسعار وبالذات كوسيلة لمقاومة التضخم، وفي الوقت الحالي تستخدم الإعانة بغرض أعادة التوازن إلى بعض المشروعات أو القطاعات، أو بقصد إعادة بعث وتوطين بعض الصناعات، وبالتالي فقد أصبحت الإعانات الاقتصادية تهدف بصفة أساسية إلى زيادة الإنتاج الوطني وإلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك على أكثر من طريق أهمها[91]:

- تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار.
- ضمان استمرار نشاط اقتصادي معين، وذلك بتعويض المشروعات ذات النفع العام عما تقدمه من خدمات.
- زيادة معدل التراكم الرأسمالي، أو التأثير في توزيعه الجغرافي ومثال ذلك القروض طويلة الأجل وبفائدة منخفضة لبناء المساكن أو لتقديم خدمات عامة في مناطق نائية.
- تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام، مثل شركات الطيران والنقل البري.
- دعم الصادرات الوطنية مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات، ومن ثم تحسين النشاط الاقتصادي في مجموعه.

91 - محمد دويدار، "مبادئ المالية العامة"، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية _ مصر، 1968، ص114-120.

على الرغم من الدور الذي يؤديه نظام الإعانات الاقتصادية، إلا أنه وُجهة لهذا النظام عدة انتقادات، من حيث أن هذه الإعانة يمكن أن توجه لأغراض أخرى غير تلك المقصودة مما يسبب ضياعا للمال العام، كما أنها تؤثر سلبا على جهاز الثمن، وتؤثر بالتالي سلبا على توزيع الموارد المحدودة، فضلا عن أنها تحمي المشروعات الخاسرة لفترة طويلة دون حثها على تعديل أوضاعها.

تساهم الإعانات الاقتصادية في تحقيق رفاهية المجتمع، على اعتبار أن الرفاهية في المجتمع تسمح بزيادة فائض المستهلك[92]، حيث اقر "Alfred Marshall" –وهو أول من تطرق إلى اقتصاد الرفاهية– بدور خاص للاقتصاد في إيجاد الحل للمشاكل الاجتماعية[93]، من خلال دراسة أثر الإعانة على تحقيق الرفاهية العامة وزيادة فائض المستهلك، والشكل (1-1) يوضح ذلك:

الشكل (1-1) يوضح أثر منح الإعانة

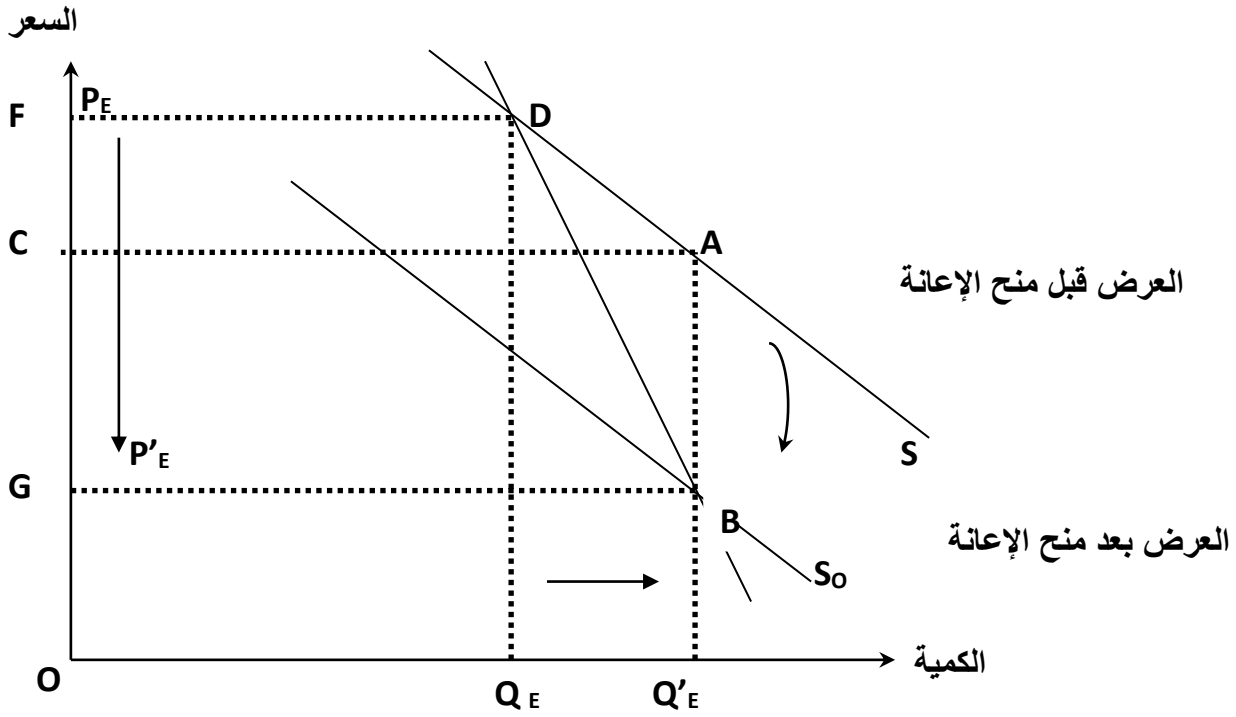

Source: Bernier B et Védie H L, "Initiation à la microéconomie", 3ème édition, DUNOD, Paris, 2009, p 260.

92 - Bernier B et Védie H L, "Initiation à la microéconomie", 3ème édition, DUNOD, Paris, 2009, P 258.

93 - عبد الناصر رويسات، مرجع ذكر سابقا، ص232.

من الشكل (1-1) أعلاه، يمكن ملاحظة أثر منح الإعانة على كل من الأسعار والكميات، حيث تنخفض الأسعار من P_E إلى P'_E وفي المقابل تزيد الكميات من Q_E إلى Q'_E، وهذا ما من شأنه أن يحسن رفاهية المجتمع ويزيد من فائض المستهلك*.

I -4- 2- الآثار غير المباشرة للنفقات العامة

إن الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات تتجلى من خلال مفهوم المضاعف والمعجل: ويقصد بالمضاعف أو مضاعف الاستثمار تلك الزيادة الأولية في الاستثمار والتي تصاحبها زيادات مضاعفة في الدخل الوطني، أما المعجل فهو الزيادة في الاستهلاك التي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار.

إن الأهمية البالغة التي أصبحت تكتسبها النفقات العامة في وقتنا الحالي من خلال الآثار المتعددة التي تتولد عنها، جعل منها محركاً وفاعل أساسي في أي سياسة مالية للدولة، فأثر النفقات العامة لا يتوقف عند الآثار المباشرة التي رأيناها سابقا، بل يتولد عنها آثار متتالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها الإنتاج والدخل والاستثمار والادخار، وذلك من خلال سلسلة الدخول النقدية التي يثيرها الإنفاق العام الأولي والذي تطرقنا إليه سابقا.

لما كان مستوى الدخل الوطني يتحدد وفقا للتحليل الكينزي بمستوى الطلب الفعلي، وهذا الأخير يتكون من الطلب الخاص على الاستهلاك والطلب العام على الاستهلاك مضافا إليها الطلب الخاص على الاستثمار والطلب العام على الاستثمار، وبالتالي فإن أية زيادة في المكونات الأربعة السابقة للطلب الفعلي تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني[94].

فإذا زاد الاستثمار من خلال الإنفاق العام، فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني – أي مضاعف الاستثمار – والذي سوف ينعكس على زيادة الاستهلاك، هذه الزيادة في الاستهلاك سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمار مرة أخرى – أي المعجل – وبالتالي زيادة الدخل الوطني[95].

* - يعرف فائض المستهلك بأنه الفرق بين ما كان المستهلك مستعدا لدفعه مقابل الحصول على حاجته والسعر الفعلى لها.
عن (Bernier B et Védie H-L, op, cit, p 258)

94 - زينب حسين عوض الله , مرجع ذكر سابقا , ص 75.
95 - أحمد عبد السميع علام , مرجع ذكر سابقا , ص76-77.

I-4-2-1- أثر المضاعف Effet du Multiplicateur

إن التوسع في النفقات العامة يؤدي إلى توزيع دخول جديدة في شكل أجور ومرتبات العمال والموظفين أو أثمان سلع تدفعها الدولة للموردين ... الخ، هذه الدخول الجديدة ينفق جزء منها، ويتوقف حجم هذا الإنفاق على درجة الميل الحدي للاستهلاك، مما يترتب عليه التوسع في إنتاج هذه السلع ويؤدي هذا بدوره إلى توزيع دخول جديدة أخرى يستعمل جزء منها في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ... وهكذا[96]. وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج – الدخل – الاستهلاك – الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف[97].

فالمضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل الوطني التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الوطني وعلى الاستهلاك، فهو يمثل النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق والعلاقة التالية توضح ذلك[98]:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي الإستهلاك}} \text{ أو } \frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$$

فالمضاعف يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للادخار، فهو يزداد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، والعكس فيما يتعلق بعلاقته بالميل الحدي للادخار .

هكذا يمكن الحصول على الزيادة الإجمالية في الدخل الوطني على إثر زيادة الإنفاق العام على النحو التالي:

96 - زينب حسين عوض الله , مرجع ذكر سابقا , ص76.
97 - محرزي محمد عباس، مرجع ذكر سابقا، ص108-109.
98 - زينب حسين عوض الله، مرجع ذكر سابقا، ص77.

الزيادة الإجمالية في الدخل الوطني = الزيادة الأولية في الإنفاق × $\frac{1}{1-\text{الميل الحدي للإستهلاك}}$

من هذا يتضح أنه كلما كبرت النسبة من الدخول الإضافية التي تنفق على الاستهلاك كان المضاعف كبيرا، وكلما كان التسرب الذي يأخذ شكل ادخار إضافي صغيرا في كل حالة من حالات الدخل، كان المضاعف كبيرا.

يتوقف أثر النفقات العامة على زيادة مستوى الطلب الكلي ومن ثم الدخل الوطني، على العوامل الآتي ذكرها[99]:

1. قيمة الميل الحدي للاستهلاك: فكلما كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك مرتفعة كلما ارتفعت قيمة المضاعف والعكس صحيح، وهذا ما فصلنا فيه أكثر فيما سبق.
2. طبيعة النفقات العامة: يختلف أثر زيادة النفقات في زيادة مستوى الطلب الكلي والدخل الوطني، باختلاف نوع النفقات العامة، فالنفقات الحقيقية تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني مساويا تماما للزيادة الأولية في الإنفاق العام، ثم تحدث بعد ذلك الزيادات المتتالية في الدخل، أما الزيادة في النفقات التحويلية فإنها لا تؤدي إلى زيادة أولية في الدخل الوطني، لأنها عبارة عن تحويل للقوة الشرائية من بعض الفئات في المجتمع إلى فئات أخرى ولا يترتب عليها زيادات متتالية في الدخل الوطني.
3. مرونة الجهاز الإنتاجي: إن الأثر الذي يحدثه المضاعف يختلف بالنظر إلى درجة مرونة وتوسيع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرنا وقادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، أنتج المضاعف أثره بشكل ملموس، وهذا ما يجرى في الدول المتقدمة حيث الاستهلاك يتسم بطول دوراته المتتالية والإنتاج على جانب كبير من المرونة، أما الدول النامية فإن أثر المضاعف فيها يكون ضعيفا على الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى

[99] - محمود عبد الرزاق، "الاقتصاد المالي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2011، ص135.

الأفراد فيها، وذلك نظرا لعدم مرونة جهازها الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك[100].

I-4-2-2- أثر المعجل Effet du L'accélérateur

يتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال، وتعرف نسبة «رأس المال – الناتج » بـ«المعجل»، والعلاقة الأساسية بين التغير في مستوى الإنتاج وحجم الإنفاق الاستثماري أنما تعرف بـ «مبدأ المعجل»، ونظرية الاستثمار المبنية على هذه العلاقة تعرف بـ «نظرية المعجل»[101].

إن زيادة أولية في الاستثمار سوف تعمل من خلال مضاعف الاستثمار على زيادة الدخل الوطني، وهذه الزيادة التي حدثت في الدخل الوطني بدورها تؤدي إلى إحداث زيادة في الاستثمار، والمعامل الذي يزيد به الاستثمار كنتيجة لزيادة الدخل هو ما يسمى بـ «معجل الاستثمار»، فإذا كانت AC تشير إلى المعجل و I تشير إلى الاستثمار و Y تشير إلى الدخل فإن[102]:

$$AC=\frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

إن إحداث زيادة في الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني من خلال ما تخلفه من زيادات متتابعة في الاستثمار، ويبين المعجل أثر نمو الاستهلاك على الاستثمار، وذلك على أساس فعل ورد فعل بين قوتين هما الاستهلاك والإنتاج من خلال الدخل الوطني، فالاستهلاك هدف نهائي والإنتاج هو السبيل إلى تحقيق هذا الهدف، وتتوقف زيادة الإنتاج على معامل رأس المال.

I -4-3- الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على مستوى الاقتصاد الجزئي

فيما سبق رأينا كيف تأثر النفقات العامة على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن هذا التأثير لا يتوقف على المستوى الكلي بل يمتد إلى المستوى الجزئي للاقتصاد، وهذا ما يدفعنا إلى تحليل أثر النفقات العامة على سلوك المستهلك وسلوك المنتج، فحسب التحليل الاقتصادي لسلوك المستهلك

100 - زينب حسين عوض الله، مرجع ذكر سابقا، ص77-78.
101 - سامي خليل، "نظرية الاقتصاد الكلي - الكتاب الثاني -"، مطابع الأهرام، مصر، 1994، ص1197.
102 - عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد , مرجع ذكر سابقا , ص132-133.

فإنه يسعى لتعظيم منفعته في حدود الدخل المتاح وأسعار السلع في السوق، أما المنتج فيسعى إلى تعظيم إنتاجه و ربحه في حدود ميزانيته وأسعار عوامل الإنتاج بالإضافة إلى نوعية ومتغيرات السوق التي ينشط فيها، وبالتالي فإنه إذا ما قامت الدولة بمنح إعانة دعم فإن هذه الإعانة ستكون إحدى العوامل المؤثرة في سلوك المنتج أو المستهلك. ونجد أيضا من العوامل التي لها أثرها على سلوك المنتج فرض ضريبة على المنتج، ومنه فإن فرض الضريبة يؤثر مباشرة على سلوك المنتج وبالتعدي على سلوك المستهلك.

- في هذا الصدد تتمثل الآثار فيما يلي[103]:

1. أثر الإنفاق العام على سلوك المستهلك في حالة المفاضلة بين إعانة دعم عيني أو نقدي.
2. أثر الإنفاق العام على نمط إنفاق المستهلك في حالة منح إعانة دعم مباشرة إجمالية.
3. أثر الإنفاق العام على سلوك المنتج في حالة منح إعانة إنتاج.

- وفيما يلي نقوم بشرح هذه الآثار:

I -4- 3-1- أثر الإنفاق العام على سلوك المستهلك في حالة المفاضلة بين إعانة دعم عيني أو نقدي:

في حالة الدعم العيني أو السعري في صورة أسعار منخفضة للسلع التي يستهلكها المستهلك يحكم سلوك المستهلك أثر الإحلال و أثر الدخل، واللذان سيؤديان إما إلى المزيد من استهلاك السلع المدعمة أو على الأقل المحافظة على استهلاكه منها مع زيادة استهلاكه من السلع الأخرى، وسيتوقف ذلك على الظروف التي يعيشها المستهلك إلا أنه يمكن القول أن استهلاكه سيزيد بصفة عامة، وبالتالي سينتقل هذا المستهلك إلى منحنى سواء جديد أعلى من الذي كان عليه أولا.

قد توصلت نظريات الرفاهية الاقتصادية، استنادا إلى ما يعرف بمبدأ سيادة المستهلك والذي يعني أن الفرد يعتبر أحسن حَكَم للحُكم على مستوى رفاهيته، ومنه بفضل إعطاء الدعم نقدا. ومع تطور الفكر الاقتصادي شكك البعض في ذلك مما دعا حكومات الدول النامية إلى تفضيل إعطاء

103 - عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، مرجع ذكر سابقا، ص 203حتى 210.

الدعم عينيا لتشككها في إساءة استخدام النقود لو أعطيت للأفراد وخاصة من وجهة نظر سياستها الاقتصادية والاجتماعية وإستراتيجيات التنمية السائدة فيها، بمعني أنها لا تعترف بمبدأ "سيادة المستهلك" بينما نجد أن الدول المتقدمة تعترف بذلك وتفضل إعطاء الدعم نقدا نظرا لأن الدعم العيني يؤدي إلى إهدار الموارد ويشوه الأسعار ويحول دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

I –4–3–2– أثر الإنفاق العام على نمط إنفاق المستهلك في حالة منح إعانة دعم مباشرة إجمالية.

إذا تم إعطاء المستهلك إعانة دعم مباشرة إجمالية نقدية، فإن ذلك سينعكس على تفضيلات هذا المستهلك وبالتالي على نمط إنفاقه لأنه أصبح لديه حرية الاختيار طبقا لمبدأ سيادة المستهلك، فلو افترضنا أن المستهلك المفترض يشتري فقط سلعتين هما الغذاء والملابس وأن الأسعار هما معطاة، وطبقا لتحليل منحنيات السواء، فإننا نستطيع التعرف على سلوك هذا المستهلك من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل (1–2): أثر منح إعانة دعم مباشرة إجمالية على سلوك المستهلك

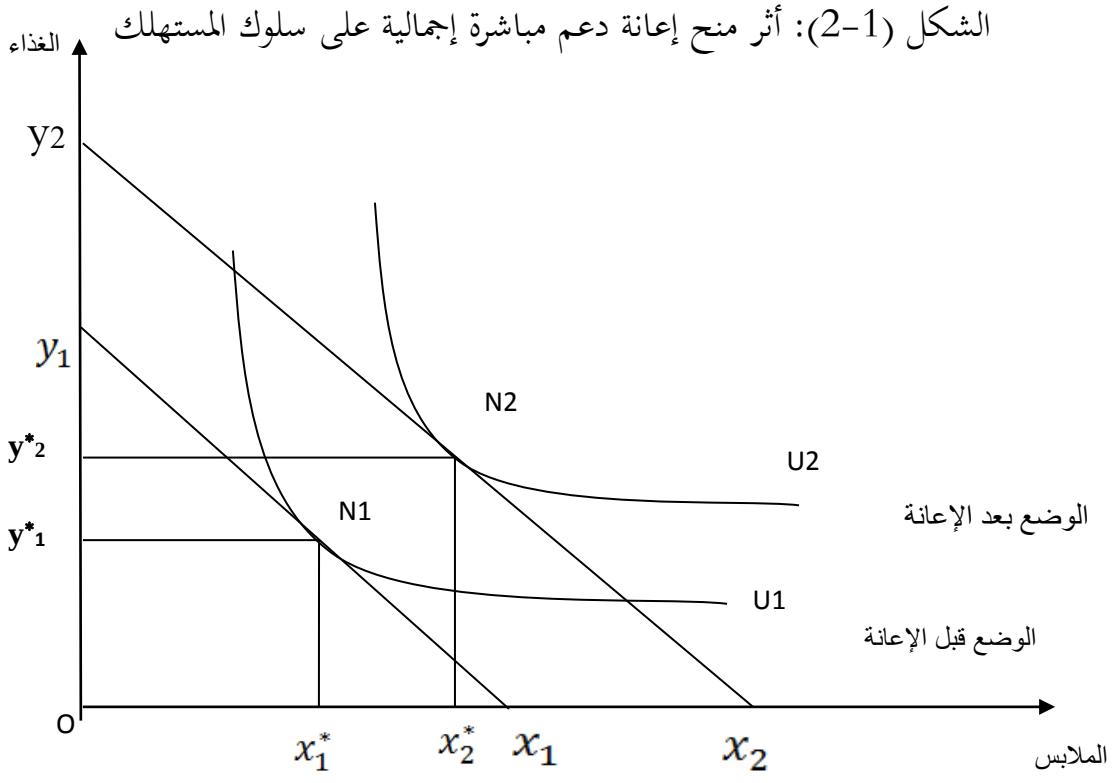

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، مرجع ذكر سابقا، ص204.

من الشكل (1-2) أعلاه نلاحظ أنه إذا أنفق هذا المستهلك كل دخله القابل للإنفاق قبل حصوله على الإعانة على الغذاء فسوف يكون قادر على شراء الكمية (oy_1)، بينما لو أنفق كل دخله على الملابس فسوف يشتري الكمية (ox_1).

تمثل القطعة المستقيمة$[y_1, x_1]$إمكانية الجمع بين الغذاء والملابس في حدود الدخل المتاح، وتمثل النقطة N_1 نقطة التوازن، والتي تعبر على أن المستهلك يمكنه شراء الكمية(ox_1^*)من الملابس والكمية(oy_1^*)من الغذاء.

في حال الحصول على إعانة الدعم الإجمالية نقدا فإن دخل المستهلك سيزيد، ويظهر ذلك في الرسم من خلال انتقال خط الميزانية من($y_1 x_1$) إلى ($y_2 x_2$)، وهو ما يعني أن الأسعار النسبية بين السلعتين باقية لم تتغير والذي تغير فقط هو الدخل النقدي، ونتيجة زيادة دخل المستهلك ينتقل منحنى السواء من U_1 إلى U_2 ونقطة التوازن من N_1 إلى N_2، ويشتري المستهلك الكميات (ox_2^*) من اللباس و(oy_2^*) من الغذاء، ومن الملاحظ أن نمط المستهلك تغير فمن خلال الرسم أعلاه يظهر أن المستهلك زاد من إنفاقه على الملابس بنسبة أكثر وأكبر من زيادة إنفاقه على الغذاء، حيث أن إعانة الدعم النقدي قد زادت من دخل المستهلك النقدي وغيرت من نمط إنفاقه أو تفضيله النسبي بين السلع المختلفة التي ينفق عليها دخله المتاح.

I -4-3-3- أثر الإنفاق العام على سلوك المنتج في حالة منح إعانة إنتاج :

إذا افترضنا أن الإعانة تمنح لسلعة أو خدمة تباع في سوق احتكارية، ومنحنى التكلفة الحدية للإنتاج متزايدة كما في الشكل (1-3) فسوف تتحقق النتائج التالية[104]:

104 - محمد عمر حماد أبو دوح وآخرون، "مبادئ المالية العامة"، القسم الثاني (الباب الثاني)، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص301-303.

الشكل (1-3): أثر منح إعانة إنتاج على سلوك المنتج.

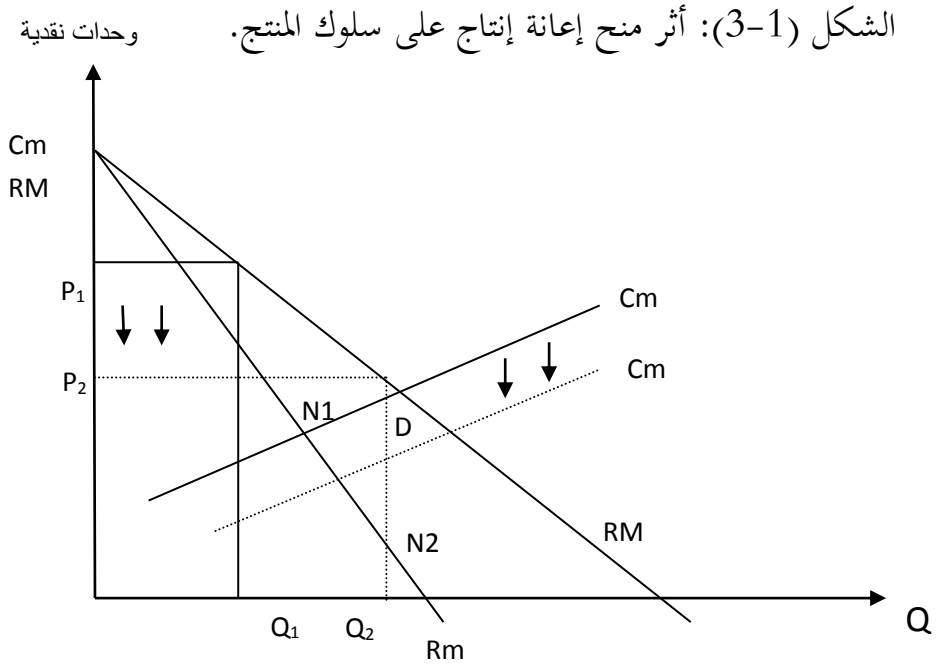

المصدر : محمد عمر حماد أبو دوح وآخرون، " مبادئ المالية العامة – القسم الثاني – الباب الثاني"، الدار الجامعية، مصر 2003 ، ص302(بتصرف)

قبل منح الإعانة يتحقق وضع التوازن الذي يحقق أقصى ربح للمنتج عندما يتعادل الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، وعندما تكن كمية التوازن(Q_1) وسعر البيع (P_1).

بعد منح الإعانة كمبلغ ثابت لكل وحدة سوف تنخفض التكلفة الحدية للإنتاج وينتقل منحنى التكلفة الحدية بأكمله إلى جهة اليمين، وعند وضع التوازن الجديد يتحدد حجم الإنتاج والاستهلاك ب Q_2 والتي ستباع بالسعر P_2.

مما يمكن ملاحظته أيضا من الشكل (1-2) أن منح الإعانة نتج عن زيادة الإنتاج من Q_1 إلى Q_2 وأيضا انخفاض السعر السوقي الذي يدفعه المستهلك من P_1 إلى P_2، كما أن مقدار الانخفاض في السعر يتمثل في مقدار استفادة المستهلك من الإعانة. إذن، فالمستهلك بعد الإعانة سوف يستهلك كميات أكبر من السلعة أو الخدمة ويتم الشراء بأسعار أقل مما يزيد من مستوى الرفاهية التي يتمتع بها.

خاتمة:

نعتقد من خلال العرض الذي قدمناه في هذا الفصل أننا توصلنا إلى تعريف طبيعة النفقات العامة، من خلال إبراز وتوضيح مفهوم الحاجات العامة والنفقات العامة، حيث تضطلع الدولة بتوفير مختلف الحاجات العامة لأفراد وجماعات البلد، إضافة إلى ذلك تم عرض التطور الذي عرفه مفهوم الحاجات العامة وكذلك مفهوم النفقات العامة، واللذان سايرا إلى حد ما تطور دور الدولة، فقد تعاظم دور الدولة بتزايد تدخلها في شتى مناحي الحياة، وهذا مما تم توضيحه في هذا الفصل.

نظرا لأهمية تقسيم النفقات العامة في أي بلد فقد تم عرض مختلف التقسيمات للنفقات العامة في هذا الفصل، فتقسيم النفقات يختلف من بلد لآخر وفقا لاعتبارات منها التاريخية، الإدارية والموضوعية، كما عرجنا على تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية وأنواع إنفاقات الرفاهية.

من خلال التعرض لحجم النفقات العامة تم إبراز ضوابط الإنفاق العام وكذا محدداته، ولعل أهم عنصر في هذا الجزء هو توضيح أسباب نمو النفقات العامة والآثار الناتجة عن ذلك.

في ختام هذا الفصل تم إبراز العديد من الآثار الناتجة عن النفقات العامة، والمتمثلة أساسا في الآثار المباشرة وغير المباشرة على المستوى الاقتصادي الكلي وآثار النفقات العامة على المستوى الاقتصادي الجزئي.

مراجع الفصل الأول:

1. عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الخامسة، كلية التجارة جامعة المنصورة، مصر، 2011.
2. سوزي عدلي ناشد،"المالية العامة "، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2006.
3. زينب حسين عوض الله، "مبادئ المالية العامة "، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر .
4. رفعت المحجوب، "المالية العامة"، الكتاب الأول: دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1971م.
5. حامد عبد المجيد دراز وآخرون، "مبادئ المالية العامة القسم الثاني"، الدار الجامعية، مصر، 2003.
6. الإمام ابن منظور الإفريقي، "لسان العرب"، الجزء الثاني عشر، طبعة خاصة، دار النوادر، الكويت، 2010.
7. أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012.
8. محرزي محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الخامسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
9. عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، 2014-2015.
10. أبو منصف، "مخل للتنظيم الإداري والمالية العامة"، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون تاريخ النشر .
11. خالد عبد العظيم أبو غابة و حسين محمد جاد الرب، "الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر،
12. باهر عتلم،"المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي"، الطبعة الأولي، دار النهضة للطبع والنشر، مصر، 1973،
13. علي زغدود،" المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
14. القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.
15. القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
16. عبد الناصر رويسات،"مبادئ الاقتصاد الجزئي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة
17. عبد المنعم فوزي،"المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1972
18. بلعزوز بن علي و محمدي الطيب امحمد، "دليلك في الاقتصاد"، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008
19. عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006،

20. عادل حشيش ومصطفى رشدي، "مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998،

21. السيد عبد المولى،"المالية العامة المصرية"، دار النهضة العربية، القاهرة– مصر، 1993،

22. محمد دويدار، "مبادئ المالية العامة"، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية _ مصر، 1968

23. محمود عبد الرزاق، "الاقتصاد المالي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية– مصر، 2011

24. سامي خليل، "نظرية الاقتصاد الكلي – الكتاب الثاني –"، مطابع الأهرام، مصر، 1994

25. محمد عمر حماد أبو دوح وآخرون، "مبادئ المالية العامة"، القسم الثاني (الباب الثاني)، الدار الجامعية، مصر، 2003

Bibliographie & Références

1. Pierre la lumière, "les finances publiques", Armand colin collection, 7ème édition, Paris,1983
2. Louis sutre, ‘’cours finances publiques’’, université Montesquieu bordeaux, France, 2010-2011
3. Amos C Peters, an application of Wagner’s law of expanding state activity to totally diverse countries, Eastern Caribbean Central Bank,
4. Gaudemet P M. Molinier J, "finances publiques", tome 1, 7ème éditions, éditions Montchrestien, paris, 1996,
5. Benoit E mile,"Growth an Defense in Developing Countries", Economic Development and Cultural Changes,1978,VOL 26 ,NO 2
6. Lim David, «Another Look at Growth and Defense in Less, Developed Conntries», Economie Development and Cultural Changes,(1983)VOL 31,NO2
7. Bernier B et Védie H L, "Initiation à la microéconomie", 3ème édition, DUNOD, Paris, 2009

الفصل الثاني:

مفاهيم و أساسيات

حول

التنمية البشرية

الملخص:

إن لمفهوم التنمية البشرية جذور ضاربة في أعماق الفكر الاقتصادي، إذ نجدها في الفكر الكلاسيكي عند "Adam Smith" وفي الفكر النيوكلاسيكي عند "A. Marshall" وفي الفكر الاشتراكي عند "Karl Marx" فقد أولى هؤلاء الثلة من العلماء العمل والتدريب والإنسان أهمية باعتباره جزء لا يمكن تجزئته عن الفعل الإنتاجي، إلا أن الأعمال والأفكار التي جاء بها كل من الاقتصاد الهندي "Amartya Sen" والباكستاني "محبوب الحق" في الثمانينات تعد أول لبنة حقيقية في بلورت وبزوغ مفهوم التنمية البشرية والذي تبناه وأخرجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سنة 1990 في أول تقرير سنوي له.

لقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر تقاريره السنوية الصادرة منذ سنة 1990 إلى الآن على تحديد مفهوم التنمية البشرية ووضع أساليب وأدوات مناسبة لقياس التنمية البشرية، حيث أن التنمية البشرية كتوجه جديد أصبحت تعكس مدى التقدم الذي تحرزه الدول على أكثر من صعيد وهذا ما يبديه دليل التنمية البشرية من خلال التصنيف العالمي الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا.

إن تحقيق الإنجاز في التنمية البشرية هدف لا تضطلع الدولة بمفردها في تحقيقه بل تُجمّع العديد من الطاقات في سبيل تحقيق ذلك، ولعل هذا ما يوثق تلك الصلات بين التنمية البشرية وعديد المتغيرات منها الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية والثقافية، فلو نظرنا هنا لعلاقة التنمية البشرية بالسياسات الاقتصادية لوجدناها تتأثر بشكل كبير بمختلف السياسات الاقتصادية ولا أدل على هذا من الأثر الذي تولده الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومات على التنمية البشرية.

مقدمة:

من أهم التطورات والأحداث التي برزت خلال القرن الماضي ظهور مفهوم التنمية البشرية كتوجه جديد في التنمية، والتي يكون الإنسان محورها، فهي إذن تبدأ من الإنسان وتنتهي عنده باعتبار أن الإنسان هو الهدف والوسيلة في آن واحد، فلم يعد الإنسان عبارة عن وسيلة فقط كما كان شائعا في القديم، وعلى هذا التطور والتحول الكبير في الفكر التنموي سنحاول تحديد مفهوم التنمية البشرية من خلال تتبع جذورها وصولاً إلى بزوغ وتبلور مفهومها في أول تقرير للتنمية البشرية سنة 1990 والصادر عن برنامج المم المتحدة الإنمائي (UNDP) المعنون بـ "مفهوم التنمية البشرية وقياسها"، كما سيتم رصد مختلف التعاريف والمفاهيم التي أعطيت للتنمية البشرية عبر مختلف تقارير التنمية البشرية.

كما أننا سنحاول في هذا الفصل إبراز المكونات الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة أساسا في الصحة والتعليم والمستوى المعيشي باعتبار أن هذه المكونات يُقاس على أساسها مستوى التنمية البشرية لأي بلد، وبهذا فإن دليل التنمية البشرية والذي يقيس مستوى الإنجاز في التنمية البشرية ما هو إلا محصلة لمؤشرات هذه المكونات الثلاث، ولقياس مستويات الحرمان في التنمية البشرية فقد اعتمدت أدلة لذلك، أهمها دليل الفقر البشري ودليل الفقر متعدد الأبعاد، وهذا ما سنوضحه في الجزء الخاص بقياس دليل التنمية البشرية.

من باب أن التنمية البشرية تتأثر بالسياسات الاقتصادية فإننا سنحاول في ختام هذا الفصل توضيح علاقة التنمية البشرية بالسياسات الاقتصادية من خلال التطرق إلى دور الدولة ودور السوق ودور الإصلاح الاقتصادي في تحسين مستوى التنمية البشرية.

II-1- الجزء الأول: التعريف بالتنمية البشرية

II-1-1- مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية:

إن الاهتمام بخلق الثروة وتعظيمها قديم قدم الفكر الاقتصادي، فنجد أن رواد الفكر السياسي من أمثال: آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس وكارل ماركس وغيرهم، قدموا أفكار ونظريات عديدة تنصب في سبيل الرفع من القدرات الإنتاجية، وتوالت بعد ذلك النظريات لمختلف مدارس الفكر الاقتصادي حتى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الرهان مرفوع لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة على خلفية الخراب الرهيب الذي نجم عن هذه الحرب، وما يلاحظ على هذه الفترة هو الخلط أو الاستعمال المترادف بين مصطلحي النمو و التنمية، وعلى اعتبار أن النمو والتنمية الاقتصادية يقيسان مستويات الانجاز والتطور للبلدان فإن تحديد مفهوم واضح ومقبول لكليهما يعد أمر ضروري.

II-1-1-1- مفهوم النمو الاقتصادي:

إن تحقيق النمو الاقتصادي يعتبر ركن أساسي ضمن مقومات إحداث التنمية الاقتصادية ومنه فالنمو هو جزء من التنمية، وقد أعطيت تعاريف للنمو نورد منها ما يلي:

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في دخل الفرد، وبالتالي فالنمو الاقتصادي يعتبر نتيجة مترتبة على التغيرات التي نتجت عن عملية التنمية[105].
- ويعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي أو الدخل القوم، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن[106].
- النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من الجوانب الأخرى[107]، وبذلك فالنمو الاقتصادي يعني[108]:

105- محمد حافظ الرهوان، "التنمية الاقتصادية"، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 2006، ص20-21.
106- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، "التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق"، الطبعة الثانية،الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2011، ص 77.
107- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2007، ص124-125.
108- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع ذكر سابقا، ص من77 إلى81.

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وحتى تكون هذه الزيادة فعلية وليست صورية فقط لابد أن يفوق معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني، ومنه فإن:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل القومى – معدل النمو السكاني

- هذا يعني أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، فإذا ما قمنا بتحليل هذه الزيادة انطلاقا من استخدام المتوسطات والأرقام القياسية فقد نجد خلافا ذلك أي انخفاض في دخل الفرد الحقيقي، وبالتالي فإن الزيادة كانت في كمية نقود الفرد وليس في كمية السلع والخدمات التي ينتفع بها الفرد، ومنه فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

- هذا يعني أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، ولذلك فإن النمو العابر لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادي.

مما سبق نستنتج بأن النمو الاقتصادي يُعنى بالتطور والزيادة في الجانب الكمي أي كمية ومقدار السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد، ولا يُعنى بالكيف والنوع من عدالة في توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع أو مدى انعكاس هذه الزيادة على المستوى الاجتماعي من توفير للصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب وغيرها من الحاجات الاجتماعية وهذا ما يؤكد أكثر على جزئية النمو وشمولية التنمية الاقتصادية ويتضح ذلك من خلال المفاهيم التي أعطيت للتنمية.

II-1-1-2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن للتنمية الاقتصادية أبعاد أشمل وأوسع من النمو الاقتصادي بل أن النمو الاقتصادي يعتبر جزء من التنمية الاقتصادية على اعتبار أن التنمية الاقتصادية تمس الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها من الجوانب الأخرى، وقد أعطيت تعاريف عدة للتنمية الاقتصادية نورد منها ما يلي:

- يعرف "Gerald Maier" التنمية بقوله: إن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة[109].
- يرى الاقتصادي المعاصر "Kindleberger" أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها[110].
- كما الاقتصادي الأمريكي "S. Wagel" يرى أن التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية والأحوال المرغوب فيها والممكن تحقيقها، وأن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع[111].
- أما الاقتصادي السويدي "Myrdal" فقد عرف التنمية الاقتصادية بقوله: التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل[112].

إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي تعني التنمية الاقتصادية حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الديمغرافية وفي التشريعات والأنظمة، وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعادها المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع[113].

II-1-1-3- متطلبات التنمية الاقتصادية:

لا يمكن للتنمية أن تؤدي المطلوب منها إلا من خلال توفر مجموعة من المستلزمات الضرورية، والتي تمثل عوامل الإنتاج وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية، وإضافة إلى ما تقدم فإن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب أيضا عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار

109- إسماعيل شعباني، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 1997، ص51. نقلاً عن المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، "دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية"، الجزائر، جوان 1979، ص8.

110- مدحت العقاد، "مقدمة في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1983، ص48. نقلاً عن:
Kindleberger, C. P. , Economic Development, New york, Mc-Graw Hill Book, 1958.

111- محمد صفوة قابل، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"، بدون طبعة، مصر، 2008، ص64.

112 - BRASSEUL . J , introduction à l'économie de développement, ARMAND COLIN , Paris, 1989, P 9.

113- مدحت القريشي، مرجع ذكر سابقا، ص125.

العام للتنمية مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم ومشاركة الشعب في عملية التنمية[114]، وفيما يلي نستعرض هذه العوامل:

1.تراكم رأس المال:

إن لتراكم رأس المال أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، ويعتبر نموذج "HAROD-DOMAR" مثال جيد على ذلك حيث أنه يجسد علاقة النمو بكل من الادخار ورأس المال فزيادة معدل تراكم رأس المال تمكن من تعزيز طاقة البلد على إنتاج السلع وبهذا يمكنه تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي[115].

2.رأس المال البشري:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة، وقد أشار بعض الباحثين ومن بينهم (Chong & Zanforlin 2000) و(Romer 1990) إلى أن البلدان التي تمتلك رأس مال بشري مرتفع تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة وذلك باعتبار أن التقانة نمطياً تقود النمو وتحتاج إلى وفرة في رأس المال البشري[116]، وهذا ما يدفع إلى تحقيق زيادة في الإنتاجية ثم الإنتاج فالنمو الاقتصادي.

إن ما يؤكد أكثر على أهمية المورد البشري في النمو والتنمية واقع العديد من البلدان المتخلفة والنامية فعلى الرغم من اكتساب هذه البلدان للثروات الطبيعية بل أن بعضها غنية ماليا إلا أنها لم تستطع اللحاق بركب الدول المتقدمة، لأن التنمية الحقيقية هي التي تمكن البلدان في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، فإلى جانب تراكم رأس المال تحتاج التنمية أيضا إلى تراكم رأس المال البشري.

114- نفس المرجع السابق، ص134.
115- نفس المرجع السابق، ص134.
116- عماد الدين أحمد المصبح، "رأس المال البشري في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الاقتصاد السوري- رؤية شبابية، ص5.

3.الموارد الطبيعية:

عرفت الأمم المتحدة الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية، والتي يتمكن من أن ينتفع بها، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين[117]:

أ- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الصعبة لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.

ب- تمكن البلد من إنتاج مواد خام ليصنعها ويحولها إلى سلع نهائية.

إن هذا الدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية في إحداث تنمية اقتصادية لا يجعل توفر الدول عليها شرط ضروري، فهناك دول أكثر تقدما من ناحية الصناعة وتفتقر إلى الموارد الطبيعية وعلى رأسها العملاق الياباني، لأن التطور التكنولوجي ساهم في التخفيض من الطلب الكبير على المواد الخام، وإعادة تدوير واستغلال النفايات لخير دليل على ذلك بما له من آثار إيكولوجيا واقتصادية وصحية.

4.التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي:

تعتبر التكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، ودور التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو ظهر جلياً في الدراسة التي قام بها "Denison"، حيث وجد بأن مستلزمات الإنتاج ساهمت في نصف النمو المتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية، أما النصف الباقي فيعود إلى تحسن تكنولوجيا الإنتاج والإدارة والتنظيم[118].

II-1-2- الجذور التاريخية وتطور مفهوم التنمية البشرية:

تعتبر التنمية البشرية تتويج لمسار طويل ضمن سلم الاهتمام بحياة الإنسان ومعيشته، فمنذ القدم إلى يومنا هذا كان الإنسان موضع اهتمام إلا أن ما يثار هنا هو موقع أو مدى الاهتمام الذي حظي به الإنسان منذ تعاقب الحضارات والمجتمعات البشرية إلى الآن، فنجد بأن الديانات السماوية (الإسلام، المسيحية واليهودية) كلها حثت على تنمية الإنسان كأسمى مخلوق على وجه الأرض، وهذا من خلال تنقية عقل الإنسان وحثه على الرفع من قدراته للاستفادة من الخيرات التي وضعت وسخرة

[117]- مدحت القريشي، مرجع ذكر سابقا، ص139-140.
[118]- مدحت القريشي، مرجع ذكر سابقا، ص142-143.

له، كما نجد في الفكر الاقتصادي منذ الطبيعيون (الفيزيوقراط) والتجاريين إلى اندلا ع الحرب العالمية الثانية اهتمام بتنمية قدرات الإنسان على اعتباره أحد عناصر الإنتاج ومستفيد من التنمية في نفس الوقت، لتعرف فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انعطاف وتسارع نحو تبلور مفهوم التنمية البشرية.

II-1-2-1- الجذور التاريخية للتنمية البشرية:

كما ذكرنا سابقا فإن الاهتمام بحياة ومعيشة الإنسان كان منذ القدم ففي ظل الحضارة اليونانية نجد بعض الأفكار الاقتصادية والآثار الأدبية والفلسفية لأفلاطون وأرسطو، وفي ظل الحضارة الإسلامية نجد ذلك في أفكار رائد علم الاجتماع ابن خلدون، وفي كتابات آدم سميث وألفريد مارشال وكارل ماركس إشارة واضحة إلى هذا الاهتمام، وبهذا فإن التنمية البشرية بأفكارها ومفاهيمها لها جذور ضاربة في عمق التاريخ.

II-1-2-1-1- الجذور التاريخية للتنمية البشرية في ظل الحضارة اليونانية:

يمكن أن نستخرج جذور للتنمية البشرية من الإطار الفكري للحضارة اليونانية والذي يتجلى أكثر من خلال كتابات الفيلسوف أفلاطون وسقراط، وسنتطرق لذلك من خلال ما جاء به الفيلسوف أفلاطون.

يمكن الإطلا ع على أفكار أفلاطون في هذا الشأن من خلال دراسة كتابه "الجمهورية" الذي يبحث فيه موضوع الدولة –أو المدينة- المثلى، فالكتاب يبدأ بالتساؤل عن معنى فكرة الحق أو العدالة سواء كان ذلك بالنسبة للفرد أو بالنسبة للمدينة، وقد تحدثت تقارير التنمية البشرية عن العدالة، ولكن عدالة أفلاطون هذه لا تطبق إلا على اليونانيين، فالحضارة اليونانية وكبقية الحضارات القديمة الأخرى كانت تعتمد على العبيد للقيام بالأعمال اللازمة للإنتاج فالعمل حسبهم كان مرتبط بالعبودية وبذلك تبلورت في ذهنهم فكرة أن المواطن اليوناني يجب ألا يشغل نفسه بهذا السعي المادي بل يجب عليه أن يتفرغ للمشاغل السامية التي تتمثل في التأملات الفلسفية والسياسية. وفي بيان أفلاطون لأصل وأساس الدولة نستنبط مناداة أفلاطون إلى ضرورة مشاركة وتضامن أفراد المدينة –أو الدولة- لتوفير حاجياتهم وهذا ما يعطي أساساً للعلاقات الاجتماعية وحتى الاقتصادية على اعتبار عدم التشابه واختلاف الأفراد، وهذا ما سيُنشأ تكامل منتج، ناتج عن امتزاج مختلف المهارات

والفنيات لأفراد الدولة، وفي تقارير التنمية البشرية إسرار على وجوب مشاركة الناس وتضامنهم فيما بينهم. ومن النقاط الأخرى التي نجدها في كتاب "الجمهورية" لأفلاطون عدم تفرقة أفلاطون في مدينته بين النساء والرجال، بل يعامل الجميع معاملة واحدة ويُوضع كل رجل وامرأة في الطبقة التي تهيئه لها طبيعته، فأفلاطون يعتبر بأنه بالإمكان أن يكون للنساء نفس المواهب التي للرجال[119]، وكثيرا ما نادت تقارير التنمية البشرية إلى المساواة والعدالة بين الجنسين وتجسد ذلك أكثر في تقرير سنة 1995 الموسوم بـ "التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين".

II-1-2-1-2- الجذور التاريخية للتنمية البشرية في ظل الحضارة الإسلامية:

في ظل الحضارة الإسلامية سنستشهد بما قدمه المفكر والعلامة الإسلامي ابن خلدون في كتابه "المقدمة"، ففي مقدمة ابن خلدون نجد العديد من الأفكار والتحاليل التي تبين مكانة وأهمية الإنسان بما يتطابق وأفكار عديدة عرجت عليها تقارير التنمية البشرية، ويظهر ذلك جليا من خلال ما جاء في الباب الخامس من الكتاب الأول من مقدمته في "المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال"، وجاء الفصل الأول في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية ومما بينه ابن خلدون في هذا الفصل نجده في قوله: «اعلم أن الإنسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويمونه في حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشده إلى كبره ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [سورة فاطر: 15]، الله سبحانه خلق جميع ما في العالم للإنسان وامتن به عليه في غير ما آية في كتابه فقال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾ [سورة الجاثية: 13] ... ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف ...»[120]، كما ورد بهذا الباب في الفصل السادس عشر في أن الصنائع لابد لها من العلم، حيث ركز ابن خلدون على ضرورة التعليم واكتساب المعرفة، ففكرة ابن خلدون في وجوب العلم هي الآن ركن أساسي في التنمية البشرية وقياسها، ومما قاله ابن خلدون في هذا الشأن من هذا الفصل: «اعلم أن الصناعة هي ملَكة في أمر عملي فكري وبكونه عملياً فهو جسماني محسوس،

119- لبيب شقير، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، بدون طبعة، مطابع نهضة مصر، القاهرة- مصر، 1988، ص من 16 إلى 22.
120- عبد الرحمن بن خلدون وراجعه وقدم له عبد البارى محمد الطاهر، "مقدمة ابن خلدون"، الطبعة الأولى، دار الغد الجديد، القاهرة- مصر، 2007، ص355.

والأحوال الجسمانية المحسوسة نقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل ... وعلى قدر جودة التعليم وملكة المعلم يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته... »[121].

II-1-2-1-3- الجذور التاريخية للتنمية البشرية عند الكلاسيك:

في ظل الأفكار التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية يعتبر "Adam Smith" من الاقتصاديين الذين أولوا الإنسان والعوامل الاجتماعية والنفسية اهتماما بالغا في فهمه وتفسيره للفعل الاقتصادي، حيث أستهل كتابه الشهير «تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» بإعلانه أن إجمالي العائد القومي منتج من العمل، كما وضح "آدم سميث" بأن الإنسان وحده بعمله الذهني والمادي يقوم بإعداد ما يحتاج إليه في حياته وفي الارتقاء بالحياة، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن "آدم سميث" اهتم بالعمل واعتبره المصدر الوحيد للقيمة، وقد سعى "آدم سميث" إلى تحليل طبيعة السلوك الإنساني موضحاً بأنه يتحدد بواسطة عدة عوامل من حس النفس وتحقيق الثراء والرغبة في الحرية والإحساس بالتوافق والعمل والميل إلى المقايضة وتبادل الأشياء، واعتبر تلك العوامل أساسا ومصادر للسلوك البشري. فللناس القدرة على أن يحددوا بصورة أفضل أين تكمن مصلحتهم، ومن ثم يجب إتاحة فرصة تحقيق هذه المصلحة وإعطاء الحرية لهم لأنها ستؤدي إلى زيادة وعمومية الخير للمجتمع ككل، يضاف إلى ذلك أن الدوافع –أي العوامل- السابقة هي التي توجه الأفراد إلى تحقيق توازن يكفل التوافق بين منفعتهم الفردية والمجتمعية في نفس الوقت[122].

كما ذكر "آدم سميث" في مؤلفه المشهور بأن كل القدرات التي تكتسب وتنفع جميع أفراد المجتمع تعد بمثابة الركن الأساسي في مفهوم رأس المال الثابت، وفي واقع الأمر أن امتلاك القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية، وبالرغم من ذلك فإن هذه المواهب تعد جزءاً هاما من ثروة الفرد والتي تشكل بدورها جزءا معتبر من ثروة الفرد التي تشكل جزءًا رئيسياً من ثروة مجتمعه[123].

121- عبد الرحمن ابن خلدون، مرجع ذكر سابقا، ص372.
122- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، "التنمية وحقوق الإنسان- نظرة اجتماعية-"، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2006، ص 199-200.
123- مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، "الاستثمار في رأس المال البشري"، ورقة عمل، ص3.

II-1-2-1-4- الجذور التاريخية للتنمية البشرية عند النيوكلاسيك:

أكد "A. Marshall" –والذي يعد من أهم مؤسسي المدرسة النيوكلاسيكية–على أهمية العنصر البشري مأكدا على المكانة الهامة للاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا، وفي رأيه أن أعلى أصناف رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الأفراد، فعن طريق الإنسان تتطور الأمم، والاقتصاد في حد ذاته قيمته محدودة إن لم يستغل في التقدم عن طريق الطاقات البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المرجو[124].

II-1-2-1-5- الجذور التاريخية للتنمية البشرية عند الاشتراكيين:

يجسد الفكر الاشتراكي اهتماماً بالإنسان الذي هو محور التنمية البشرية، فنجد مثلاً "Karl Marx" –وهو مؤسس المدرسة الاشتراكية–يؤكد أن العمل هو المحور والعنصر الرئيسي للحيلة المادية في المجتمع، فمن خلال العمل والنشاط الإنتاجي يستطيع الفرد الوفاء بضرورات الحياة وإشباع حاجياته الأساسية مثل المأكل والملبس والمأوى وغيرها من الحاجات، أي أن هذا النشاط الإنتاجي يمثل شرطا أساسيا لوجود المجتمع[125].

II-1-2-2- تطور مفهوم التنمية البشرية:

من خلال استعراضنا سابقا الجذور التاريخية للتنمية البشرية يمكن أن نستنتج بأن مفهوم التنمية البشرية ليس بالجديد تماما، وإنما ورد ضمن إسهامات فلاسفة ومفكرين ولكن تحت تسميات وصيغ مختلفة، وخلال القرن العشرين مر هذا المفهوم بمراحل من التطور والتغير، ففي العقود الأولى من القرن العشرين اهتم الاقتصاديون بمجالات المعيشة المتعلقة بالاستهلاك من السلع والخدمات من خلال مفهوم مستوى المعيشة وهو يقاس عادة عن طريق مؤشر نقدي واحد وهو الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، ثم توسعت اهتمامات الاقتصاديين إلى جوانب أخرى بجانب الاستهلاك مثل ظروف العمل والحرية بأنواعها المختلفة وغيرها[126].

124- مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مرجع ذكر سابقا، ص3.

125- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع ذكر سابقا، ص 200-201.

126- هدى زوير مخلف الدعمي وعدنان داود محمد العذاري، "الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية"، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان- الأردن، 2010، ص18.

بعد الحرب العالمية الثانية ومع مرور الزمن بدأ مفهوم التنمية البشرية يتبلور شيءً فشيءً إلى أن تمت أركانه مطلع التسعينات من القرن الماضي من خلال تقارير التنمية البشرية، وفيما يلي سنتتبع هذه المراحل بدءاً بفترة الخمسينات حتى عقد التسعينات[127]:

II-1-2-2-1- التنمية البشرية خلال فترة الخمسينات والستينات:

- خلال عقد الخمسينات تم التركيز على مسائل الرفاه والتقدم الاجتماعي لأن هذه الفترة جاءت بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية التي خلفت دمار شامل كما أن بعض البلدان كانت حديثة عهد بالاستقلال، وبالتالي فقد كان من الطبيعي أن تُعطى الأولوية لإقامة وإعادة إقامة البنى التحتية وتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وبالتالي فإن التنمية في هذه الفترة كانت تعني النمو أي الزيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا الأساس تم التركيز على تكوين رأس المال الذي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق نمو مستقر في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وما ينتج عنه أيضا من تحقيق نمو مستمر في دخل الفرد، وإن النمو الاقتصادي هذا غير كافٍ بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة، أو ما يسمى بالأثر التساقطي للنمو، وعليه فقد تم النظر إلى العنصر البشري في هذه الفترة كوسيلة للتنمية[128]، ومما سبق نستنتج بأن التنمية في الخمسينات كانت مركزة بالأساس في الجانب الاقتصادي واعتبر الإنسان حينها كأحد الموارد والوسائل التي تدخل في العملية الإنتاجية.

- وفي فترة الستينات فقد استمر اعتبار التنمية والنمو كمرادفين لبعضهما، وعليه ظل الجانب الاقتصادي مستوليا على باقي الجوانب الأخرى، واستمر اعتبار الإنسان كمورد يدخل ضمن عملية الإنتاج قائماً، وعليه ازداد الاهتمام بالعنصر البشري بالحرص على تأهيله وتدريبه بغية الرفع من قدراته الإنتاجية. كما شهدت فترة الستينات محاولات لإدخال البعد الاجتماعي في عملية التنمية وتضمينها مؤشرات وطرق كمية قد تفوق في أهميتها النسبية أهمية البعد الاقتصادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفرد، إلا أن الجانب الاقتصادي بقي المقدم في ذلك التفكير، ففي عام 1960 صدر

127- نفس المرجع السابق، ص من 18 إلى 34.
128- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، "العولمة والتنمية البشرية المستدامة"، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان - الأردن، 2008،ص43.

عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار برقم 1515حول العمل المشترك في سبيل الإنماء الاقتصادي لرسم إستراتيجية طريق الأمم النامية من اجل تطوير اقتصادياتها[129].

II-1-2-2-2- التنمية البشرية خلال عقد السبعينات:

نتيجة لظهور وتنوع المشاكل السياسية والاجتماعية التي رافقت التركيز على التنمية الاقتصادية خلال الخمسينات والستينات، بما في ذلك ارتفاع نسبة الفقر وتزايد عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية وكذلك زيادة الجريمة والحرمان والتبعية وظهور نمط جديد من مشكلات الصحة، فضلا عن المشاكل المرتبطة بالبيئة مثل التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية ونماذجها تمخضت عنها إعادة تعريف مفهوم التنمية واستراتيجياتها من خلال المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي[130].

بادرة منظمة العمل الدولية في السبعينات إلى طرح منهج الحاجات الأساسية وتطويره، ويتلخص جوهر هذا المنهج بأن على الحكومات واجب العمل على تقديم الخدمات الأساسية كالعناية الصحية و البنى التحتية الأساسية وخدمات التعليم في الوقت الذي شهد فيه عقد السبعينات تحسنا كبير في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مصحوبا بنمو حقيقي حققته بلدان العالم كافة[131]، وتعتبر الجزائر من بين البلدان التي حققت آنذاك خطوات عملاقة في الجانب الاقتصادي والبُنى التحتية وما تبع ذلك في العمل على تحقيق الرفاه والتقدم الاجتماعي، وقد تحققت هذه المنجزات من خلال التأميم – ومنها تأميم المحروقات- وإطلاق مخططات التنمية، حيث ساهمت هذه الإجراءات في خلق نقاط قوة للاقتصاد الجزائري ساهمت بدورها في رفع الموارد المالية للدولة ورفع حجم النفقات الاجتماعية.

129- كامل المراياتي، "الفكر التنموي ومقاييس التنمية البشرية"، مجلة مدارك-العدد الثاني، على موقع الانترنت:
http://www.madarik.net/mag2/10.htm

130- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع ذكر سابقا، ص46.

131- هدى زوير مخلف الدعمي وعدنان داود محمد العذاري، مرجع ذكر سابقا، ص18-19.

إن مبادرة منظمة العمل الدولية خلال السبعينات في طرح منهج الحاجات الأساسية، حيث تعتبر هذه المبادرة أول لبنة حقيقية في بناء مفهوم التنمية البشرية، ويمكن تقسيم هذه الحاجات الأساسية إلى ثلاث أجزاء رئيسية هي[132]:

ث-الحاجات الأساسية المادية الفردية: وتضم عناصر مثل الغذاء والملبس والمأوى.

ج- الحاجات الأساسية المادية العمومية: وتضم عناصر مثل الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة.

ح- الحاجات الأساسية المعنوية: مثل الحرية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان.

كنتيجة لمنهج الحاجات الأساسية نتج المزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية ليس على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي، بل كأهداف هامة في حد ذاتها، وهذا ما قاد إلى تطور مفهوم التنمية ليضاف له مفهوم الشمول، وعليه فقد أصبح هناك ما يعرف بالتنمية الشاملة.

II-1-2-2-3- التنمية البشرية خلال عقد الثمانينات:

يوصف عقد الثمانينات بأنه عقد التنمية الضائعة إذ أن المأزق التنموي الذي مرت به الدول النامية في هذه الفترة كبير، ويعود ذلك لعدة أسباب تمثلت في التباطؤ الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي فضلاً عن الأزمة النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط إلى معدلات غير مسبوقة، وكذلك تفجر أزمة المديونية عام (1982)، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقة[133].

في أواسط الثمانينيات ازداد ضغط المجتمع الدولي بهدف تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي مما يعني مزيدا من التخفيضات في الإنفاق العام، فظهرت استراتيجيات التنمية البشرية بعد مخاض طويل وصعب لحل إشكالية التوفيق بين متطلبات التنمية وضرورة المحافظة على البيئة وسلامتها، وعلى إثر هذا جاءت فكرة التنمية المستدامة، فقد جاء إعلان وطرح هذا المفهوم في إطار تقرير أعده الاتحاد العالمي لحماية البيئة والموارد الطبيعية الذي أطلق عليه "إستراتيجية حماية العالم"، وفي هذا التقرير عُرّفت التنمية على أنها أي تعديل في المحيط الحيوي من اجل إشباع حاجات الإنسان، أما حماية البيئة فيقصد بها "إدارة استخدام الإنسان لمحيطه الحيوي من اجل منفعة اكبر

132- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع ذكر سابقا، ص47.
133- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع ذكر سابقا، ص48.

وأدوم له ولأجياله القادمة". ولما كان المحيط الحيوي هو المصدر لإشباع حاجات الإنسان فلا بد من جعل سلامة وحماية هذا المحيط في مقدمة أولوياتنا التنموية والتطويرية، وفي عام 1987 أصدرت المنظمة العالمية للتنمية والبيئة منشورها المسمى "مستقبلنا المشترك" أشارت فيه إلى التنمية المستدامة على أنها "إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس وتلبية طموحهم من اجل حياة أفضل ومن دون إلحاق الضرر أو المساس بقدرات الأجيال القادمة على تلبية متطلبات معيشتهم"[134].

II-1-2-2-4- التنمية البشرية من التسعينات إلى الآن:

لقد سبق أول ظهور لمفهوم التنمية البشرية مفاهيم نشأة في العقود الأخيرة من القرن العشرين مهدت لتبلور هذا المفهوم، ونذكر منها على الخصوص مفهوم كل من رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية ومفهوم الحق في التنمية، وفيما يلي نعرف هذه المفاهيم الثلاث:

- يعرف رأس المال البشري على أنه من أشكال رأس مال المؤسسة والتي يتكون فيها من خلال تأثيرات متعددة وعبر مصادر مختلفة، ويشتمل ذلك الأنشطة التعليمية المنظمة، وهذه الأنشطة تأخذ أشكالا متعددة منها التعليم والتدريب والمعرفة والمهارات والقدرات والإمكانات والصفات الأخرى، والتي تلتئم مع بعضها في أشكال مختلفة تبعا لطبيعة الأشخاص ومجال الاستخدام[135].وهو –أي رأس المال البشري- إجمالي الموارد البشرية للمؤسسة بما فيها المعرفة والمهارات والخبرات، سواء كانت هذه المعرفة عامة أو متميزة ومتفردة مثل الابتكار والإبداع، والتي يمكن تحويلها –أي المعرفة- إلى قيمة، وهذا الابتكار والإبداع يوجد لدى الأفراد[136].

134- كامل المراياتي، "الفكر التنموي ومقاييس التنمية البشرية"، مجلة مدارك-العدد الثاني، على موقع الانترنت:
http://www.madarik.net/mag2/10.htm

135- فرعون أمحمد ومحمد إليفي، "الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة"، على موقع الانترنت:
الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل.../.../iefpedia.com

136- نعيمة يحياوي ونجوى حرنان، "طرق ومؤشرات قياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال – دراسة تحليلية-"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2015/13، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، ص210.

– يقصد بتنمية الموارد البشرية زيادة عملية المعرفة والمهارات والقدرات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات، والتي يتم انتقاءها واختيارها على أساس ما أجري من امتحانات متعددة بغية الرفع من مستوى كفاءتهم الإنتاجية لأقصى حد ممكن[137].

– أما مفهوم الحق في التنمية فقد أدرج هذا المفهوم جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة سنة 1977، كمرحلة جديدة من مراحل تطور حقوق الإنسان، حيث طرح "كارل فاسيك" صاحب فكرة "الحق في التنمية" الحقوق الجديدة من منطلق "حقوق التضامن" كالحق في السلام وفي بيئة نظيفة، وبالإستنادا على ما أتى به "إعلان الحق في التنمية" اعتُبر الحق في التنمية: عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية... تهدف في الأساس إلى تحقيق التحسن المستمر لرفاهية معظم السكان، ويتم من خلالها بلوغ حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة[138].

نشير إلى أن مفهوم التنمية البشرية يعود إلى الاقتصاد الهندي "Amartya Sen" في الثمانينات إذ عبر عنه بـ «بالأحقيات» والباكستاني "محبوب الحق"، ويعني بالأحقيات حق البشر الجوهري في الخيارات المتاحة أمامهم، وقد تم تثمين هذا المفهوم بتبني الأمم المتحدة له من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أصدر تقريره السنوي الأول حول التنمية البشرية سنة 1990 والذي ورد فيه تحديد مفهوم التنمية البشرية ووضع دليل مركب للتنمية البشرية.

في تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 عرفت التنمية البشرية على أنها: «عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، على اعتبار أن هذه الخيارات غير محدودة وتتطور عبر الزمن على جميع مستويات التنمية، ومن بين هذه الخيارات: العيش حياة طويلة وآمنة صحياً واكتساب المعرفة والحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، فبغياب هذه الخيارات الأساسية ستبقى العديد من الفرص الأخرى يصعب الوصول إليها. ولا تنتهي التنمية البشرية عند هذا الحد فهناك خيارات إضافية يقدرها الكثير من الناس، وتتمثل في الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تعطي فرص للإبداع

137- بارك نعيمة، "تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009،شلف-الجزائر، ص277.

138- العمراني عمر، "التطور المفاهيمي للتنمية: من التنمية إلى ما بعد التنمية"، على الموقع الالكتروني: www.m.ahewar.org

والإنتاج، والتمتع باحترام الذات وحقوق الإنسان المكفولة[139]»، كما أشار هذا التعريف إلى أن للتنمية البشرية جانبان يتمثل الأول في تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات والجانب الثاني يتمثل في استفادة الناس من تلك القدرات التي اكتسبوها لقضاء وقت الفراغ، أو للقيام بأغراض إنتاجية أو ينشطون في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية.

– في تقرير التنمية البشرية لسنة 1993 تم تعريف التنمية البشرية بالتركيز على عناصر ثلاث بأنها: «تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس[140]»، كما وضح هذا التقرير بأن الدخل ليس إلا واحد من المجموع الكلي للخيارات، فتنمية الناس تعني الاستثمار في القدرات البشرية، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، بحيث يستطيعون العمل بشكل منتج وخلاق، أما من أجل الناس فتعني التأكد من أن النمو الاقتصادي الذي تولد يتم توزيعه على نطاق واسع. وقد ركزت تقارير التنمية البشرية لسنوات (1990،1991،1992) على هذين العنصرين الأولين، إلا أن هذا التقرير أحرز تقدم عن سابقيه من خلال التركيز على التنمية بواسطة الناس بإعطاء الجميع فرصة للمشاركة.

الشكل (2-1): الأركان الرئيسية للتنمية البشرية

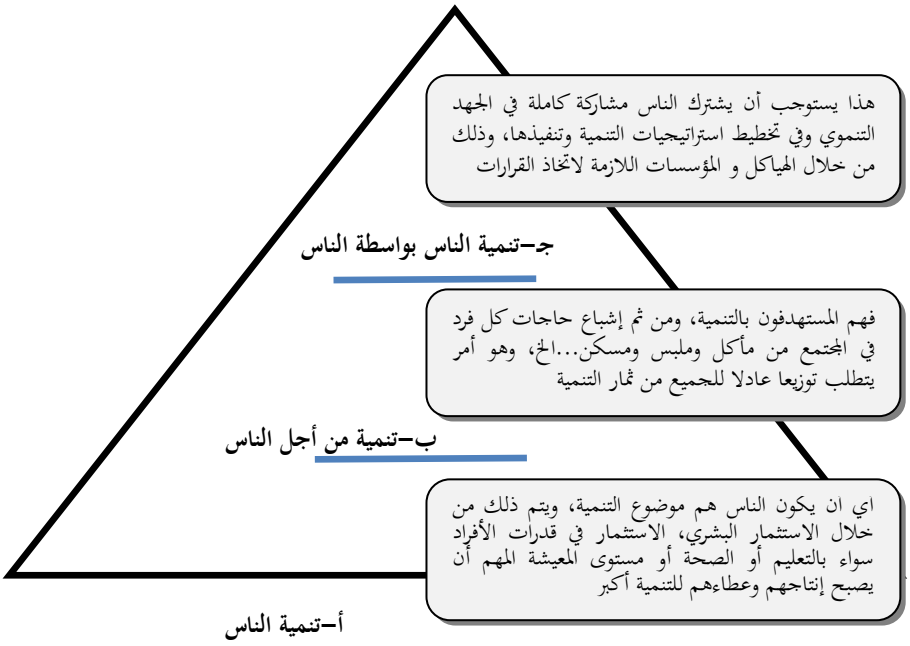

المصدر: هدى زوير مخلف الدعمي وعدنان داود محمد العذاري، مرجع ذكر سابقا، ص24.

[139] -United Nations Development Programme (UNDP),1990, Human Development Report 1990, P 10.
[140]-United Nations Development Programme (UNDP), 1993, Human Development Report 1993, P 03.

عرف برنامج الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 التنمية البشرية المستدامة بأنها: «نموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف في جميع المجالات، وهو يحمي الخيارات المتاحة أمام الأجيال اللاحقة ولا يستنزف الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية مستقبلا.[141]»، كما أشار التقرير إلى أن التنمية البشرية المستدامة في صالح الناس وتدفع للمحافظة على الطبيعة، وهذا ما سيساهم في الحد من الفقر وتوسيع قاعدة اليد العاملة المنتجة، وكذلك تحقيق تكافل اجتماعي وتجديد البيئة، كما أكد التقرير على أنه لا يمكن تحقيق الكثير إذا لم يكن هناك تحسن كبير في وضع المرأة وفتح جميع الفرص الاقتصادية للنساء.

بعد عشرين سنة من إطلاق تقارير التنمية البشرية، جاء تعريف التنمية البشرية في تقرير سنة 2010 كما يلي: «التنمية البشرية هي توسيع لحريات البشر فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع. فالبشر أفراداً وجماعات، هم المحرك لعملية التنمية البشرية، وهم المستفيد منها.[142]»، ويعتبر هذا التعريف أغنى من سابقيه فقد ارتبط بالفرص وحريات التصرف، فكلما شعر الفرد بالحرية وعاشها كان ذلك حافزا له في أن يكون أكثر فاعلية ونشاط داخل المجتمع الذي يعيش فيه، فيستغل ويستثمر الفرص المتاحة ويساهم في إيجاد فرص أخرى له ولغيره، أما في حالة تقييد الحريات فالأمر سيكون مخالف حيث يعمل هذا التقييد على تصفيد القدرات وإهدار الفرص المتاحة والمحتملة، ففي مجال الحرية أوضح رائد التنمية البشرية العالم الهندي "أمارتيا سن" في كتابه المعنون بـ "التنمية حرية" أوجه عديدة للحرمان من الحرية بمعناها الواسع، والشكل (2-2) يوضح ما يختزنه مفهوم التنمية البشرية من غنى.

141-United Nations Development Programme (UNDP), 1994, Human Development Report 1994, P 04.
142- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص2.

الشكل (2-2): يوضح مفهوم التنمية البشرية- على كوكب يعيش عليه الجميع

إطار نظري للتنمية البشرية

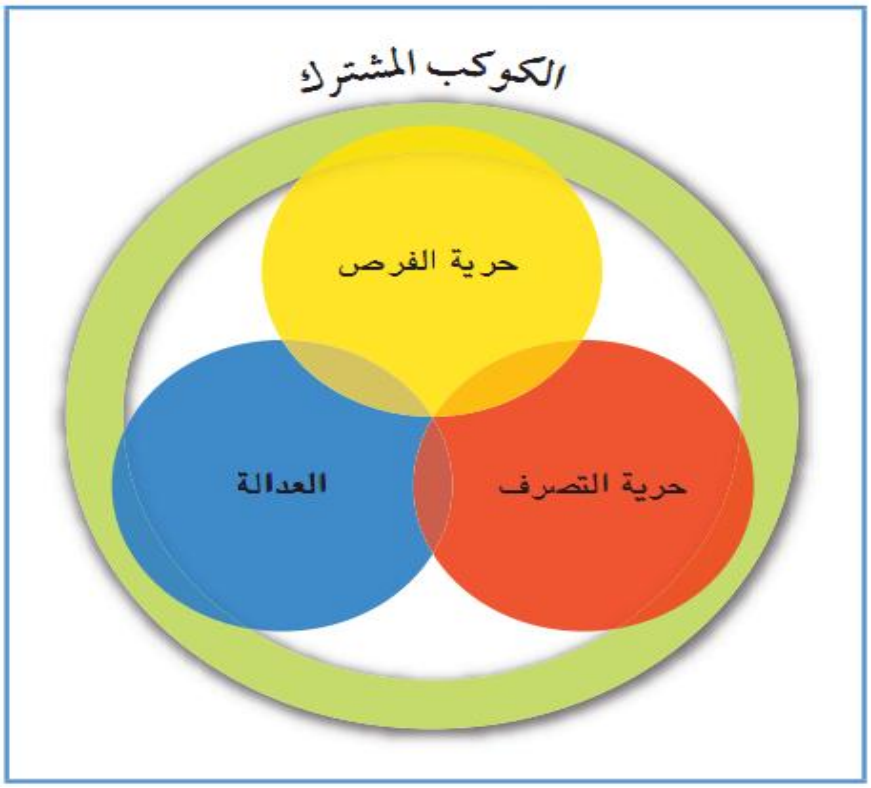

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية عن Alkire 2010 (تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 ص24).

يوضح الشكل (2-2) ما يحوزه مفهوم التنمية البشرية من ثراء، فهو يوضح العناصر الثلاثة للإمكانات، وهذه العناصر ترتبط بالفرص وحريات التصرف التي تحدد قدرة الأفراد على التأثير في حياتهم ومبادئ العدالة التي تؤثر في طبيعة العمليات والنتائج الاجتماعية في المكان والزمان، والدائرة الخضراء التي تلف هذه العناصر الثلاث تشير إلى البيئة المشتركة التي يخضع فيها توسيع آفاق هذه الحريات المتداخلة للقيود التي تفرضها الموارد المحدودة المشتركة على الأرض[143].

إن تقارير التنمية البشرية الثلاث الأولى (1992،1991،1990) اهتمت بالركنين الأولين (أ،ب) في الشكل (2-1) أعلاه وهو ما يمثل التنمية البشرية، في حين أن تقارير التنمية البشرية لسنتي

143- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص23.

1993، 1994 وما بعدها اهتمت كذلك بالبعد الثالث (ج) وهو المشاركة، وذلك ضمن مفهوم للتنمية أكثر شمولا وهو مفهوم التنمية البشرية المستدامة[144].

بعد تعريف 1994 للتنمية البشرية المستدامة تضمن تقرير التنمية البشرية لسنة 2011 أيضا تعريف للتنمية البشرية المستدامة فقد عرفت على أنها: "توسيع الحريات الحقيقية للذين يعيشون اليوم مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون في المستقبل"[145]، وقد شدد هذا التعريف على مبدأ الحريات الذي يعتبر إضافة جوهرية في تعريف سنة 1994 لتعزيز مسار التنمية المنشودة.

أما تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 فقد اشتمل على توضيح أكثر لمعنى ومفهوم التنمية البشرية ولم يخرج في جوهره عن ما ورد في التقارير السابقة، فالإنسان يبقى هو محور التنمية، والنمو الاقتصادي وسيلة مهمة لتحقيق التنمية البشرية، فبحسب ما ورد في التقرير فإن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الإنسان إذ يتاح له مزيد من الإمكانات ومزيد من الفرص لاستعمالها، والتنمية البشرية بالإضافة إلى ذلك هي الهدف، إذاً هي الوسيلة والحصيلة، فالتنمية البشرية تقضي بأن يحوز البشر القدرة على التأثير في كل ما يُكوّن حياتهم، والنمو الاقتصادي هو إلا وسيلة هامة لتحقيق التنمية البشرية ولكنه ليس الغاية[146].

عرف تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 التنمية البشرية على أنها: "تنمية الإنسان ببناء الإمكانات البشرية، فهي للبشر إذ تحسن حياتهم وهي من البشر إذ يشاركون بفعالية في ما يُكوّن حياتهم، ونهج التنمية البشرية أوسع من نُهُج أخرى، كنهج الموارد البشرية، أو نهج الاحتياجات الأساسية أو نهج الرفاه البشري[147].

مما سبق يمكن أن نستخلص التعريف التالي للتنمية البشرية: "التنمية البشرية هي عملية شاملة تبدأ من الإنسان وتنتهي عنده، وبالتالي فإن الإنسان هدف التنمية الأول ووسيلتها، وبما أن التنمية تشمل جميع الناس فإن تحقيقها يكون من قبل جميع الناس وهذا ما يقتضي الرفع من المستوى

144- هدى زوير مخلف الدعمي وعدنان داود محمد العذاري، مرجع ذكر سابقا، ص25.
145- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، ص2.
146- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، (لمحة عامة)، الإطار 1 ،ص2.
147- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، (لمحة عامة)، الإطار 1 ،ص2.

التعليمي والصحي والمعيشي للناس حتى يساهموا في تحقيق التنمية ويستفيدوا من ثمارها حاضرا ومستقبلا".

II-1-3- مكونات وأهداف التنمية البشرية:

لقد رأينا من خلال النقاط التي تعرضنا إليها فيما مضى كيف أن التنمية البشرية جعلت من الإنسان ركيزة أساسية في أي عملية تنمية معتبرتاً إياه هدف ووسيلة بعدما ظل العنصر البشري لفترة طويلة يعتبر كوسيلة الإحداث النمو والتنمية، ويعتبر كل من الباكستاني «محبوب الحق» والهندي «أمارتيا سن» من المؤسسين الفعليين لفكرة الإنسان هدف التنمية ووسيلتها وهذا من خلال الدراسات والأبحاث التي قاما بها.

II-1-3-1- مكونات التنمية البشرية:

ورد في الفصل الأول من تقرير التنمية البشرية لسنة 1995 توضيح لمكونات التنمية البشرية الأربعة وهي: الإنتاجية والمساواة والاستدامة والتمكين[148]، وقد تعرضت التقارير السابقة لهذا التقرير إلى بعض هذه المكونات، فقد جاء تقرير سنة 1993 الموسوم بـ "مشاركة الناس" موضحا لمكون التمكين، كما بينة التقارير الصادرة حتى 1995 أهمية تنمية المورد البشري للرفع من إنتاجيته، أما تقرير سنة 1994 فقد شدد على أن التنمية ليست فعل ظرفي وإنما هي عملية مستديمة تهتم بالحاضر والمستقبل، وحمل تقرير سنة 1995 تأكيد صريح على وجوب إحداث مساواة بين الجنسين لتحقيق التنمية البشرية في كل جوانبها.

- وفيما يلي نوضح مكونات التنمية البشرية[149]:

1.الإنتاجية:

لا يشير هذا المفهوم فقط إلى التراكمات المادية والتكنولوجية كمحصلة لعمليات النمو الاقتصادي، وإنما في اقتران وارتباط ذلك بمسألتي الإنصاف والعدالة أي أن الإنتاجية كمحصلة لعمليات التنمية مرتبطة وبذات الوقت والأهمية بتحولات أساسية في حاجات الناس ومستوى وطرائق

148-United Nations Development Programme (UNDP), 1995, Human Development Report 1995, P 12.
149- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع ذكر سابقا، ص 208-209.

معيشتهم وأمانهم الاجتماعي والسياسي وانعكاس كل ذلك على ارتفاع أو انخفاض معدلات الإنتاجية في المجتمع، فتوفير التعليم والصحة والغذاء والمسكن وغيرها من الحاجات عوامل تدفع نحو رفع إنتاجية العامل.

2.المساواة:

يقصد بها تحقيق تكافؤ في الفرص بين مختلف أفراد وشرائح المجتمع دون أي تمييز، وهذا ما يستدعي وضع أسس قانونية لتحقيق ذلك متجاوزة كل تمييز على أساس الجنس، أو الانتماء، أو العرق أو غير ذلك نحو تمييز قائم على أساس الأحقية والكفاءة، فانعدام المساواة يقود إلى إهدار طاقات بشرية منتجة هائلة لو استغلت لعادة بالنفع على كل جوانب الحياة.

3.الاستدامة:

يشير مصطلح الاستدامة هنا إلى وجوب إحداث توازن بين الجيل الحالي والأجيال اللاحقة في الانتفاع بخيرات وثروات البلد وعدم استنزافها أو تحميل الأجيال اللاحقة أعباء التدهور والديون العامة المترتبة على البلد، وهذا ما من شأنه أن يضيق مجال الخيارات المتاحة لجيل المستقبل، وبالتالي فإن الاستدامة عملية مستمرة في الزمن.

4.التمكين:

بمعنى المشاركة في اتخاذ القرارات والسياسات التي ترسم حاضر ومستقبل البلد، وتكون هذه المشاركة من قبل كل أفراد المجتمع، فإذا كانت التنمية من أجل كل الناس فعلى كل الناس أن يساهموا في ذلك، ويتجلى هذا العنصر من خلال الديمقراطية وضمان الحريات العامة والشفافية وما أشبه ذلك،كما يبرز هنا دور فعاليات المجتمع المدني في تحقيق هذا المكون الأساسي.

II-1-3-2- أهداف التنمية البشرية:

للتنمية البشرية أهداف عدة تشمل كل نواحي الحياة، ومن جملت هذه الأهداف ما يلي[150]:

1. محو الأمية وتدعيم وتحفيز التعليم والتدريب المهني على جميع المستويات وتوفير التسهيلات في التعليم والثقافة بجمع القطاعات.

150- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع ذكر سابقا، ص 221-222.

2. ضمان حق كل مواطن في العمل والقضاء على البطالة ورفع مستويات العمل في كل من المناطق الريفية والحضرية مع توفير الظروف العادلة والمناسبة للعمل.
3. النهوض بمستويات الصحة وتوسيع نطاق الخدمات الصحية الملائمة لتلبية حاجات السكان.
4. القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية.
5. النهوض بالإسكان والتنمية الحضرية وخاصة في الفئات ذات الدخل المنخفض.
6. توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي للمحافظة على مستوى معيشة مناسب لجميع السكان.
7. القضاء على الظروف التي تؤدي إلى الجريمة وانحراف الأحداث.
8. تشجيع التوسع السريع في مجال التصنيع مع اتخاذ التدابير اللازمة لما يترتب على ذلك من مشكلات والقضاء على العقبات التي تعوق التنمية الاجتماعية.
9. مساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة حاجاتهم المتغيرة.
10. الارتقاء بمستوى البشر لتحقيق مزيد من السعادة.

– وقد ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 تحديد أهداف التنمية للألفية وغاياتها[151]، وفيما يلي نذكر أهداف التنمية:

– الهدف الأول: استئصال الفقر والجوع الشديدين.
– الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.
– الهدف الثالث: الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.
– الهدف الرابع: تخفيض نسبة وفيات الأطفال.
– الهدف الخامس: تحسين الصحة الأمُوميّة.
– الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وأمراض أخرى.
– الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية.
– الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.

151- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، ص من1 إلى 3.

II-2- الجزء الثاني: العناصر الأساسية للتنمية البشرية

كما ذكرنا سابقا عند استعراضنا لتطور مفهوم التنمية البشرية أن الإنسان اعتُبر في ما قبل عقد التسعينات وسيلة من وسائل التنمية والتي لا بد من تطويعها بشتى الطرق لتحقيق الزيادة الكمية أي رفع مستوى النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من الأفكار التي تكونت بعد الحرب العالمية الثانية في بعض المجتمعات أو المنظمات والهيئات الدولية والمتعلقة أساسا بالرفاهية الاجتماعية والاستثمار في البشر أو المناداة بتخفيف وطأة الفقر إلا أن المنشود من هذه الأفكار لم يتحقق بالمستوى المطلوب، ويعود ذلك إلى موقع الإنسان في تنمية ما قبل التسعينات، ومع مطلع التسعينات وفي خضم التراكمات الفكرية وما أفرزته أبحاث عديدة من قبل علماء وهيئات ومنظمات دولية تجلت ضرورة تغيير موضع المورد البشري ضمن التنمية، وهذا ما جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقارير التنمية البشرية السنوية التي يصدرها، فقد أكدت تقارير التنمية البشرية المتعاقبة على أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها، وبالتالي فلا بد من القيام بإضافات وتحسينات على مستوى التعليم والصحة والدخل الفردي، وعلى اعتبار أن النهوض الحقيقي بهذه العناصر الأساسية —والمتمثل في التعليم والصحة والدخل- يقود إلى تحقيق تنمية بشرية فقد كان لزاما على الحكومات أن تضطلع بهذه المسؤولية، فالدول أصبحت ملزمة بتقديم تقرير سنوي حول الوضع الاجتماعي والمعيشي إلى جانب التقرير الاقتصادي.

إن اهتمام بعض الدول بهذه العناصر الأساسية للتنمية البشرية جعلها تحقق تقدما ونمواً في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وبلدان النمور الآسيوية لخير مثال على ذلك، فهذه البلدان جعلت استثمارها في المورد البشري عنواناً لإحراز التقدم والازدهار لمجتمعاتها على اختلاف مكوناتها وشرائحها، فبالنظر مثلا إلى التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية والتي بدأت في مطلع تسعينات القرن العشرين لأدركنا يقينا بأن التنمية الحقيقية المطردة والمستديمة إنما تكون من خلال الاستثمار في المورد البشري أولاً ثم غيره بحسب الطاقات والقدرات المميزة والخاصة بكل دولة. وفي هذا الإطار صدقة الحكمة الصينية التي تقول: «إذا أردت الاستثمار لعام واحد فازرع الحنطة وإن

أردت الاستثمار لعشر سنوات فازرع شجر ولكن إن أردت الاستثمار مدى الحياة فازرع في الناس[152]».

إن هذه العناصر الأساسية للتنمية البشرية لا تتوقف على التعليم والصحة والدخل فقط بل تتعداها إلى غير ذلك من توفير للغذاء الذي يمد الفرد بالسعرات الحرارية الكافية وتوفير المياه الصالحة للشرب ومد قنوات الصرف الصحي وغيرها من أساسيات الحياة الكريمة، وفيما يلي نستعرض أهم العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في التعليم، الصحة والدخل.

II-2-1- التعليم:

في القديم لم يعتبر التعليم من الحاجات العامة الجديرة بالإشباع فالتعلم واكتساب المعرفة كان متروك للمجهود الفردي والقطاع الخاص أي أن الاهتمام بالتعليم كان على مستوى الفرد ولم يكن على مستوى الدولة، على اعتبار أنه كان يعد من جملة الحاجات الخاصة، كما أن الاهتمام بالتعليم العام ترافق مع الاهتمام بالإنسان ذاته، فكلما زاد الاهتمام بالإنسان برزة وتجلت أكثر المزايا والانعكاسات الإيجابية للتعليم على كل نواحي الحياة إلى أن أصبح التعليم ركيزة أساسية لإحداث التنمية البشرية.

II-2-1-1- تعريف التعليم:

يمكن تعريف التعليم بأنه أحد الأركان الثلاثة الرئيسية –والمتمثلة في التعليم، الصحة، الدخل– للتنمية البشرية، ويشمل كل أنواع التعليم الإنساني الذي يساهم في زيادة المعرفة وإيجاد التراكم الفكري الذي يتولد عنه نمو رأس المال البشري[153].

التعليم هو عملية مقصودة تؤدى بواسطة مؤسسات أنشئت خصيصاً لهذا الغرض ويقوم بها أفراد اختيروا ودربوا خصيصاً للقيام بهذه العملية بهدف الحصول على معرفة واكتساب مهارة أو لتنمية قدرات أو طاقات خاصة، وبالتالي فهو أكثر تحديداً وارتباطاً بالتنمية[154].

152- محمد أبو سليم، "العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المجتمعات العربية"، بحث خاص على الموقع الإلكتروني:
Alwsa2l.blogspot.com/2013/05/blog-post_21.html ?m=1

153- محمود عبد الرزاق، مرجع ذكر سابقا، ص181.

154- عماد الدين أحمد المصبح، "دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية"، ورشة عمل حول تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل للشباب، دمشق، خلال الفترة 22-2006/04/27، ص7.

في رأي الاقتصادي الشهير "Adam Smith" فإن التعليم هو إبراز لملكات الإنسان وهباته تحت ظل الحرية الرأسمالية التنافسية، واستنادا لهذا الرأي يرى "Smith" أن المدارس والجامعات يجب أن يكون لها شخصيتها المعنوية المستقلة، وأن تطلق يدها في منافسة مشروعة مع بعضها مثل الوحدات الاقتصادية تحقيقاً للمصلحة العامة، كما أنه يرى أن التعليم له أثر في تكوين المواطن الصالح والعامل ذي الإنتاجية المرتفعة والمنظم الاقتصادي السليم الذي يحسن تجميع رأس المال واستثماره، وعندئذ يستطيع المجتمع أن يرقى بموارد الثروة التي في حوزته[155].

أما "A. Marshall" فقد نظر إلى التعليم كنوع من الاستثمار البشري الرئيسي في العملية الإنتاجية، والتعليم في نظره سلعة اقتصادية لأنها متصلة بحاجات المجتمع عموما والقوى العاملة على وجه أخص، ولهذا فهو يؤكد على أهمية التعليم الفني باعتباره وسيلة فعالة لتدبير اليد العاملة الفنية التي تمارس كافة عمليات الإنتاج على اختلاف أنواعها بكفاية مرموقة[156].

كما أشار "Schultz" إلى أن التراكم المعرفي والتعليم للسكان ما هو إلا نوع من الاستثمار في رأس المال البشري، وبالتالي المساهمة في زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية لأهم عنصر من عناصر الإنتاج، وهذا النوع من الاستثمار ربما يفوق في أهميته الاستثمار في رأس المال المادي[157].

من هنا فقد أجمع الاقتصاديون القدماء منهم والمحدثون إلى حد ما على أن التعليم هو استثمار مالي في البشر، وأصبح ينظر إلى العملية التعليمة على أنها نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية[158].

II-2-1-2- علاقة التعليم بالتنمية البشرية وأهميته:

II-2-1-2-1- علاقة التعليم بالتنمية البشرية:

من خلال المفاهيم والآراء التي أعطيت للتعليم من قبل المفكرين والاقتصاديين عبر مر الزمن نجد بأن التعليم ارتبط بالكثير من المكونات والعناصر التي تشكل الإطار العام لحياة البشر، فنجد مثلاً بأن البعض توصلوا إلى أن التعليم يؤدي إلى الرفع من مهارات وقدرات الأفراد وبالتالي يساهم

155- هشام مصطفى الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2006، ص388.
156- نفس المرجع السابق ، ص389.
157- محمود عبد الرزاق، "اقتصاديات السكان والموارد البشرية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2010، ص181.
158- هشام مصطفى الجمل، مرجع ذكر سابقا، ص388.

بقوة في زيادة إنتاجية العاملين منهم، ويعمل على إعداد غير المشتغلين منهم بغية إدراجهم في العملية الإنتاجية، ورأى آخرون بأن التعليم يؤدي إلى تثقيف المجتمع وإعداد المواطن الصالح، وبهذا يمكن أن نلاحظ بأن التعليم يؤدي في نهاية المطاف إلى ما هو إيجابي كماً ونوعاً.

يعتبر التعليم أحد الأركان الأساسية للتنمية البشرية، وقد تناولت التنمية البشرية التعليم من ثلاث زوايا رئيسية[159]:

1) التعليم بوصفه أداة لاكتساب التقانة (التكنولوجيا).

2) ربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

3) التعليم بوصفه حقاً إنسانياً أساسياً يهدف إلى تحسين وضع البشر.

إن التعليم يعتبر أيضاً منطلق لإحداث التنمية البشرية، فهذه الأخيرة بجناحيها لا تتحقق إلا من خلال توفر منظومة تعليمية. ويتمثل الجناح الأول للتنمية البشرية في تكوين وتنمية قدرات الإنسان وإشباع حاجاته وتحسين مستوى نوعية حياته، أما الجناح الثاني فيتمثل في الانتفاع الأمثل بهذه القدرات، سواء في العمل أو الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية أو في وقت الفراغ، وتتحقق قيمة العلاقة العضوية بين هذين الجناحين في سياق النموذج الكلي للتنمية، وما تتأثر به العلاقة بين التعليم في مفهومه الواسع من ناحية، وبين مجالات العمل والأنشطة الإنسانية في إطارها الاجتماعي العام من الناحية الأخرى[160].

بهذا يعد التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع، فالإلمام بالقراءة والكتابة يعد الخطوة الأولى لاكتساب المعرفة وفي الوقت الذي اخذ فيه التغير التقني يؤثر في مظاهر الحياة اكتسب التعليم أهمية خاصة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوقت نفسه[161].

159- هدى زوير مخلف الدعمي وعدنان داود محمد العذاري، مرجع ذكر سابقا، ص42.
160- أسعد خطاب، "اقتصاديات تنمية الموارد البشرية"، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، بدون ذكر للبلد، 2008، ص105.
161- هدى زوير مخلف الدعمي وعدنان داود محمد العذاري، مرجع ذكر سابقا، ص43.

مما يمكن استنتاجه من خلال التنقيب في علاقة التعليم بالتنمية البشرية أنه من غير الممكن العبور بالتنمية البشرية من حالٍ إلى أحسن منه إلا من خلال مطية التعليم، فالتجارب الدولية قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم، فالتعليم يتحمل جزءًا كبيرًا من مسؤولية تحقيق التنمية الشاملة[162]، فللتعليم إذًا انعكاس وأثر إيجابي على كل المجالات الأخرى بما فيها المجال السياسي.

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نشرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 217 الصادر في 10 ديسمبر 1948 في المادة 26 منه على ما يلي[163]:

- لكل شخص الحق في التعليم ويجب أن يُوفر التعليم مجانا، أو على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية، ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً، ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم ويكون التعليم العالي للجميع تبعا لكفاءتهم.
- يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الانتساب والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم لحفظ السلام.
- للآباء على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم.

في 2014/11/12 اختتم المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أعماله بإصدار إعلان يدعوا فيه للقيام بإجراءات عاجلة لتعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة ولإدراجه في خطة التنمية لما بعد سنة 2015 [164].

162- هشام مصطفى الجمل، مرجع ذكر سابقا، ص387.
163- هشام مصطفى الجمل، مرجع ذكر سابقا، ص395.
164- مضر خليل عمر ورقية مرشد حميد، "العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع"، على الموقع الالكتروني:
www.arabgeographers.net > uploads

II-2-1-2-2- أهمية التعليم:

- ويمكن أن نلخص أهمية التعليم فيما يلي[165]:

1. من الناحية الاقتصادية يؤدي التعليم إلى:

أ- الإسهام في تنمية القوى البشرية بصورة مستمرة وموزعة، فمن المسلم به أن التعليم يساعد على تنمية التعلم والتكيف، وكلاهما يساعد العامل على التقدم في عمله باستمرار ومتابعة ما يستجد في عمله وكذلك تعلمه لمهارات جديدة وتأهيله لوظائف جديدة بناء على ما تقتضيه الظروف.

ب- زيادة الإنتاج، فالتقديرات الإحصائية تشير إلى أن تراكم رأس المال المادي مسئول أو يؤدي إلى أقل من نصف الزيادة في الإنتاج والباقي يرجع إلى زيادة الكفاءة والمهارة البشرية وتحسين تنظيم الإنتاج.

ت- زيادة الدخل الوطني، فالتعليم يساعد الفرد في زيادة دخله عن طريق ما يكتسبه الفرد من مهارات معرفية وعلمية، وكلما زاد مستوى التعليم للفرد فإن دخله يزداد، ففي دراسة للأمريكي "ميلر" عام 1958 وجد أن متوسط دخل الفرد من التعليم طوال الحياة يقدر بحوالي 158 ألف دولار لمن أنهى الابتدائية و182 ألف دولار لمن أنهى الثانوية و435 ألف دولار لمن أنهى الجامعة، وزيادة دخل الفرد تعد بالطبع زيادة الدخل الوطني، لأن الدخل الوطني في أساسه هو مجموع دخل الأفراد.

ث- إعداد القوى العاملة، وقد أصبح هذا الإعداد عملية ملحة بصورة متزايدة نتيجة للتغير التكنولوجي السريع والتوسع في أعمال التنمية.

165- يمكن الرجوع إلى:
- عطية خليل عطية، "التربية والتنمية في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 92-94.
- هشام مصطفى الجمل، مرجع ذكر سابقا، ص387 وما بعدها،
- محمود عبد الرزاق، مرجع ذكر سابقا، ص187.
- عماد الدين أحمد المصبح، مرجع ذكر سابقا، ص 14 وما بعدها.

2. من الناحية الاجتماعية والفردية يؤدي التعليم إلى:

أ- أنشاء الإنسان النافع المنتج والمواطن الصالح، فكلما زاد عدد المتعلمين ارتفع مستوى التفكير العلمي والمنطقي لدى أفراد المجتمع، مما يسهم في عملية التغيير الاجتماعي التي تشكل الشرط الضروري للتحضر والتنمية في المجتمع.

ب- المساعدة على التماسك الوطني ويقوي من الوحدة الوطنية ويرفع من درجة شعور المواطن بالانتماء لتلك الدولة التي ساهمت في تثقيفه وتعليمه ووفرة له الحد الأدنى من التعليم الرسمي.

ت- تقليل التفاوت الطبقي في المجتمع، فالتفاوت الطبقي يمثل خطراً على الأمن والسلام في الشوارع، ويدعوا الفقراء إلى التحول للعنف كما حدث في كثير من الدول النامية.

إن بعض علماء السياسة يؤمن أن الديمقراطية السياسية تتطلب مستوى معين من التعليم الذي يخدم تلك الديمقراطية ويساعد على جني ثمارها، وإلا كانت ديمقراطية مزيفة تستغل تضاؤل المستوى التعليمي والوضع المعرفي والثقافي المتدني لدى الشعب.

II-2-2- الصحة:

كما ذكرنا بشأن التعليم فالصحة هي الأخرى لم تعتبر قديما من الحاجات العامة الجديرة بالإشباع فتوفير الخدمات الصحية كان متروك للمجهود الفردي والقطاع الخاص، أي أن الاهتمام بالصحة كان على مستوى الفرد ولم يكن على مستوى الدولة على اعتبار أنها كانت تعد من جملة الحاجات الخاصة، فالاهتمام بالصحة العامة والدعوة لذلك ترافق مع حالات الرفاهية التي ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية وتجلى أكثر بعد هذه الحرب، فالاعتناء أكثر بالصحة العامة هو من قبيل الاعتناء بالإنسان صانع التنمية وهدفها كما بينته تقارير التنمية البشرية. فالتمتع بالصحة الجيدة ينعكس إيجابا على الفرد وتنعكس هذه الايجابية بدورها على نواحي عدة في الحياة.

II-2-2-1- تعريف الصحة:

لقد تعددت المفاهيم التي أُعطيت للصحة إلا أن هذه المفاهيم لم تكن دقيقة وشاملة لكل جوانب الصحة، حيث شاع قديما بين مقدمي الخدمات الصحية إن الصحة هي غياب المرض الظاهر

وخلو الإنسان من العجز والعلل وكل ما يسبب العناء البدني للإنسان، وفيما يلي نورد بعض المفاهيم للصحة والصحة العامة:

- عرفت منظمة الصحة العالمية الصحة على أنها حالة السلامة والكفاية البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة وليس مجرد الخلو من المرض والعجز.
- ويرى البنك العالمي أن مفهوم الصحة هو مرتبط بالدخل والتعليم وبالمتغيرات التي تحدثها الثروة في سلوك الفرد، وكذا بمقدار النفقات ومدى كفاءة النظام الصحي.
- عرف العالم "بركنز" الصحة بأنها حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم، وإنّ حالة التوازن هذه تنتج من تكييف الجسم مع العوامل الضارة التي يتعرض لها، وأن تكييف الجسم عملية إيجابية تقوم بها قوى الجسم للمحافظة على توازنه[166].

بما أن التمتع بصحة جيدة يجعل الفرد يشعر بالراحة والطمأنينة فقد انتقل الاهتمام بالصحة من الفرد إلى المجتمع على اعتبار أن الصحة ثروة يجب المحافظة عليها والاستثمار فيها، وبهذا ننتقل من مفهوم الصحة إلى مفهوم الصحة العامة، حيث أن هذه الأخيرة أعطيت لها مفاهيم عدة نورد بعضها فيما يلي:

- عرفها العالم "winslow" سنة 1920 على أنها "علم الوقاية من المرض وإطالة العمر، وذلك من خلال مجهودات منظمة للمجتمع، من أجل تعليم الفرد الصحة الشخصية وتنظيم خدمات الطب والتمريض وتطوير الحياة الاجتماعية، ليتمكن كل فرد من الحصول على حقه المشروع في الحياة"[167].
- ويمكن تعريف الصحة العامة على أنها ذلك المجال الواسع للصحة والذي يضم كافة أفراد المجتمع، حيث تعمل الدول على ضمان الصحة العامة من خلال الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية سواء كانت منفردة أو بالاشتراك مع غيرها، والخدمات الأخرى التي تساعد على الارتقاء بالمستوى الصحي.

166- محاضرة للأستاذة : أمنة كاظم مراد المنصوري، بعنوان "التربية الصحية"، على الموقع الالكتروني: http://www.uobabylon.edu.iq

167- سلوى عثمان الصديقي والسيد رمضان، "الصحة العامة والرعاية الصحية من المنظور الاجتماعي"، بدون طبعة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004، ص41.

II-2-2-2- علاقة الصحة بالتنمية البشرية وأهميتها:

II-2-2-2-1- علاقة الصحة بالتنمية البشرية:

تعتبر الرعاية الصحية الأساس لبقاء الإنسان، حيث أنها تهدف إلى القضاء على الأمراض والأوبئة وتوفير الخدمات الصحية اللازمة وذلك عن طريق المؤسسات الصحية، ومما لا شك فيه أن هناك ارتباطا كبيرا بين الرعاية الصحية الجيدة والتنمية البشرية، فالإنسان المريض لن يستطيع الدخول أو الاندماج في العمل التنموي، وإنما الذي يقوم بذلك هو الشخص الصحيح المعافى الذي يستطيع العمل والإنتاج وتحمل عناء التنمية[168].

إن الفروق في المؤشرات الصحية بين الدول وبين المجموعات المختلفة داخل الدولة الواحدة ما هي إلا انعكاسات للفروق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه اعتبرت هذه المؤشرات مقياساً لمخرجات التنمية الشاملة، وقد أشار برنامج العمل التاسع 1996-2001 لمنظمة الصحة العالمية أن: «الصحة جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... ولئن كانت الصحة غاية أساسية من غايات التنمية فان القدرة على التنمية نفسها تتوقف على الصحة»، وقد أكدت القمم والمؤتمرات العالمية المتتالية على الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية للصحة، كما أكد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدور المحوري للاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الصحة والتعليم كمتطلبات أساسية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة[169].

كما أكد البنك الدولي في العرض العام الذي أصدره سنة 2008 والموسوم بـ "التنمية الصحية- إستراتيجية البنك الدولي لتحقيق النتائج في مجال الصحة والتغذية والسكان-" على أن الصحة الجيدة تؤدي إلى تحقيق النمو. ومن الثابت أن الصحة الجيدة ليست مجرد نتيجة من نتائج النمو الاقتصادي، وإنما هي بالأحرى عامل مساهم رئيسي في النمو ولا ينفصل عنه، ويُنظر على نطاق واسع إلى التقدم الذي تحقق في مجال الصحة العامة والتكنولوجيات الطبية والمعرفة بالتغذية وسياسات السكان،

168- بتصرف عن - هشام مصطفى الجمل، مرجع ذكر سابقا، ص442.

169- محمد عثمان عبد المالك، "الصحة والتنمية والفقر"، مجلة الصحة العامة السودانية، المجلد 2(4)، أكتوبر 2007، الصفحات 232-235، على الموقع الالكتروني: http://www.sjph.net.sd/files/vol2i4p232-235.pdf

ومكافحة الأمراض واكتشاف المضادات الحيوية واللقاحات باعتبارها عوامل دافعة لتحقيق خطوات كبيرة في مجال التنمية البشرية[170].

في التقرير الذي أعده البنك الدولي حول التنمية في العالم سنة 1993 حدد وأكد على ضرورة أخذ البلدان النامية بسياسات حاسمة في مجال الصحة من أجل تحقيق التنمية تتلخص فيما يلي[171]:

- توجيه موارد استثمارية أكبر لأنشطة الصحة العامة ذات المردودية الأعلى للتكاليف، والتي بوسعها أن تحسن كثيرا من صحة الفقراء، ويتفاوت هذا المردود الأكبر من بلد لآخر.
- تخصيص أفضل للإنفاق الصحي على الخدمات العلاجية، حيث ينبغي أن تستثمر الحكومات في البنية الأساسية الصحية بالمراكز عن طريق توسيع التدريب لأعوان الرعاية الطبية كالممرضات والقابلات، وكذلك تحسين الوحدات الصحية والمراكز الصحية.
- زيادة كفاءة البرامج الصحية الحكومية، وبالخصوص في إدارة الأدوية.

فيما مضى كنا قد بينا الأهداف التنموية للألفية حيث أخذ جانب الصحة الحظ الأوفر منها فالهدف الرابع والخامس والسادس –من أصل ثمانية أهداف–كلها تعنى بالجانب الصحي، ضف إلى ذلك ارتباط بعض الأهداف الأخرى بالجانب الصحي مثل الهدف الأول والذي يرمي إلى استئصال الجوع والفقر، وبناءً على هذا وما سبقه نستخلص بأن أي تنمية بشرية تنعدم فيها الصحة الجيدة هي أشبه ما تكون بكاسر مكسور الجناح يُرجى شِفاءُه أو يُنتظر هلاكه، ضف إلى ذلك كون الصحة أحد الأركان الأساسية للتنمية البشرية فهي تدخل في تكوين القدرات البشرية.

لحفظ الصحة –باعتبارها أحد مقومات التنمية–فقد جاء في مطلع الدستور الذي استحدثت بمقتضاه منظمة الصحة العالمية عدة فقرات تحث على وجوب إقامة الصحة في الدول، ومن بين هذه الفقرات ما يلي[172]:

170- بتصرف عن البنك الدولي، "التنمية الصحية -إستراتيجية البنك الدولي لتحقيق النتائج في مجال الصحة والتغذية والسكان- (عرض عام)"، واشنطن 2008، على الموقع الالكتروني:
http://siteresources.worldbank.org/HEALTHNUTRITIONANDPOPULATION/Resources

171- نصيرة قوريش، "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، شلف، 6-2011، ص34.

172 - CONSTITUTION OF THE WORLD HEALTH ORGANIZATION , p01, Basic Documents Forty-fifth edition Supplement, October 2006,On the website:
http://www.who.int/governance/eb/who_constitution_en.pdf

– التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العِرق أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.

– صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد على التعاون الأكمل للأفراد والدول.

– ما تحققه أية دولة في مجال تحسين الصحة وحمايتها أمر له أهميته للجميع.

– الحكومات مسئولة عن صحة شعوبها، ولا يمكن الوفاء بهذه المسؤولية إلا باتخاذ تدابير صحية واجتماعية كافية.

II–2–2–2–2– أهمية الصحة:

– ويمكن أن نلخص أهمية الصحة فيما يلي[173]:

أ– إن رفع الكفاية الإنتاجية للإنسان في الدول النامية يأتي عن طريق رفع مستواه الصحي –إضافة إلى التعليم– فالإنسان المريض لا يستطيع مواصلة بذل المجهود داخل العملية الإنتاجية، بينما الإنسان الصحيح الجسم والعقل هو الإنسان الذي يستطيع أن يشارك مشاركة جدية وفعالة في العمل والإنتاج.

ب– تبين أن خطط التنمية لا تقف فقط على "رأس المال المادي" وإنما لا بد من العامل الذي يستثمر هذا المال، أي العامل المدرب المثقف المكتمل الصحة، وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون "رأس المال البشري"، الذي يستطيع تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ت– عن طريق الرعاية الصحية يمكن تنمية الموارد البشرية كما وكيفا، فمن الناحية الكمية فإن الرعاية الصحية تساعد على تقليل نسبة الوفيات بين الأطفال والشباب، وهذا من شأنه أن يزيد من أعداد السكان، فتزداد بالتالي القوى البشرية القادرة على العمل والإنتاج، ومن الناحية الكيفية فإن الرعاية الصحية تساعد في القضاء على الأمراض المستوطنة وأمراض سوء التغذية التي

---

173 - يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- هشام مصطفى الجمل، مرجع ذكر سابقا، ص443 وما بعدها.
- David E. Bloom, Education. Health.and Development, American Academy of arts and sciences (project on universal basic and secondary), p 2-6, On the website:
https://www.amacad.org/publications/ubase_edu_health_dev.pdf

تضعف حيوية الأفراد، ومن ثم تجعل الحياة عبئاً ثقيلا عليهم، فتتحسن بالتالي صحة الأفراد وتزداد قدرتهم وكفايتهم الإنتاجية.

ث- تسمح الصحة الجيدة بحضور العمال بانتظام والعمل لسنوات أخرى وهذا ما يزيد من الإنتاجية والإنتاج ككل.

ج- يمكن للصحة الجيدة أن تغير معدل النمو السكاني في السبل التي تعزز التنمية، فغالبا ما يكون للتحسينات الصحية أعظم التأثير على أولئك الذين هم أكثر عرضة للخطر والأطفال على وجه الخصوص.

ح- الصحة الجيدة –إضافة إلى التعليم- تؤدي إلى انخفاض معدل الخصوبة وهذا ما من شأنه أن يغير التركيبة السكانية وينعكس إيجابا على التنمية، فالعدد الأنسب والمثالي من الأبناء يُمكن الآباء من تعزيز آفاق ومستقبل أبناءهم في أن يعيشوا حياة أكثر صحة وأفضل تعليم.

خ- الصحة الجيدة ترفع من معدل الاستثمار في التعليم، فالأصحاء أكثر قدرة على تحمل عناء التعلم وهذا ما يفضي إلى تعليم أفضل، وبالتالي الحصول على عائد أكبر من الاستثمار في التعليم.

II-2-3- الدخل:

يعتبر الدخل الوطني الإجمالي من أهم المقاييس الشائعة الاستعمال في دراسة وقياس مستوى النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومن ثم فإنه هو الآخر يمارس تأثيره على التنمية البشرية، وفيما يلي نوضح علاقة الدخل بالتنمية البشرية وأهميته.

II-2-3-1- مفهوم الدخل:

يقصد بالدخل مجموع القيمة المضافة التي يحققها جميع المنتجين في الاقتصاد، تضاف إليه الضرائب على المنتجات –مخصوما منها الدعم- التي لا تدخل في حساب قيمة الإنتاج، يضاف إليه

الدخل الأولي الوارد من الخارج (تعويضات العاملين وعائدات الأملاك)[174]، وهنالك ثلاث تعريفات أخرى للدخل الوطني كل منها ينظر له من وجهة مختلفة[175]:

الأول: ينظر للدخل القومي من زاوية الإنتاج السلعي والخدمي ،ويسمى الناتج القومي، وهو مجموع السلع والخدمات (الاستهلاكية والرأسمالية) التي أنتجت خلال فترى زمنية معينة، مخصوما منها إهلاك الأصول الثابتة التي ساهمت في العملية الإنتاجية.

الثاني: ينظر إلى الدخل من زاوية عوائد عناصر الإنتاج، وهو عبارة عن الدخول المكتسبة بواسطة الإنتاج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

الثالث: ينظر إلى الدخل من زاوية الإنفاق، فالدخل الوطني هو الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

II-2-3-2- علاقة الدخل بالتنمية البشرية وأهميته:

لتحقيق تقدم في التنمية البشرية لا بد من تحقيق استمرارية في النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى رفع دخل المواطن وإنتاجيته معا، إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي في مجتمع ما ليس دليلا على حدوث تنمية بشرية حقيقية فيه، حيث يجب أن يترجم الدخل والمتأتي من النمو الاقتصادي إلى تحسين في حياة الشعوب[176]، وأحياناً توصف التنمية البشرية بشكل غير صحيح كمضاد للنمو، بحجة أنها تركز على توزيع الدخل بدلاً من توليده ، وأنها تركز على ما هو اجتماعي بدلا من الاهتمام التنموي في المجال الاقتصادي، وفي الواقع أن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة، فالتنمية البشرية هي المعنية بتطوير القدرات البشرية واستخدامها بشكل مثمر، فتطوير القدرات يتطلب استثماراً في الناس، واستخدامها يستلزم مساهمة الناس في نمو الناتج القومي الإجمالي، وعليه فالاهتمام بالنمو والتوزيع معا أمر ضروري[177]، ومن هنا يمكن أن ندرك مدى أهمية الدخل بالنسبة للتنمية البشرية فهو بمثابة الوقود الذي يؤدي إلى تحريك التنمية البشرية نحو الأحسن.

174- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص229.

175- وجدان منتصر، محاضرة بعنوان"أهمية الدخل القومي"، على الموقع الالكتروني:
http://maawsou3a.blogspot.com/2015/05/blog-post_293.html

176- إبراهيم مراد الدعمة، "التنمية البشرية (الإنسانية): بين النظرية والواقع"، بدون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص45.

177- United Nations Development Programme (UNDP), 1992, Human Development Report 1992, P 02.

إن أهمية الدخل الوطني تكمن في وضع الخطة الاقتصادية الوطنية على اعتبار أنه من خلال الدخل يمكن قياس مختلف المتغيرات الاقتصادية إن على مستوى الفردي أو المجتمع أو الدولة ككل، فالمخطط الاقتصادي يحتاج إلى صورة مبسطة للهيكل الاقتصادي للمجتمع تبين مدى ارتباط قطاعاته المتعددة مع بعضها، ومثل هذه البيانات يمكن الوصول إليها من خلال البيانات الخاصة بالدخل الوطني[178].

II-3- الجزء الثالث: أساسيات حول دليل ومؤشرات التنمية البشرية

في سنة 1990 أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير سنوي له عن البعد الإنساني للتنمية، فالتنمية من قبل كان ينظر لها على أساس التقدم المحرز في معدل النمو الاقتصادي، وكانت الرسالة الرئيسية من تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 هي أنه في حين أن النمو في الإنتاج الوطني (GDP) ضروري جدا لتلبية جميع الأهداف الإنسانية الأساسية، فالمهم هو دراسة كيف يترجم هذا النمو على مستوى التنمية البشرية في المجتمعات المختلفة، وقد حققت بعض المجتمعات مستويات عالية من التنمية البشرية على إثر مستويات متواضعة في نصيب الفرد من الدخل، وفي المقابل فشلت المجتمعات الأخرى أن تترجم مستويات الدخل المرتفعة نسبيا ونموها الاقتصادي السريع على مستوى التنمية البشرية، فما هي السياسات التي أدت إلى هذه النتائج؟.[179]

بعد عشرين سنة من صدور أول تقرير للتنمية البشرية وعلى إثر التعديلات والإضافات القيمة التي طرأت على مؤشرات التنمية البشرية نجد بأن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 حمل العديد من النتائج والتأكيدات منها[180]:

- يبقى الدخل والنمو عنصرين أساسيين في عملية التنمية، وأي تفكير بخلاف ذلك ليس سوى إغفال لأهمية الدخل في توسيع آفاق البشر.
- لا تنكر نتائج الأبحاث التي تم القيام بها أهمية ارتفاع الدخل في تعزيز قدرة الفقراء في الحصول على الخدمات الاجتماعية، وهذا ما تؤكده وفرة الأدلة على صعيد الاقتصاد الكلي، فعلاقة

[178]- وجدان منتصر، مرجع ذكر سابقا.
[179] - United Nations Development Programme (UNDP), 1990, Human Development Report 1990, P iii.
[180]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص4-3.

الترابط بين المكانة الاقتصادية والاجتماعية والوضع الصحي كثيرا ما تنم عن ميزة يتمتع بها الأثرياء على حساب الفقراء في الحصول على الخدمات الصحية.

- تؤكد نتائج البحث بالاستناد إلى بيانات وتحليلات جديدة على حقيقتين ركز عليهما تقرير التنمية البشرية منذ البداية: التنمية البشرية تختلف عن النمو، وتحقيق انجازات كبيرة في التنمية البشرية ممكن حتى لو تعذر النمو الاقتصادي السريع.

إن هذه النقاط الثلاثة أعلاه تجيب عن التساؤل المطروح في تقرير سنة 1990 المذكور سابقا، فقد أشارة التقارير السابقة إلى أن بلدان مثل كوستاريكا وكوبا تمكنت من تحقيق مستوى من التنمية البشرية فاق مستوى بلدان أخرى تعادلها في الدخل.

كما أن أول تقرير للتنمية البشرية قد أشار إلى أن قياس التنمية البشرية ينبغي أن يركز على العناصر الأساسية الثلاث المتمثلة في حياة صحية مديدة واكتساب المعرفة والمستوى المعيشي اللائق، فارتفاع مستوى الدخل لا يعكس بالضرورة الرقي في التنمية البشرية وقد يتمثل ذلك في بعض الدول البترولية ذات المداخيل العالية وتنمية بشرية اقل، كما أن انخفاض الدخل ليس بالضرورة يؤدي إلى تقهقر في مستوى التنمية البشرية فالجانب الصحي والتعليمي كفيلان بترقية مستواها، وقد يتمثل ذلك في دول مثل سيريلانكا وكوبا وتونس.

من النقاط الهامة أيضا والتي تم رصدها في تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 التأكيد على أن التنمية البشرية فكرة دائمة التطور، وليست مجموعة من المفاهيم الثابتة والساكنة، ومع التغير الذي يشهده العالم لا بد وأن تتغير الأدوات والمفاهيم التحليلية[181]، وهذا ما أدى ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إحداث تطوير دائم في أدوات قياس التنمية البشرية تبعا للتطور والتغير الذي يحدث على مستوى التنمية البشرية، وعلى الرغم من التطوير والتحسينات التي أدخلت على مؤشرات التنمية البشرية إلى حد الآن إلا أنها بقيت تعاني من النقص والقصور خاصة ما تعلق بمدى شمولية هذه المؤشرات، وقد أشار تقرير التنمية البشرية سنة 1990 إلى هذا المشكل –والمتمثل في القصور– معتبرا

181- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص1.

التركيز على هذا المشكل غاية في الأهمية[182]. وفيما يلي سنحاول تحديد مفهوم مؤشرات التنمية البشرية ثم مبررات اللجوء والمجالات التي تغطيها هذه المؤشرات.

II-3-1- مفهوم دليل التنمية البشرية:

ما من نظرية إلا وتستلزم وسيلة ما لقياسها، أو طريقة لتقديرها أو تحليلها أو استجلاء أثرها، ومع صياغة مفهوم التنمية البشرية كان لا بد من اعتماد مؤشرات إضافية لقياس التقدم أو الحرمان في تحقيق الأهداف[183]، وقد تضمن التقرير الأول للتنمية البشرية الذي نشر في عام 1990 مقياسا يعكس التنمية البشرية بشكل عام وعُرِف هذا المقياس بدليل التنمية البشرية (HDI). ويتكون الدليل من ثلاثة عناصر رئيسية هي: طول فترة البقاء على قيد الحياة والمستوى التعليمي ومستوى المعيشة. وقد لخصت هذه الأبعاد الإنسانية الواسعة –لأغراض القياس- بأدلة ثلاثة متعلقة بالتعليم والصحة والدخل. وبصرف النظر عن أن الدليل هو دليل عام وتلخيصي يمكن استخدامه في أي دولة من الدول، فإنه أصبح بالإمكان التعرف على مكانة أي دولة من الدول من حيث درجة التنمية البشرية مقارنة بالدول الأخرى حسب الافتراضات التي استند إليها الدليل[184]. كما يبين هذا الدليل المستوى الذي وصل إليه كل بلد ضمن مجال هذا الدليل الذي تقع قِيَمُه بين الصفر والواحد صحيح، بحيث يعطي دلالة عما حققه البلد من تنمية بشرية، فضلاً عن مقارنة أحوال التنمية البشرية في البلد مع باقي أقطار العالم، وقد تم اشتقاق عدة أدلة من هذا الدليل حيث تم اعتماد أدلة لقياس التقدم في تحقيق التنمية البشرية، وأدلة أخرى لقياس الحرمان في مجال التنمية البشرية[185].

عرف تقرير التنمية البشرية لسنة 2011 دليل التنمية البشرية على أنه: "قياس يختصر الانجازات التي يحققها بلد معين على صعيد التنمية البشرية في ثلاث أبعاد رئيسية هي؛ الحياة المديدة

182 - United Nations Development Programme (UNDP), 1990, Human Development Report 1990, P 11.

183- إبراهيم مراد الدعمة، مرجع ذكر سابقا، ص21.

184- كمال صالح، "نحو تطوير مؤشرات للتنمية البشرية خاصة بالدول العربية"، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان-الأردن، 12-13 نوفمبر 2007، 457-458.

185- إبراهيم مراد الدعمة، مرجع ذكر سابقا، ص21.

والصحية، واكتساب المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، وبذلك يعتبر الدليل المتوسط الهندسي لمجموعة من الأدلة المعروفة التي تقيس الانجازات المحققة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة[186].

كما أوضح تقرير سنة 2008/2007 سابقا سبل قياس هذه الأبعاد الثلاثة كما يلي[187]:

- حياة مديدة وصحية ويتم قياسها وفقا لمتوسط العمر التوقع عند الميلاد.
- اكتساب المعرفة ويتم قياسها وفقا لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (ثلثا الأهمية) ومجموع نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا (ثلث الأهمية).
- مستوى معيشة لائق ويتم قياسه وفقا للناتج المحلي الإجمالي للأفراد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

على اعتبار أن التنمية البشرية فكرة دائمة التطور، وليست مجموعة من المفاهيم الثابتة والساكنة، فقد تعرض دليل التنمية البشرية لعدة انتقادات نابعة في الأساس عن عدم تمتع هذا الدليل بالشمولية، ولتلافي القصور الموجود في الدليل تم استحداث مجموعة من المؤشرات والتي يتجاوز عددها 180 مؤشر وذلك لتغطية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية وهي موزعة على النحو التالي[188]:

1- دليل التنمية البشرية ويضم أربعة مؤشرات.

2- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات.

3- مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات.

4- الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشرا.

5- اتجاهات التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل وهو يرصد التغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية عبر عدد من السنوات بالإضافة إلى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.

6- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمسة مؤشرات.

186- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، ص172.

187- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007/2008، تقرير التنمية البشرية لسنة 2007/2008، ص 344.

188- غريب بولرباح وبضياف احمد، "الأداء الحكومي من خلال المؤشرات الكمية الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة-الجزائر، ص 240-241.

7-الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات.

8-اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.

9- الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.

10- بنية الاقتصاد الكلي ويضم احد عشر مؤشر.

11- اختلالات التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات.

12- المعونة والديون حسب البلد المتلقي ويضم ستة مؤشرات.

13- تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ويضم ثمانية مؤشرات.

14- الاتجاهات الديمغرافية ويضم سبعة مؤشرات.

15- استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.

16- الملامح الأساسية للتدهور البيئي ويضم ثمانية مؤشرات.

17- إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات.

18- الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.

19- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات.

20- الملامح الأساسية للحياة السياسية ويضم سبعة مؤشرات.

21- الجريمة ويضم خمسة مؤشرات.

22- الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات.

23- الفجوات بين الجنسين في التعليم ويضم اثنا عشر مؤشرا.

24- الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.

25- الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت ويضم ستة مؤشرات.

26- الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية ويضم ستة مؤشرات.

27- حالة صكوك مختارة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتشمل ثمانية اتفاقيات وصكوك دولية أساسية.

II-3-2- مبررات اللجوء لمؤشرات التنمية البشرية:

تتجلى دواعي اللجوء إلى مؤشرات التنمية البشرية في تلك الأهمية التي تحوزها العناصر الأساسية للتنمية البشرية والتي قمنا فيما سبق بإيضاحها، على اعتبار الضرورة الملحة في إيجاد أدوات وطرق تستعمل في قياس التطور الحاصل على مستوى التنمية البشرية، ضف إلى ذلك الإيجابيات الناتجة عن استخدام المؤشرات في قياس مثل هكذا عناصر أساسية.

- وهناك العديد من الأسباب التي تدعوا الكثيرين من باحثين ومسئولين ومؤسسات إلى الاستعانة بمؤشرات التنمية، وذلك بغرض[189]:

- التعرف على حالة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى التعرف على جودة الحياة.
- وصف وتشخيص الأوضاع المراد تغييرها أو تحقيقها.
- التعرف على الواقع المحلي والوطني الذي تعمل في ظله مشروعات وبرامج التنمية.
- مقارنة الاتجاهات القائمة في المجتمع وتحديد مدى اتفاقها أو تعارضها مع اتجاهات العمل التنموي المستهدف في الخطة.
- التقدير الدقيق لمستويات الانجاز وللأهداف التي تحققت وتلك التي لم تتحقق.
- توصيف مستويات المعيشة قبل التغيير، وقدر التحسينات المستهدف تحقيقها والتي تحققت بسبب التغيير.
- التعرف على التباينات الموجودة في المجتمع بالنسبة لمختلف جوانب عملية التنمية.
- تلخيص الأوضاع المجتمعية المختلفة في شكل مجموعة من القيم والرموز المختصرة والبسيطة.
- توفير القدرة على اتخاذ القرارات الموضوعية في الوقت والمكان المناسبين.
- العمل على ترشيد الإنفاق والاستثمار والمحافظة على الموارد المجتمعية.
- توصيف مدخلات ومخرجات برامج ومشروعات التنمية في شكل رقمي ييسر عمليات المتابعة والتقييم.

189- سعد طه علام وفريد أحمد عبد العال، "اقتصاديات التنمية البشرية"، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر، 2012، ص51-53.

- متابعة تنفيذ خطط التنمية في مراحلها المختلفة أول بأول مما يساعد في الكشف عن مواطن الضعف وأسباب التعثر في التغيير قبل استفحال الأمور وإهدار الوقت والجهد والمال.
- التيسير للمؤسسات المحلية والدولية في متابعة ما تقدمه من معونات لتنفيذ مشروعات وبرامج سواء كانت هذه المعونات في شكل مادي أو عيني.
- إجراء المقارنات بين الدول المختلفة، وبين القطاعات الجغرافية داخل الدولة الواحدة من حيث نوعية الحياة التي يعيشها سكان هذه المجتمعات.

II-3-3- معايير التصنيف والمجالات التي تغطيها مؤشرات التنمية البشرية:

II-3-3-1- معايير تصنيف مؤشرات التنمية البشرية:

هناك العديد من المعايير التي يمكن على أساسها تصنيف مؤشرات التنمية البشرية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[190]:

1- تصنيف مؤشرات التنمية تبعا لتركيب وسيلة القياس:

هناك مؤشرات تكون مجرد أرقام تعبر عن معلومة أو معلومات ترتبط بظاهرة ما مثل الرقم الذي يمثل عدد الأمية عند الإناث في المجتمع ككل أو في إحدى الولايات أو عدد المواليد.

كما أن هناك مؤشرات يقتضي الحصول على القيمة الرقمية لها إجراء بعض الحسابات قد تكون بسيطة كالجمع والطرح والضرب والقسمة مثل مؤشر نسبة ما يساهم به قطاع من القطاعات من إجمالي الدخل الوطني ومعدل وفيات الأطفال الرضع، ويقتضي بعض المؤشرات إجراء عمليات أكثر تعقيدا مثل معدلات المواليد الأسية ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار.

2- تصنيف مؤشرات التنمية وفقا للجوانب المختلفة للمشروع التنموي التي تسعى لقياسها:

هناك مؤشرات تقيس المدخلات في المشروع التنموي مثل كمية الطاقة المستخدمة وكمية المياه المستهلكة، كما أن هناك مؤشرات تقيس التفاعلات الداخلية للمشروع التنموي مثل عدد الطلاب المنتقلين إلى الصف الأعلى أو عدد المرضى المترددين على المستشفى، وهناك أيضا مؤشرات تقيس التفاعلات الداخلية للمشروع التنموي مثل مؤشرات كثافة الفصل المدرسي في المرحلة الابتدائية، عدد

190- سعد طه علام وفريد أحمد عبد العال، مرجع ذكر سابقا، ص53-57.

التلاميذ لكل مدرس في مرحلة التعليم الإعدادي، أو عدد المرضى لكل سرير في منطقة ما أو عدد الأَسرة لكل وحدة سكنية، يلاحظ هنا مثلاً أن عدد الأَسرة بالمستشفيات أو عدد المدرسين في مرحلة من المراحل التعليمية هي بمثابة مؤشرات مدخلات في حين أن عدد التلاميذ لكل مدرس أو عدد المرضى لكل سرير فهي مؤشرات تفاعلات داخلية لأنها تكشف عن العلاقات التفاعلية بين مكونات المدخلات لإنتاج المخرجات.

3- تصنيف مؤشرات التنمية حسب دائرة النشاط أو مدى الشمول:

تحت هذا التصنيف توجد المؤشرات القطاعية مثل مؤشرات قطاع الصحة ومؤشرات قطاع التعليم ومؤشرات قطاع الإسكان، وهناك المؤشرات الإقليمية مثل نسبة الأمية بين إناث المناطق الريفية بولايات معينة أو كثافة الفصل في مرحلة التعليم الابتدائي بولاية معينة، وهناك المؤشرات القومية مثل متوسط نصيب الفرد من الدخل، أو إجمالي الإنتاج الوطني، أو إجمالي الدخل الوطني.

كما يمكن تقسيم مؤشرات التنمية تحت هذا التصنيف إلى قسمين رئيسيين هما: المؤشرات المحلية مثل نسبة الإصابة بمرض معين في قرية من القرى أو في حي من الأحياء أو في مدينة من المدن، وكذلك المؤشرات القومية حيث تكون نسبة الإصابة بنفس المرض ولكن على مستوى القطر ككل.

4- تصنيف مؤشرات التنمية وفقاً للنظام المجتمعي الذي يقع فيه النشاط:

تحت هذا المعيار لتصنيف مؤشرات التنمية المختلفة توجد المؤشرات الاقتصادية مثل مقدار الدخل الوطني لبلد ما في سنة من السنوات، حجم الاستثمارات الوطنية في مجال معين.

كما أن هناك قسم المؤشرات الاجتماعية مثل متوسط عدد سنوات التعليم للسكان لعمر 10 سنوات فأكثر في قرية ما أو في ولاية ما أو في دولة ما في سنة معينة، ومثل نسبة الإصابة بمرض ما في سنة ما في منطقة ما.

كما أن هناك أيضا المؤشرات الثقافية مثل عدد المواطنين لكل صحيفة وعدد المواطنين لكل جهاز إرسال إذاعي وعدد المواطنين لكل كتاب ينشر.

تحت هذا القسم أيضا هناك المؤشرات السياسية مثل نسبة المشاركين في انتخابات من إجمالي من لهم الحق في الانتخاب، وعدد المعتقلين في قضايا رأي، والرقم القياسي لتطور هذا العدد عبر

السنوات المختلفة في دولة ما، عدد المظاهرات السياسية في العام،عدد المشاركين في كل مظاهرة، عدد الإضرابات عن العمل.

تحت هذا القسم يوجد أيضا المؤشرات الإدارية كمؤشرات كفاءة التخطيط ومؤشرات المتابعة ومثل ذلك عدد مرات إجراء عملية المتابعة، ونجد أيضا مؤشرات الرقابة ومؤشرات تقييم الأداء مثل عدد الكيلومترات التي تم رصفها من الطريق المطلوب تنفيذه في فترة معينة في منطقة ما، ونسبة ما تحقق من إجمالي هذه المهمة في فترة معينة.

5- تصنيف مؤشرات التنمية وفقا لمدى مباشرة مدلولها:

يتم تصنيف مؤشرات التنمية في ظل هذا المعيار إلى مؤشرات لها مدلول مباشر أو ظاهر كما هو الحال في مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل، وكما هو الحال في مؤشرات العمالة، وهناك مؤشرات أخرى يكون مدلولها غير مباشر كما هو الحال في معظم المؤشرات الاجتماعية التي يستدل بها عن التغيرات التي تتعلق بظواهر أو أحداث معينة مثل مؤشرات الوفيات ونسب الإصابة بالأمراض للاستدلال على الحالة الصحية في المجتمع، وكذلك مثل عدد السنوات التي أتمها الفرد في المراحل التعليمية للاستدلال بها على مستواه التعليمي ومدى إجادته للقراءة والكتابة.

6- تصنيف مؤشرات التنمية وفقا للبعد الزمني:

تحت هذا التصنيف توجد مؤشرات تعبر عن أحداث أو ظواهر وقعت وانتهت بالفعل مثل نسبة الأمية في المجتمع في سنة سابقة، كما توجد مؤشرات تعبر عن ظواهر أو أحداث حالية مازالت فاعلة مثل نسبة الاستيعاب، ومثل عدد المواطنين لكل جهاز تلفزيوني في ولاية معينة هذا العام، وهناك مؤشرات التنبؤ بالمستقبل حيث تعبر عن أحداث أو ظواهر متوقعة مثل عدد الطلاب المتوقع قبولهم في مرحلة التعليم الجامعي عام 2025 أو كمية الإنتاج المتوقع تحقيقها من سلعة معينة في نهاية الخطة وهكذا.

II-3-3-2- المجالات التي تغطيها مؤشرات التنمية البشرية:

أشار تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 إلى أن التنمية البشرية فكرة دائمة التطور وليست ثابتة، وبالتالي فإن محاولة حصر مجال هذه المؤشرات ليس بالأمر السهل أو الممكن دائما، فالمحاولة لحصر

المجالات أو الأبعاد التي يجب أن تتناولها المؤشرات عند السعي لقياس التنمية تزامنت مع البداية في محاولة بناء المؤشرات نفسها لتحقيق هذا المقياس[191].

في هذا الإطار رأى Wilkinson أن مؤشرات التنمية يجب أن تغطي أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي وبعد العلاقات الإنسانية وبعد جودة البيئة[192]، وفيما يلي نفصل في ذلك:

– تحت البعد الاقتصادي ذكر Wilkinson مجموعة من الأبعاد الفرعية لا بد من بناء مؤشرات لقياسها مثل الدخل والكفاءة الإنتاجية وقوة العمل والموارد البشرية، نوع ومستوى الخدمات، الأنظمة والأبنية المؤسساتية.

– وبالنسبة لبعد العلاقات الإنسانية فقد اقترح أن يتضمن:

- مدى المساواة والعدل الاجتماعي.
- مدى مشاركة المواطنين في العمل التنموي.
- مدى الالتزام سواء من جانب المواطنين أو المؤسسات باحترام القوانين والتشريعات المختلفة.
- مدى فاعلية قنوات ووسائل الاتصال.

– بخصوص بعد جودة البيئة فقد أشار Wilkinson إلى ضرورة وجود مؤشرات تلبي الحاجات للإجابة على التساؤل: كيف نحافظ على بيئة نظيفة وصحية في ظل إقامة مشروعات التنمية لتحقيق أهداف البعدين الأول والثاني؟

عند الرجوع إلى وثائق وتقارير الأمم المتحدة ومطبوعاتها الدورية وما يصدر عن منشآتها المختلفة من معارف ومعلومات فإنه يلاحظ أنها قد أولت اهتماما كبيرا بموضوع المؤشرات كما أنها حددت الاهتمامات التي يجب أن تتحول إلى مؤشرات كما يلي[193]:

- مجال السكان والأسرة.
- مجال الضمان الاجتماعي وخدمات الرفاهية الاجتماعية.
- مجال التعليم والخدمات التعليمية.

191- سعد طه علام وفريد أحمد عبد العال، مرجع ذكر سابقا، ص57-59.
192- نفس المرجع السابق، ص57.
193- سعد طه علام وفريد أحمد عبد العال، مرجع ذكر سابقا، ص58-59.

- مجال الصحة والخدمات الصحية والتغذية.
- مجال الدخل وتوزيعه والاستهلاك والتراكم.
- توظيف الوقت واستغلال وقت الفراغ والثقافة.
- مجال الإسكان والبيئة السكنية.
- النظام العام والأمان الشخصي.
- مجال التمايز والحراك الاجتماعي.
- مجال أنشطة التكسب وغير النشطين اقتصاديا.
- البيئة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

إن المجالات التي تتناولها مؤشرات التنمية متباينة ومتعددة وأنه ليس هناك قائمة ثابتة للمجالات، ولكن يتوقف تحديد محتوى قائمة المجالات وفقا لبعض المتغيرات الأساسية مثل الأهداف المنشودة من وراء توظيف المؤشرات، المنطقة الجغرافية والمستوى الذي سيتم تطبيق المؤشرات عليه والفترة الزمنية التي سيقع فيها التقييم أو القياس، ولا شك أن أي إضافة لقائمة المجالات التي يجب أن تغطيها مؤشرات التنمية بالقياس الكمي إنما تعني في نفس الوقت أنه على خبراء التنمية وعلى المهتمين بقضاياها ضرورة البحث عن/أو بناء مؤشرات قياس لتغطي المجالات الجديدة التي أضيفت مما يعني أيضا أن منظومة المؤشرات نفسها تتصف بالديناميكية[194].

II-4- الجزء الرابع: قياس التنمية البشرية

إن قياس مدى التقدم الذي حدث لتحقيق أهداف التنمية أصبح من أولويات المجتمع الدولي، حيث أصبحت الدول والمنظمات تهتم بتحديد المؤشرات التي تكشف مقدار الإنجاز أو الحرمان الذي طرأ على نوعية ومستوى حياة أفراد المجتمع، لذلك فالهدف من عملية القياس هو التعرف على الواقع الحالي للتنمية وعلى الجهود المبذولة للرفع من معدلاتها، وذلك لتقييم هذه الجهود وتعزيزها في حالة النجاح أو تعديلها في حالة الفشل[195].

194- نفس المرجع السابق، ص59.
195- خديجة عبد الله يحمد، "أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية"، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2-2009/4، ص60.

جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 أن تطوير عملية القياس كان دائما ركيزة أساسية في نهج التنمية البشرية، لكن هذا القياس لم يكن يوما لمجرد القياس، فدليل التنمية البشرية أفسح المجال أمام نهج جديد في التفكير حول التقدم وذلك بإطلاق فكرة بسيطة ومقنعة في آن واحد وهي أن التنمية البشرية هي أكثر بكثير من الدخل[196]، وقد أكد هذه الفكرة تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 أيضا مبيناً بأن مفهوم التنمية البشرية يُقَاس بدليل التنمية البشرية الذي يقدِّر رفاه الإنسان بأبعاد واسعة تتخطى الدخل[197]، وعلى مدى الأعوام الماضية اعتمدت تقارير التنمية البشرية مقاييس عديدة لقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية البشرية، لكن عدم توفر البيانات الموثوقة كان حائلا في سبيل تطبيق هذه المقاييس.

على الرغم من الجهود المبذولة في مجال قياس التنمية البشرية إلا أن مشكل عدم شمولية مؤشرات القياس المستخدمة يبقى قائم إلى الآن على اعتبار عدم السكون وعدم الثبات الذي تتميز به فكرة التنمية البشرية وهذا ما تطرق إليه تقرير سنة 2010، وما يمكن ملاحظته أن هذا المشكل تم طرحه في أول تقرير للتنمية البشرية سنة 1990 من خلال التوضيح التالي: «في أي نظام لقياس ورصد التنمية البشرية، من المثالي أن يشتمل على العديد من المتغيرات للحصول على صورة شاملة قدر الإمكان، لكن النقص في الإحصاءات القابلة للمقارنة يحول دون ذلك، كما أن كثرة المؤشرات يمكن أن تنتج صورة محيرة لدى صناع القرار»[198].

نظرا لكوننا نعيش في عالم دائم التغير، فقد أبرز تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 ثلاث تحديات متعلقة في أساسها بقياس التنمية البشرية، وتتمثل هذه التحديات في[199]:

- ✓ يجب تحديد المقاييس والمؤشرات التي تسمح برصد سريع لآثار السياسات
- ✓ لا بد من تعديل المقاييس التي كثيرا ما تعجز عن تقييم الرفاه البشري في حالات الصدمات والأزمات.
- ✓ ينبغي البحث في سياسات "التوجيه السريع".

196- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص6-7.
197- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، (لمحة عامة)، ص1.
198 - United Nations Development Programme (UNDP), 1990, Human Development Report 1990, P 11.
199- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، (لمحة عامة)، ص17.

– وعطفا على ذلك أوضح تقرير 2015 بأن هذه الجهود تتطلب بيانات وافية ومتسقة وموثوقة، وعلى ضوء هذه المتطلبات وفي سياق خطة دولية طموحة دعا الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015 الذي التأم بدعوة من الأمين العام للأمم المتحد "السيد بان كي مون" في عام 2014، إلى ثورة في البيانات، وشدد على ضرورة رصد التقدم[200].

لقياس التنمية البشرية فقد تضمنت تقارير التنمية البشرية الصادرة منذ 1990 إلى الآن العديد من المقاييس والأدلة المركّبة، وهذا بغية الوصول قدر الإمكان إلى قياس أكثرَ شمولاً للتنمية البشرية، وفيما يلي نتطرق لبعض هذه المقاييس والأدلة المستخدمة في قياس التنمية البشرية.

II–4–1– قياس دليل التنمية البشرية:

أوضح تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 أن دليل التنمية البشرية هو عنصر استراتيجي في الفكر التنموي الجديد –أي التنمية التي محورها الإنسان– إذ يمثل التحول في طريقة التفكير، حتى لو لم يكن كافيا للتعبير عن ما يحوزه مفهوم التنمية البشرية من ثراء، وهذا الدليل هو مقياس مركب للصحة والتعليم والدخل، يقيم مستويات ودرجات الإنجاز في التنمية البشرية بالاستناد إلى مفهوم إنمائي أوسع من مفهوم الدخل، وهو كأي مقياس إجمالي آخر يستخدم للمقارنة الدولية لا يغطي سوى جزء مبسط مما تعنيه التنمية البشرية[201].

حمل تقرير التنمية البشرية لسنة 2010* الجديد في حساب دليل التنمية البشرية، وتعلق التغيير بالمؤشرات المستخدمة لقياس مستويات التعليم والدخل:

– فلقياس البعد المتعلق بالمعرفة يحل متوسط سنوات الدراسة محل الإلمام بالقراءة والكتابة، كما يتم قياس المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس على أساس السنوات المتوقعة في الدراسة، أي مجموع السنوات المتوقع أن يمضيها طفل في المدرسة بالنظر إلى معدلات الالتحاق الحالية، ويقدر متوسط سنوات الدراسة لعدد أكبر من البلدان، ويمكن أن يساعد على المقارنة بين الدول، بينما تستخدم

[200]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، (لمحة عامة)، ص17.
[201]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص13.
*- يعتبر تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 بمثابة المجدد، المعدل والمتمم لجوانب هامة في التنمية البشرية ولاسيما في قياس وحساب مؤشرات التنمية البشرية، والتي تعتبر ركن استراتيجي حيوي، فهي تقيس التقدم المحرز في التنمية البشرية للبلد، وبالتالي فقد أعطى نَفَس إضافي وجديد بالأخص لطرق ومؤشرات القياس التي تعرضت على مدار العشرين سنة الماضية من صدور هذا التقرير للعديد من الانتقادات.

السنوات المتوقعة في الدراسة لقياس البعد المتعلق بالمعرفة سنوياً، ومقاييس بهذا البعد تتخطى مجرد تقدير الكمية إلى تقييم النوعية، وتم البحث أيضا عن مقاييس بديلة لقياس القدرة على التمتع بحياة صحية فلم يوجد مقياس أفضل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ولقياس مستوى المعيشة يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عوضا من الناتج المحلي الإجمالي، ففي عالم تجتاحه العولمة تلاحظ فوارق كبيرة بين دخل سكان البلد الواحد والناتج المحلي[202].

– وفي تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 تم أيضا إعادة النظر في مجموع الأبعاد الثلاثة (أي الصحة، التعليم، الدخل)، والتغيير الهام الذي تم إدخاله هو التحول إلى المتوسط الهندسي الذي يقيس القيمة النموذجية لمجموعة من القيم، وبهذا يكون دليل التنمية البشرية عبارة عن متوسط هندسي للأبعاد الثلاثة، وضعف الأداء في أي بعد من الأبعاد ينعكس مباشرة على الدليل بأبعاده الثلاثة فلم يصبح التعويض ممكن بين الأبعاد كما كان في السابق، حيث كان يتم الاكتفاء بمتوسط شامل، كما تم تغيير الحدود القصوى في كل بعد إلى حدود قصوى فعلية عوض افتراض حد فاصل لا يحسب بعده أي إنجاز [203] أو تحسن.

أما تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 فقد جاء فيه أن دليل التنمية البشرية هو دليل مركّب يركز على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي: عيش حياة صحية ومديدة تُقاس على اساس متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والقدرة على اكتساب المعرفة تُقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق تُقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي[204].

202- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، الإطار 1.2،ص15.
203- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، الإطار 1.2،ص15.
204- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، (لمحة عامة)، ص03.

الشكل(2-3): عناصر دليل التنمية البشرية – ثلاثة أبعاد وأربعة مؤشرات-

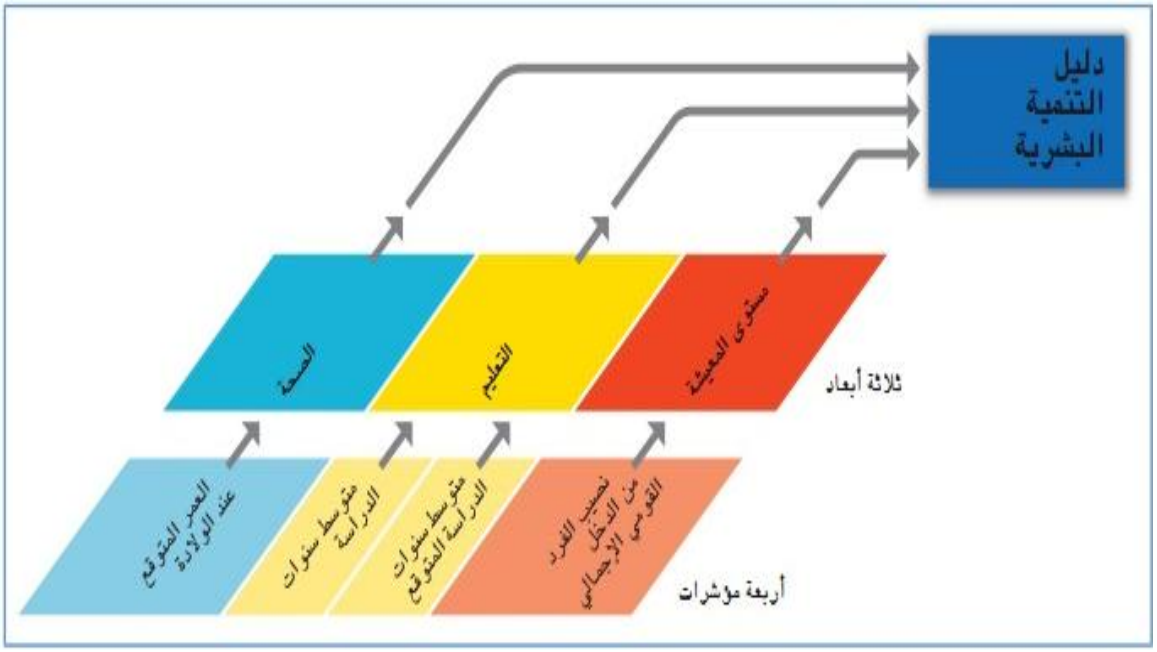

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص13.

إن دليل التنمية البشرية عرف عدة تغييرات منذ سنة 1990 على مستوى التقارير الصادرة حتى الآن، وعلى إثر هذه التغييرات التي شهدها حساب هذا الدليل، يمكن اعتبار فترتين أساسيتين لتطور حساب دليل التنمية البشرية، تتمثل الفترة الأولى فيما قبل صدور تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، أما الفترة الثانية فتبدأ من صدور تقرير 2010 إلى غاية صدور تقرير سنة 2015، فعلى الرغم من أن الفترة الأولى طرأت فيها تعديلات في حساب دليل التنمية البشرية إلا أن هذه التعديلات لم تمس جوهر الدليل، أما في الفترة الثانية فقد طرأت تعديلات وتغييرات جوهرية في حساب دليل التنمية البشرية، وقد وُضح ذلك في الإطار 1.2 من تقرير سنة 2010 المعنون بـ"الجديد في دليل التنمية البشرية".

II-4-1-1- حساب دليل التنمية البشرية قبل سنة 2010:

كما ذكرنا سابقا فإن دليل التنمية البشرية يقيس متوسط الانجازات المحققة في بلد ما لثلاث أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي[205]:

205- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007/2008، تقرير التنمية البشرية لسنة 2007/2008، ص344.

- حياة مديدة وصحية ويتم قياسها وفقا لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- اكتساب المعرفة ويتم قياسها وفقا لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (ثلثا الأهمية) ومجموع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا (ثلث الأهمية).
- مستوى معيشة لائق ويتم قياسه وفقا للناتج المحلي الإجمالي للأفراد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

قبل حساب دليل التنمية البشرية يتطلب ذلك إعداد دليل لكل من هذه الأبعاد، ولحساب هذه الدلائل (أي متوسط العمر المتوقع والتعليم والناتج المحلي الإجمالي) تم اختيار قيم دنيا وقصوى، أي معلمات أهداف لكل مؤشر أساسي كما هو موضح في الجدول (2-1).

الجدول(2-1): معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	85	25
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%)	100	0
نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس (%)	100	0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	40,000	100

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007/2008، تقرير التنمية البشرية لسنة 2008/2007، ص344.

يتم التعبير عن الأداء في كل بعد بقيمة تتراوح بين صفر وواحد من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

- ويتم عندئذ حساب دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة البعد.
- تتمثل خطوات حساب دليل التنمية البشرية فيما يلي[206]:

[206]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007/2008، تقرير التنمية البشرية لسنة 2007/2008، ص344.

1.حساب دليل العمر المتوقع:

يقوم دليل العمر المتوقع بقياس الإنجاز النسبي الذي يحققه بلد ما في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ولحساب هذا الدليل تستخدم المعادلة (1) أعلاه.

2.حساب دليل التعليم:

يقوم دليل التعليم بقياس الإنجاز النسبي الذي بلد ما في كل من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ونسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا، وفي البداية يتم حساب دليل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ودليل نسب الالتحاق الإجمالية، وبعد ذلك تجمع قيمتي هذين الدليلين من أجل إعداد دليل التعليم مع إعطاء ثلثي الأهمية للإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (محو الأمية) والثلث المتبقي لنسب الالتحاق الإجمالية، ولحساب دليل محو الأمية للبالغين ودليل نسب الالتحاق الإجمالية تستخدم المعادلة (1) أعلاه، ويحسب دليل التعليم باستخدام المعادلة الآتية:

دليل التعليم = 1/3 (دليل نسب الالتحاق الإجمالية) + 2/3 (دليل محو الأمية لدى البالغين)

3.حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي:

يتم حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي)، ويمثل الدخل في دليل التنمية البشرية بديلا عن كل أبعاد التنمية البشرية غير المتضمنة في إطار التمتع بحياة مديدة وصحية وإطار اكتساب المعرفة، ويتم تعديل الدخل نظرا لأن تحقيق مستوى لائق من التنمية البشرية لا يتطلب توفر دخل غير محدود، وبناءً على ذلك يتم استخدام لوغاريتم الدخل، ومنه لحساب دليل الدخل يتم استخدام المعادلة (2) التالية[207]:

$$W(y) = \frac{\log Y_i - \log Y\,min}{\log Y\,max - \log Y\,min} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

[207]- إبراهيم مراد الدعمة، مرجع ذكر سابقا، ص24.

- حيث تعبر $W(y)$ عن مؤشر الدخل المستخدم في الدليل منذ تقرير التنمية البشرية لسنة 1999 و(Y) هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية للدولار الأمريكي.

4.حساب دليل التنمية البشرية:

بمجرد الانتهاء من حساب أدلة الأبعاد الثلاث يتم تحديد دليل التنمية البشرية على نحو مباشر، ويتمثل هذا الدليل في متوسط بسيط لأدلة الأبعاد الثلاث، ويصاغ على النحو التالي:

دليل التنمية البشرية= 1/3(دليل العمر المتوقع)+ 1/3(دليل التعليم)+ 1/3(دليل الناتج المحلي الإجمالي)

II-4-1-2- حساب دليل التنمية البشرية خلال الفترة (2010-2015):

كما ذكرنا سابقا (في الفقرات الأولى حول قياس دليل التنمية البشرية) فإن تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 حمل تغييرات جوهرية في كيفية حساب دليل التنمية البشرية ما جعله يختلف عن سابقيه، ولم تحمل التقارير الأربعة الموالية لهذا التقرير أي تجديد في كيفية حساب دليل التنمية البشرية بل حافظة على النهج الذي ورد في تقرير سنة 2010.

- ويجري تقدير دليل التنمية البشرية كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2011 على مرحلتين[208]، هما:

1.بناء دليل لكل بعد:

كمرحلة أولى تحدد قيمة قصوى وقيمة دنيا –أي معالم مرجعية للقياس- لكل مؤشر أساسي لتحويل المؤشرات إلى دليل تتراوح قيمته بين صفر وواحد، وقد حددت القيمة القصوى على أساس القيمة القصوى التي سجلتها المؤشرات خلال الفترة 1980-2011، أما القيمة الدنيا فتعتبر الحد الأدنى اللازم للاستمرار في الحياة، أو القيمة التي تعادل الصفر، والجدول (2-2) أدناه يوضح معالم قياس دليل التنمية البشرية.

[208]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، ص172.

الجدول (2-2): معالم قياس دليل التنمية البشرية في تقرير سنة 2011

البعد	الحد الأقصى المسجل	الحد الأدنى
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	83.4 (اليابان. 2011)	*20.0*
متوسط سنوات الدراسة	13.2 (الجمهورية التشيكية. 2005)	0
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	18.0 (محدد)	0
دليل التعليم المركب	0.978 (نيوزيلندا. 2010)	*0*
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية محسوبا بالدولار الأمريكي)	107.721 (قطر. 2011)	100

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، ص172.

– ويعزى انخفاض القيمة المعتمدة للدخل إلى وجود كمية كبيرة من الإنتاج غير المسجل وغير المحسوب في البيانات الرسمية في الاقتصاديات القريبة من الحد الأدنى، وبعد تحديد القيمة القصوى والدنيا، تحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بعد باستخدام المعادلة (1) المذكورة آنفا.

– في بعد التعليم تستخدم المعادلة (1) لكل من المتغيرين، فيحسب المتوسط الهندسي للأدلة الناتجة لكل منهما ثم تطبق المعادلة (1) ثانية على المتوسط الهندسي للأدلة باستعمال الصفر باعتباره الحد الأدنى والمتوسط الهندسي الأقصى للأدلة الناتجة عن العملية الحسابية للفترة قيد الدراسة باعتباره الحد الأقصى، وهذا يعادل تطبيق المعادلة (1) مباشرة على المتوسط الهندسي للمتغيرين كما هو موضح في الصيغة التالية:

$$\text{دليل التعليم} = \frac{0 - \sqrt{\text{دليل متوسط سنوات الدراسة} * \text{دليل متوسط سنوات الدراسة المتوقع}}}{\text{القيمة القصوى} - 0}$$

– وبما أن دليل كل بعد من الأبعاد هو مؤشر افتراضي يقيس الإمكانات في كل بعد من المرجح أن تكون دالة التحول من الدخل إلى الإمكانات مقعرة، وبالتالي يستخدم اللوغاريتم الطبيعي للقيم الفعلية القصوى والدنيا للدخل، ولحساب دليل الدخل تستخدم المعادلة (2) أعلاه، أما دليل الحياة (الصحة) فلم يطرأ أي تغيير على كيفية حسابه ويستخدم في ذلك المعادلة رقم (1).

2.تجميع الأدلة الفرعية لتكوين دليل التنمية البشرية:

- دليل التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة:

$$\text{دليل التنمية البشرية} = (I_{Life}^{1/3} \cdot I_{Education}^{1/3} \cdot I_{Income}^{1/3})$$

معادلة دليل التنمية البشرية أعلاه لها قابلية الاستبدال غير الكامل بين مختلف أبعاد دليل التنمية البشرية، وبهذا تعالج أحد الانتقادات الموجهة لمعادلة التجميع الخطية، حيث قابلية الاستبدال الكامل بين الأبعاد تكون قائمة، ويبقى احتمال قابلية الاستبدال ملازما لأي دليل ترتفع قيمته مع ارتفاع قيمة العناصر التي تكونه[209].

II-4-2- قياس دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة:

إن مسألة عدم المساواة وعدم العدالة شغلت العديد من الباحثين في الشأن التنموي وننطلق في ذلك من رواد الفكر الكلاسيكي من أمثال "آدم سميث ودافيد ريكاردو" واللذان بحثا في سبب التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاث المتمثلة في طبقة العمال وأصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي، ثم ننتقل إلى رائد الفكر الاشتراكي "كارل ماركس" الذي رأى بأن توزيع الدخل يسير وفق صراع طبقي بين طبقات المجتمع المختلفة، وصولا إلى "أتكنسون ولورنز وجيني وكوزنتس" حيث حاولوا توضيح التفاوت الموجود في توزيع الدخل أو الإنفاق أو الاستهلاك بين مختلف شرائح المجتمع، ومنهم من قدم أدوات وطرق لقياس هذا التفاوت وهذا ما سنعرج عليه في الفصل الثالث بالجزء المتعلق بمفهوم عدم العدالة* في توزيع الدخل والإنفاق.

II-4-2-1- مفهوم دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة:

نظرا لحساسية مفهوم التنمية البشرية لمسألة عدم المساواة فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يغفل عن هذه المسألة، فقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليل يعالج التفاوت الناتج عن عدم المساواة، حيث ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 أن دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم

[209]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص220.

*- في بعض الأحيان يستعمل مفهوم عدم العدالة كمرادف لمفهوم عدم المساواة، فهنا يوجه كلا المصطلحين للإشارة إلى عدم التمييز بين الناس في الاستفادة من خدمات وسلع التنمية البشرية، على اعتبار أن هذا التمييز يؤدي إلى تفاوت بين أفراد وشرائح المجتمع في الاستفادة من خدمات وسلع التنمية البشرية.

المساواة يعالج التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية، وهذا الدليل قائم على مجموعة من الأدلة المركبة التي تبين التوزيع في كل بعد، وقد اقترحها (Foster, Lopez-Calva and Szekely.2005)، على أساس مجموعة من المقاييس التي وضعها (Atkinson)، والدليل في هذه الحالة هو المتوسط الهندسي للمتوسطات الهندسية لجميع السكان في كل بعد على حدة[210].

إن دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة يُبين التفاوت في أبعاد دليل التنمية البشرية عن طريق حسم متوسط القيمة لكل بعد من الأبعاد وفقا لمستوى عدم المساواة فيه، وتساوي قيمة دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي حيث تكون المساواة تامة بين الجميع، وتكون قيمة دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة أقل من قيمة الدليل الأصلي في حالة عدم المساواة، وهكذا يكون دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة تعبيرا عن المستوى الفعلي للتنمية البشرية إذ يقيس عدم المساواة، بينما يمكن اعتبار دليل التنمية البشرية مؤشرا للتنمية البشرية المحتملة –أي المستوى الأقصى لدليل التنمية البشرية– الذي يمكن تحقيقه في حال انتفاء عدم المساواة، والفارق في التنمية البشرية الذي يعزى إلى عدم المساواة هو الفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة بالنسبة المئوية[211].

II–4–2–2– مراحل حساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة:

يتم حساب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة على ثلاث مراحل[212]، وهي:

1.قياس عدم المساواة في التوزيع:

دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة يستند إلى مجموعة مقاييس عدم المساواة الصادرة عن أتكنسون (1970)*، ويحدد عامل المخاطرة** (ε) بواحد، وفي هذه الحالة يجرى قياس عدم المساواة باستخدام المعادلة التالية: $A = 1 - g/\mu$

[210]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص221.
[211]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، ص173.
[212]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص222-223.
*- في مساهمة رائدة وضح أتكنسون (1970) أنه يمكن إسناد قياس عدم عدالة التوزيع إلى نظرية الرفاه الاجتماعي، واقترح ما أصبح يعرف بـ "مؤشر أتكنسون" لقياس عدم عدالة التوزيع، ويعتمد مؤشر أتكنسون على مفهوم "الدخل المكافئ للتوزيع العادل"، والذي يعرف على أنه مستوى الدخل الذي إذا تحصل عليه كل فرد سيجعل مستوى الرفاه للمجتمع مساويا لمستوى الرفاه الذي يترتب على التوزيع المشاهد، عن:
- علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الانفاق في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد رقم (19)، مايو 2006، ص15.
** - يشير عامل المخاطرة في عدم المساواة إلى درجة التركيز على الإنجازات الدنيا وعدم التركيز على الإنجازات العليا.

حيث أن: g تمثل المتوسط الهندسي، و μ يمثل المتوسط الحسابي في التوزيع، وبالتالي تصبح المعادلة كما يلي:

$$A_x = 1 - \frac{\sqrt[n]{X_1 \dots X_n}}{\bar{X}} \quad \dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث أن: التسلسل $\{X_1 \dots X_n\}$ يمثل التوزيع في بعد المكاسب.

– وتحسب قيمة A_x (العمر المتوقع وسنوات الدراسة ونصيب الفرد المتاح من الدخل أو من الاستهلاك) على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية وجداول الوفيات ،كما أن المتوسط الهندسي في المعادلة (3) لا يقبل قيمة الصفر.

2.تعديل أدلة الأبعاد وفق عامل عدم المساواة:

يعدّل متوسط الانجازات $\bar{X}$ في بعد معين وفق عامل عدم المساواة على النحو التالي:

$$\bar{X}^* = \bar{X}(1 - A_x) = \sqrt[n]{X_1 \dots X_n}$$

– وبالتالي يقلل $\bar{X}^*$ وهو المتوسط الهندسي الفعلي للتوزيع من قيمة المتوسط على أساس التفاوت في التوزيع، ويركز على الجزء الأدنى من التوزيع.

– تحسب أدلة الأبعاد المعدّلة بعامل عدم المساواة X_{Ix} بضرب أدلة أبعاد دليل التنمية البشرية I_x بعامل $(1 - A_x)$، حيث A_x يمثل مقياس أتكنسون الذي ينطبق على هذه المعادلة:

$$I_{Ix} = (1 - A_x).I_x$$

– يستند دليل الدخل المعدّل بعامل عدم المساواة $I^*_{I_{Income}}$ إلى دليل الدخل الإجمالي غير المعدل I^*_{Income}، وبذلك يعبر دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة عن مجمل آثار عدم المساواة في الدخل.

3.قياس دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة:

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة معدلة بعامل عدم المساواة.

أولاً: يحسب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة الذي يتضمن دليل الدخل غير المعدل (IHDI*).

$$(\text{IHDI}^*) = \sqrt[3]{I_{Life}.I_{Education}.I^*_{Income}}$$

$$(\text{IHDI}^*) = \sqrt[3]{(1-A_{Life}).I_{Life}.(1-A_{Education}).I_{Education}.(1-A_{Income}).I^*_{Income}}$$

– ومن ثم يحسب دليل التنمية البشرية على أساس دليل الدخل غير المعدل (HDI^*) فتكون القيمة لو توزعت الإنجازات بالتساوي على النحو التالي:

$$Loss = 1 - \frac{IHDI^*}{HDI^*} = 1 - \sqrt[3]{(1-A_{Life}).(1-A_{Education}).(1-A_{Income})}$$

–وباعتبار أن نسبة الفارق الناتجة من عدم المساواة في توزيع الدخل هي ذاتها في متوسط الدخل واللوغاريتم، وبالتالي يحسب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة على النحو التالي:

$$IHDI = \left(\frac{IHDI^*}{HDI^*}\right).HDI$$

أي ما يعادل:

$$IHDI = \sqrt[3]{(1-A_{Life}).(1-A_{Education}).(1-A_{Income})}.HDI$$

بالرغم من الإسهام الكبير الذي قدمه دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة في التحسن أو التدهور الحقيقي للتنمية البشرية في مختلف الأقطار إلا أنه كغيره من الأدلة يعاني من القصور، ومن اهم جوانب القصور عدم قدرته على تبيان الترابط بين الأبعاد، وبالتالي عدم قدرته على قياس الفوارق المتداخلة، ولتفادي هذه المشكلة يجب أن يكون قياس جميع البيانات المتعلقة بكل فرد مستمدة من مسح واحد إلا أن ذلك غير ممكن في الوقت الراهن في حالة العديد من الدول[213].

II–4–3– قياس دليل الفوارق بين الجنسين:

جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1995 والذي حمل عنوان "التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين" أن الالتفات إلى عدم المساواة بين الجنسين هو واجب أخلاقي وسياسي عام، وقد ركز التقرير على عدم المساواة السائدة والمستمرة بين الرجال والنساء، على اعتبار أن التحيز على نطاق واسع بين الجنسين يؤثر بشدة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في كثير من البلدان.

213- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، ص174.

II-4-3-1- مفهوم دليل الفوارق بين الجنسين:

في تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 تدعم هذا الاهتمام –أي الاهتمام بالمساواة بين الجنسين- بدليل سمي دليل الفوارق بين الجنسين.

إن دليل الفوارق بين الجنسين يقيس العوائق التي تواجه المرأة في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية والتمكين وسوق العمل، وذلك في البلدان التي تتوفر فيها البيانات بنوعية مقبولة، ويبين الدليل الفرق في التنمية البشرية الناتج من عدم التساوي في الإنجازات بين الرجل والمرأة في الأبعاد الثلاثة، وتتراوح قيمة هذا الدليل بين صفر حيث المساواة بين الرجل والمرأة وواحد حيث عدم المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الأبعاد موضع القياس، ويرتكز حساب دليل الفوارق بين الجنسين على مقياس اقترحه (Seth 2009) لعدم المساواة يأخذ في الإعتبار الترابط بين الأبعاد، ويرتكز الدليل على المتوسط العام لمتوسطات عامة تحسب على النحو التالي: يحسب أولاً المتوسط الهندسي لمختلف الأبعاد ثم تحسب المتوسطات للرجل والمرأة على حدة وتجمع باستخدام متوسط واحد للجنس[214].وفي هذا الصدد وضع التقرير دليلين لقياس عدم المساواة بين الجنسين هما[215]:

- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI): ويقيس الإنجاز في القدرات الأساسية كما في دليل التنمية البشرية، ولكن يأخذ في الحسبان التفاوت في الانجاز بين المرأة والرجل، فكلما زاد التفاوت بين الجنسين في القدرات الأساسية انخفض GDI في البلد مقارنة مع مؤشر التنمية البشرية. وGDI هو ببساطة HDI مخفض نتيجتا لعدم المساواة بين الجنسين.
- دليل تمكين المرأة (GEM): يركز هذا الدليل على ثلاثة متغيرات، والتي تعكس مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي، وحصولها على الفرص المهنية وقدرتها على تحقيق الدخل، فالنساء غالبا ما يتم استبعادهم من هذه المشاركة ويحرمون من حقوقهم على نحو واسع. وGEM يعطي بعض الدلائل على مدى تمكين النساء بمختلف المجالات في البلدان.

[214]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص224.

[215] - United Nations Development Programme (UNDP), 1995, Human Development Report 1995, P 72-73.

II-4-3-2- مراحل حساب دليل الفوارق بين الجنسين:

يتم حساب دليل الفوارق بين الجنسين حسب ما ورد في تقريري التنمية البشرية لسنتي 2010 و2011 على خمس مراحل[216]، هي:

1.معالجة قيمة الصفر والقيم المفرطة:

يجب تحديد قيمة دنيا لكل مؤشر من مؤشرات العناصر لأن المتوسط لا يقبل القيمة صفر، وقد حددت هذه القيمة بنسبة 0.1 في المائة لمعدل خصوبة المراهقات وحصة النساء من المقاعد البرلمانية ومعدل التحصيل العلمي الثانوي والعالي، ومعدل مشاركة المرأة في سوق العمل، وفي حالة البلدان حيث تمثيل المرأة في المجالس النيابية صفر في المائة، يستعاض عنه بنسبة 0.1 في المائة لأن المتوسط الهندسي لا يقبل الصفر كما إن للمرأة شيئاً من النفوذ السياسي في مثل تلك البلدان.

باعتبار أن ارتفاع معدلات الوفيات يعني انخفاض مستوى الرعاية الصحية، يحسب معدل وفيات الأمهات على أساس حد أدنى هو 10 وفيات لكل 100,000 ولادة حية وحد أقصى هو 1,000 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية، وقد استُند في ذلك إلى افتراض أن البلدان التي يتجاوز فيها معدل الوفيات الألف لا تختلف كثيرا من حيث عدم القدرة على تهيئة الظروف الملائمة لتحسين صحة الأمهات، وأن البلدان التي يتراوح فيها معدل الوفيات بين 1 و10 لكل 100,000 ولادة حية متشابهة مبدئياً من حيث مستوى الأداء فيها.

2.تجميع البيانات في مختلف الأبعاد للرجل والمرأة على حدة باستخدام المتوسطات الهندسية:

- بهدف حساب الترابط بين الأبعاد نقوم أولا بتجميع البيانات في مختلف الأبعاد للرجل والمرأة على حدة باستخدام المتوسط الهندسي، وفي حالة النساء والفتيات تكون معادلة التجميع كما يلي:

$$G_F = \sqrt[3]{\left(\frac{1}{MMR}.\frac{1}{AFR}\right)^{1/2}.(PR_F.SE_F)^{1/2}.LFPR_F}$$

[216]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، ص175-176.

- في حالة الرجال والفتيان تكون معادلة التجميع كما يلي:

$$G_F = \sqrt[3]{1.(PR_M.SE_M)^{1/2}.LFPR_M}$$

حيث أن:

- G_M أو G_F: المتوسط الهندسي المتضمن مختلف الأبعاد (الإناث/الذكور)
- MMR: معدل وفيات الأمهات
- AFR: معدل خصوبة المراهقات
- PR_M أو PR_F: التمثيل في المجلس النيابي (الإناث/الذكور)
- SE_M أو SE_F: نسبة السكان ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي (الإناث/الذكور)

3.تجميع البيانات باستخدام متوسط واحد للجنسين:

- تجمع أدلة الجنسين باستخدام متوسط واحد للرجل والمرأة لتكوين دليل التوزيع بالتساوي بين الجنسين.

$$HARM(G_F, G_M) = \left[\frac{(G_F)^{-1}+(G_M)^{-1}}{2}\right]^{-1}$$

حيث أن: $HARM(G_F, G_M)$ متوسط تجميع المتوسطات الهندسية للجنسين.

- ويعكس استخدام متوسط تجميع المتوسطات الهندسية في كل مجموعة عدم المساواة بين الرجل والمرأة كما يراعي الترابط بين الأبعاد المختلفة للدليل.

4.حساب المتوسط الهندسي للمتوسطات الحسابية لكل مؤشر:

- يجري حساب المعيار المرجعي لعدم المساواة بتجميع الأدلة للرجل والمرأة باستخدام معاملات متساوية –أي بالتساوي بين الجنسين– ومن ثم بتجمع الأدلة في مختلف الأبعاد.

$$G_{\bar{F},\bar{M}} = \sqrt[3]{\overline{Health}.\overline{Empowerment}.\overline{LFPR}}$$

حيث: $$\overline{Health} = \left(\sqrt{\frac{1}{MMR}.\frac{1}{AFR}} + 1\right)/2$$

$$\overline{Empowerment} = \left(\sqrt{PR_F.SE_F} + \sqrt{PR_M.SE_M}\right)/2$$ و

$$\overline{LFPR} = \frac{LFPR_F + LFPR_M}{2}$$ و

- لا يعتبر عنصر الصحة $\overline{Health}$ من المعايير التي يحسب على أساسها متوسط الأدلة للرجال والنساء لأنها لا تساوي في الأهمية أكثر من نصف مؤشري الصحة الإنجابية، وهما عدد أقل من الوفيات في صفوف الأمهات وعدد أقل من حالات الحمل في صفوف المراهقات.

5.حساب دليل الفوارق بين الجنسين

- يحسب دليل الفوارق بين الجنسين بمقارنة الدليل الموزع بالتساوي بين الجنسين والمعيار المرجعي.

$$1 - \frac{Harm(G_F, G_M)}{G_{\overline{F,M}}}$$

وهو يتراوح بين صفر (لا عدم مساواة بين الأبعاد) و 1 (عدم مساواة تامة بين الأبعاد).

II-4-4- قياس دليل الفقر حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

إذا كان دليل التنمية البشرية يقيس مستوى الإنجاز المحقق في التنمية البشرية فإن دليل الفقر يدل على مستوى الحرمان والإخفاقات في عملية التنمية البشرية، وفي سنة 1997 وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليل لقياس الفقر سمي "بدليل قياس الفقر البشري"، وفي سنة 2010 تم وضع دليل الفقر المتعدد الأبعاد كبديل لدليل الفقر البشري الذي تعرض هو الآخر لانتقادات.

II-4-4-1- قياس دليل الفقر البشري:

II-4-4-1-1- مفهوم دليل الفقر البشري:

تم استحداث دليل الفقر البشري (HPI) في عام 1997. ويحتوي الدليل كمقياس تلخيصي خصائص متعددة للحرمان بهدف الوصول إلى دليل عام للتعرف على الفقر في منطقة ما، ويركز الدليل على الحرمان في ثلاثة جوانب حياتية تم تحديدها في دليل التنمية البشرية هي مدة الحياة والتعلم والمستوى المعيشي، ويعكس الوجه الأول للحرمان فرصة البقاء على قيد الحياة من خلال الوفاة في عمر مبكر نسبيا، بينما يعكس الوجه الثاني الحرمان من المعرفة من خلال الاستبعاد من عالم

التعلم والاتصال والتواصل، في حين يركز الوجه الثالث من الحرمان على عدم وجود مستوى معيشي مقبول[217].

II-4-4-1-2- حساب دليل الفقر البشري:

يتم قياس دليل الفقر البشري بموجب قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية وهي[218]:

أ- حياة مديدة وصحية: وتتعلق بالتعرض لخطر الوفاة المبكر نسبيا، والذي يتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يقل عن 40 عاما (P_1).

ب- اكتساب المعرفة: وتتعلق بالحرمان من عالم القراءة والتواصل، والذي يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين(P_2).

ث- مستوى معيشة لائق: (P_3) وهو نسبة مركبة من ثلاث متغيرات، وهي النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على حياة مأمونة (P_{31})، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية (P_{32})، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن بصورة معتدلة أو حادة (P_{33}).

يتم احتساب (P_3) المركب عن طريق حساب متوسط بسيط للمتغيرات الثلاثة (P_{31}) و(P_{32}) و(P_{33}) وهذا كما يلي[219]:

$$P_3 = \frac{P_{31} + P_{32} + P_{33}}{3}$$

- وبذلك يكون قياس دليل الفقر البشري على النحو التالي:

$$HPI = \left[\frac{1}{3}\left(P_1^{\alpha} + P_2^{\alpha} + P_3^{\alpha}\right)\right]^{\frac{1}{3}}$$

حيث أن: $\alpha = 3$

[217]- كمال صالح، مرجع ذكر سابقا، ص458.
[218]- وسن عبد الرزاق حسن، "إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص107-108.
[219]- وسن عبد الرزاق حسن، مرجع ذكر سابقا، ص108.

– يلاحظ أن المؤشرات المستخدمة لقياس أوجه الحرمان قد تم تعديلها طبيعيا بين الصفر والمائة لأنه يتم التعبير عنها كنسب مئوية، وبالتالي لا حاجة لإعداد أدلة أبعاد كما هو الحال في دليل التنمية البشرية.

في تقرير التنمية البشرية لسنة 1998 جرى التمييز بين البلدان النامية والبلدان الصناعية في مجال حساب دليل الفقر البشري، وأخذ يطلق على دليل الفقر البشري للبلدان النامية بـ"دليل الفقر البشري- 1 $(HPI-1)$"–وهو ما تم شرحه- في حين يشار إلى دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية بـ "دليل الفقر البشري-2 $(HPI-2)$"، وتتباين طبيعة الحرمان في الحياة البشرية حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد أو مجتمع، فدراسات الفقر في البلدان النامية تركز على الجوع والأوبئة والأمية ونقص الخدمات الصحية والمياه المأمونة، في حين أن هذه القضايا أقل شيوعا في البلدان الصناعية حيث الجوع ليس متفشيا بنفس القدر، فمن النادر وجود الأمية الأبجدية وتقع معظم الأوبئة تحت السيطرة مع وجود التأمين الصحي وتوفر المياه المأمونة بسهولة[220].

على الرغم من أن الأبعاد المستخدمة في دليل الفقر البشري المتعلق بالبلدان النامية تنطبق بنفس القدر على البلدان الصناعية فإن المؤشرات المستخدمة فيه ليست كذلك، وهكذا يلزم دليل ثاني يستخدم مؤشرات تعبر عن الطريقة التي يتجلى بها الفقر في البلدان الصناعية، ويصاغ هذا الدليل على النحو التالي[221]:

$$HPI-2=\left[\frac{1}{4}(P_1^3+P_2^3+P_3^3+P_4^3)\right]^{\frac{1}{3}}$$

حيث أن: P_1: النسبة المئوية للسكان الذين لا يُتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين.

P_2: النسبة المئوية للسكان الأميين وظيفيا.

P_3: النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل المحدد 50 % من الدخل الشخصي الوسيط الذي يمكن التصرف فيه.

P_4: النسبة المئوية للبطالة طويلة الأجل (12 شهراً فأكثر) للقوى العاملة.

220- نفس المرجع السابق، ص127.
221- نفس المرجع السابق ، ص127-128.

II-4-4-2- مفهوم وقياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد:

مع نجاح (آلكير وفوستر) سنة 2007 جاءت نقطة تحول أخرى في تقديم دليل الفقر المتعدد الأبعاد من خلال مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية والفقر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية العالمي في سنة 2010، وقد حل محل دليل الفقر البشري (HPI) الذي كان يحسب على مستوى الاقتصاد الكلي، وسبق استخدامه في تقارير التنمية البشرية في الأعوام سابقة لكنه كان يعاني من القصور في نقاط عديدة، وبالأخص عدم قدرته على تحديد الأشخاص الذين يعانون أنواع مختلفة من الحرمان في آن واحد[222]، وبالتالي فإن هذا الدليل يعتبر أشمل من سابقه.

فعلى إثر النقائص المسجلة على دليل الفقر البشري جاء دليل الفقر المتعدد لاستدراك تلك النقائص من خلال محاولة الإحاطة بأبعاد الفقر، فهو ينطلق من الفرد إلى الكل على خلاف دليل الفقر البشري الذي كان يقيس الفقر في إطاره الكلي، وفيما يلي نقوم بتوضيح مفهوم دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

II-4-4-2-1- مفهوم دليل الفقر المتعدد الأبعاد:

إن دليل الفقر المتعدد الأبعاد يمثل حصيلة عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد –نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد- ومتوسط أوجه الحرمان التي تعاني منها أسرة فقيرة أي شدة الفقر، ولهذا الدليل أبعاد ثلاثة تشبه أبعاد دليل التنمية البشرية أي الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، ولغرض القياس فإن هذه الأبعاد تقاس في عشرة مؤشرات –يُنظر إلى الشكل (2-4)- لكل منها الأهمية نفسها ضمن البعد الذي تعود إليه، وتعتبر الأسرة فقيرة في أبعاد متعددة إذا كانت تعاني من حرمان في عدد يتراوح بين اثنين وستة مؤشرات على الأقل علما أن الحد الفاصل يختلف حسب وزن كل مؤشر في المقياس ككل والحدود الفاصلة الموضوعة لهذا الدليل متشددة جدا تبين حالات الحرمان الشديد ومعظمها مرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية[223] التي تعرضنا لها في فقرات سابقة.

222- عبد الحميد نوار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية)، "دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية"، تقرير التنمية الإنسانية العربية- سلسلة أوراق بحثية، 2014، ص9.
223- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص96-97.

الشكل (2-4):يوضح عناصر دليل الفقر المتعدد الأبعاد

دليل الفقر المتعدد الأبعاد–ثلاثة أبعاد وعشرة مؤشرات

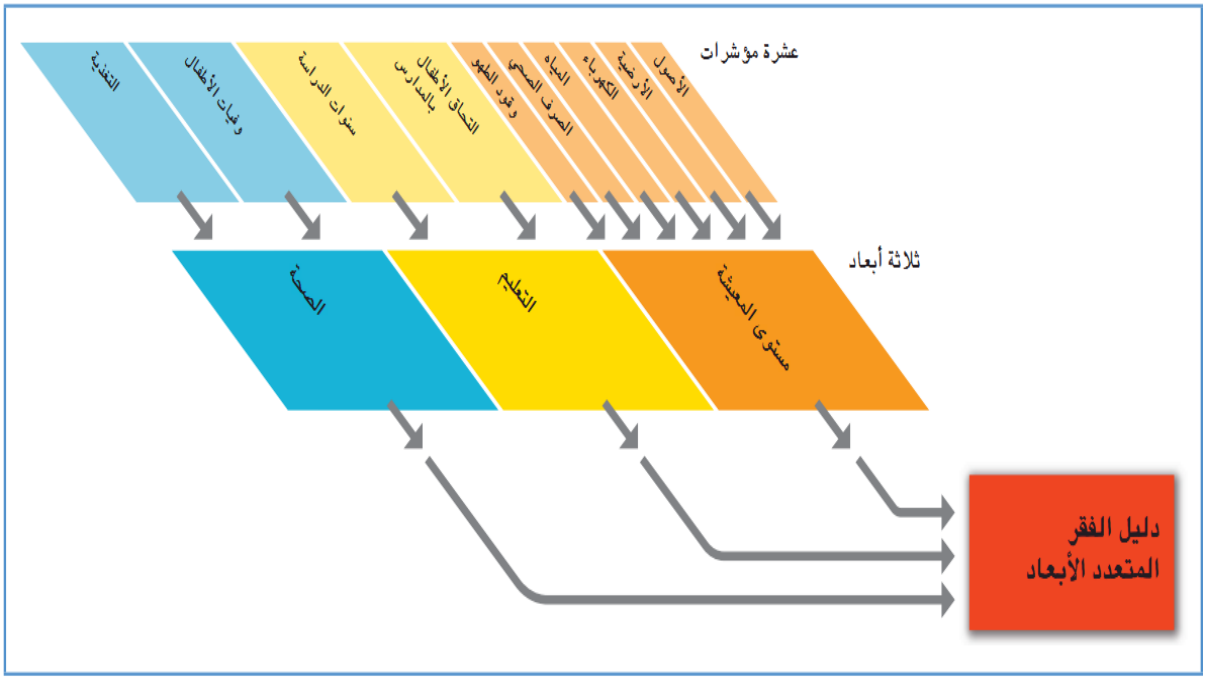

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص96.

نقول عن الفرد بأنه "فقير" إذا كان محروما من ثلث نقاط وزن المؤشرات على الأقل، ويعرف الشخص بأنه "عرضة للفقر" إذا كان محروماً من نسبة 20 إلى 33 في المائة من نقاط وزن المؤشرات، ويعرف بأنه في "فقر مدقع" إذا كان محروما من نسبة 50 في المائة أو أكثر، ولا يزال دليل الفقر المتعدد الأبعاد يواجه عدد من التحديات على الرغم من استخدامه عمليا لسنوات عديدة، على سبيل المثال يستخدم دليل الفقر المتعدد الأبعاد الأوزان المعيارية دون أية معلومات عن الأسعار، إضافة إلى ذلك لا يستخدم أية معلومات عن عمر الأصول أو عمليتها أو نوعيتها[224].

يقيس دليل الفقر المتعدد الأبعاد أوجها مختلفة من الحرمان على مستوى الأفراد في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، وهو بذلك يستند إلى البيانات الدقيقة من مسوح الأسر المعيشية، ولحساب هذا الدليل تؤخذ جميع المؤشرات المستخدمة من مسح واحد خلافا لحساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة حيث تؤخذ المؤشرات من مصادر مختلفة[225].

224- عبد الحميد نوار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية)، مرجع ذكر سابقا، ص11.
225- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، ص176.

II-4-4-2-2- منهجية حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد:

يتم حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد بحسب ما ورد قي تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 وفقاً للمنهجية التالية[226]:

- يحدد لكل فرد عدد نقاط معين وفقا لأوجه حرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة (d)، والعدد الأقصى من النقاط المسجلة هو 10، وتحسب كل المؤشرات بالتساوي، وبالتالي تكون النتيجة القصوى لكل مؤشر 1/3=33.3 %، ولكل من بعدي الصحة والتعليم مؤشران، ويساوي كل منهما 5/9 (أو 0.56).

- مؤشرا بعد التعليم هما عدم استكمال أي فرد من الأسرة خمس سنوات دراسية ووجود ولد واحد على الأقل في سن الدراسة —حتى الصف الثامن- غير ملتحق بالمدرسة، ومؤشرا بعد الصحة هما وجود فرد واحد من الأسرة على الأقل يعاني من سوء التغذية، ووفاة ولد أو أكثر، ومؤشرات مستوى المعيشة هي عدم الحصول على الكهرباء، وعدم الحصول على مياه الشرب النظيفة، وعدم الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي، واستخدام وقود وسخ للطهو (الروث، أو الحطب أو الفحم)، والسكن في منزل أرضه تراب، وعدم امتلاك سيارة أو شاحنة أو أي آلية مشابهة واقتناء وسيلة واحدة من هذه الوسائل على الأكثر: دراجة، دراجة نارية، راديو، ثلاجة، هاتف، تلفاز.

- لتحديد الفقر المتعدد الأبعاد تُجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان للحصول على قياس الحرمان في الأسرة، والذي يرمز إليه بـ c، والحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3 نقاط أي ما يعادل ثلث المؤشرات، فإذا كانت حصيلة c هي 3 أو أكثر تكون الأسرة المعيشية وكل أفرادها في حالة الفقر المتعدد الأبعاد، أما الأسر التي تتراوح نتيجتها بين 2 و3 فتكون معرضة لحالة الفقر المتعدد الأبعاد.

- قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد هي حاصل ضرب مقياسين: نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد وشدة الفقر.

226- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص225.

- نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد H تساوي:

$$H = \frac{q}{n}$$

- حيث q هو عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد وn هو العدد الإجمالي للسكان.

- تعكس شدة الفقر A نسبة المؤشرات المقاسة d التي تدل على حرمان السكان الفقراء، وتجمع نقاط الحرمان المسجلة للأسر الفقيرة فقط، وتقسم على العدد الإجمالي للمؤشرات والعدد الإجمالي للسكان الذين يعانون من الفقر:

$$A = \frac{\sum_1^q c}{qd}$$

- حيث أن c هو العدد الإجمالي لأوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء وd هو العدد الإجمالي للمؤشرات المقاسة.

II-4-5- محاولة بناء دليل مقترح لقياس الفوارق المكانية في التنمية البشرية:

مما أمكننا ملاحظته على أدلة التنمية البشرية المعتمدة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى حد الآن أنها تعنى بقياس التنمية البشرية على مستوى الدول والأقاليم (أي مجموعة من الدول)، فقياس التنمية البشرية على مستوى الدولة ككل يخفي بعض الفوارق الموجودة داخل الدولة إن على المستوى الجهوي أو على المستوى المحلي، وإن كان لدليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة القدرة على كشف التفاوت الموجود في توزيع الدخل بين مختلف طبقات المجتمع إلا أنه لا يمكن من حصر الأماكن التي تعاني من هذا التفاوت، فلو أخذنا على سبيل المثال البعد الصحي، فقد كشفت دراسة للبنك الدولي حول النمو والتنمية أن دولة البرازيل وجدت بها علاقة عكسية بين النمو والصحة وهي خلافا لما جاءت به النظريات وما توصلت إليه الدراسات السابقة في هذا الشأن، وقد أُرجع سبب ذلك إلى عدم عدالة توزيع المرافق والخدمات الصحية عبر هذا البلد، فوجود أسر وقرى ومدن بأكملها تعاني من العوز وضيق في المعيشة ونقص في مرافق وخدمات الرعاية الصحية جعل جزء معتبر من السكان خارج الدائرة الإنتاجية في هذا البلد.

إن هذا الدليل المقترح يركز على نتائج التباين والاختلاف الموجود بين مختلف التقسيمات الإدارية للدولة المعنية، وهذا ما يجعلنا أمام ثلاثة حالات هي: التباين الحاد والتباين المتوسط والتباين الضعيف، إضافتا إلى التباين المقبول، وهذا الأخير لا نعني به التباين الضعيف جدا فقد يكون حاد أو متوسط أو ضعيف لأنه يخضع لاعتبارات جغرافية واجتماعية وثقافية ...الخ.

إن أهمية هذا المؤشر تتجلى أكثر في قدرته على توصيف حالة التنمية البشرية في أي منطقة إدارية من بين مناطق الدولة الواحدة، وهذا ما سيعمل على توجيه السياسات العامة لتحقيق التنمية المكانية بحسب حالات الضعف والقصور المسجلة في تلك المنطقة بعينها، وإلى جانب ذلك يساهم ويساعد على اختيار النموذج الأنسب للتنمية، وهذا ما من شأنه أن يساهم في تحقيق عدالة وترشيد ونجاعة أكثر للإنفاق على التنمية البشرية، فيوجه مباشرة لسد ثغرات التنمية البشرية على مستوى المنطقة المحددة، أما كيفية الحساب فتتم من خلال تطبيق صيغة التباين على أدلة التنمية البشرية لمختلف التقسيمات الإدارية للبلد بعد تبويبها في ثلاث مستويات.

III-5- الجزء الخامس: التنمية البشرية والسياسات الاقتصادية

إن المتفحص لتقارير التنمية البشرية الصادرة إلى حد الآن يدرك وجود تأثير ما بين التنمية البشرية ومختلف السياسات والظواهر الاقتصادية، فنجاح أو فشل برامج التنمية البشرية إنما يستند على ما تحققه السياسات الاقتصادية المنتهجة والظواهر الاقتصادية المصاحبة لذلك، فهناك سياسات انتهجت نتج عنها الصعود –مما انعكس إيجابا على التنمية البشرية- وأخرى نجم عنها اتساع في تحديات التنمية البشرية وعلى رأسها الفقر والأمية.

تركزة الآراء حول التنمية على ثلاث مجموعات من المسائل، الأولى هي الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل، والثانية هي الحاجة إلى مؤسسات قوية وحكم صالح لفرض سيادة القانون والسيطرة على الفساد، والثالثة هي الحاجة إلى العدالة الاجتماعية وإشراك الناس في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم وبلدانهم. وهذه المسائل كلها حاسمة في التنمية البشرية المستدامة، وما زالت تستحق إعطائها الأهمية والأولوية في صنع القرار، لكنها تغفل عن عامل رابع يتمثل في القيود البنيوية التي تعيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ويقترح تعاهد

التنمية للألفية المقدم في تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 نهجا لسياسة تحقق أهداف التنمية للألفية وتبدأ بالتعامل مع هذه القيود[227].

تساهم الدولة بشكل أكبر في تحقيق التنمية البشرية من خلال إيجاد ووضع سياسات هادفة تمس مجالات عدة منها تحقيق العدالة في توزيع الثروة، تنظيم وتحفيز السوق، اعتماد إصلاحات هيكلية في الاقتصاد لتحقيق الصعود الاقتصادي بالأخص في الدول النامية والتي يجب عليها العمل بكل جد وثبات لإزالة كافة معوقات تحقيق التنمية البشرية.

II-5-1- دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية:

تضطلع الدولة بدور حيوي وكبير في الحياة الاقتصادية فهي الضامن والكافل لذلك خاصة على مستوى الدول السائرة في طريق النمو حيث التخطيط والمصاحبة للفعل التنموي بغية رسم المسار الصحيح أو تصحيح الاتجاه، وفي هذا الإطار تعرف الدولة بمعناها الدقيق –من الناحية الاقتصادية- بأنها: "المؤسسة المكلفة بوضع وتطبيق السياسات الاقتصادية"[228].

من غير المعقول أن يتم حصر مفهوم الدولة في الجانب الاقتصادي للحياة بل أن هذا الفهوم يتخطى ذلك ليشمل الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي والبيئي وباقي مناحي الحياة، وهذا ما من شأنه أن يوفر مناخا مناسبا لتحقيق التنمية البشرية على اعتبار الدور المتعاظم للدولة الحديثة، وبشكل أشمل فقد عُرّفت الدولة على أنها: "ذلك الجهاز المؤسسي الذي يضطلع بإدارة شؤون المجتمع وفق مشروع حضاري استراتيجي، في إقليم جغرافي محدد وفي محيط جيوستراتيجي حيوي، لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة التي في إطارها ترتفع المقدرة الإنجازية المجتمعية بما يضمن بلوغ أهداف المجتمع وتعظيم مصالحه ومواجهة تحدياته الحالية والمستقبلية"[229].

227- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، ص1.
228- صالح صالحي، "دور الدولة في الحياة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، جامعة سطيف، 2005، ص 23.
229- صالح صالحي، مرجع ذكر سابقا، ص 24.

يمكن دراسة دور الدولة في التنمية البشرية من خلال إبراز دورها في تحقيق ثلاث عناصر أساسية ترتبط بشكل مباشر مع التنمية البشرية، وتتمثل في:

1. دور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي.
2. دور الدولة في توزيع الدخل.
3. دور الدولة في تقديم السلع والخدمات العامة.

- وفيما يلي سنوضح هذه العناصر الثلاث بشيء من التفصيل:

II-5-1-1- دور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي:

في الخمسينات والستينات من القرن الماضي تركزت الجهود في العالم على إحداث نمو اقتصادي على خلفية الدمار الذي خلفته الحرب العالمية آنذاك، فكان النمو مرادفا للتنمية الاقتصادية وكلاهما يعبر عن الآخر، كما أن تحقيق النمو كان بإشراف من الدولة من خلال تبني سياسات رشيدة تزيل المعوقات وتكفل تحقيق النمو الاقتصادي، وبهذا تمكنت الدول من توفير الرفاه لشعوبها انطلاقا من النمو الحادث في الناتج المحلي الإجمالي لها.

لقد أجمعت تقارير التنمية البشرية المتتالية على أهمية النمو الاقتصادي في إحداث التنمية البشرية فهو بمثابة المغذي للتنمية البشرية، ولأهمية النمو الاقتصادي في التنمية البشرية أصدر برنامج الأمم المتحدة تقريرا سنة 1996 بعنوان "النمو الاقتصادي والتنمية البشرية" أكد فيه على أن التنمية البشرية أوسع من أن تحصر في النمو الاقتصادي وأن النمو الاقتصادي بمثابة المغذي للتنمية البشرية، بهذا وجب على الدول أن تعمل على ضمان حد أدنى لمعدل النمو الاقتصادي، على اعتبار أن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع في حجم النفقات العمومية وهذا الارتفاع بدوره يؤدي إلى اتساع في البنية التحتية من خلال التزايد المستمر في الإنفاق على البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وكل هذا ينعكس على الإنسان باعتباره محور التنمية، وبالتالي فإن قاعدة الموارد البشرية الجاهزة للمساهمة في الإنتاج الوطني ستتسع أكثر، وهذا ما يؤدي من جديد إلى الرفع من معدل النمو الاقتصادي لتستمر عملية النمو من جديد.

باشرت العديد من الدول النامية إصلاحات هيكلية على اقتصادياتها بإيعاز من صندوق النقد الدولي أو بإيحاء من الأوضاع والأزمات التي شهدتها وهذا بغية تحقيق وثبة في النمو الاقتصادي، والذي بغيابه أو تراجعه يتجسد التدهور في الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، فالحرص المتنامي والمستمر للدولة على إحداث النمو الاقتصادي إنما يؤدي إلى تكوين تآزر بين النواحي المختلفة للتنمية البشرية.

مما سبق نستشف وجود ارتباط ثنائي الاتجاه بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي على حلقة مكملة، حيث تعزز التنمية البشرية الجيدة النمو الاقتصادي، والذي بدوره يدفع التنمية البشرية نحو الأمام، لكنه ينطوي أيضا على حلقة مفرغة، حيث تسهم التنمية البشرية الرديئة في التراجع الاقتصادي مما يقود بدوره إلى مزيد من التدهور في التنمية البشرية[230]، والشكل (2-5) يوضح هذا الارتباط الثنائي الاتجاه بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

230- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، ص69.

الشكل (2-5): الارتباط الثنائي الاتجاه بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

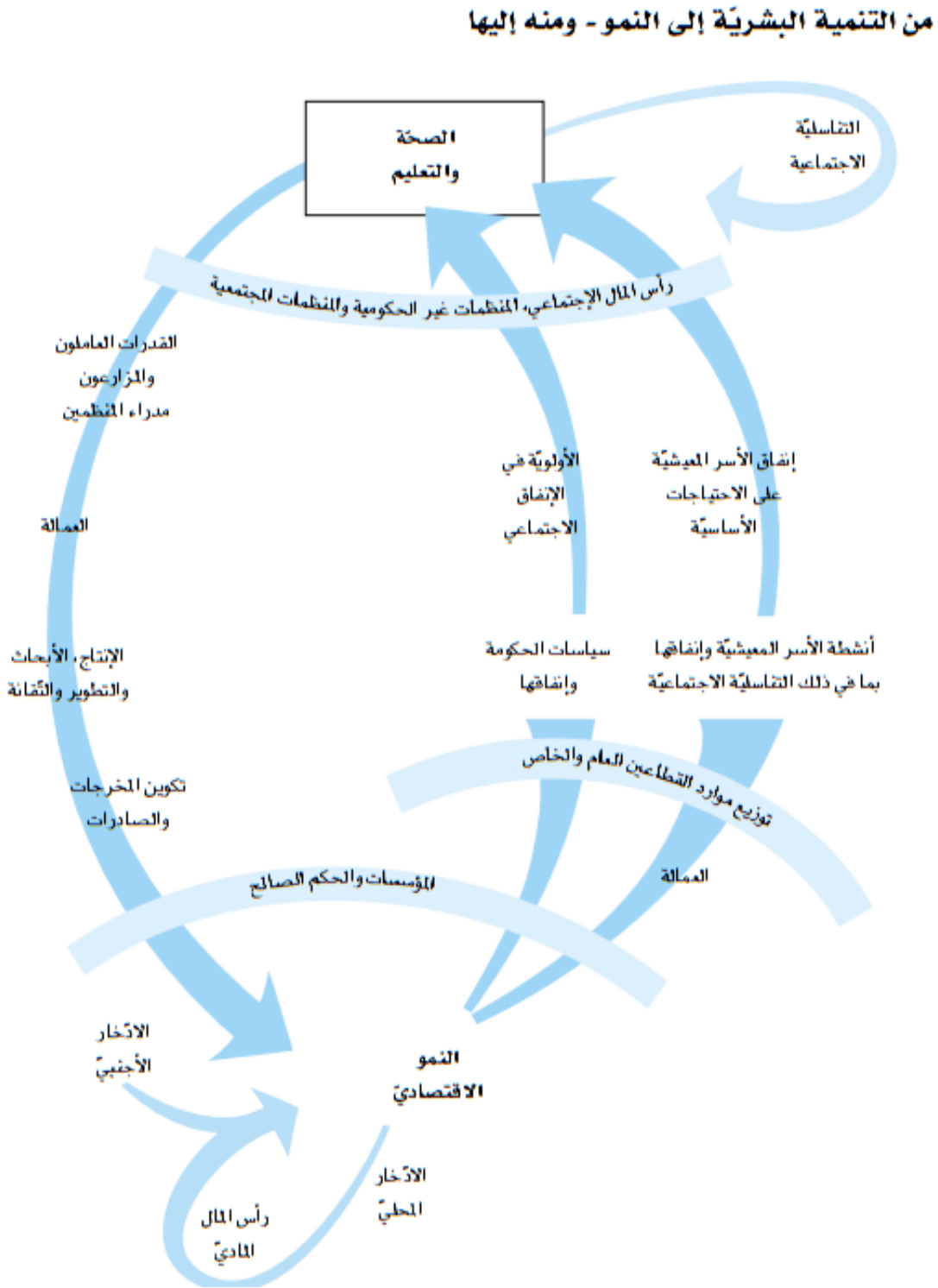

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، ص70.(عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1996).

II-5-1-2- دور الدولة في توزيع الدخل:

إن عملية توزيع الدخل أو الثروة أخذت حيزا واسعا من اهتمامات الاقتصاديين مرورا بـ "آدم سميث" إلى الآن، حيث اهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كثيرا بهذه العملية معتبرا إياها دعامة أساسية أو كابحا لعملية التنمية البشرية، فتكون دعامة أساسية في حال تحققت العدالة في التوزيع ما يجعل جميع أفراد المجتمع يساهمون في العمل التنموي إدراكا منهم بأن حقهم سيبقى مكفولا لهم، وتكون كابحا للتنمية البشرية في حال عدم العدالة في التوزيع فالفقراء ومحدودي الدخل يتولد لديهم شعور بالحرمان من حقوقهم فلا يأبهون بالمساهمة في العمل التنموي، ومن منطلق المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية فإنها تتدخل لتوزيع الدخل وتحقيق العدالة في ذلك.

إن العدالة الاجتماعية تعني التوزيع العادل للدخل الوطني ما بين كل الطبقات الاجتماعية التي أسهمت في تحقيقه وما بين مختلف الأفراد داخل كل طبقة، ولا يعني هذا الهدف بطبيعة الحال المساواة في توزيع الدخول، فحتى في الدول الاشتراكية لا توجد مثل هذه المساواة، وإنما معناها بالأحرى أن يكون الجزاء أو العائد متناسبا مع الإسهام في الإنتاج مع بعض التعديل لأسباب إنسانية[231].

في سنة 1955 طوّر "كوزنتس" أطروحة تقول بأن توزيع الدخل يتجه نحو عدم العدالة في المراحل الأولى للتنمية، ذلك قبل أن يتجه نحو عدالة التوزيع في المراحل المتقدمة للتنمية تؤدي فيها العمليات التنموية في نهاية المطاف إلى انخفاض درجة عدم العدالة في توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد، بمعنى آخر هناك علاقة غير خطية بين متوسط دخل الفرد –كمؤشر للمرحلة التنموية– ومؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل[232].

لتحقيق العدالة في توزيع الدخل تعتمد الدولة على آليات ولعل أهما يتمثل في الضرائب والنفقات العمومية، ونوضح هذين الآليتين على النحو التالي:

231- هشام مصطفى الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية"، مرجع ذكر سابقا، ص 324.

232- المعهد العربي للتخطيط، "سياسات العدالة الاجتماعية"، جسر التنمية- سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة وعشرة، -الكويت، فبراير 2012- السنة الحادية عشر، ص03.

1. دور الضرائب في تحقيق العدالة في توزيع الدخل:

من خلال السياسة المالية تتدخل الدولة لتحقيق أهداف المجتمع، فوجود فوارق كبيرة بين الطبقات –أي عدم وجود توازن بين الشرائح الدخلية في المجتمع- يجعل وجود شرائح دخلية كبيرة دون حد الكفاف*، وبالتالي انخفاض مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع، لذا تتدخل السياسة الضريبية لمحاولة تحسين مستوى معيشة هؤلاء الأفراد من خلال استخدام الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة لتعويض ذوي الدخول المنخفضة في صورة دعم سلع ضرورية وإنشاء خدمات يستفيد منها محدودي الدخل ويتحمل تكاليفها مرتفعي الدخل مثل الخدمات الصحية المتمثلة في المراكز والمستشفيات العمومية وخدمات اجتماعية كدور المسنين ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وغيرها من المرافق ذات النفع العام[233].

2. دور النفقات العمومية في توزيع الدخل:

إن النفقات العامة تؤثر في توزيع الدخل القومي بين الأفراد، فالنفقات الحقيقية تؤدي إلى خلق دخول للأفراد مقابل إنتاج السلع والخدمات وهذا ما يتوافق والتوزيع الأولي للدخل، أما النفقات التحويلية فتعمل على تحويل الدخل الوطني أو جزء منه –حسب مقتضيات السياسة المالية- لصالح بعض الطبقات الاجتماعية، ومن ثم فإن للدولة إذن من خلال سياستها في الإنفاق العام بإمكانها أن تتحكم في توزيع الدخل بين الأفراد[234].

- ويتخذ إعادة توزيع الدخل الوطني أحد الاتجاهات التالية[235]:

أ- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات الاجتماعية المختلفة للحد من التفاوت بين الطبقات.

ب- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف عوامل الإنتاج أي بين مختلف مصادر الدخل، وهي العمل ورأس المال والأراضي، وهذا هو الاتجاه الغالب في البلاد الرأسمالية المتقدمة.

*- يقصد بحد الكفاف الحد الأدنى لمستوى معيشة الأفراد.

233- أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة"، مرجع ذكر سابقا، ص302-304.

234- هشام مصطفى الجمل، مرجع ذكر سابقا، ص 328-329.

235- نفس المرجع السابق، ص329-330.

ت- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف قطاعات الإنتاج المختلفة، وهي الزراعة والصناعة والخدمات، وهذا الاتجاه كثيرا ما يحدث في البلاد الرأسمالية، حيث تعمل هذه البلاد على زيادة الدخول الزراعية لانخفاض معدل النمو الزراعي عن الصناعي.

ث-إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف الأقاليم لصالح المناطق التي لا تتمتع بميزات نسبية من حيث الموارد الطبيعية.

II -5-1-3- دور الدولة في تقديم السلع والخدمات العامة:

إن مفهوم التنمية البشرية يشمل مؤشرات تتعلق بالتعليم والتدريب والصحة والتزود بالمياه والصرف الصحي وغير ذلك، وبالتالي فإن هذا المفهوم للتنمية يتطلب إستراتيجية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهذه الإستراتيجية تستلزم تهيئة البنى الأساسية المادية والبشرية والاجتماعية اللازمة لها، هذه المرافق تحتاج إلى تدخل مباشر من الدولة لتوفيرها لأسباب كثيرة، منها أنها لا تخضع لمبدأ العوائد والتكاليف، وبعضها يحتاج إلى رأس مال ضخم لا يتوفر إلا لدى الدولة ونسبة المخاطرة في بعضها مرتفعة وبعضها لا تظهر فوائدها إلا بعد فترة طويلة[236].

هذه السلع والخدمات العامة تحتاج في العادة إلى سياسات حكومية لتوفيرها، إما من خلال سياسات انتقائية شاملة بطريقة لا تميز بين الفئات الاجتماعية أو المناطق المختلفة مثل برامج التعليم الأساسي وبرامج الحملات الوطنية للتحصين ضد الأمراض، وإما من خلال سياسات انتقائية موجهة لفئات معينة من فئات المجتمع كذوي الحاجات الخاصة وفئات المجتمع عند خط الفقر أو دونه مثلاً، حيث تأخذ هذه السياسات عدة أشكال منها القرار السياسي الاقتصادي، أو الإنفاق على البرامج الاجتماعية، أو إعطاء دعم للفئات المحرومة[237].

236- بتصرف عن إبراهيم مراد الدعمة، مرجع ذكر سابقا، ص55-56.
237- إبراهيم مراد الدعمة، مرجع ذكر سابقا، ص57.

II-5-2- دور السوق في تحقيق التنمية البشرية:

إن إبراز دور السوق في التنمية البشرية هو في الأساس تبيان لمدى قدرة السوق على توفير السلع و الخدمات دون تدخل من الدولة، وما يجعلنا نتساءل هنا هو الأهداف المتباينة لكل من الدولة والسوق من خلال ممارسة النشاط الاقتصادي، فهناك الكثير من الخصوصيات التي تتميز بها بعض السلع و الخدمات وبالأخص تلك الحاجات العامة منها تجعل السوق يتغاضى عن توفيرها، ومن بين هذه الخصوصيات مثلا ضخامة تكاليف المشروعات العامة، وبعض السلع يتأتى ربحها بعد فترة طويلة مع العلم أن تكلفة إنتاجها مرتفعة، ومنه فإن السوق يدخل في كثير من الأحيان كمساهم –إلى جانب الدولة– في توفير سلع وخدمات التنمية البشرية، على اعتبار أن بعضها يعتبر سلع شبه سوقية كالصحة والتعليم وهذا ما يجعلنا نؤكد على وجوب التكامل لا التنافر أو الإلغاء مابين الدولة ممثلة في القطاع العام والسوق في تشاركية نحو تحقيق التنمية البشرية.

II-5-3- الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية:

إن مصطلح الإصلاح الاقتصادي يرد كتعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات متناسبة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال إيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب كلي يتلاءم وتركيبة العرض الكلي، وباعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلا عن اعتماد سياسات اقتصاد جزئي تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار وتعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الإدارية، وبموجب ذلك يتم استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي والحد من الضغوط التضخمية وإزالتها وتقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب ضمان النمو القابل للاستمرار وتخفيض البطالة فضلا عن سياسات الاستقرار والإصلاحات الرامية لتحسين الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل[238]. زيشمل الإصلاح الاقتصادي تلك السياسات والإجراءات

[238]- ملتقى شذرات بالأردن، "الإطار العام لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية"، على الموقع الإلكتروني:
www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8984

المرتبطة بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني على نحو يؤدي إلى تفعيل آليات السوق ويمكن الاقتصاد من زيادة الدخل والناتج الوطني وتحقيق النمو المستدام[239].

إن تجارب التنفيذ لبرامج الإصلاح الهيكلي تؤكد نتائج مرضية على المستوى الاقتصادي، أما الهموم التنموية الهامة مثل التعليم والرعاية الصحية وإشباع الحاجات الأساسية والأمن والمشاركة في صنع القرار عوض الاكتفاء بتنفيذه لم تؤخذ في التحليل بشكل كافي[240]، وبهذا فإن برامج الإصلاح الاقتصادي كان لها غرض اقتصادي بالأساس، وما يبرر ذلك تراجع بعض دول الإصلاح الاقتصادي في ترتيب التنمية البشرية على الرغم من التقدم الذي أحرزته في الجانب الاقتصادي، فالجزائر مثلا – وبحسب ما ورد في تقارير التنمية البشرية لسنوات 1995 و2000 و2004- انتقلت من المرتبة 85 في سنة 1995 ثم المرتبة 107 سنة 2000 فالمرتبة 108 سنة 2004.

إن الإصلاح الاقتصادي يوفر مناخا أفضل لاستخدام رؤوس الأموال بكفاءة، غير أن هذه الكفاءة لا تتحقق تلقائيا، وإنما يتم ذلك من خلال تصرفات تجري عليها من قبل العنصر البشري الموجود في المجتمع، فهو القادر وحده على خلق الاستثمار وتقييم البدائل المتاحة، وهو الذي يحقق ذلك كعامل فني ومبتكر[241]، وهذا ما يؤكد على أن الإنسان هو أساس أي إصلاح اقتصادي، وقد أكدت تقارير التنمية البشرية على أن الإنسان محور التنمية فهو صانعها والمستفيد منها.

239- نفس المرجع السابق.
240- علي عبد الله، "موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي"، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، سنة 2003، ص100-106.
241- نفس المرجع السابق.

خاتمة:

نعتقد من خلال العرض الذي تم تقديمه في هذا الفصل أنه تم التوصل إلى تعريف مفهوم التنمية البشرية كامتداد للتطور الذي شهده مفهوم التنمية ككل، كما تم أيضا إبراز العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة أساسا في الصحة والتعليم والمستوى المعيشي.

كما أنه ومن خلال استعراض سبل وأدوات قياس التنمية البشرية حاولنا أن نحدد دليل ومؤشرات التنمية البشرية بالاعتماد على ما جاءت به تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تم توضيح مختلف التطورات التي عرفها دليل التنمية البشرية بدءاً من الدليل الوارد في أول تقرير للتنمية البشرية سنة 1990 إلى تقرير سنة 2010 حيث حمل هذا الأخير تغيرات على مستوى دليل ومؤشرات التنمية البشرية.

إذا كان دليل التنمية البشرية يقيس مستويات الإنجاز في التنمية البشرية فإن هناك أدلة ومؤشرات تقيس مستويات الحرمان في التنمية البشرية كدليل الفقر البشري ودليل الفقر متعدد الأبعاد، وهذا ما حاولنا إيضاحه من خلال التعرض لهذين الدليلين.

نظراً لما يتولد عن السياسات الاقتصادية من آثار على التنمية البشرية، فقد حاولنا أن نبرز الصلات بين التنمية البشرية والسياسات الاقتصادية من خلال التعرض لدور الدولة والسوق والإصلاح الاقتصادي في إحداث التنمية البشرية.

مراجع الفصل الثاني:

1. محمد حافظ الرهوان، "التنمية الاقتصادية"، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 2006
2. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، "التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق"، الطبعة الثانية،الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر.
3. مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2007
4. إسماعيل شعباني، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 1997.
5. المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، "دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية"، الجزائر، جوان 1979.
6. مدحت العقاد، "مقدمة في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1983.
7. محمد صفوة قابل، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"، بدون طبعة، مصر، 2008.
8. عماد الدين أحمد المصبح، "رأس المال البشري في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الاقتصاد السوري- رؤية شبابية.
9. لبيب شقير، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، بدون طبعة، مطابع نهضة مصر، القاهرة- مصر، 1988.
10. عبد الرحمن بن خلدون وراجعه وقدم له عبد البارى محمد الطاهر، "مقدمة ابن خلدون"، الطبعة الأولى، دار الغد الجديد، القاهرة- مصر، 2007.
11. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، "التنمية وحقوق الإنسان- نظرة اجتماعية-"، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2006.
12. مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، "الاستثمار في رأس المال البشري"، ورقة عمل.
13. هدى زوير مخلف الدعمي وعدنان داود محمد العذاري، "الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية"، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان- الأردن، 2010.
14. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، "العولمة والتنمية البشرية المستدامة"، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان – الأردن، 2008.
15. كامل المراياتي، "الفكر التنموي ومقاييس التنمية البشرية"، مجلة مدارك-العدد الثاني، على موقع الانترنت: http://www.madarik.net/mag2/10.htm

16. فرعون أمحمد ومحمد إليفي، "الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة"، على موقع الانترنت: iefpedia.com/.../ الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل...
17. نعيمة يحياوي ونجوى حرنان، "طرق ومؤشرات قياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال – دراسة تحليلية–"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2015/13، جامعة محمد بوضياف، مسيلة.
18. بارك نعيمة، "تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009،شلف–الجزائر.
19. العمراني عمر، "التطور المفاهيمي للتنمية: من التنمية إلى ما بعد التنمية"، على الموقع الالكتروني: www.m.ahewar.org
20. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010.
21. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، (لمحة عامة).
22. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003.
23. محمد أبو سليم، "العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المجتمعات العربية"، بحث خاص على الموقع الإلكتروني: Alwsa2l.blogspot.com/2013/05/blog-post_21.html ?m=1
24. عماد الدين أحمد المصبح، "دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية"، ورشة عمل حول تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل للشباب، دمشق، خلال الفترة 22-2006/04/27.
25. هشام مصطفى الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية–مصر، 2006.
26. محمود عبد الرزاق، "اقتصاديات السكان والموارد البشرية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2010.
27. أسعد خطاب، "اقتصاديات تنمية الموارد البشرية"، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، بدون ذكر للبلد، 2008.
28. مضر خليل عمر ورقية مرشد حميد، "العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع"، على الموقع الالكتروني: uploadswww.arabgeographers.net >
29. عطية خليل عطية، "التربية والتنمية في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
30. أمنة كاظم مراد المنصوري، بعنوان "التربية الصحية"، على الموقع الالكتروني: http://www.uobabylon.edu.iq

31. سلوى عثمان الصديقي والسيد رمضان، "الصحة العامة والرعاية الصحية من المنظور الاجتماعي"، بدون طبعة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004.
32. محمد عثمان عبد المالك، "الصحة والتنمية والفقر"، مجلة الصحة العامة السودانية، المجلد 2(4)، أكتوبر 2007، على الموقع الالكتروني: http://www.sjph.net.sd/files/vol2i4p232-235.pdf
33. البنك الدولي، "التنمية الصحية –إستراتيجية البنك الدولي لتحقيق النتائج في مجال الصحة والتغذية والسكان– (عرض عام)"، واشنطن 2008، على الموقع الالكتروني: http://siteresources.worldbank.org/HEALTHNUTRITIONANDPOPULATION/Resources
34. نصيرة قوريش، "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، شلف، 6-2011.
35. وجدان منتصر، محاضرة بعنوان"أهمية الدخل القومي"، على الموقع الالكتروني: http://maawsou3a.blogspot.com/2015/05/blog-post_293.html
36. إبراهيم مراد الدعمة، "التنمية البشرية (الإنسانية): بين النظرية والواقع"، بدون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2009.
37. كمال صالح، "نحو تطوير مؤشرات للتنمية البشرية خاصة بالدول العربية"، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان–الأردن، 12-13 نوفمبر 2007.
38. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011.
39. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007/2008، تقرير التنمية البشرية لسنة 2008/2007.
40. غريب بولرباح وبضياف احمد، "الأداء الحكومي من خلال المؤشرات الكمية الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة–الجزائر.
41. سعد طه علام وفريد أحمد عبد العال، "اقتصاديات التنمية البشرية"، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة–مصر، 2012.
42. خديجة عبد الله يحمد، "أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية"، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت– الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2-2009/4.
43. وسن عبد الرزاق حسن، "إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2013.
44. عبد الحميد نوار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– المكتب الإقليمي للدول العربية)، "دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية"، تقرير التنمية الإنسانية العربية– سلسلة أوراق بحثية، 2014.

45. صالح صالحي، "دور الدولة في الحياة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، جامعة سطيف، 2005.
46. المعهد العربي للتخطيط، "سياسات العدالة الاجتماعية"، جسر التنمية– سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة وعشرة، –الكويت، فبراير 2012– السنة الحادية عشر.
47. ملتقى شذرات بالأردن، "الإطار العام لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية"، على الموقع الإلكتروني: www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8984
48. علي عبد الله، "موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي"، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، سنة 2003.

Bibliographie & Références

1. Kindleberger, C. P. , Economic Development, New york, Mc-Graw Hill Book.
2. BRASSEUL . J , introduction à l'économie de développement, ARMAND COLIN , Paris, 1989.
3. United Nations Development Programme (UNDP),1990, Human Development Report 1990.
4. United Nations Development Programme (UNDP), 1993, Human Development Report 1993.
5. United Nations Development Programme (UNDP), 1994, Human Development Report 1994.
6. United Nations Development Programme (UNDP), 1995, Human Development Report 1995
7. CONSTITUTION OF THE WORLD HEALTH ORGANIZATION , p01, Basic Documents Forty-fifth edition Supplement, October 2006,On the website: http://www.who.int/governance/eb/who_constitution_en.pdf
8. David E. Bloom, Education. Health.and Development, American Academy of arts and sciences (project on universal basic and secondary), On the website: https://www.amacad.org/publications/ubase_edu_health_dev.pdf
9. United Nations Development Programme (UNDP), 1992, Human Development Report 1992

الفصل الثالث:

تطور النفقات
وواقع التنمية البشرية
في الجزائر

الملخص:

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها إلى الآن العديد من المخططات والبرامج التنموية خصصت لها مبالغ مالية معتبرة، فمن جانب حجم النفقات المرصودة لتغطية هذه المخططات والبرامج فقد تباينت بحسب الوقائع والظرف الاقتصادي، فنجد أن حجم الإنفاق في الستينات كان متواضع جدا نتيجة افتقاد الجزائر آنذاك للعديد من مواردها المدرة للثروة بالنظر إلى الإجحاف الذي تضمنته اتفاقية "إيفيان"، وبعد التأميمات التي باشرتها الجزائر وبالأخص تأميم المحروقات سنة 1971 انتعشت الخزينة العمومية ونما حجم النفقات العامة، ما جعل حجم النفقات المخصص للمخططات والبرامج التنموية المستقبلية يرتفع، حتى أن برامج مطلع الألفية عرفت مخصصات مالية ضخمة جدا لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجزائر، فنجد أن الغلاف المالي المخصص لبرنامج توطيد النمو وصل إلى 286 مليار دولار.

عملت الجزائر من خلال المخططات والبرامج الإنفاقية التي أطلقتها منذ استقلالها إلى الآن على نشر التنمية في كافة أنحاء الوطن في محاولة منها لتحقيق العدالة في التوزيع، ويظهر ذلك واضحا من خلال البرامج التي أطلقت مطلع هذه الألفية حيث حاز الجنوب والهضاب العليا على أهمية خاصة، وهذا الاهتمام بالعدالة في توزيع الدخل والإنفاق إن على المستوى الجغرافي أو الفئات أو غير ذلك قد لقي اهتماماً كبير من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي استحدث دليل ومؤشرات للتنمية البشرية معدلة بعامل عدم المساواة، فعدم العدالة في التوزيع ينجم عنه تبعثر وتشتت المجهودات المبذولة في سبيل إحداث وتحقيق التنمية البشرية.

بعدما قطعت الجزائر أشواط عملاقة في إقامة البنية التحتية عملت على تحقيق الرفاهية للأفراد من خلال الحرص على تحسين المستوى المعيشي بتوفير مختلف سلع وخدمات التنمية البشرية، ولعل هذا مما جعل ترتيب الجزائر في مستويات الانجاز الخاصة بالتنمية البشرية يتأرجح بين المتوسط والمرتفع.

مقدمة:

غداة الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات جمة ناجمة عن ما خلفه المستعمر الفرنسي من دمار شامل للبلاد والعباد، فقد ورثة الجزائر من الحقبة الاستعمارية عبئ ثقيل حتى أن الخزينة آنذاك كانت فارغة تماما، إضافتا إلى الإجحاف الذي تضمنته اتفاقية "إيفيان"، والتي مكنت فرنسا من الاستمرار في تحكمها بمقدرات البلد، ما جعل الدولة الجزائرية الفتية تعيش في ضائقة مالية أمام التحديات الكبيرة التي تحاصرها، وهذا نتيجة غياب مصادر لتمويل النفقات العامة، وللخروج من هذه الحالة المعسرة باشرت الجزائر بكل عزيمة وجرأة القيام بالتأميمات والتي تمثل أهمها في تأميم قطاع المحروقات سنة 1971.

بانتزاع الجزائر لحقها وتحكمها في مقدراتها ارتفع حجم النفقات العامة ما مكن من إقامة البنية التحتية، والسعي في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، فمن خلال مخططات وبرامج التنمية المتخذة منذ الستينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا حققت الجزائر وثبات عملاقة مكنتها من تحقيق مستويات مقبولة وجيدة بالأخص في مجال الصحة والتعليم والمستوى المعيشي للأفراد، ما جعل الجزائر ومنذ ظهور أول تقرير للتنمية البشرية سنة 1990 تحقق تمركزا في سلم التنمية البشرية تأرجح بين المستوى المرتفع والمتوسط.

في هذا الفصل سنحاول تتبع مسار الإنفاق العام في الجزائر منذ الستينات إلى الآن معتمدين في ذلك على المخططات والبرامج التنموية التي تم إطلاقها، وبعد ذلك سنعرج على جزئية غاية في الأهمية تتمثل في مسألة عدم العدالة (أو عدم المساواة) في توزيع الدخل والإنفاق، وهذا بالنظر للأهمية التي حظيت بها هذه المسألة من لدن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وقبل أن نبرح هذه الجزئية المهمة سيتم تقديم مجموعة من المعايير والمقاييس المستخدمة في قياس عدم العدالة مع القيام بحساب بعضها للجزائر بغرض التعرف على واقع عدم العدالة في التوزيع بالجزائر، وفي آخر هذا الفصل سيتم الوقوف على واقع التنمية البشرية في الجزائر من خلال الاعتماد على دليل ومؤشرات التنمية البشرية ودليل ومؤشرات التنمية البشرية المعدّلة بعامل عدم المساواة بهدف التعرف على واقع التنمية البشرية في الجزائر، ويختتم هذا الفصل بالتطرق لتحديات ومعوقات التنمية البشرية.

III-1- الجزء الأول: تطور النفقات في ظل مخططات وبرامج التنمية

غداة الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات كبيرة متعلقة في الأساس بالجانب الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، فالمخلفات الناجمة عن الاستعمار ولدت عبئ ثقيل لا بد من تحمله والتعامل معه بحكمة لمعالجة مختلف المشاكل الموجودة، ومن بين هذه المشاكل نجد[242]:

- **مشاكل اجتماعية:**

أسفرت حرب التحرير عن أكثر من مليون ونصف شهيد، وعن ثلاثة ملايين من الذين كانوا محتشدين في التجمعات والمحتشدات الإجبارية، وعن أكثر من 400 ألف كانوا معتقلين وموقوفين في معتقلات وسجون المستعمر، وعن أكثر من 500 ألف كانوا لاجئين خارج الوطن، خصوصا في تونس والمغرب وعن أكثر من 300 ألف يتيم، من بينهم 30 ألف يتامى الأب والأم، وأكثر من 300 ألف مجاهد، من بينهم الكثير من المعطوبين، وأكثر من 700 ألف مهاجر، جاؤوا من الأرياف والقرى نحو المدن، بالإضافة إلى العديد من الأرامل والعائلات الذين وجدوا أنفسهم غداة الاستقلال بلا مأوى ولا عمل، وبالتالي فإن هذا العدد الضخم من السكان، والذي يزيد عن 50% من مجموع السكان، كان المشكل الأول لحكومة الجمهورية الجزائرية الفتية، فكان عليها أن تجد لهم العمل والسكن والعلاج، وكل ما تتطلبه الحياة الكريمة في ظل الاستقلال الوطني.

- **مشاكل اقتصادية:**

لقد دمر العدو المستدمر ما يزيد عن 8000 قرية تدميرا كاملا، وحرق آلاف الهكتارات من الغابات، وسلب وقتل الكثير من الماشية، حتى انخفض عددها من 7 ملايين رأس إلى ثلاثة ملايين رأس، بالإضافة إلى ما فعلته فرنسا طيلة 7 سبع سنوات ونصف من الحرب، وأكملت "منظمة لواس" تخريب ما تبقى من منشآت اقتصادية وثقافية وصحية وغيرها، فانعكست هذه الآثار التخريبية التدميرية على المجتمع الجزائري، فانتشرت البطالة وقل

242- على الموقع الالكتروني:

www.onefd.edu.dz/.../fichiersPDF/.../F324-ENV3.doc

الإنتاج، وازداد الفقر، وانتشرت الأمراض، فما كان على حكومة الجمهورية الجزائرية الفتية من إلا أن تجد حلولا ناجحة لهذه المشاكل العويصة.

لجأت الجزائر بعد الاستقلال السياسي إلى محاولة تطبيق سياسة تنموية شاملة تبلورت رُؤاها ضمن النصوص الأساسية والمواثيق، ابتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962 وميثاق الجزائر 1964 وبعدها الميثاق الوطني 1976[243]، وقد التقت هذه المواثيق في عدة نقاط ولعل أهمها اتخاذ النهج الاشتراكي في التسيير.

يسعى برنامج طرابلس إلى بناء مجتمع متوازن اجتماعيا واقتصاديا، وعلى هذا الأساس فإن خطوطه العريضة تتمحور حول النقاط المستخلصة على النحو التالي[244]:

- بناء اقتصاد وطني يرتكز على مبدأ التخطيط في توظيف الموارد المادية والبشرية في قطاعاته المختلفة.
- تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير عن طريق رفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة ومحو الأمية، وتطوير الثقافة الوطنية.
- انتهاج سياسة خارجية مستقلة تتمثل خطوطها العريضة في محاربة الاستعمار والإمبريالية من خلال دعم علاقات الجزائر بالبلدان الاشتراكية، والتحالف مع البلدان التي نجحت في دعم استقلالها وتحررت من السيطرة الإمبريالية، وكذلك دعم حركات التحرر والنضال من أجل التحرر الدولي.

أما ميثاق الجزائر سنة 1964 فقد تضمن معالجة الآثار التي خلفها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذلك التطرق إلى أهم القضايا التي تشغل بال القيادة السياسية –في مرحلة ما بعد الاستقلال– والتي تعبر عن طموحات الشعب وأمانيه

243- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ماي 2005، ص340.

244- "الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال 1962-1989" على الموقع الإلكتروني:
http://cubouira.3oloum.org/t1768-topic#10817

لإعادة بناء المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لتحقيق التقدم وتحسين مستوى معيشة الفرد الجزائري[245].

أما الميثاق الوطني فيعتبر بمثابة الإطار المرجعي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر، فلقد تضمن بلورة الرؤى المختلفة التي تعرضنا إلى بعضها سواء في برنامج طرابلس (1962)، أو في ميثاق الجزائر (1964) وعليه، فإن الميثاق الوطني يمثل بدون شك مساهمة جديدة في التحرير الكامل للشعب الجزائري، ويعبر في آن واحد عن تطلعاته العميقة وإرادته الجبارة ومن هذا المنطلق تتحدد معالم بناء المجتمع الجزائري في إتباع الاشتراكية كنظام اجتماعي واقتصادي، ذلك أن الاشتراكية في الجزائر ليست اختيارا تعسفيا، ولا نظاما مستوردا ألصق بجسم أمة خامدة، وإنما في مسيرة حية تضرب بجذورها في أعماق الكفاح من أجل التحرير الوطني، وترتبط ارتباطا وثيقا بالأمة الناهضة وبمصيرها وعلى هذا الأساس فإن الاشتراكية في الجزائر ترمي إلى تحقيق أهداف ثلاثة[246]:

- دعم الاستقلال الوطني
- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.
- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.

إن القراءة التحليلية لمفهوم الاشتراكية ومحاولة بنائها في الجزائر يتضمن وجود مبادئ أساسية تتمثل في:

- القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.
- إحداث تنمية شاملة ومنسجمة ، قائمة على أساس تخطيط علمي المفهوم، ديمقراطي التصميم، حتمي التنفيذ.
- إعطاء القيمة الحقيقية للعمل من حيث النظر إليه ليس كحق فحسب ، بل هو أيضا واجب وشرف.

245- "التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال"، على الموقع الإلكتروني:
http://www.stooob.com/251197.html

246- "الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال 1962-1989" على الموقع الإلكتروني:
http://cubouira.3oloum.org/t1768-topic#10817

246-Boutaleb Kouider, Rétrospective sur les politiques économiques poursuivies en depuis 1962 à nos jours, revue de POLDEVA, N°03, Décembre 2014, P01.

- إعطاء الأولية لتلبية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية.

- تحرير الفرد وترقيته باعتباره مواطنا مسئول.

مهدت هذه المواثيق والقوانين الأساسية الطريق لمخططات وبرامج التنمية، وخلال المسار التنموي الذي مرت به الجزائر –الطويل نسبيا– نميز أربع خيارات للسياسة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1962-2014[247]:

- التنمية الاشتراكية للجزائر المستقلة (1962-1965).

- التخطيط الإجباري للتنمية الصناعية (1967-1988).

- أزمة التنمية الاشتراكية (التخبط في غياهب المديونية الخارجية والتي قسمت ظهر الاقتصاد الجزائري آنذاك)، والانتقال إلى اقتصاد السوق (1989-2000).

- السعي لتحقيق الكفاءة في الاقتصاد الجزائري (1999-2014).

إن أولويات الإنفاق العام خلال مخططات وبرامج التنمية تعددت وتمايزت من فترة تنموية لأخرى، فغداة الاستقلال حتى المخطط الثلاثي كان الاهتمام الأول متمثلا في توفير الحاجات الأساسية للسكان وتخفيف حدة الحرمان والعناء والانسداد في سبل الكسب وتحصيل الرزق والنهوض بالزراعة والصناعة ثم الصناعة الثقيلة، ومن ثم محاولة القضاء على التفاوت الجهوي في التنمية وصولا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي ثم برامج إنعاش وتوطيد النمو، وفيما يلي نستعرض مخططات وبرامج التنمية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مركزين في ذلك على حجم الإنفاق المخصص وتوزيعاته.

III-1-1- الإنفاق غداة الاستقلال وخلال مرحلة المخططات التنموية للفترة 1967-1979:

بعد الاستقلال كان على الجزائر أن ترتب وتثبت أمور بيتها الداخلي، وبخاصة الجانب السياسي والإداري حتى تستطيع الدولة الجزائرية الفتية أن تنهض بالجانب الاجتماعي والاقتصادي المتأزم والمتأثر بالاستعمار الغاشم وما خلفه من بؤس وحرمان وسيطرة شبه تامة على مقدرات البلد الاقتصادية بحسب ما جاء في اتفاقية "إيفيان"، حيث تم الثبات على النهج الاشتراكي في التسيير باعتباره

[247] -Boutaleb Kouider, Rétrospective sur les politiques économiques poursuivies en depuis 1962 à nos jours, revue de POLDEVA, N°03, Décembre 2014, P01.

الأنسب لوضعية الجزائر والتي ستُقبل على انتهاج مخططات تنموية لإحداث التنمية الشاملة، وهذا ما نصت عليه المواثيق كميثاق طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 والميثاق الوطني 1974 وبعض القوانين الأساسية، وبالتالي فإن مرحلة ما قبل 1967 تعتبر فترة انتظار أو فترة انتقالية، أعقبتها مخططات تنموية.

III-1-1-1- الإنفاق خلال مرحلة الانتظار 1962-1966:

هذه المرحلة سماها الاقتصادي الجزائري "عبد اللطيف بن آشنهو" بمرحلة الانتظار إذ لم تشهد الجزائر فيها ولادة القطاع العام بصورة واسعة ومنسقة، ولهذا جملة من الأسباب حالة دون ذلك؛ أولها أنه كان على الدولة في البداية وبالبداهة أن تُقِيم هيآتها السياسية والإدارية الخاصة بها كما أن مساعي ضبط النشاط الاقتصادي قد استلزمت تجنيد القسم الأعظم من الهيآت والرجال، واستأثر ضبط التجارة الخارجية ونشاط الشركات البترولية وتسيير الممتلكات الزراعية بمعظم نشاط الإدارة المركزية، وأخيراً لعب غياب التجربة في موضوع تنفيذ الاستثمارات دورا هاما والبرهان على ذلك في كون مخصصات التجهيز الملحوظة في موازنة الدولة لم تستهلك إطلاقا بكاملها طيلة تلك الفترة[248].

- إذا أخذنا كمثال على ذلك حالة الاستثمارات الزراعية نجد الوضعية التالية:

الجدول (3-1): وضع ميزانية التجهيز من عام 1963 إلى عام 1966 (الوحدة: بملايين الدنانير)

	1963	1964	1965	1966
مخصصات الدفع	366	347	245	368
الإنفاق	149	207	194	182
$\frac{2}{1}$	%39	%59	%79	%49

المصدر: عبد اللطيف بن آشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980"، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص30.

لقد عرفت هذه الفترة إجراءات إستعجالية توضع في إطار الخطط الاستعجالية ولا ترقى إلى حجم المخططات على اعتبار أن الدولة في هذه الفترة لم تحوز وسائل مالية هامة ووفيرة، فاتفاقيات

[248]- عبد اللطيف بن آشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980"، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص29-30.

إيفيان جعلت الجزائر لا تستفيد من الكثير من خيراتها ومؤسساتها الاقتصادية، ففي هذه الفترة انطلقت الجزائر نحو عملية التأميم حيث أممت أراضي المعمرين سنة 1963 والمناجم سنة 1966 والبنوك وشركات التأمين سنة 1966 بالإضافة إلى تأميمات أخرى[249]، وبالتالي فإن هذه الضائقة المالية انعكست سلبا على نفقات الميزانية، وهذا ما يشير إليه الجدول أدناه:

الجدول (3-2): إيرادات ونفقات الميزانية خلال الفترة 1963- 1966 (الوحدة: 1000دج)

	1963	1964	1965	1966
ايردات الموازنة الإجمالية	3289	3200	3038	3517
نفقات جارية عادية	2237	2070	2757	2846
ادخارات الموازنة	1052	1130	281	671
نفقات التجهيز	434	741	492	945
الوفرة والعجز	+618	+389	-211	-174

المصدر: عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع ذكر سابقا، ص34.

نستدل من ذلك أن الإيرادات العامة ليس بإمكانها أن تكون مصدر تمويل هام لتراكم عمومي، وأن الأوضاع أصبحت في تلك الفترة غير مساعدة بسبب نمو تجهيزات البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، فضعف الإمكانيات المالية كان أمراً بديهيا والوحدات الإنتاجية التي أقيمت في تلك الفترة كانت في الصناعة وبفضل اتفاقيات مقايضة تجارية أو قروض خارجية[250].

III-1-1-2- الإنفاق خلال مرحلة المخططات للفترة 1967-1979:

- عرفت هذه الفترة تعاقب ثلاث مخططات اتبعت بسنتين انتقاليتين وفيما يلي نوضح ذلك:

III-1-1-2-1- المخطط الثلاثي (1967-1969):

يعتبر هذا المخطط التجربة الجزائرية الأولى في مجال التخطيط، حيث تضمن توجيه برنامج الاستثمار نحو استحداث قطاع صناعي يتميز بتوازن نسبي للعامل المتوسط لرأس المال، وهو يعبر عن المعامل القطاعي لرأس المال، حيث أن[251]:

[249]- دراوسي مسعود، مرجع ذكر سابقا، ص341.

[250]- عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع ذكر سابقا، ص34.

[251] - TEMMAR (H), Stratégie de développement indépendant : le cas de l'Algérie Un bilan, O.P.U.Alger, 1983, p29.

- الصناعات القاعدية كان نصيبها من حجم الاستثمار أكبر بقليل من نصيب الصناعات المنتجة لسلع الاستهلاك بـ 1.4 مليار دينار و1مليار د.ج على الترتيب.
- بينما كان نصيب الزراعة وقطاع الري بشكل عام أقل بكثير من مخصصات قطاع المحروقات بـ 1.9 مليار د.ج و 2.3مليار د.ج على التوالي.

الجدول (3-3): توزع استثمارات المخطط الثلاثي بين القطاعات المختلفة (الوحدة: مليون دينار جزائري)

القطاعات	الاستثمارات المسجلة بالمخطط		مدى التنفيذ	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الزراعة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	15	855	72
السكن	413	4.9	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	177	60
القطاع الاجتماعي	295	2.6	229	76
القطاع الاداري	441	4	304	70
استثمارات مختلفة	215	1.9	147	70
المجموع	11.081	100	9.124	

Source: Bessaha Abdelghani, Développement de l'Algérie et problèmes de financement de l'industrie, Mémoire des Université d'Alger, p 121.

من الجدول (3-3) نلاحظ بوضوح أن الصناعة حازت تقريبا على نصف الاهتمام من الاستثمارات، وهو ما يعكس الرغبة في التوجه نحو تحقيق ما وُثق في المواثيق التي ذكرناها سابقا والتي أكدت على ضرورة التوجه نحو التصنيع والصناعة الثقيلة، وبالأخص الصناعة البترولية، وحاز قطاعي الزراعة والقاعدة الهيكلية مجتمعين ثلث الاستثمارات تقريباً، وهذا يدل على التوجه نحو إنشاء اقتصاد منتج على اعتبار أن القطاعات الثلاث حازت على 81% من الاستثمارات، ولكن ما يأخذ على

هذا التوزيع هو شبه الإهمال للجانب الاجتماعي والثقافي وهو المنشأ للرأس المال البشري والاجتماعي، فبدون هذين العنصرين تكبح وتنتكس التنمية ومن ورائها الصناعة والزراعة لغياب المورد البشري المؤهل والمدرب.

إن توجيه هذه المبالغ من الإنفاق نحو الاستثمارات المنتجة يجسد رغبة الدولة في إنشاء وتطوير الجهاز الإنتاجي لها لتحقيق التنمية والاستقلال الاقتصادي للإفلات من شراك التبعية للخارج.

III-1-1-2-2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

هو مخطط طموح لمواجهة التخلف والبطالة، استهدف استثمار 28 مليار د.ج، حيث أُفردت منها نسبة 45% للقطاع الصناعي بالخصوص للصناعات الميكانيكية والكهربائية، كما أن حجم الاستثمارات في هذا المخطط تضاعف ثلاث أضعاف المخطط الثلاثي، وجعل من الصناعات الإرتكازية –محروقات، مناجم، حديد، كهرباء- محل الصدارة بمعدل 63.75% من مجمل الاستثمارات الصناعية، مع منح الأولوية لتمويل القطاعات المنتجة، وتميزت هذه المرحلة بتأميم قطاع المحروقات في 1971/02/24 باعتباره مصدر التمويل للتنمية، ولوضع حد لامتيازات الشركات الأجنبية والسيطرة على استثماراتها، غير أن سوء التسيير ونقص التحكم في الانجاز أسهما في إضعاف الكفاءة الاستثمارية، بالإضافة إلى عدم اعتماد هذا البرنامج على خطة هيكلية تحليلية[252].

إن المخطط الرباعي الأول اهتم بصفة واضحة بتنمية الجهاز المادي الإنتاجي والمتمثل في الزراعة والصناعة وإعطائه الأولوية في عمليات الإنجاز بنسبة قدرها 69.26 % من مجموع الاستثمارات المنجزة في هذا المخطط، وكانت القيمة بحجم 25.15 مليار دج، أما نسبة الزراعة والري فقدرة بـ 11.98% من مجموع الاستثمارات المنجزة بقيمة 4.35 مليار دج.

252- محمد بالرابح، "آفاق التنمية في الجزائر"، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية (المطبعة الجهوية بوهران)، 2007، ص61-62.

III-1-1-2-3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

يعد هذا المخطط الثالث في تاريخ الجزائر المستقلة، ويعتبر كخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الآفاق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول والمخطط الثلاثي، وقد خصص في هذا المخطط مبلغ 110 مليار د.ج لبرامج الاستثمارات العامة[253]، وهذا يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و4 مرات المخطط الرباعي الأول[254]، وقد شهدت استثمارات هذا المخطط ارتفاع كبير مقارنة بالمخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول واللذان بلغ حجم استثماراتهما 9 مليار د.ج و28 مليار د.ج على التوالي، وكسابقيه من المخططات التي سبقت كان الاهتمام الأول منصب حول إنشاء وتعزيز القطاع المنتج من خلال الاهتمام الكبير بالصناعة وكذالك الزراعة، ومما ميز هذه المرحلة أيضا السعي وراء تحقيق لامركزية في التنمية بأن تشمل التنمية جميع ولايات الجمهورية، وعلى الرغم من هذا إلا أن الفارق بين المتوقع والمنفذ من الاستثمارات بقي موجود ومستمر منذ المخطط الثلاثي نتيجتا لغياب الإطارات المؤهلة في التسيير.

III-1-1-2-4- المرحلة التكميلية (1978-1979):

هذه المرحلة تعتبر مرحلة انتقالية جاءت لإتمام ما بقي من المخطط الرباعي الثاني، و تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تمثلت في[255]:

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي انجازها من المخطط الرباعي الثاني.
- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.
- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية.

كما أن مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها حلال سنة 1978 هي 5.63 مليار د.ج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار د.ج من مجموع الترخيص المالي المقدر بـ 64.77 مليار د.ج.

253- الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 02 يونيو سنة 1974، والمتضمن المخطط الرباعي الثاني.
254- محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسات تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر"، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص275.
255- محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع ذكر سابقا، ص275.

كتقييم بسيط لمرحلة المخططات للفترة 1967-1979، نورد هذا العرض المبسط للإنفاق الاستثماري بالاستناد إلى بنية الاستثمارات المحققة خلال الفترة 1967-1979:

الجدول(3-4): بنية الإنفاق الاستثماري للاستثمارات المنفذة (الوحدة:بملايير الدنانير)

	1969-1967		1973-1970		1978	
	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
المحروقات	9.8	27	36	30	14.7	28
السلع الوسيطة والمعدات	9.7	27	33	29.8	13.8	26.2
السلع الاستهلاكية	1.3	3	5	4.3	4	7.6
المجموع للصناعة	20.8	57	74.2	64.1	32.5	61.8
الزراعة	4.6	13	5.8	4.7	2.4	4.5
البنى الأساسية وغيرها	11.3	30	40.8	33.3	17.7	33.7
المجموع	36.7	100	120.8	100	52.6	100

المصدر: عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع ذكر سابقا، ص84.

إن نسب التنفيذ المالية مع تنوعها حسب القطاعات لا تعني نسبا مماثلة في الإنجاز المادي، فعمليا ارتفاع كلفة البرامج الناتجة أما عن تعديل هذه البرامج أو عن غلاء الأسعار تفسر جزءا لا يمكن إغفاله من النتائج المرتفعة في ميدان الإنفاق[256].

إن البنية الكلية للتراكم تظهر الفرق الواضح بين الاستثمارات المتوقعة والمنفذة وبالأخص في قطاعي الصحة والتربية والتكوين، وكمثال على ذلك نأخذ الجدولين التاليين:

[256]- عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع ذكر سابقا، ص84.

الجدول(3-5): نفقات الاستثمار لقطاع الصحة العمومية الوحدة: بملايير الدنانير

	1973-1970	1977-1974
1-الاستثمارات الكلية المنفذة في الاقتصاد	36700	120400
2-الاستثمارات المتوقعة	1074	1736
3-الاستثمارات المنفذة	486.2	512.4
$\frac{3}{2}$	%60.3	%29
$\frac{2}{1}$	%2.9	%1.4
$\frac{3}{1}$	%1.8	%0.4

المصدر: عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع ذكر سابقا، ص98.

إن هذه الأرقام توضح أمرين في آن واحد: الأول هو ضعف نصيب الاستثمارات المخصصة لنشاط الصحة العمومية بالنسبة للحجم الكلي للتراكم والثاني والأهم يتمثل في تأخر الإنجازات بالقياس إلى الاستثمارات المتوقعة تأخرا يزداد خلال الفترة 1974-1977، أما بالنسبة لميدان التربية والتكوين فلقد كانت الفترة الثانية من التخطيط مأساوية فعلا على صعيد تنفيذ الاستثمارات والانجازات المادية على الخصوص كما يبينه الجدول التالي:

الجدول(3-6): التوقع والتنفيذ في قطاع التربية والتكوين

	1969-1967	1973-1970	1978-1974
التوقعات	0.8	3.3	18
الإنجازات	0.8	3	9
%	%100	%90	%50

المصدر: عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع ذكر سابقا، ص105.

إن الاستثمارات الإجمالية للفترة 1967-1978 بلغت 300 مليار د.ج، وهذه الزيادة الإجمالية في مخزون رأس المال أثناء الفترة نفسها أدت إلى تحقيق إنتاج إضافي شامل مقداره 46.5 مليار د.ج، على صعيد الإنجازات سجلت بالفلاحة والري والصيد البحري 8.8%، بينما الصناعة 60.3%، أما البناء والأشغال العمومية فبمعدل 20.4% والمصالح المنتجة 70.3%، أما الوضع الاجتماعي فهو يشهد تدهورا إذ لم يعد يمثل سوى 18.4% في ميدان الإنجازات[257].

III-1-2- الإنفاق خلال مرحلة اللامركزية في التخطيط 1980- 1989:

ارتكزت هذه المرحلة على تقييم سياسات التنمية التي اتبعتها الجزائر وتصحيح الانحرافات وإشباع الحاجات الاجتماعية، وتم الحرص قدر الإمكان على أن تتسم هذه المخططات بالتوازن والتنظيم بأفضلية عن المخططات السابقة، ومما ميز هذه المرحلة أزمة 1986، حيث انخفاض أسعار البترول –فقد تراجعت عائدات صادرات البترول من 11.5 مليار دولار سنة 1985 إلى 6.5 مليار دولار سنة 1986- والذي أرخى بظلاله على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

III-1-2-1- المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

- لقد حدد المخطط أهداف يمكن إيجازها فيما يلي[258]:

1- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر، عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية وتخفيض حجم الديون الخارجية وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.

2- تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة.

3- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية وامتصاص التأخرات الكبيرة المتراكمة في بعض القطاعات، وتوفير شروط استعمال أحسن للقدرات الإنتاجية وتطويرها.

4- تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني.

257- دراوسي مسعود، مرجع ذكر سابقا، ص345.

258- سعدون بوكبوس، "الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية (1962-1989 ، 1990-2005)"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر، 2013/1434، ص181-182.

5- تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط، وتوزيع أكبر للمسؤوليات واستعمال أفضل للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة.

6- إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

- لأخذ صورة على الإنفاق خلال المخطط الخماسي 1980-1984 نأخذ الجدول التالي:

الجدول(3-7): البرنامج العام لاستثمارات المخطط الخماسي الوحدة: مليار د.ج

القطاعات	الباقي تنفيذه 1979		البرامج الجديدة		النفقات 80-1984	
	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
الصناعة	79.6	40.4	132.2	36.2	154.5	38.5
الزراعة	17.9	9	41.6	11.4	47.1	11.7
النقل	2.5	1.3	13.4	3.6	13	3.3
المرافق الاقتصادية	19.1	10	36.2	9.9	37.9	9.5
السكن	34.6	17.5	58	15.9	60	15
التربية والتكوين	30.4	15.4	35.4	9.8	42.2	10.6
المرافق الاجتماعية	6.8	3.4	15.3	4.2	16.3	4
التجهيزات الجماعية	2.5	1.3	10.9	3	9.6	2.4
مؤسسات الإنجاز	3.5	1.7	21.6	6	20	5
المجموع	196.9	100	364.6	100	400.6	100

المصدر: عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع ذكر سابقا، ص428.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الباقي تنفيذه من مختلف المخططات وخاصة في الصناعة والتربية والتكوين يشكل عائقا هاما للمخطط المقبل إذ تمثل النفقات في هذا المجال 50% من الحجم الكلي للنفقات خلال الفترة.

كما يبين الجدول أن البنية التي جرى اختيارها للبرامج الجديدة تكشف عن الرغبة في السير قدما وبصورة أسرع بتلك الاستثمارات المعتبرة متأخرة أي الزراعة والسكن والمرافق الاجتماعية بما فيها الصحة، وبالتالي فقد كانت هناك رغبة أكيدة في زيادة المخصصات المالية، ولكن المسألة الرئيسية تدور حول ما إذا كان تخصيص الموارد البشرية والمادية سيتبع إعادة هيكلة النفقات النسبية هذه[259].

III-1-2-2- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

شكل هذا المخطط الخماسي مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وقد حددت لهذا المخطط حسب التوجيهات العامة غايتان كان ينبغي بلوغهما، وهما[260]:

1. تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة والوسائل الممكن تعبئتها.
2. إدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأمد، وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تتحقق من خلال:

أ- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ب- مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.

ج- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، واستقلالية قرار الدولة لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

توزع الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية خلال المرحلة 1985-1989 كما هو موضح في الجدول التالي:

259- عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع ذكر سابقا، ص429-430.
260- سعدون بوكبوس، مرجع ذكر سابقا، ص187.

الجدول(3-8): البرنامج الوطني للاستثمارات للفترة 1985-1989 بالأسعار الثابتة لسنة 1984.

الوحدة: مليار د.ج

البرامج / القطاعات	تكاليف البرامج			المصاريف المتراكمة 85-1989	هيكلة المصاريف %
	برامج التجهيزات إلى غاية 1984	البرامج الجديدة	المجموع		
الفلاحة والري	34.34	81.08	115.42	79	14.4
الصناعة	52.90	198.70	251.60	174.20	31.6
منها: المحروقات	15	26.50	41.50	39.80	7.2
وسائل الإنجاز	8.20	25	33.20	19	3.50
وسائل النقل	6.41	15.41	21.82	15	2.70
التخزين والتوزيع	13.65	11.36	25.01	15.58	2.90
البريد والمواصلات	7.35	6.65	14	8	1.4
المنشآت الاقتصادية الأساسية	35.20	27.76	62.96	45.50	8.3
المنشآت الاجتماعية الأساسية	116.05	130.28	246.33	149.45	27.2
التجهيزات الجماعية	32.67	25.67	58.34	44	8.8

المصدر: و.ت.التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني، 1985-1989، ص173.

من خلال الجدول (3-8) يتضح أن توزيع الحجم الكلي للنفقات الاستثمارية خلال فترة المخطط كان 44.3% بالنسبة للمنشآت الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات الجماعية أما بالنسبة للقطاعات المنتجة أي الفلاحة والري ووسائل الإنجاز والتخزين والتوزيع والاتصالات فكانت 55.7%، ومما يمكن ملاحظته أن كل من الصناعة والمنشآت الاجتماعية الأساسية استحوذا لوحدهما على ما يقارب 60%.

III-1-3- الإنفاق خلال فترة التسعينات:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري ككل خلال وقبيل فترة التسعينات من القرن الماضي عدة أحداث وتأثرات، حيث أن التحسن المحسوس في مستويات أسعار النفط التي وصلت حتى حدود 24 دولار للبرميل سنة 1990 رفع من عائدات النفط، حيث أن هذه الأخيرة تعد أهم ممول للنفقات العامة في الجزائر، إلا أن هذه الزيادة في إيرادات الدولة لم يسايرها التحسن المرجو في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وهذا لعدة أسباب من أهمها التضخم وثقل عبئ المديونية.

إن الوضع الاقتصادي خلال فترة التسعينات عرف تدهورا إلى أبعد الحدود، حيث بلغت نسبة التضخم 29% سنة 1994، أما الديون الخارجية التي بلغت 17 مليار دولار أمريكي سنة 1987 فقد ارتفعت في نهاية عام 1993 إلى 26.4 مليار دولار أمريكي، وعلى صعيد النمو الاقتصادي فإن معدل النمو السنوي في الفترة 1990-1994 كان يقدر بـ 1.6- %، بينما نسبة البطالة التي كانت 17% سنة 1987 وارتفعت إلى 27% سنة 1994 ثم إلى 28.01% سنة 1997، وفي خضم هذا التدهور للعديد من المؤشرات الاقتصادية فإن الفقر الذي كان يمس 23.9% من المواطنين سنة 1988 أي 5.584.000 شخصا أصبح في الفترة المتراوحة ما بين 1994-1995 يمس 11.957.000 شخصا[261].

بعد فترة من التردد بدأت تتجلى في عام 1994 الطرق الكبرى للعلاج، فهذه الطرق كانت تتمحور حول التطهير وإعادة التوازنات المالية الشاملة وتوفير الوسائل الكفيلة بإعادة بعث مشروع النمو الاقتصادي والاجتماعي، فالسياسات الاقتصادية التي طبقت منذ 1994 تتعلق بسياسات ظرفية مضادة للدورية الاقتصادية، الهدف منها هو انطلاق التسديد الفوري، والتحضير لإرساء نظام اقتصادي جديد[262].

261- عبد المجيد بوزيدي، ترجمة من الفرنسية إلى العربية: جربيب أم الحسن،"تسعينات الاقتصاد الجزائري: حدود السياسات الظرفية"، بدون طبعة، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص8-9.

262- عبد المجيد بوزيدي، مرجع ذكر سابقا، ص11-12.

إن هذه الطرق العلاجية الكبرى المتخذة كانت لها انعكاساتها على عدة جوانب حياتية للسكان، ففي واقع الأمر نلاحظ أن الانطلاق في الإصلاح الاقتصادي قد أدى إلى تدهور مستوى استهلاك الأسر، فالاستهلاك بالأسعار الجارية للأسر الجزائرية قُدر بـ 1335 مليار د.ج سنة 1997 مقابل 1414 مليار د.ج سنة 1996 ، ويعكس هذا التطور حقيقة أخرى وهي تدني القدرة الشرائية بنسبة تفوق 2% في سنة 1997، كما أن الأثر المرتقب على استقرار القدرة الشرائية للأسر لم يحدث، فالتضخم المسجل على المجموعات الأسرية أثر تأثيرا متفاوتاً، وبذلك فالشرائح التي تحملت ثقل الارتفاع العام في الأسعار هي تلك المحصورة في الفئة الأكثر فقراً والفئة المتوسطة[263].

- الجدول الموالي يعزز ما ذكرنا حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي خلال فترة التسعينات، من خلال تتبع تطور النفقات خلال هذه الفترة:

الجدول(3-9): تطور الهيكل الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر من 1991-2000 (%)

النفقات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الخدمات العامة	14.13	16.8	17.17	13.95	15.06	17.53	17.53	17.53	17.53	17.53
الأمن والدفاع	6.63	8.47	16.79	17.53	18.93	22.04	22.04	22.29	22.29	22.29
الخدمات الاجتماعية	33	42.19	43.13	33.95	36.65	42.66	42.66	42.82	42.82	42.82
الشؤون الاقتصادية	1.74	2.22	2.27	1.85	1.99	2.32	2.32	2.32	2.32	2.32
نفقات أخرى	45.5	30.31	20.64	32.73	27.36	15.45	15.45	15.04	15.04	15.04

المصدر: عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، ص192.

263- سعدون بوكبوس، مرجع ذكر سابقا، ص264.

III-1-4- الإنفاق في ظل مرحلة الإنعاش الاقتصادي والسعي لتحقيق الكفاءة في الاقتصاد 2001-2014:

بعد الانتعاش والتحسن الذي عرفته أسعار النفط في مطلع القرن الحالي دخلت الجزائر في تجربة تنموية جديدة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، باعتبار أن فترة التسعينات من القرن الماضي كانت بحق فترة قاسية على الجزائر واقتصادها، حيث الإعسار المالي وأزمة الديون والتضخم الحاد وارتفاع معدلات البطالة والغليان الذي شهدته الجبهة الاجتماعية نتيجة التدهور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل آنذاك، وكذلك فإن إطلاق هذه التجربة التنموية الجديدة جاء نتيجة الراحة المالية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة والناتجة في الأساس من ارتفاع عائدات صادرات النفط.

استغلت الجزائر هذه الراحة المالية لإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتحسين الوضع المعيشي لمواطنيها، وهذا من خلال إطلاق عدة برامج تنموية ذات مخصصات مالية ضخمة، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي[264]:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique (PSRE) أو ما يسمى بالمخطط الثلاثي 2001-2004، والذي خصص غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 ملايير دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance (PCSC) أو ما يسمى بالمخطط الخماسي الأول 2005-2009، الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار أي 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (البالغة 1.216مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية لا سيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه للقضاء على السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار

264- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص 147.

دينار أي حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique (PCCE) أو ما يسمى بالمخطط الخماسي الثاني 2010-2014، والذي خصص له غلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار وهو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار أي ما يعادل 155 مليار دولار.

- البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019: خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 262 مليار دولار، بهدف تقليص حجم البطالة وتحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق معدل سنوي للنمو يبلغ 7% وتنويع الاقتصاد الوطني[265].

III-1-4-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) 2001-2004:

جاء هذا البرنامج بعد التصحيح الهيكلي خلال فترة التسعينات، ويعد هذا البرنامج في منظور متخذ القرار بالجزائر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية[266]، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي[267]:

1. الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
2. خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
3. دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

265- الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. مكتب شمال أفريقيا، "الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه"، ص2.

266- صالحي ناجية ومخناش فتيحة، "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص3.

267-طاوش قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص63.

توزعت مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(3-10): مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الوحدة: مليار د.ج

طبيعة الأعمال	رخص البرامج				المجموع	%
	2001	2002	2003	2004		
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.7
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	2.9	113.9	21.4
الأشغال الكبرى	93	77.9	37.6	2	210.5	40.2
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.3
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

المصدر: سليم سعداوي، "الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص115.

من خلال الجدول (3-10) أعلاه يتضح بأن الدولة الجزائرية قد اختارت النهج الكينيزي في التنمية وتحقيق الوثبة الاقتصادية، ويظهر ذلك في حجم الإنفاق الاستثماري والذي يدخل ضمن سياسة إنفاقية توسعية الهدف منها تنشيط الطلب الكلي وتحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى، حيث استحوذت الأشغال العمومية الكبرى على 40.1% من مجموع المخصصات المالية لهذا البرنامج، وهذا في نظرنا ما يشكل علاج لفترة الركود التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات، ومن مميزات هذا البرنامج اهتمامه بالتنمية البشرية والتي سخر لها مبلغ 17.2% من مجموع المخصصات المالية للبرنامج، وهذا ما يعبر عن الرغبة الجادة لواضعي السياسة العامة بالجزائر في تحقيق أعلى المستويات في مجال التنمية البشرية.

III-1-4-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005-2009:

بعد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل مسيرة التوجه نحو تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية الشاملة في الجزائر، ولعل من ميزات هذه الفترة الراحة المالية التي عرفتها الجزائر، وهذا نتيجة الارتفاع المحسوس في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما جعل حجم النفقات العامة في بلادنا يتزايد، وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ إجمالي يقدر بـ 4202.7 مليار د.ج، مع العلم أنه قد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية سنوضحها في جدول توزيع الاعتمادات لهذا البرنامج.

- إن البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005-2009 جاء لتحقيق جملة من الأهداف نوضحها فيما يلي[268]:

1. استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الأجنبي.
2. مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
3. انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصخصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية.
4. تعزيز مهمة الضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

[268]- طاوش قندوسي، مرجع ذكر سابقا، ص65.

- الجدول أدناه يوضح توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو:

الجدول(3-11): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	1908.5	%45.5
- السكن.	555	
- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	
- تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز.	192.5	
- باقي القطاعات.	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	1703.1	%40.5
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	
- قطاع المياه.	393	
- قطاع التهيئة العمرانية.	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	337.2	%8
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار.	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203.9	%4.8
- العدالة والداخلية.	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية.	88.6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال.	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.	50	%1.2

المصدر: نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 6، الشلف، 2013، ص47.

- من الجدول أعلاه نلاحظ بأن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان وبرنامج تطوير الهياكل القاعدية لوحدهما قد حازا على 86% من إجمالي المخصصات المالية لهذا البرنامج، وهذا ما يؤكد أكثر إصرار الدولة على الرفع من المستوى المعيشي لمواطنها وتحقيق الرفاه الاجتماعي، ويتجلى ذلك بشكل واضح في المخصصات المالية الضخمة التي حضي بها قطاع السكن وقطاع الأشغال العمومية والنقل كما هو موضح في الجدول أعلاه.

- والدائرة النسبية أدناه توضح القطاعي لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان:

الشكل (3-1): التوزيع القطاعي لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان.

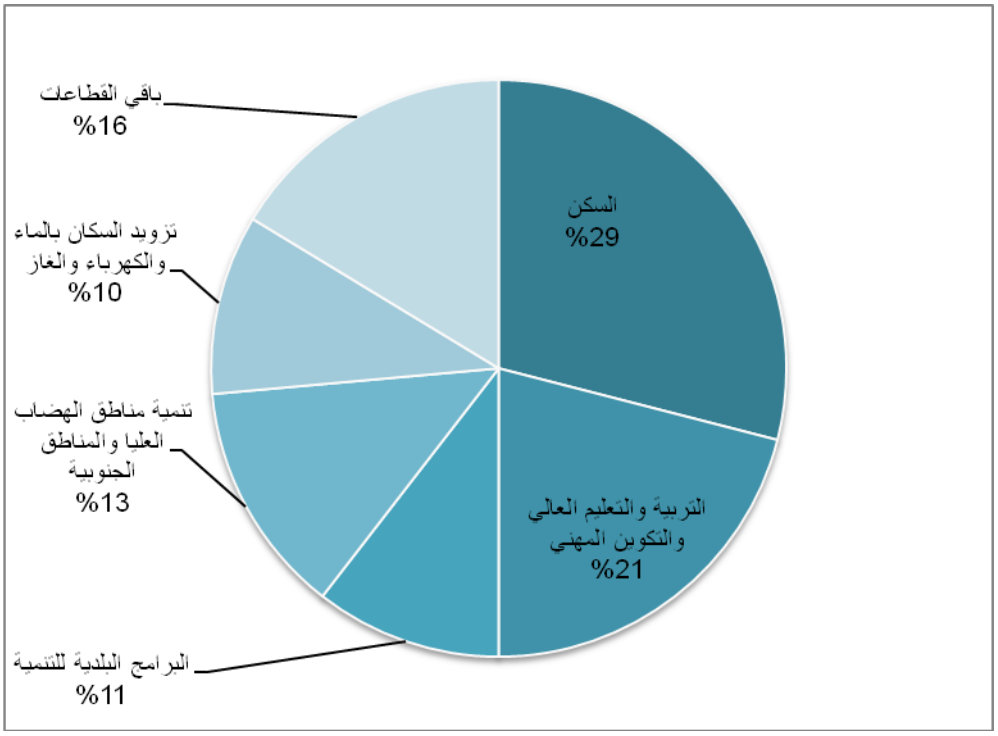

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (3-11) أعلاه.

من خلال الشكل (3-1) والجدول (3-11) نلاحظ بأن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان قد حاز على الأهمية الأكبر، وضمن هذا البرنامج الفرعي استحوذت قطاعات السكن والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني على حوالي 50 %، وهذا يبرز سعي الدولة إلى الاستثمار في العنصر البشري.

III-1-4-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) 2010-2014:

هذا البرنامج يعتبر مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الغايات المراد الوصول إليها، وقد رُصدت لهذا البرنامج من النفقات مبلغ 286 مليار دولار مقسم إلى قسمين[269]:

القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 156 مليار دولار.

أما القسم الثاني فيتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 130 مليار دولار.

- ويهدف برنامج توطيد النمو إلى تحقيق ما يلي[270]:
  - تحسين التنمية البشرية.
  - مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
  - دعم تنمية الاقتصاد الوطني.
  - التنمية الصناعية.
  - تشجيع إنشاء مناصب الشغل.
  - تطوير اقتصاد المعرفة.

بالإضافة إلى ذلك فقد تقرر توجيه أكثر من 50% من المبلغ المالي المخصص ضمن برنامج توطيد النمو لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، بالإضافة إلى تخصيص 250 مليار دينار لتنمية البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة، بالإضافة إلى المبالغ المالية الهامة الموجهة لقطاع السكن ودعم البنى التحتية ورفع مستويات التشغيل وتحسين شبكات الإمداد بالطاقة والمياه الصالحة للشرب وذلك في إطار اهتمام الدولة بعنصر التنمية البشرية[271] والذي يعتبر الإنسان الوسيلة والغاية فيه وفي آن واحد.

269- جديدي روضة، "أثر برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص12.

270 - نفس المرجع السابق، ص12.

271- محمد بوهزة وبراح صباح، "آثار برنامج الاستثمارات العامة على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص6-7.

- كان مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3-12): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

القطاع	المبلغ (مليار د.ج)
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	250

المصدر: عثماني أنيسة وبوحصان لامية، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص10.

من الواضح في الجدول (3-12) أن التنمية البشرية قد حازت حصة الأسد، وهذا يدل على وجود نية صريحة ومعلنة من قبل السلطات العليا في البلد من أجل تحقيق التنمية البشرية، فقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من خلال تقاريره السنوية الصادرة منذ 1990 إلى الآن على أن الإنسان هو أساس أي تنمية، فهو صانع التنمية والمستفيد منها، وهذا ما من شأنه أن يجسد فعلا المفهوم الذي ذكرناه في الفصل الخاص بالتنمية البشرية على أنها تنمية الناس، بواسطة الناس، ولأجل الناس، ويلي التنمية البشرية في الأهمية ضمن هذا البرنامج المنشآت القاعدية والتي استحوذت على أكثر من 37% من المخصصات المالية المرصودة لهذا البرنامج.

- خلال تنفيذ برنامج توطيد النمو تحسنت بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(3-13): تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية برسم الفترة 2010-2013

المؤشرات	الوحدة	سنة 2010	سنة 2013
الناتج الداخلي الخام	مليار دينار	11.991	17.520
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	مليار دينار	7.811	12.120
نمو الناتج الداخلي الخام	%	3.6	3.0
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	%	6.3	6.3
نسبة البطالة	%	10.0	9.8
نسبة التضخم	%	3.9	3.3
نفقات التجهيز	مليار دينار	1.808	1.888
نفقات التسيير	مليار دينار	2.659	4.204

المصدر: مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، بوابة الوزارة الأولى

- من أجل استكمال ما تبقى من البرامج السابقة وتعزيز وتيرة النمو الاقتصادي تم وضع البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019، وقد جاء في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية في ماي 2014 توضيح لذلك نورده كمل يلي:

- «بالنسبة للفترة الخماسية القادمة 2015-2019 ستعمل الحكومة على تجميع كل الوسائل الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة في البرنامج الرئاسي والتي تهدف خصوصا إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة الساكنة، وفي هذا الصدد ستواصل الحكومة الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية الاقتصادية، وذلك مع السهر على استمرارية المخططات السابقة للتنمية وعلى ضمان التحكم في صيانة وتسيير المنشآت المستلمة. أما هدف تنويع الاقتصاد فلا يمكن أن يتحقق دون منظومة مصرفية ومالية عصرية وفعالة، قادرة على تصريف الموارد في السوق ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني، ودون تحسين مناخ الأعمال. وهكذا، فإن الحكومة ستتخذ كل التدابير المناسبة الكفيلة بالعمل على تجسيد البرامج التي تمت مباشرتها من أجل تعزيز وتحديث وتحسين معدل التغطية الجغرافية للقطاع المالي عموما وشبكات

المنظومة المصرفية والمالية بوجه خاص. كما سيتم قريبا، وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية»[272].

III-2- الجزء الثاني: معايير ومؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل والإنفاق

إن عملية توزيع الدخل أو الإنفاق أو الثروة لا تنحصر على الجانب الاقتصادي بل تمس جوانب أخرى منها الاجتماعي والسياسي ، وهذا باعتبار آثارها المتناثرة على العديد من المجالات، ولعل السبب الأساسي في ذلك ارتباطها الوثيق بظاهرة الفقر والتي تتأثر بعدم العدالة (أو عدم المساواة) في توزيع الدخل، فقد جاء في تقرير للبنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة 2006 بعنوان "الإنصاف والتنمية" في الفصل الرابع من الباب الثاني بأن: « مستويات عدم المساواة المرتفعة تجعل تخفيض أعداد الفقراء أكثر صعوبة...، إن فعالية النمو الاقتصادي في المستقبل في تقليل الفقر المطلق في الدخل تتناقص مع عدم المساواة الأولى في الدخل... عندما تنخفض عدم المساواة فأن ذلك يساعد على تخفيض أعداد الفقراء... إن قوة النمو في تخفيض أعداد الفقراء تتناقص مع عدم المساواة الأولى الأعلى في الدخل، ولذلك فإن انخفاضا في عدم المساواة اليوم يميل إلى التأثير في المستقبل على فعالية النمو (حتى لو كان محايد التوزيع) في تخفيض أعداد الفقراء.[273]».

نالت عملية توزيع الدخل والإنفاق قسطا وافر من اهتمام الاقتصاديين قديما وحديثا وفي وقتنا المعاصر، فوجود عدم عدالة في التوزيع يولد إحساس بالظلم والحرمان من الفرص ما ينعكس سلبا على أفكار وسلوك الفقراء اتجاه الآخر، وما يؤدي بدوره إلى انسحاب جماعي للفقراء من الحياة الاقتصادية نتيجة غياب الفرص وإمكانيات الوصول إلى مختلف الموارد، وعلى إثر المخلفات الناجمة عن عدم عدالة التوزيع بادر العديد من الباحثين والعلماء إلى وضع مؤشرات ومقاييس لقياس ذلك من بينهم "أتكنسون وجيني و لورنز و كوزنتس وغيرهم، وفيما يلي سنتعرض للعديد من الإسهامات في هذا الشأن:

272- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، بوابة الوزارة الأولى.
273- البنك الدولي، "الإنصاف والتنمية"، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2006، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، واشنطن-العاصمة، ص84-86.

III-2-1- معايير قياس عدم العدالة في التوزيع:

توصلت الأبحاث المتخصصة في قياس عدم المساواة (أو العدالة) في التوزيع، استنادا إلى عدد من الفلسفات الاجتماعية والأخلاقية إلى عدد من الشروط (أو المعايير أو المبادئ) التي ينبغي أن تتوفر في هذه المؤشرات، ويلاحظ في هذه الشروط أنه قد تمت صياغتها بحيث تجد قبولا واسعاً بين الناس بمختلف اتجاهاتهم ومن ثم فإنه عادة ما يطلق عليها صفة "البديهيات" بمعنى أنها تكون مقبولة للجميع بداهة أو بالفطرة السليمة[274].

- وتشمل المعايير التي تم التوصل إليها على[275]:

1- معيار البناء للمجهول.

2- معيار السكان.

3- معيار الدخل النسبي.

4- معيار دالتون (أو مبدأ التحويلات).

- نفترض أن عدد سكان المجتمع المعني يبلغ n وأن الفرد النمطي i=1 ... n، في مثل هذا المجتمع فإن توزيع الدخل (أو الثروة أو الإنفاق) هو عبارة عن وصف للدخل الذي يحصل عليه الفرد i ويرمز له بالحرف y_i، ويرمز لتوزيع الدخل بالمتجه $(y_1, y_2, \dots, y_n)$.

III-2-1-1- معيار البناء للمجهول:

من الناحية الأخلاقية ليس مهما التعرف على من يتحصل على الدخل، فإذا كان شخصان يتلقيان دخلين مختلفين y_1 و y_2، فإن هذا التوزيع سيكون متطابقا مع كيفية حصولهما على دخليهما، وذلك فيما يتعلق بالحكم على عدم عدالة التوزيع، ويعني هذا المعيار أنه يمكن ترتيب المداخيل من الأفقر إلى الأغنى على النحو التالي[276]:

$$y_1 \leq y_2 \leq y_3 \dots \leq y_n$$

274- علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الانفاق في الدول العربية"، مرجع ذكر سابقا، ص11.

275- رياض بن جليلي، "توزيع الدخل وسياساته: معايير لقياس عدم العدالة في التوزيع"، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org > training > course

276- كيداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2012-2013، ص186.

III-2-1-2- معيار السكان:

عندما نقارن توزيعا للدخل حيث عدد السكان n مع توزيع آخر للدخل حيث عدد السكان 2n مع ثبات نمط الدخل الذي كان سائدا في التوزيع الأولي، فإنه سوف لن يكون هناك اختلاف في درجة عدم عدالة التوزيع في الحالتين، وبهذا فإن هذا المعيار يعني أن حجم السكان ليس له تأثير فما هو مطلوب للتعرف على التأثير في درجة عدم عدالة التوزيع هو نسبة السكان الذين يحصلون على مستوى معين من الدخل[277].

III-2-1-3- معيار الدخل النسبي:

إن الذي يهم في قياس درجة التفاوت هو الدخل النسبي وليس المطلق، ويعني ذلك أن أي زيادة أو نقصان في دخل كل فرد بمعدلات مختلفة أو متساوية، سيؤدي إلى نتيجة مختلفة لدرجة التفاوت عما كان عليه الحال قبل الزيادة أو النقصان، أما إذا تمت مضاعفة كل المداخيل بنفس المضاعف فإن درجة التفاوت تظل ثابتة، ويحسب الدخل النسبي بقسمة دخل كل فرد على مجموع الدخل الكلي للأفراد[278].

III-2-1-4- معيار Dalton (مبدأ التحويلات):

لنفرض أن توزيع للدخل من الشكل $(y_i, \dots \dots y_j, y_n)$ حيث $y_i \leq y_j$ ، يعرف التحويل التنازلي بأنه تحويل للدخل من الفرد الفقير (i) إلى الفرد الغني (j)، وعليه يكون توزيع الدخل القائم على سلسلة من التحويلات التنازلية بين الأفراد أكثر تفاوتا من التوزيع الأولي، والعكس صحيح في حالة التحويلات التصاعدية، حيث تؤدي هذه العملية الأخيرة إلى تقليص التفاوت بين الفئات الاجتماعية[279].

على أساس هذه المعايير يمكن تعريف مؤشر لعدم عدالة التوزيع على أنه قانون يتم على أساسه إعطاء درجة لعدم العدالة لكل توزيع للدخل بحيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان يعني ذلك ارتفاع عدم عدالة التوزيع[280].

277- علي عبد القادر علي، مرجع ذكر سابقا، ص11.
278- كبداني سيدي أحمد، مرجع ذكر سابقا، ص186.
279- كبداني سيدي أحمد، مرجع ذكر سابقا، ص187.
280- علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية"، مرجع ذكر سابقا، ص12.

III-2-2- مقاييس ومؤشرات عدم العدالة في توزيع الدخل والإنفاق:

إن الاهتمام بقضايا عدم المساواة والفقر في العالم تزايدت خلال السنوات الأخيرة، فقد ورد في طليعة أهداف التنمية للألفية وغاياتها استئصال الفقر والجوع الشديدين كأول هدف وكذلك الحض على المساواة، كما أن المتأمل لهذه الأهداف يلاحظ بأنها تستهدف أكثر شريحة الفقراء، فهي تشمل بالأساس تحسين المستوى المعيشي للأفراد والجماعات، وبهذا فإن قضايا الفقر وعدم المساواة (عدم العدالة) أصبحت تلقى اهتمام عالمي ما جعل العديد من الباحثين يقدمون مقاييس ومؤشرات لقياس الفقر وعدم المساواة أو العدالة في التوزيع للدخل والإنفاق.

لعل إعادة الاهتمام بقضايا توزيع الإنفاق في إطار هدف الإقلال من الفقر بوصفه الهدف المحوري للتنمية في الدول النامية ليس بمستغرب، فمعظم مؤشرات قياس الفقر المستخدمة يمكن التعبير عنها من ناحية فنية على أنها تعتمد على كل من متوسط الإنفاق الحقيقي للفرد وخط الفقر الحقيقي للفرد ودرجة عدم عدالة توزيع الإنفاق في المجتمع، وعليه فإن متابعة تحقيق هدف الإقلال من الفقر تتطلب معرفة الحالة الابتدائية لتوزيع الإنفاق وكيفية تطورها مع الزمن[281].

إن مقاييس ومؤشرات قياس عدم عدالة توزيع الدخل والإنفاق تنقسم إلى فرعين أساسيين هما: أولا المقاييس الموضوعية التي تحاول دراسة الفوارق من خلال استخدام أدوات قياس إحصائية، وثانيا المقاييس المعيارية التي تحاول قياس التباين ضمن إطار من الرفاه الاجتماعي بافتراض أن وجود درجة عالية من التباين لا بد وأن تتطابق مع درجة أقل من الرفاه الاجتماعي، وتساعد المجموعة الأولى على الوصول إلى قياس أكثر دقة لتفاوت الدخل، حيث يتم تقييمها وفق القيم الأخلاقية، وأما المجموعة الثانية فإن مشكلة القياس تختلط مع التقييم الأخلاقي ولا يمكن الفصل بينهما، ولهذا فقد حدث تطور كبير في مجال قياس التفاوت، ما مكن من توفر العديد من المؤشرات، يستند معظمها على الطرق الإحصائية كالمدى ومتوسط الانحراف النسبي والتباين ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري

281- علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية"، مرجع ذكر سابقا، ص09.

للوغاريتمات الإنفاق، والبعض الأخر يستند على الرفاهية أي بمقدار تمركز الدخل لدى فئة أو فئات معينة في المجتمع وهو الوجه الآخر لدراسة التشتت[282].

- إن أكثر المقاييس استخداما وشيوعا تتمثل في[283]:

1- المدى.

2- متوسط الانحراف النسبي.

3- التباين ومعامل الاختلاف.

4- الانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق.

5- منحى لورنز.

6- معامل جيني.

7- علاقة الفئات فيما بينها.

8- مؤشر أتكنسون.

9- مؤشر تايل.

10- معامل كوزنتس[284].

III-2-2-1- المدى (R):

المدى هو أبسط المقاييس، حيث تتراوح قيمته بين الصفر، وهذا عندما يتحصل كلا فرد على متوسط الإنفاق وn عندما يحصل فرد واحد على كل الإنفاق، ويكتب المدى على الشكل التالي:

$$R = \frac{Max\ Y_i - Min Y_i}{\mu}$$

- حيث: μ متوسط الدخل أو الإنفاقّ؛

$$\mu = \frac{\sum_{i=1}^{n} Y_i}{n}$$

282- كبداني سيدي أحمد، مرجع ذكر سابقا، ص187.

283- كبداني سيدي أحمد، مرجع ذكر سابقا، ص188-195.

284 -Malcolm Gillis. & al, traduction de la 4e édition américaine par Bruno Baron-Renault, « Économie du développement », 2e édition, Edition De Boeck Université, Bruxelles, 1998, P 103-104.

Y_i دخل أو إنفاق الفرد (i) في مجتمع مكون من n فرد.

III-2-2-2- متوسط الانحراف النسبي:

هو مجموع الانحرافات المطلقة من متوسط الإنفاق كنسبة من إجمالي الإنفاق، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر في حالة العدالة الكاملة و$\frac{2(n-1)}{n}$ في حالة حصول فرد واحد على كل الإنفاق، ونكتب:

$$M = \frac{\sum_{i=1}^{n}|\mu - Y_i|}{n\,\mu}$$

III-2-2-3- التباين (V) ومعامل الاختلاف (CV):

يعتبر التباين أكثر المقاييس استخداما في الدراسات الإحصائية المهتمة بقياس التشتت، ومن أهم خصائصه حساسيته تجاه تحويلات الإنفاق من فرد فقير إلى آخر غني، حيث يترتب على ذلك ارتفاع في التباين، ويكتب التباين على الشكل التالي:

$$V = \frac{\sum_{i=1}^{n}(\mu - Y_i)^2}{n}$$

- أما معامل الاختلاف فيساوي الجذر التربيعي للتباين مقسوما على متوسط الدخل أو الإنفاق، ويصاغ بالعلاقة التالية:

$$CV = \frac{\sqrt{V}}{\mu}$$

III-2-2-4- الانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق:

- يعرف هذا المؤشر كما يلي:

$$\mathrm{L} = \left[\frac{\sum_i(log\mu - log\mathrm{Y}_i)^2}{n}\right]^{\frac{1}{2}}$$

III-2-2-5- منحنى لورنز (Lorenz):

قام عالم الإحصاء الأمريكي "كونراد لورينز" (Conrad Lorenz) في عام 1905 بتوضيح العلاقة بين مجموعات السكان وحصصهم النسبية من الدخل الوطني[285]، ولعل أهم الإسهامات ما قدمه لورنز من خلال العلاقة الكمية الحقيقية بين نسبة أفراد الدخل من السكان ونسبة دخلهم من الدخل الإجمالي خلال فترة سنة ممثلة في منحنى بياني[286].

إن منحنى لورنز يرسم لتمثيل درجة التفاوت في توزيع الدخول (أو الإنفاق) بيانيا، حيث تمثل الإحداثية الأفقية المتجمع الصاعد لعدد الوحدات (الأسر أو الأفراد) المقابلة للفئات الدخلية، وتمثل الإحداثية العمودية المتجمع الصاعد للنسب لمجموع الدخول المتحقق ضمن تلك الفئات[287]، ومنه فإن منحنى لورنز يعتمد على تجزئة المجتمع والدخل (أو الإنفاق) لفئات من أمثال الربيعيات أو الخميسيات أو العشيرات ...الخ.

- باعتبار المتوفر من المعلومات حول توزيع الدخل أو الإنفاق في المجتمع يمكن رسم هذا المنحنى بإتباع الخطوات التالية[288]:

1) ترتيب أفراد أو أسر المجتمع محل الدراسة ترتيبا تصاعديا من الأفقر إلى الأغنى.
2) استخراج التوزيع النسبي لمداخيل الأفراد من الدخل الإجمالي حسب مستويات دخلهم من الأفقر إلى الأغنى (التوزيع التكراري لمداخيل الأفراد أو الأسر).
3) استخراج التوزيع النسبي التراكمي للأفراد أو الأسر من الأفقر إلى الأغنى بحيث تكون نسبة السكان الذين ليس لديهم دخل مساوية للصفر، وتكون نسبة السكان الذين يحصلون على إجمالي الدخل مساوية للواحد أو 100% (التوزيع التكراري النسبي التراكمي للمداخيل).

285- عبلة عبد الحميد بخاري، " تنمية وتخطيط "، على الموقع الإلكتروني:
http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DP4.pps

286 - Subrata Ghatak "Introduction to Development Economics", 3 rd edition, 1998, ROUTLEDGE, London
and New York, p 40.

287- خالد زهدي خواجه، "أساليب تحليل بيانات دخل ونفقات الأسرة"، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، على الموقع الإلكتروني:
www.genderclearinghouse.org > pdf > as…

288- كبداني سيدي أحمد، مرجع ذكر سابقا، ص189.

4) استخراج التوزيع النسبي التراكمي للأفراد أو الأسر المقابل لنسبة الدخل التراكمية التي تحصل عليها الشريحة السكانية المقابلة في التوزيع التراكمي للسكان.

5) رسم مثلث قائم الزاوية ومتساوي الأضلاع، حيث توضع الشرائح السكانية على المحور الأفقي، والأنصبة التراكمية للدخل على المحور العمودي.

- بتعيين المحل الهندسي للنقاط ثم التوصيل بينهما نحصل على منحنى لورنز الموضح أدناه:

الشكل (3-2): منحنى لورنز حسب مستويات التفاوت في توزيع الإنفاق.

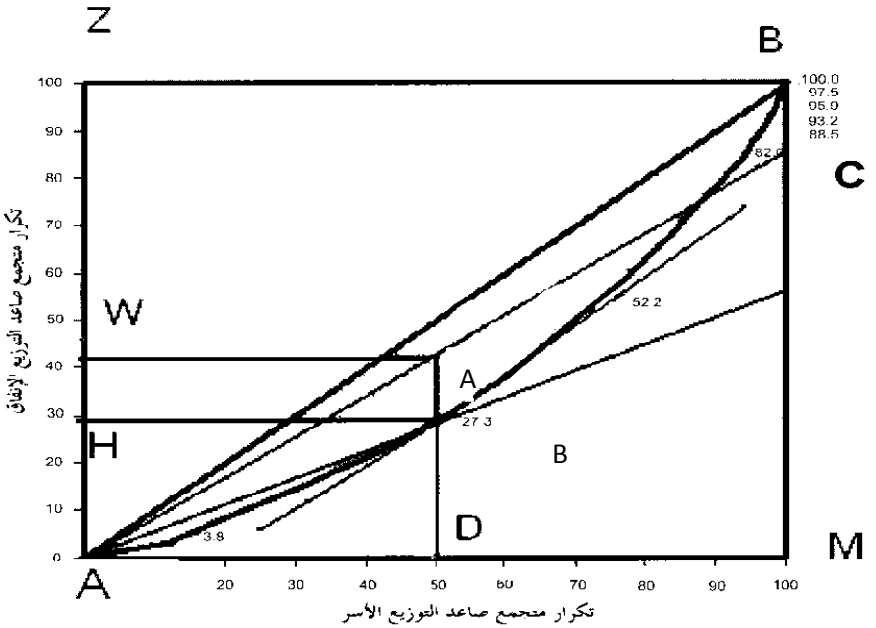

المصدر: دوخي عبد الرحيم الحنيطي، "عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة: دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن"، مجلة جامعة الملك سعود، م17، العلوم الزراعية (2)، 2005/1425، ص182.

حيث أن:

AZ: التوزيع التراكمي للدخول.

AM: التوزيع التراكمي للأسر.

AC: خط الفقر.

AD:نسبة السكان أو الأسر دون خط الفقر.

AH:نسبة دخل السكان الفقراء (الأسر الفقيرة).

AW: نسبة الدخل الذي يتوجب على الفقراء الحصول عليه للوصول إلى خط الفقر.

$\frac{WH}{AH}$ = نسبة متوسط الدخل المطلوب زيادته للفقراء لكي يصلوا إلى خط الفقر.

كلما ابتعد منحنى لورنز عن خط 45° (أي الخط AB)كلما دل ذلك عن زيادة في عدم العدالة في توزيع الإنفاق أو الدخل تبعا لذلك، وكلما اقترب منحنى لورنز من خط 45° كلما دل ذلك على انخفاض في عدم العدالة في توزيع الدخل أو الإنفاق، وإذا تطابق منحنى لورنز على خط 45° فذلك يدل على العدالة الكاملة في توزيع الدخل[289].

III-2-2-6- معامل جيني (Gini):

يعود مؤشر جيني للإحصائي الإيطالي "Corrado Gini"(1884-1965)[290] على خلفية الجدل المثار حول التوزيع غير المتكافئ للثروة بشكل حاد، ما دفع إلى البحث فيما إذا كان هذا التوزيع بأقل أو أكثر مساواة.

إن معامل جيني يعد من المقاييس (المعايير) المهمة والأكثر انتشارا في قياس عدالة أو عدم عدالة التوزيع، وترتكز فكرته على منحنى لورنز، كما يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة الكاملة[291].

- كما يعد معامل جيني مقياس جيد لعدم المساواة بسبب خصائصه، بما في ذلك[292]:

- ✓ إذا تمت مضاعفة جميع المداخيل فإن المؤشر لن يتغير.
- ✓ إذا كان حجم السكان في تغير ولكن التوزيع يبقى ثابت فإن المؤشر سيبقى دون تغيير.
- ✓ إذا كان شخصين في تبادل للدخل فإن المؤشر لن يتغير.
- ✓ إذا قام الفرد ذو دخل مرتفع بتحويل على شخص ذو دخل منخفض فإن المؤشر سينخفض.

- تنحصر قيمة معامل جيني بين الصفر (0) والواحد (1)، حيث أن هذه القيمة تساوي إلى المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط المساواة الكاملة (خط الـ 45°)، على المساحة تحت خط المساواة الكاملة، فإذا كانت قيمة معامل جيني تساوى (0) صفر فهي تبعث عن وجود مساواة تامة في

289- Malcolm Gillis. & al, traduction de la 4e édition américaine par bruno Baron-Renault, « Économie du développement », Op cit, P 92-93.

290 - Frank A. Farris, The Gini Index and Measures of Inequality, TH E MATHE MATICAL ASSOCIATION OF AMERICA, Monthly 117 (December 2010), P 851, On the website: math.scu.edu > ~ffarris > MonthlyFinal

291- عبد الغفور الأطرقجي وصبيح لفتة فرحان الزبيدي، "قياس العدالة في التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة واسط"، مجلة المخطط والتنمية، العدد (27)، جامعة بغداد-العراق، 2013، ص208.

292- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، "قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية"، مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، ص12.

التوزيع، في حين أنه إذا كانت هذه القيمة مساوية للواحد (1) فهذا يدل على عدم وجود مساواة تامة في التوزيع[293].

- على أساس التكرارات المتجمعة الصاعدة المستخدمة عند تبويب الدخل، فإنه يمكن حساب معامل جيني بالعلاقة التالية[294]:

$$G = 1 - \sum_{i=1}^{n}(P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1})$$

- حيث أن P و L هي التوزيع المتراكم للسكان والدخل.
- من خلال الشكل البياني (3-1) أعلاه لمنحنى لورنز يمكن أن نميز الحالات التالية[295]:

أ- معامل جيني هو نسبة المساحة A مقسومة على مجموع المساحتين A و B.

ب – المساحة A هي منطقة واقعة بين خط المساواة ومنحنى لورنز.

ت – المساحة B هي مساحة واقعة تحت منحنى لورنز.لذا فمعامل جيني= المساحة A/ المساحة تحت خط المساواة.

ث – عندما المساحة A تساوي صفر فإن معامل جيني يكون يساوي صفر، وعليه فإن الدخل سيتم توزيعه بمساواة تامة، على اعتبار أن منحنى لورنز سيكون منطبق على خط المساواة.

ج – عندما المساحة B تساوي صفر، فإن معامل جيني يكون يساوي القيمة واحد، وعليه فإن الدخل سيتم توزيعه بعدم مساواة تامة، على اعتبار أن منحنى لورنز سيكون الأبعد عن خط المساواة، وعليه فإن كل الدخل سيتركز عند أغنى الأسر.

293 - Gini coefficient Calculation, On the website: www3.nccu.edu.tw > ~ jthuang > Gini.pdf

294- علي عبد القادر علي، "العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الوطن العربي"، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 13، فبراير 2005، المعهد العربي للتخطيط، ص09.

295 - Measuring Income Inequality (Unit 2/2.3 :The Gini Coefficient), P69, On the website: Cd1.edb.hkedcity.net > pshe > resources

III-2-2-7- علاقة الفئات فيما بينها:

عادة ما تبرز أهمية معرفة نصيب الفئة الدنيا من الفئة الغنية، وعند تقسيم المجتمع إلى شرائح (أعشار أو أخماس أو أرباع)، تظهر الحاجة الملحة لمعرفة كم يفوق العشير الأغنى مثلا العشير الأفقر، ولأجل ذلك يحسب تشتت الدخل باستعمال إحدى العلاقات التالية[296]:

- الفرق بين دخل أو إنفاق الفئات المتطرفة، مثل $D_{10} - D_1$ أو $Q_5 - Q_1$.
- نسبة أغنى الفئات إلى أفقرها مثل $\frac{D_{10}}{D_1}$ أو $\frac{Q_{10}}{Q_1}$.
- نسبة الفرق بين مداخيل الفئات إلى الوسيط مثل $\frac{D_{10}-D_1}{\text{الوسيط}}$ أو $\frac{Q_5-Q_1}{Q_3}$.
- نصيب أفقر 40% من السكان من إجمالي الدخل، حيث يُعتبر أن التفاوت في توزيع الدخول يكون منخفضا إذا بلغت حصة أدنى 40% من السكان دخلا يساوي أو أكثر من 17% من مجموع الدخول.

III-2-2-8- مؤشر Atkinson:

لقد تعرضنا لهذا المؤشر بشيء من الشرح في الفصل الثاني عند حساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية: $A = 1 - Y_e/\mu$

حيث أن: μ هي متوسط الدخل أو الإنفاق و Y_e هي الدخل المكافئ للتوزيع العادل.

III-2-2-9- مؤشر Theil:

يعتمد هذا المؤشر على فكرة محتوى المعلومات المتوقعة في الأنظمة، وهو يستخدم لتبيان إمكانية تحليل مؤشر عدم عدالة التوزيع لكونه يحتوي على مكونين هما؛ الأول مكون عدم عدالة التوزيع المتأتي من عدم العدالة بين المجموعات، بمعنى قياس عدم عدالة التوزيع في المجتمع إذا ما حصل كل شخص داخل المجموعة على متوسط دخل المجموعة μ_j، والثاني مكون عدم العدالة داخل المجموعة، ويأخذ هذا المؤشر إحدى الصيغتين التاليتين:

$$T_1 = \frac{1}{n}\sum \frac{y_i}{\mu} log \frac{y_i}{\mu} \quad \text{أو} \quad T_1 = \frac{1}{n}\sum log \frac{\mu}{y_i}$$

296- كبداني سيدي أحمد، مرجع ذكر سابقا، ص193.

III-2-2-10- معامل Kuznets:

في عام 1955 طرح "Simon Kuznets" فكرته في توزيع الدخل وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، مبينا أن توزيع الدخل يكون وفقا لمسار التنمية، فلاحظ أن عدم عدالة توزيع الدخل سايرت انتقال الدول الصناعية المتقدمة حاليا ابتداء من فترة ما قبل التصنيع، فكلما اتجهت هذه الدول نحو مراحل متقدمة من النضج في النمو الاقتصادي تناقصت عدم العدالة في توزيع الدخل بها[297]، وقد درس الباحثون أيضا فرضية كوزنتس في حالات أخرى كالعلاقة بين عوامل عدم المساواة والبيئة (مثل كثافة التلوث)، والعلاقة بين عدم المساواة في الدخل وتحرير التجارة[298].

كان "Kuznets" أول من درس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي[299]، معتبرا أن النمو الاقتصادي سببا محددا لتغيرات طويلة الأمد في توزيع الدخل، حيث أصبح هذا التطور المنهجي لتوزيع الدخل على طول مسار التنمية في بلد ما يعرف بـ"منحنى Kuznets"، ويأخذ هذا المنحنى شكل حرف U المقلوب بين دخل الفرد وعدم المساواة في الدخل الفردي[300].

بغية القياس يستخدم معامل كوزنتس لقياس شدة التباين في توزيع الدخول، بحيث يستعمل هذا المقياس في حالة بيانات الدخل المبوبة حسب توزيع الأسر أو الأفراد، كما أن هناك عدة صيغ لهذا المعامل تعتمد على طول الفئة، وقانونه في حالة التبويب العشري هو[301]:

$$D = \frac{\sum_{i=1}^{n} |d_i - 10|}{180}$$

حيث أن: d_i هي النسبة المئوية للدخل المحقق للفئة العشرية i.

---

297 - Maria Sarigiannidou and Theodore Palivos, A Modern Theory of Kuznets' Hypothesis, Working Paper Nr. 12-02, Texas Christian University- Department of Economics, January 2012, p 01, On the website: http://www.econ.tcu.edu/

298 - Stephen Dobson and Carlyn Ramlogan, Is There An Openness Kuznets Curve?. Evidence From Latin America, DISCUSSION PAPERS IN ECONOMICS, Nottingham Trent University, July 2008, On the website: http://www.ntu.ac.uk/research/school_research/nbs/overview/working_papers/index html.

299- زينب توفيق السيد، "عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70/شتاء– ربيع، 2015، ص 12.

300 - Maria Sarigiannidou and Theodore Palivos, Op cit, p 01.

301- دحماني محمد ادريوش، "مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل"، محاضرة، على الموقع الالكتروني: https://docs.google.com/viewer?a=v&pid$sites&srcid=ZGVmYXVsd...

- إن $|d_i - 10|$ هي القيمة المطلقة –أي القيمة التي تهمل فيها الإشارة السالبة- للمقدار $d_i - 10$، ويلاحظ أنه عندما يكون توزيع الدخل مساوياً تماماً فإن كل فئة عشرية تحصل على 10% من الدخل، لأنها تتضمن 10% من الوحدات (أسر أو أفراد)، وبالتالي فإن $d_i - 10$ تكون صفرا لكل الفئات، ونتيجة لذلك تكون قيمة معامل كوزنتس مساوية للصفر، أما في أقصى حالات سوء التوزيع للدخل فإن كل الدخل يذهب للفئة العشرية الأخيرة، حيث تكون 100%، وبهذا فإن قيمة معامل كوزنتس تنحصر ما بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما كانت قيمته أكبر دل ذلك على أن التباين في توزيع الدخول أشد.

III-2-3- قياس عدم العدالة في توزيع الدخل والإنفاق بالجزائر:

كما أوردنا سابقا فإنه توجد عدة مقاييس ومؤشرات لقياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق للأسر أو الأفراد، وبغرض الوقوف قدر الإمكان على وضعية عدم العدالة في التوزيع سنستخدم المقاييس والمؤشرات الأكثر استعمالا وشهرة من بين تلك المقاييس التي تعرضنا إليها في الفقرات السابقة، وبحسب البيانات المتوفرة والمتحصل عليها، سنستعمل المقاييس التالية :

1. منحنى لورنز
2. معامل جيني
3. معامل كوزنتس

III-2-3-1- رسم منحنى لورنز:

كما بينا سابقا فإن منحنى لورنز هو عبارة عن شكل بياني يوضح التفاوت في توزيع الإنفاق بين مختلف الفئات بحسب التصنيف (أرباع، أخماس، أعشار...)، ويوضح مقدار هذا التفاوت من خلال تقدير الفرق بين خط المساواة المطلق (أي خط 45^o) وخط التوزيع الفعلي، ولرسم منحنى لورنز سنعتمد المسح على إنفاق المستهلكين ومستوى المعيشية للأسر الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) سنة 2011 وقبله مسح سنة 2000 والذي قام به أيضا (ONS)، والجدول (3-14) يوضح ذلك:

الجدول (3-14): توزيع الإنفاق والأفراد حسب فئات الإنفاق

	توزيع الإنفاق			توزيع الأفراد		
فئات الإنفاق بـ د.ج	مجموع الإنفاق بملايير د.ج	%	التكرار المتجمع الصاعد	العدد	%	التكرار المتجمع الصاعد
Q_1 (أقل من 64802)	377.3	8.4	8.4	7341916	20	20
Q_2 (64802-85979)	565.4	12.6	21	7345109	20	40
Q_3 (85979-111527)	740.3	16.5	37.5	7345379	20	60
Q_4 (111529-155747)	978.4	21.8	59.3	7338434	20	80
Q_5 (أكثر من 155747)	1828.2	40.7	100	7346163	20	100
	4489.6	100		36717000	100	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات أما التكرار المتجمع الصاعد فقد تم حسابه

تشير النتائج على منحنى لورنز الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن 64802د.ج يشكلون 20 % من مجموع السكان، ولكن إنفاقهم لا يتعدى 8.4 % من مجموع الإنفاق، أي أن حصة أفراد الفئة الأولى من الإنفاق تقل عن معدلاتها العادية، ومن ثم ينخفض إنفاقها مقارنة ببقية الأفراد في العينة، وهذا يعد شكل من أشكال عدم العدالة في التوزيع، حيث أن إنفاق هذه الفئة يعد بعيدا عن متوسط الإنفاق بحسب الفئات التي تم اعتمادها.

بناءا على معطيات الجدول (3-14) والذي يوضح توزيع الإنفاق والأفراد بحسب فئات (أخماس) الإنفاق نقوم برسم منحنى لورنز، والمبين في الشكل التالي أدناه:

الشكل (3-3): رسم منحنى لورنز حسب فئات الإنفاق

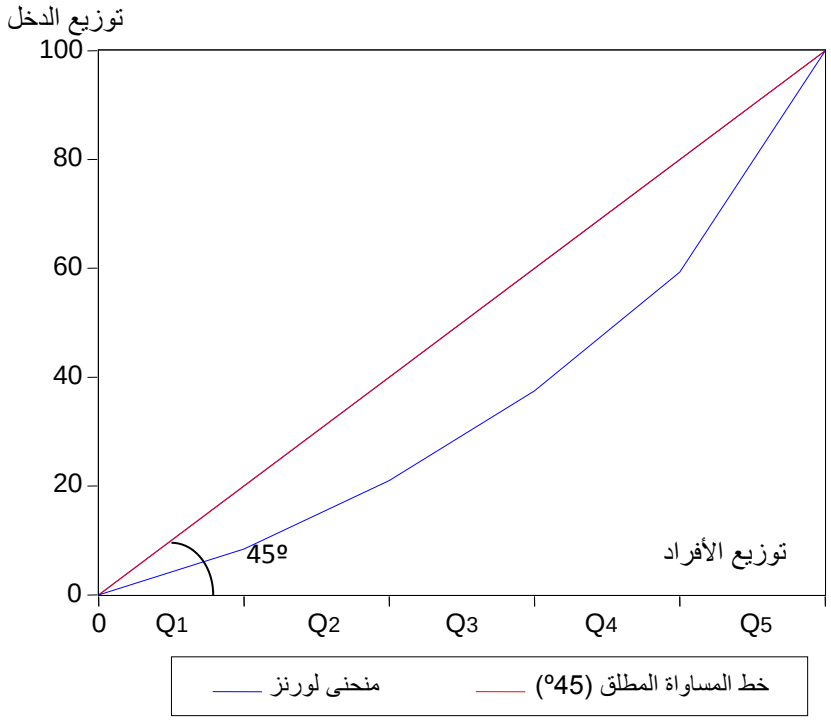

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (3-14)

III-2-3-2- حساب معامل جيني:

- لحساب معامل جيني سنستعمل الصيغة التالية[302]:

$$G = 1 - \left(\frac{1}{10000}\sum_{i=1}^{n} w_i \left(s_i + s_{i-1}\right)\right) \dots\dots\dots (1)$$

G : معامل جيني.

s_i: ترمز للمتجمع الصاعد للنسب المئوية للإنفاق المقابل للفئة i.

s_{i-1} : المتجمع الصاعد نفسه بالنسبة للفئة السابقة لـ i.

w_i : النسبة المئوية نفسها لعدد الأفراد في الفئة i.

n : عدد الفئات

302- دحماني محمد ادريوش، مرجع ذكر سابقا، بدون ترقيم.

الجدول (3-15): حساب معامل جيني بالنسبة لتوزيع الإنفاق السنوي بين فئات الأفراد

$W_i(s_i + s_{i-1})$	W_i	$s_i + s_{i-1}$	s_{i-1}	s_i	فئات الإنفاق
168	20	8.4	-	8.4	Q_1
588	20	29.4	8.4	21	Q_2
1170	20	58.5	21	37.5	Q_3
1939	20	96.8	37.5	59.3	Q_4
3186	20	159.3	59.3	100	Q_5
7051	100				

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (3-14)

من الجدول (3-15) وباستخدام الصيغة (1) أعلاه نجد بأن معامل جيني للإنفاق يساوي 0.29 ، ومنه نستنتج أن توزيع الإنفاق بين فئات الأفراد متقارب إلى حد ما.

III-2-3-3- حساب معامل كوزنتس:

- لحساب معامل كوزنتس نستعمل العلاقة التالية والموضحة في الفقرات السابقة:

$$D = \frac{\sum_{i=1}^{n} |d_i - 10|}{180}$$

- ومن خلال الاستعانة بالجدول (3-14) نجد بأن قيمة معامل كوزنتس مساوية لـ: 0.25

الجدول (3-16): حساب قيمة معامل كوزنتس

الفئات العشرية للأفراد	مجموع الإنفاق بملايير د.ج	النسبة المئوية للإنفاق d_i	$\lvert d_i - 10 \rvert$
D1	157.1	3.5	6.5
D2	220.2	4.9	5.1
D3	263.7	5.9	4.1
D4	301.7	6.7	3.3
D5	345.7	7.7	2.3
D6	394.6	8.8	1.2
D7	449.2	10	0
D8	529.2	11.8	1.8
D9	661	14.7	4.7
D10	1167.2	26	16
مجموع الفئات	4489.6	100	45

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات أما قيمة الفرق فقد تم حسابها.

يلاحظ من الجدول (3-16) أن كل فئة من الفئات العشرية الستة الأولى تُحصل نسبة مئوية من الإنفاق تقل عن النسبة المئوية لعدد الأفراد فيها والبالغ 10%، أما الفئة العشرية السابعة فهي تُحصل إنفاق مكافئ لنسبة عدد الأفراد والبالغ 10%، في حين أن الفئات الثلاث المتبقية فوضعيتها معاكسة لحالة الفئات الأولى، حيث أن هذه الفئات العشرية تحصل نسبة مئوية تزيد عن النسبة المئوية لعدد الأفراد فيها.

III-3- الجزء الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر

III-3-1- الصحة في الجزائر:

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تطور قطاع الصحة والصحة العامة بشكل ملحوظ خاصة من الجانب الكمي، والذي كان مطلوب على اعتبار انعدام التغطية والرعاية الصحية غداة الاستقلال عبر ربوع الوطن، وبعد تحقيق التغطية الصحية إلى حد ما انتقلت الجزائر نحو تحقيق النوعية في قطاع الصحة والصحة العامة، ونجد على سبيل المثال إطلاق برنامج مكافحة السرطان 2015-2019 وهو أحد الأدلة على التحول نحو تحقيق النوعية دون إغفال الكم.

- يمكن توضيح التطور الذي شهده قطاع الصحة والصحة العامة في الجداول التالية أدناه:

الجدول (3-17): تطور المرافق الصحية 1974-2014.

المنشآت	1974	1980	1985	1990	1995	2000	2006	2010	2014
المستشفيات	143	183	211	284	251	268	280	276	313
مراكز صحية	558	662	969	1309	1152	1252	1248	..	..
عيادات متعددة الخدمات	106	161	319	510	471	497	520	1491	2033
قاعات العلاج	1402	1364	2454	3344	4174	3964	4684	5350	5848
عدد الأسرة في المستشفيات	43404	43028	49315	60124	54213	54618	57597	61779	71188
دور الولادة	50	54	..	475	489	430	476	528	..

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات.

- بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الملحق 2، 2014.

من خلال الجدول (3-17) نلاحظ اتساع في القاعدة الصحية منذ 1974 إلى 2014، حيث تضاعف عدد (المستشفيات، المراكز الصحية، عيادات متعددة الخدمات، قاعات العلاج، عدد الأسرة في المستشفيات، دور الولادة) على التوالي بـ (ما يقارب الضعف، أكثر من ضعفين، ما يقارب خمسة أضعاف، أكثر من ضعفين، أكثر من الضعف، ما يقارب عشرة أضعاف) وهذا خلال الفترة

الممتدة من 1974 إلى 1990، وما يلاحظ على هذه الفترة أن كل من العيادات المتعددة الخدمات ودور الولادة كان لهم الحظ الأوفر من بين المنشآت الصحية الأخرى، وهذا الإجراء يدعم أكثر توفير الخدمات الصحية ورفع مستويات التغطية الصحية وبالأخص دور الولادة.

من خلال الجدول أيضا نلاحظ تذبذب ما بين انخفاض وارتفاع في عدد المنشآت من الفترة 1995 إلى 2014 إلا أن هذا يتعلق بالتجزئة التي كان قطاع الصحة يتعرض لها في كل مرة، وعلى العموم فإن المنحى العام لمنشآت قطاع الصحة كان في تزايد خلال هذه الفترة، حيث تضاعفت (المستشفيات، العيادات المتعددة الخدمات، قاعات العلاج، الأسرة بالمستشفيات) بحوالي (25%، أربع مرات، 40%، 31%) على التوالي، كما أن الجانب البشري أيضا عرف تطوراً ملحوظا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والجدول التالي يوضح تطور عدد الممارسين الطبيين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى 2014.

الجدول(3-18): تطور عدد الممارسين الطبيين في الجزائر خلال الفترة 1963-2010.

العدد	1963	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2006	2010
الأطباء	1319	1760	3212	8512	13221	23550	27317	32332	39459	56209
جراحي الأسنان	151	255	617	1691	2750	7199	8056	8197	9648	11633
الصيادلة	204	*338	901	1105	1359	2134	3691	4814	7267	9081

*إحصائيات 1971

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من الجدول(3-18) نلاحظ تزايد مضطرد لعدد الممارسين الطبيين خلال الفترة 2000-2014، وهذا تماشيا مع الزيادة المستمرة في العدد الإجمالي للسكان في الجزائر وكذلك التوسع الكبير الذي عرفته الجامعة الجزائرية في إمداد قطاع الصحة بالممارسين الصحيين.

الشكل (3-4): تطور عدد السكان بالنسبة للممارسين شبه الطبيين خلال الفترة 2000-2012.

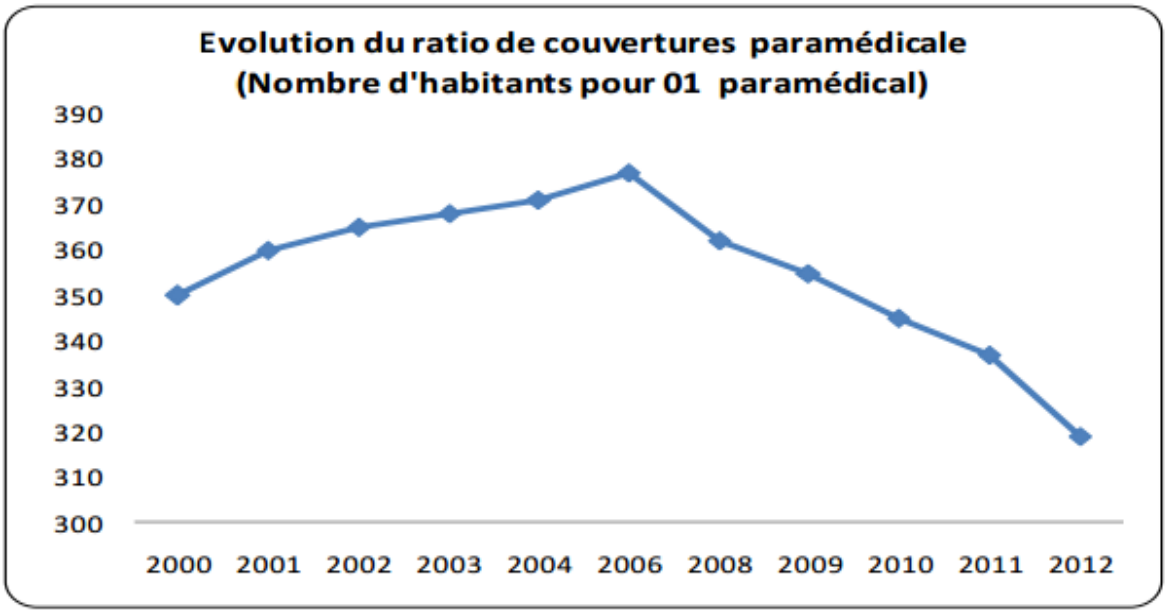

Source: Ministère de la Santé (Direction de la Population), Situation Démographique et Sanitaire (2000 – 2014), Juillet 2014, P 17.

أما فيما يخص الممارسين شبه الطبيين فإن النصف الأول من الفترة شهد تراجع في نسبة التغطية، وفي المقابل فإن النصف الثاني سجل به ارتفاع في نسبة التغطية للممارسين شبه الطبيين، إن هذين الفترتين تزامنتا مع فترة إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث حظي قطاع الصحة باهتمام كبير، على اعتبار توجه الدولة الجزائرية نحو رفع الغبن والعناء المعيشي والصحي عن الساكنة، ولهذا فإن التغير الكلي نحو تغطية أكثر في النصف الأول من الفترة (أي الفترة [2000-2006]) كان أقل منه في النصف الثاني من الفترة (أي الفترة [2006-2012]).

من خلال العرض الذي قدمناه يبدوا أن الاهتمام بالكم كان السائد وقد كان ذلك أمرا مطلوب ولا بد منه بعيد استقلال الجزائر نظرا لانعدام البنية التحتية الصحية آنذاك، إلا أن إطلاق الدولة للمخطط الوطني لمكافحة السرطان (2015-2019) خير دليل على الانعطاف الكبير نحو الاهتمام بنوعية الخدمات الصحية المقدمة على اعتبار أن هذا المخطط يمس جانبي الوقاية والعلاج معاً، ويأتي ضمن التحول والإصلاح الكبير الذي تشهده المنظومة الصحية في بلادنا.

- تمثلت المحاور الأساسية للمخطط الوطني لمكافحة السرطان في[303]:

1) الوقاية من عوامل الخطر.

2) إمكانية الكشف عن بعض أنواع السرطان.

3) إمكانية الكشف عن بعض طاقات التشخيص.

- أما أهداف المخطط الوطني لمكافحة السرطان فتتمثل في[304]:

1) تفعيل العلاج في تعدد التخصصات.

2) تنظيم التوجيه ومرافقة ومتابعة المريض.

3) تطوير نشاطات التحسيس والاتصال حول السرطان.

4) تعزيز البحث في طب الأورام.

5) تعزيز قدرات تمويل التكفل بأنواع السرطان لا سيما من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة وعقلنة استعمالها.

تم تشكيل لجنة للإشراف ومتابعة تنفيذ المخطط الوطني لمكافحة السرطان تتكون من ممثلين عن الوزارات والمؤسسات المعنية وكذا ممثلين عن الأطباء والمختصين بالإضافة إلى جمعيات المرضى والقطاع الخاص، ولأهمية هذا المخطط فقد كلف رئيس الجمهورية الحكومة بمتابعة تنفيذ هذا المخطط عن قرب وتسليمه تقريرا بشكل منتظم.

III-3-2- التعليم في الجزائر:

غداة الاستقلال كانت نسبة الأمية في الجزائر تفوق 95%، نتيجة سياسة التجهيل التي مارسها الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين، ما أدى بالجزائر بُعيد الاستقلال إلى جلب المدرسين من خارج الوطن على خلفية النقص الفادح في التغطية والبنى التحتية، وبالتالي فإن واقع التعليم خلال الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي في الجزائر يظهر بأن هذه الفترة تعتبر مرحلة انتقالية، اعتُمد فيها على الحشد والتعبئة لتخطي واقع مزري ليس من السهل تجاوزه بالنظر إلى شمولية هذه الوضعية، ومع

303- على الموقع الإلكتروني للوزارة الأولى الموضح أدناه:
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/communiqu-du-conseil-des ministres-du-24-mai-2015-ar.html

304- نفس المرجع السابق.

السبعينات بدأت تتضح صورة التعليم في الجزائر فبدأت المدرسة الجزائرية ترسم الهوية الوطنية وتكيف المناهج الدراسية، والمعطيات الإحصائية أدناه توضح التطور الذي مرت به المدرسة الجزائرية من ستينات القرن الماضي إلى سنة 2014.

الجدول(3-19): تطور البنية التحتية لقطاع التربية الوطنية من السنة الدراسية 1962-1963 إلى 2013-2014.

السنة الدراسية	مؤسسات الابتدائي		مؤسسات المتوسط	مؤسسات الثانوي		المجموع
	المدارس	القاعات		متقنة	ثانوية	
1963-1962	2263	..	364	5	34	2666
1971-1970	6467	..	519	7	65	7058
1976-1975	7843	43655	584	17	130	8574
1981-1980	9263	56160	932	25	205	10425
1986-1985	11144	74361	1561	73	342	13120
1991-1990	13135	94127	2339	140	672	16286
1996-1995	15186	113452	2921	212	821	19140
2001-2000	16186	122867	3414	246	1013	20859
2006-2005	17163	125567	3947	244	1229	22583
2011-2010	17790	112002	4901	..	1813	24504
2014-2013	18233	..	5172	..	2052	25457

المصدر:- الديوان الوطني للإحصائيات.

- بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الملحق 2، 2014.

من الجدول أعلاه يبدو جليا التزايد المستمر في منشآت قطاع التربية حيث عرفت فترات (الستينات، السبعينات، الثمانينات) تضاعف معتبر جدا في البنى التحتية بأكثر من (64%، 47%، 56%) على التوالي، أما فترتي (التسعينات، مطلع الألفية) فكانت نسبهما (28%، 22%) على التوالي، وبالتالي فإن هذه الإحصائيات تؤكد ما قلناه سابقا حول سعي الدولة –خاصة خلال العقود الثلاث الأولى بعد الاستقلال- في تحقيق التغطية على مستوى الوطن في هياكل قطاع التربية.

من ناحية أخرى فإن قطاع التعليم العالي هو الآخر حقق تطورا في عدد الهياكل منذ عقد السبعينات إلى يومنا هذا، حيث تضاعف عدد المؤسسات الجامعية من جامعات ومعاهد ومدارس عليا ومتخصصة، بالإضافة إلى وكالات ووحدات ومراكز البحث المنتشرة عبر ربوع الوطن، كما

شهدت الخدمات الجامعية هي الأخرى تطور كبير على مستوى عدد الأحياء الجامعية والأسرة، وفيما يلي الجدول أدناه يوضح تطور عدد المؤسسات الجامعية وعدد الأحياء الجامعية والأسرة:

الجدول(3-20): تطور عدد المؤسسات و الأحياء الجامعية

السنة	1970	1980	1990	2000	2005	2010	2013
عدد المؤسسات	6	19	50	53	60	82	92
عدد الأحياء	-	40	91	113	195	-	-
عدد الأسرة	-	53500	119000	192600	299900	471000	600000

المصدر: فيصل بوطيبة، "العائد من التعليم في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص100.

- بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الملحق 2، 2014.

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدولين أعلاه لاحظنا كيف أن مرافق ومنشآت التعليم في الجزائر تزايدت بشكل ملحوظ، وهذا تماشيا مع التزايد المستمر لعدد التلاميذ والطلبة، والذي عرف قفزات كبيرة كما سنرى فيما سيأتي.

الجدول(3-21): تطور عدد التلاميذ والطلبة من 1962-1963 إلى 2013-2014 بالآلاف

المستوى	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	التعليم العالي
1963-1962	778	30.8	19.5	2.8
1971-1970	1851	190.9	73	19.3
1976-1975	2641	395.9	113.1	43.5
1981-1980	3119	804.6	211.9	71.3
1986-1985	3481	1399.9	423.5	132.1
1991-1990	4189	1423	752	207.8
1996-1995	4618	1692	853	267.3
2001-2000	4721	2015	976	488.6
2006-2005	4197	2221	1176	780.8
2011-2010	3346	2980	1199	1138.6
2014-2013	8297.798			1189.6

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات.

– بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الملحق 2، 2014.

الشكل (3-5): تطور عدد الطلبة من 1962-1963 إلى 2013-2014

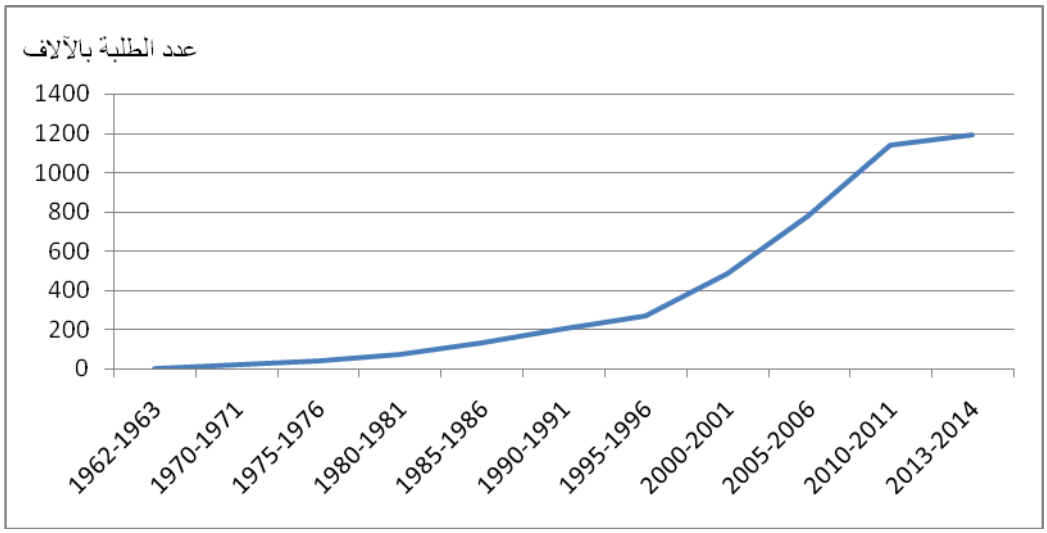

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (3-19).

من الشكل (3-5) يبدو جليا التزايد المستمر لعدد الطلبة وهذا إلى جانب تزايد عدد التلاميذ، كما يتضح من الشكل أن الفترة الممتدة من 1995-2010 شهدت أعلى معدلات الزيادة في عدد الطلبة حيث انتقل العدد من 267300 طالب إلى 1138600 طالب، بمعنى أن العدد تضاعف بما يزيد عن أربعة أضعاف، كما أن التأطير وصل إلى حوالي 21 تلميذ لكل معلم وأستاذ، وحوالي 24 طالب لكل أستاذ للسنة الدراسية 2013-2014.

III-3-3- الدخل والمستوى المعيشي في الجزائر:

للدخل أهمية كبيرة في تحسين معيشة الأفراد، فهو يعتبر ركيزة في توسيع الخيارات وإتاحة الفرص في حياة الناس، إلا أنه لا يكفي لوحده في تحقيق المستوى المعيشي اللائق، فقد يرافق ارتفاع الدخل انخفاض في نوعية المعيشة والتنمية البشرية نتيجة انخفاض مستويات الإنجاز في الصحة والتعليم مثلا، وهذا ما قد يبدوا واضحا في بعض الدول البترولية الغنية، وعلى النقيض من ذلك فإن دول ذات دخل منخفض حققت مستويات جيدة في التنمية البشرية نتيجة التوسع المحقق في عدة مجالات كالصحة والتعليم ونجد من بين هذه الدول كوستاريكا وتونس وكوبا.

كثيرا ما يستخدم الدخل للدلالة على مستوى المعيشة في الدول، وفي الجزائر نجد بأن مستويات الدخل تأرجحت بين السياسات العامة للدولة وأسعار النفط في السوق العالمية وتأرجحت معها

مستويات معيشة السكان، ومما يمكن رصده سعي الدولة لتحسين ظروف معيشة السكان من خلال الرفع من الأجر الوطني المضمون وكذلك البرامج الضخمة التي تم إطلاقها في عديد المجالات والقطاعات، كقطاع السكن والموارد المائية والنقل والأشغال العمومية وغيرها.

الشكل (3-6): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون –أ.و.أ.م-

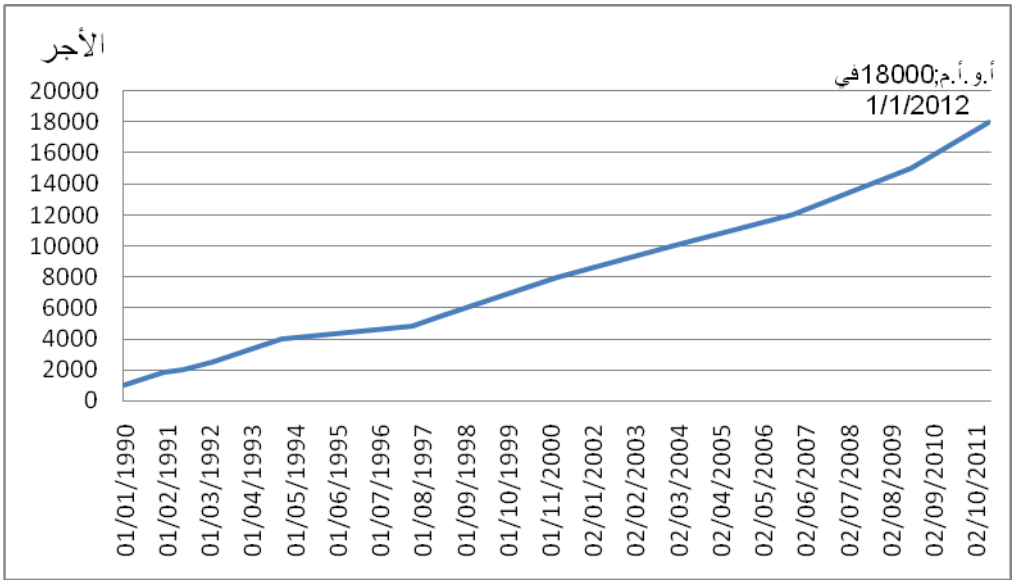

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد عملت الدولة على الرفع من قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون حفاظا منها على مستوى معيشة الساكنة، كما أن الدولة وعبر المخططات والبرامج التنموية التي قامت بإطلاقها أولت القطاعات ذات الصلة المباشرة بتحسين معيشة المواطن أهمية بالغة، ففي مجال السكن مثلا تُبرز وضعية مختلف البرامج السكنية إلى غاية شهر مارس 2014 أن قوام البرامج يتمثل في 2.223.403 وحدة منها 2.003.992 انطلقت أشغالها، و 826.665 منجزة و1.177.327 وحدة قيد الإنجاز، وفي سنة 2008 مثلا تم توزيع 205667 مسكن على مستوى الجزائر، كما سيتم على مدى الفترة الخماسية القادمة 2015-2019 القيام بإنجاز 1.6 مليون سكن موزعا بشكل عادل على مجمل التراب الوطني من أجل تدارك العجز الهيكلي[305].

في سياق تحسين ظروف معيشة السكان بلغ مقدار التزويد بالماء الشروب سنة 2013 ما قيمته 175 لتر/يوم/ساكن و 95% نسبة الربط بشبكة المياه الشروب، كما بلغت نسبة الربط بشبكة

[305]- – بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2014.

التطهير 88%، أما نسبة الربط بكل من شبكة الكهرباء وشبكة الغاز فقد بلغتا على التوالي 99% و51%، في حين أن الطول الإجمالي لشبكة الطرقات ارتفع من 114.456 كلم سنة 2010 إلى 116.962 كلم سنة 2013[306]، وما هذه إلا صورة عن الجهود المبذولة في سبيل تحسين المستوى المعيشي للسكان بالجزائر.

III-3-4- تطور دليل التنمية البشرية وعناصره:

أجمعت تقارير التنمية البشرية الصادرة إلى حد الآن على أن دليل التنمية البشرية ساهم إلى حد ما في مساعدة العديد من الدول في رسم سياستها العامة، وبالتالي فإن دليل التنمية البشرية يمكن أن نعتبره كمرشد ومعين في اتخاذ قرارات السياسة العامة للدول، ولعل ما يزكي هذا الطرح أكثر هو مكونات دليل التنمية البشرية التي لم تقتصر على عنصر الدخل كمرشد لمستوى الرفاه، فالدليل يشتمل أيضا على عنصر التعليم والصحة، وبهذا فإن الدليل الحالي يعبر عن نقلة نوعية في الدلالة عن التنمية في أي بلد.

دليل التنمية البشرية هو عنصر استراتيجي في النهج الجديد للتنمية، إذ يمثل التحول في طريقة التفكير، حتى ولو لم يكن كافيا للتعبير عن ما يختزنه مفهوم التنمية البشرية من غنى، فدليل التنمية البشرية هو عبارة عن مقياس مركب للصحة والتعليم والدخل، إذ يقيم مستويات ودرجات التقدم بالاستناد إلى مفهوم إنمائي أوسع من مفهوم الدخل، وهو كأي مقياس إجمالي آخر يستخدم للمقارنة الدولية لا يغطي سوى جزء مختصر مما تعنيه التنمية البشرية[307]، وبهذا فقد نجح دليل التنمية البشرية في توفير بديل عن التركيز على الدخل، ابتداءً من أول تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أُطلق تقرير التنمية البشرية في عام 1990 –وهو أول تقرير يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- عقب فترة أثقلتها الأزمات الاقتصادية والديون، وقد خضعت فيها السياسة العامة لتدابير تثبيت الاستقرار والتكيف الهيكلي، وشهدت بلدان نامية عديدة انخفاضا في عائدات التصدير وانخفاضا في تدفقات رأس المال وارتفاعا في أسعار الفائدة وتزايدا في الدين الخارجي، مما اضطر تلك البلدان إلى التطلع للخارج بحثا عن المساعدة التي تأتي عادتا من المؤسسات المالية الدولية مقابل

[306]- بوابة الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2014.
[307]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص3.

مجموعة من الشروط قوامها تدابير تثبيت الاستقرار وإصلاحات التكيف الهيكلي[308]، ومن هذه الدول الجزائر التي تأثرت كثيرا من أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 لتنطلق في إصلاحات هيكلية بإيعاز من صندوق النقد الدولي.

يقسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دول العالم بحسب المناطق التي تنتمي إليها فنجد مثلا: الدول العربية ودول جنوب آسيا ودول أوربا وآسيا الوسطى وغيرها من المناطق، وتصنف الجزائر ضمن الدول العربية، وتشهد هذه الدول تنمية بشرية متوسطة على العموم، والجدول التالي يوضح تطور التنمية البشرية حسب المناطق في العالم.

الجدول(3-23): تطور التنمية البشرية حسب المناطق في العالم

المناطق	1990	2000	2005	2010	2013	2014
الدول العربية	0.511	0.611	0.644	0.675	0.682	0.686
شرق آسيا والمحيط الهادي	0.517	0.595	0.641	0.688	0.703	0.710
أوربا وآسيا الوسطى	0.651	0.665	0.700	0.726	0.738	0.748
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.627	0.683	0.705	0.734	0.740	0.748
جنوب آسيا	0.438	0.491	0.533	0.573	0.588	0.607
جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	0.399	0.421	0.452	0.488	0.502	0.518
أقل البلدان نموا	0.345	0.391	0.429	0.472	0.487	0.502
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.587	0.613	0.637	0.662	0.665	0.660
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	0.798	0.852	0.868	0.879	..	0.880
العالم	0.597	0.639	0.667	0.693	0.702	0.711

المصدر: تقارير التنمية البشرية للسنوات 2010، 2014، 2015.

من الجدول (3-23) يبدوا جليا التطور الايجابي الذي شهدته التنمية البشرية في كل مناطق العالم، حيث انتقل معدل التنمية البشرية في العالم من 0.597 إلى 0.667 ثم 0.711 في سنة

[308]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص15.

1990 و 2005 ثم سنة 2014 على التوالي، ومما يمكن أيضا ملاحظته قرب معدل التنمية البشرية للدول العربية من المعدل العالمي، حيث بلغ معدل التنمية البشرية للدول العربية (0.511، 0.644، 0.686) في السنوات (1990، 2005، 2014) على التوالي وبهذا فإنه كان دائما يقترب من دليل التنمية البشرية العالمي، وعلى هذا التطور الايجابي لمعدل التنمية البشرية العالمي والعربي عرفت الجزائر أيضا تطورا ملحوظا وملموسا في دليل التنمية البشرية وفي مؤشرات التنمية البشرية أيضا، والشكل التالي أدناه يوضح ذلك:

الشكل (3-7): تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناته

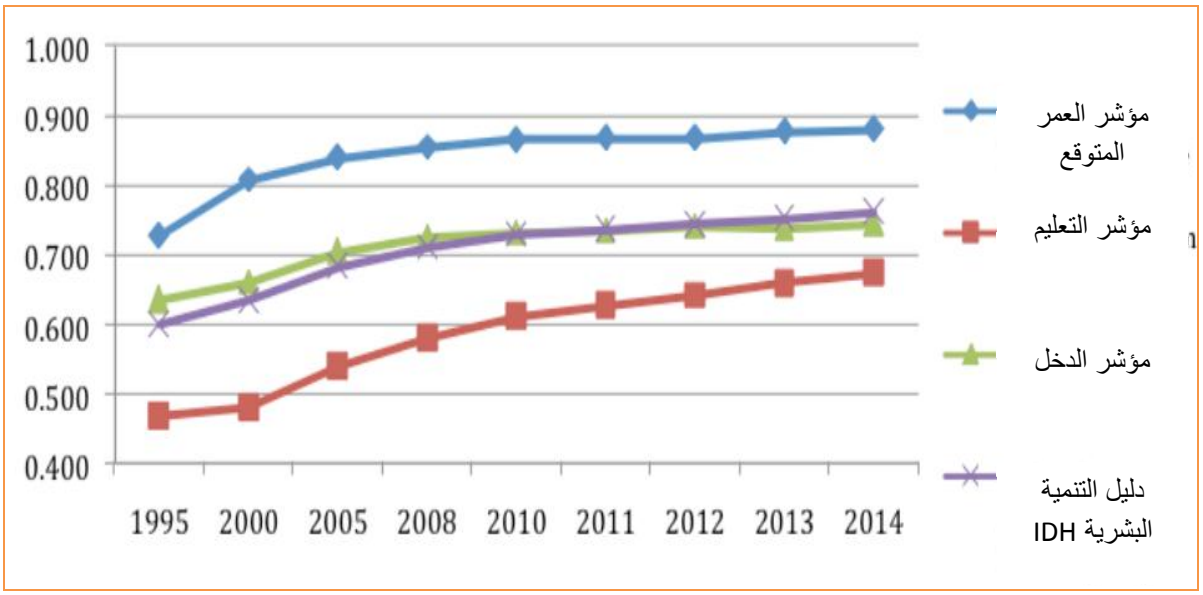

Source : CNES, Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, P 35.

من الشكل (3-7) يبدوا جليا التحسن المستمر الذي شهده دليل التنمية البشرية خلال الفترة 1995-2014، وهذا نتاج التحسن في مؤشرات التنمية البشرية المكونة لدليل التنمية البشرية فقد ارتفع هذا الدليل من 0.600 سنة 1995 إلى 0.761 سنة 2014(بحسب تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES)، ويلاحظ هذا التطور بالأخص خلال الفترة 1995-2011 (ينظر إلى الملحق رقم 3-1)، حيث أن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة عرف تحسن وانتعاش على خلفية الارتفاع المحسوس لأسعار البترول خلال هذه الفترة وكذلك البرامج التنموية التي تم إطلاقها بدءا من سنة 2000، وقد وضحنا فيما سبق الأهمية التي حازت عليها التنمية البشرية ضمن هذه البرامج من خلال المخصصات المالية الضخمة التي رصدت لمجالات التنمية البشرية في هذه البرامج وبالأخص في

قطاع الصحة والتعليم والمرافق العامة والطاقة والنقل، وفي الشكل أيضا يتضح سمو مؤشر الصحة على بقية المؤشرات يليه مؤشر الدخل ثم مؤشر التعليم، وبهذا فإن مؤشر التنمية البشرية يتوسط مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد ومؤشر التعليم، إلا أن ما يمكن ملاحظته على مؤشر التعليم تحسنه المستمر على طول الفترة 1995-2014 بخلاف المؤشرات الأخرى التي عرفت شبه استقرار خلال الأربع سنوات الأخيرة من هذه الفترة.

على الرغم من التحسن الملحوظ في تحسن مؤشر التنمية البشرية إلا أن هذا لا يكفي للحكم على تحقيق التنمية البشرية من عدمه، ففي هذا الصدد يطرح مشكل عدم المساواة، حيث أن توزيع سلع وخدمات التنمية البشرية على مختلف الطبقات والشرائح والمناطق لا يزال يشهد تباين وعدم مساواة، وهذا ما يتنافى مع مبدأ الشمولية في تحقيق التنمية البشرية، وعلى هذا الأساس فقد فصّل برنامج الأمم المتحدة كثيرا في هذه المسألة ما دفع به إلى استحداث دليل ومؤشرات للتنمية البشرية معدلة بعامل عدم المساواة، والشكل التالي يوضح تطور هذا الدليل والمؤشرات:

الشكل (3-8): دليل ومؤشر التنمية البشرية المعدلة بعامل عدم المساواة

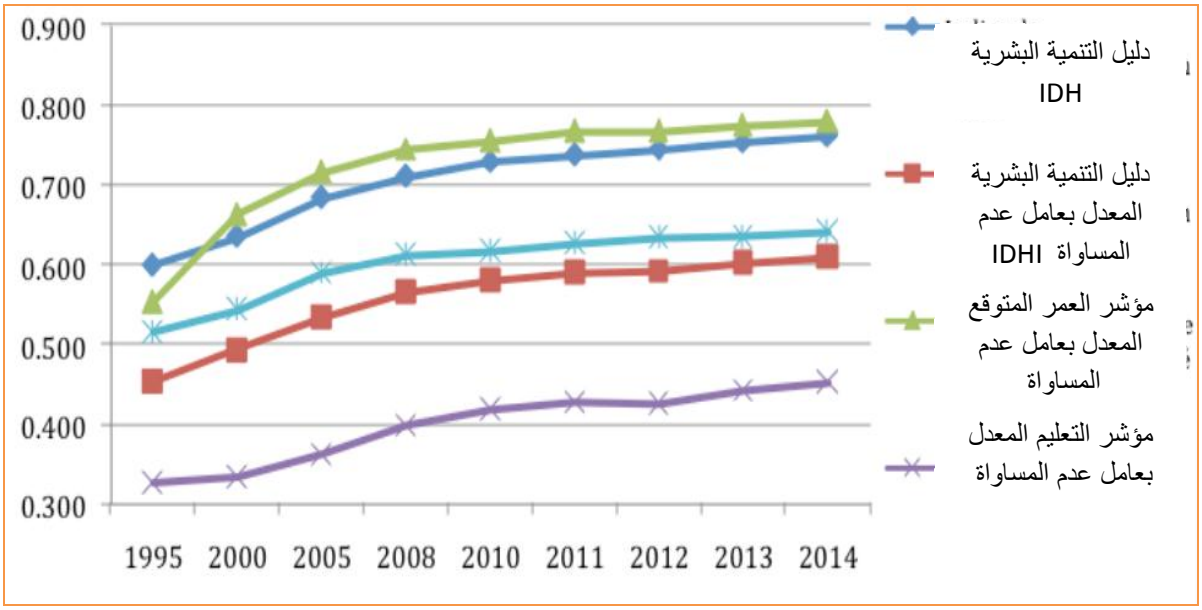

Source : CNES, Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, P 36.

من الشكل (3-8) يتضح الانخفاض في دليل التنمية البشرية نتيجتا للانخفاض الذي مس كل مؤشرات التنمية البشرية بعدما عُدِّلت بعامل عدم المساواة، حيث انخفض دليل التنمية البشرية من 0.761 سنة 2014 إلى 0.609 من نفس السنة بعد التعديل بعامل عدم المساواة وكذلك المؤشرات

الأخرى (ينظر إلى الملحق رقم 3-2)، وتعتبر هذه القيم المعدلة الأكثر تعبير على مدى تحسن مستوى التنمية البشرية، فالتنمية البشرية -كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1993- هي: "تنمية للناس، بواسطة الناس، من أجل الناس"، ومنه فإن التنمية البشرية موجهة لكافة الناس دون استثناء لأي فئة سكانية أو منطقة جغرافية أو طبقة اجتماعية، وبالتالي فإن تركز التنمية البشرية دون شموليتها يجعلنا نتّجه لبحث مشكل عدم المساواة وعدم العدالة في التوزيع أكثر من بحث مدى تحقق التنمية البشرية في حد ذاتها، فلو أخذنا على سبيل المثال لا الحصر معدل وفيات الرضع كأحد المؤشرات الدالة على حالة الصحة العامة في الجزائر نجد بأن المعدل الوطني سنة 2014 استقر عند 22%، في حين أن هذا المعدل بلغ أقصاه بـ 33.13% في منطقة الجنوب الكبير أي بزيادة تفوق 50% عن المعدل الوطني، و بلغت هذه النسبة أدناها بمنطقتي الجنوب الغربي والشمال الأوسط بحوالي 17.5% أي بانخفاض يفوق 20% عن المعدل الوطني (ينظر إلى الملحق رقم 3-3)، وعلى هذا التفاوت الحاد في التنمية الصحية عبر الوطن فإن الوضع يستدعي بحث مشكل عدم المساواة ثم بحث مدى تحقق التنمية الصحية فالتنمية البشرية عبر ربوع وطننا المفدى.

III-4- الجزء الرابع: تحديات ومعوقات التنمية البشرية

إن التحديات والعقبات التي يمكن أن تواجهها التنمية البشرية تمس بشكل أساسي البلدان النامية والمتخلفة على اعتبار أن هذه التحديات والعقبات تم التغلب على معظمها في البلدان المتقدمة، فلو تحدثنا مثلا عن الفقر والأمية والأوبئة فسينصرف نظرنا نحو الدول المتخلفة والنامية، حيث تشهد هذه الدول تخبط في العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ما جعلها تفقد بوصلتها في سبيل الخروج من هذه المشاكل لتخطي العقبات التي تقف في طريقها، وهذا من أجل الوصول تحقيق الإنجاز والتحسن المستمر في مجال التنمية البشرية، وفيما يلي سنقف على بعض هذه التحديات التي تواجهها التنمية البشرية.

III-4-1- الفقر والأمية:

لا يزال الفقر يفتك بالعديد من مجتمعات العالم، فالمنظمات الدولية لا تزال إلى يومنا هذا تقدم إحصائيات وأرقام ضخمة عن أعدد الفقراء وأدهى من ذلك عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط

الفقر على مستوى العالم، فكيف لمن يعاني الجوع ويفتقد الملبس والمسكن وغير ذلك أن يفكر في الحصول على تعليم وخدمات صحية راقية، وعلى هذا الأساس فإن منطق الأولويات سيفرض نفسه، وبالتالي فإن محاربة الجوع وتوفير الغذاء أولى من محاربة الأمية وتوفير التعليم للجميع وقس على ذلك فيما يخص الصحة والبيئة ومكافحة التلوث ومجابهة أعباء التقدم التكنولوجي.

1. الفقر:

إن انتشار الفقر وزيادة انتشاره تعتبر من المعوقات الأساسية في المضي قدما نحو تحقيق التنمية البشرية، حيث يعج العالم بأعداد هائلة من البشر يعانون الفقر بكل أبعاده، وينتشر الفقر عبر مناطق العالم بنسب متفاوتة، وهذا مايبينه الشكل (3-9) أدناه بحسب ما أظهرته دورة دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي لعام 2013:

الشكل (3-9): التوزيع الإقليمي للسكان الذين يعيشون في فقر شديد متعدد الأبعاد (مليون نسمة)

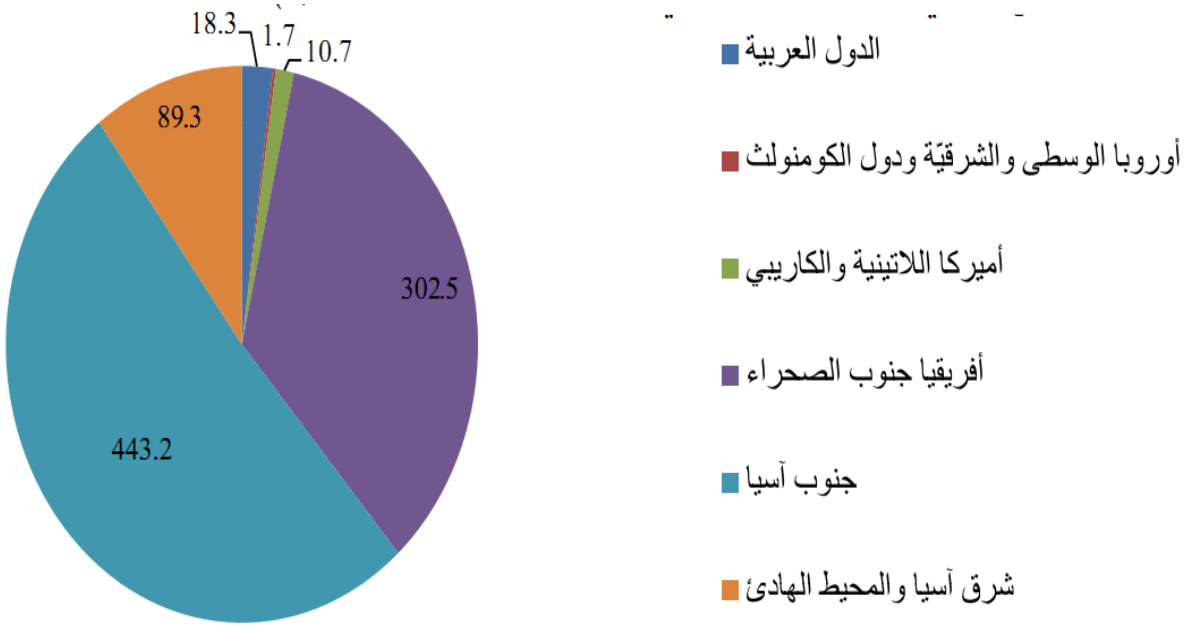

المصدر: عبد الحميد نوار، "دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية- سلسلة أوراق بحثية، 2014، ص18.

يظهر الشكل (3-9) أن العدد الأكبر من السكان الذين يعيشون في فقر شديد متعدد الأبعاد عبر العالم يوجد في جنوب آسيا بـ 443.2 مليون فقير وهو ما يفوق نصف عدد الفقراء في العالم، فيما يسجل أقل عدد من هولاء الفقراء في أوربا الوسطى والشرقية ودول الكومنويلث بـ 1.7 مليون فقير، أما الدول العربية فقد بلغ بها عدد السكان الذين يعيشون في فقر شديد متعدد الأبعاد 18.3 مليون فقير وتوجد النسبة الأكبر من الفقراء بالمغرب العربي بنسبة 0.025 شخص يعيش في فقر مدقع مقابل 0.013 بالمشرق العربي ، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هاتين النسبتين أقل بكثير من النسبة المسجلة على مستوى البلدان الأقل نموا والتي بلغت 0.406 (ينظر إلى الملحق رقم3-4).

في الدول العربية يعتبر متوسط معدل الفقر منخفضا نسبيا بالمقارنة مع نظيره في بعض المناطق الجغرافية الاخرى مثل منطقة آسيا، وتفيد مؤشرات الفقر بصفة عامة إلى تحسن معدلاته في الدول العربية بشكل عام خلال الفترة 1995-2005، إلا أن تلك المعدلات زادت في عدد من الدول بالخصوص نتيجة الظروف التي شهدتها تلك الدول خلال الفترة 2011-2015، وترزح نسبة كبيرة من السكان تتجاوز الثلث تحت خط الفقر المدقع في عدد من الدول العربية وهي السودان والقمر والصومال وجيبوتي وموريتانيا واليمن، والشكل ادناه يوضح ذلك:

الشكل (3-10): نسبة فقر الدخل في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني

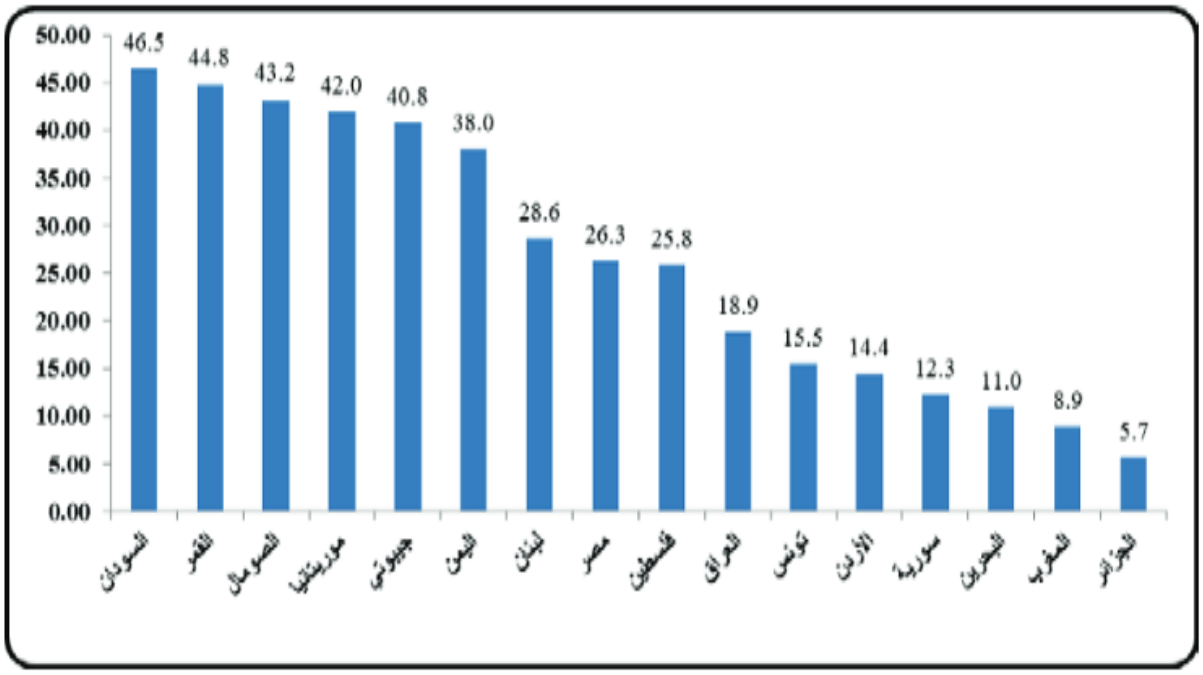

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015

رغم تحقيق عدد من الدول العربية تقدماً في مجال تخفيض المستوى العام لفقر الدخل، إلا أنها لم يحالفها نفس النجاح في التغلب على مظاهر أخرى للفقر لاسيما في مجال التفاوت في مستوى النفاذ إلى خدمات التعليم والصحة وتدهور المستوى المعيشي بشكل عام، وفي هذا يشير دليل الفقر متعدد الابعاد الذي يقيس درجة الحرمان الفردي في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة أن عددا من الدول العربية تتجاوز فيها قيمة المؤشر 0.1 على غرار جيبوتي واليمن وموريتانيا والصومال.

في الجزائر بلغ عدد الفقراء ذروته خلال سنوات التسعينات حيث المأساة الوطنية التي شهدتها الجزائر، إلا أن عدد الفقراء بدأ يتناقص مع مطلع الألفية وهذا ما يظهره الجدول (3-24) أدناه:

الجدول (3-24): إجمالي عدد الفقراء في الجزائر

السنة	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2010	2011
إجمالي عدد الفقراء (بالملايين)	1.52	1.98	2.20	2.46	1.62	1.13	0.91	0.47	0.45

المصدر: اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، مرجع ذكر سابقا، ص12.

من الجدول (3-24) أعلاه يبدوا جليا أن فترة التسعينات شهدت ارتفاع كبير في العدد الاجمالي للفقراء، وهذا على خلفية المشاكل والأزمات التي كانت تعصف بالبلاد آنذاك، حيث أن الجزائر عانت من مديونية خانقة ووضع أمني رهيب أثر على التوازنات الداخلية والخارجية للبلد فكان ارتفاع عدد الفقراء انعكاس لذلك الوضع المتأزم الذي وصل فيه إجمالي عدد الفقراء إلى 2.46 مليون فقير سنة 1999، ومع القضاء على أزمة المديونية وتحسن الوضع الأمني داخليا وانتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية أطلقت الجزائر مع مطلع الألفية عدة برامج تنموية ساهمت بشكل كبير في تخفيض عدد الفقراء حيث انخفض العدد إلى 0.45 مليون فقير سنة 2011.

على الرغم من الانخفاض الكبير لعدد الفقراء في الجزائر إلا أن توزع نسب الفقر يتباين من منطقة لأخرى، فحسب المسح العنقودي لسنة 2012 الوارد في التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2013-2015 فإن أعلى نسبة للفقر عبر التراب الوطني سجلت بوسط الهضاب العليا بـ 4.98%، ثم الجنوب بنسبة 3.20%، وأدنى نسبة للفقر سجلت بوسط الشمال بنسبة 0.83%، وكذلك الترتيب بالنسبة للفقر المتعدد الأبعاد (ينظر إلى الملحق رقم 3-5).

2.الأمية:

تشكل الأمية خطر داهم على شعوب الدول النامية، فمع قصور الموارد يأتي ترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولا من مأكل ومشرب وملبس، وبالتالي فإن الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية، هذا فضلا عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير، ومن الطريف أن تجد شعار محو الأمية سائداً في الدول النامية في حين ترفع الولايات المتحدة شعار التعليم العالي للجميع!![309]

في الجزائر بلغت نسبة الأمية غداة الاستقلال أكثر من 85%، وهذا من جراء سياسة التمييز والإقصاء والتجهيل التي مارسها المستعمر الفرنسي على الجزائريين، وعلى إثر المساعي المبذولة من قبل الدولة الجزائرية الفتية انخفضت هذه النسبة حتى 14 % في سنة 2014 مقابل 22 % في 2008 حسبما أكدته رئيسة الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "اقرأ" عائشة باركي، كما ذكرت بأن جمعيتها قد ساهمت منذ إنشائها في سنة 1990 في استفادة 1681000 مواطنا من دروس محو الأمية من بينهم 1543906 امرأة[310].

إن هذا الانخفاض المستمر لمعدلات الأمية والارتفاع في معدلات التمدرس كان له الأثر الايجابي على تحسن مستويات التنمية البشرية، فللتعليم مزايا تجعل محاسنه تفيض على باقي مكونات ومرتكزات التنمية البشرية.

III-4-2- الأمراض والأوبئة:

إن انتشار الأمراض والأوبئة يعتبر أحد العوائق التي تقف في طريق تحقيق التنمية البشرية، وعلى اعتبار أن التنمية البشرية هي تنمية للناس ومن أجل الناس وبواسطة الناس، فكيف يمكن تحقيقها إذا كان هؤلاء الناس مرضى ويعانون الوهن؟

[309]- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع ذكر سابقا، ص 232.

[310]- تصريح أدلة به السيدة عائشة باركي رئيسة الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "إقرأ" لوكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ الخميس 8 يناير 2015.

في هذا الصدد نجد الكثير من الدول النامية والمتخلفة تعتمد خطط وبرامج لمجابهة ومكافحة هذه الأمراض والأوبئة، وهذا ما يجعلنا نتدرج في سلم الأولويات حيث الغذاء ثم الصحة فالتعليم وغير ذلك من الحاجات العامة والخاصة، كما أن انتشار الأمراض والأوبئة يحدث نزيف في ميزانية هذه الدول نتيجة حجم النفقات التي تخصص سنويا لتمويل هذه الخطط والبرامج.

في الجزائر سعت الدولة جاهدة في سبيل القضاء على مختلف الأمراض والأوبئة، وفيما يلي نقدم عرض مبسط لانتشار داء السل في الجزائر وبعض المناطق من العالم، والإصابة بالملاريا وتطور داء السيدا:

الجدول (3-25): معدل انتشار السل (لكل 100 ألف شخص)

	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	64	71	83	90	87	85	83	81	78
أوربا	12	12	12	12	13	13	12	12	11
الإمارات	12	12	12	3	2	2	2	2	2
تونس	29	30	25	23	28	29	31	32	33

المصدر: بالاعتماد على بيانات منظمة الصحة العالمية.

الجدول (3-26): تطور الاصابة بالملاريا في الجزائر

السنة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
الإصابة بالملاريا	35	2	1	1	55	0	0

المصدر: بالاعتماد على بيانات منظمة الصحة العالمية.

من خلال الجدول (3-25) نلاحظ بأن معدل انتشار السل مرتفع في الجزائر إذا ما قورنت بدولة تونس والإمارات العربية المتحدة ومنطقة أوربا، وهذا ما يستدعي اتخاذ إجراءات واستراتيجيات بغية التقليل قدر الإمكان من معدل انتشار السل في الجزائر، ومن الجدول (3-26) الذي يمثل تطور الإصابة بالملاريا في الجزائر نلاحظ فعالية المكافحة لحالات الإصابة بالملاريا، وما يدل على ذلك الانخفاض الحاد لحالات الإصابة في كل سنة موالية لسنة وقوع إصابات بحالات الإصابة بالملاريا.

بخصوص حالات الإصابة بفيروس الإيدز أظهرت إحصائيات حديثة عن الإيدز في الجزائر والتي كشف عنها معهد باستور عن81 حالة جديدة في عام 2014، من بينها 14 حالة تحت سن الثلاثين، كما انخفض عدد المصابين الجدد بالإيدز للفئة العمرية (0-29 سنوات) من 30 حالة في عام 2010 إلى 14 حالة في عام 2014[311]، ومن 142 حالة في عام 2010 إلى 81 حالة في عام 2014 (ينظر إلى الملحق رقم 3-6).

كما لوحظ نفس الانخفاض لفيروس نقص المناعة المكتسبة من 688 في 2010 إلى591 في عام 2014 بالنسبة إلى مجموع السكان، كما سجل الانخفاض كذلك عند كل الفئات، وهذا ما يوضحه الجدول (3-27) أدناه:

الجدول (3-27): تطور حالات الإصابة بفيروس السيدا بين عامي 2010 و 2014.

العمر	2010	2011	2012	2013	2014
0-9 سنوات	38	19	41	37	25
10-19 سنة	9	5	11	9	8
20-29 سنة	126	114	121	122	119
مجموع السكان	688	658	619	654	591

Source : CNES, Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, P 95.

III-4-3- أعباء التقدم التكنولوجي

في ظل العولمة وما تفرضه من تحديات على دول العالم وبالأخص الدول النامية والمتخلفة، فقد أضحى التقدم التكنولوجي المعاصر في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج يضع تحدياً وأعباء ثقيلة على كاهل الاقتصاد للبلدان النامية، حيث جعل رأس المال والتكنولوجيا –وليس العمل وحده- عوامل الإنتاج الرئيسية المحركة داخل الاقتصاد العالمي، مما يخلق تحديات إضافية لتنمية الموارد البشرية واستخدامها، وإلا ستكون النتيجة الحتمية تفاقم معدلات البطالة، حيث أن تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يولد نوعا من البطالة يعرف بالبطالة الاحتكاكية أو الفنية، ففي النهاية تبقى حقيقة أنه مع مضي إعصار العولمة قدما وما يحمله في طياته من إرساء معيار البقاء للأصلح، الأمر الذي قد يتنافى في كثير من الأحيان مع المعايير الإنسانية التي يسعى مفهوم التنمية البشرية إلى تحقيقها، فقدرة البلدان النامية على إثبات وجودها مستقبلا مرتهن بقدرة أجيالها على

311 - CNES, Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, P 95.

التعايش مع التقدم ومحاكاته بفاعلية لا بمظهرية، وهذا لن يكون إلا باعتبارها مشاركة في صنع التقدم وليس مجرد متلقية لثماره[312].

III-4-4- معوقات التنمية البشرية:

هناك عدة معوقات تقف في سبيل تحقيق التنمية البشرية، فنجد المعوقات الديمغرافية والمعوقات الاجتماعية والمعوقات الثقافية والمعوقات الإدارية والمعوقات السياسية والمعوقات المتصلة بالتخطيط، ومن هذه المعوقات ما يلي[313]:

1. ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية.
2. انخفاض مستوى التعليم.
3. انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع.
4. الافتقاد إلى أسلوب الضمان الاجتماعي و العدالة الاجتماعية و مبدأ تكافؤ الفرص.
5. التنوع اللغوي للأفراد.
6. اختلال التوازن في عمليات التنمية.
7. وجود اتجاهات سلبية نحو البرامج.
8. سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع وهو ما يشار إليه بخلل النسق الإيكولوجي أي سوء توزيع الأفراد و المؤسسات مكانياً وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية.
9. العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي.
10. عدم الاهتمام الكافي بتخطيط القوى العاملة كوظيفة حيوية، وذلك بسبب الاهتمام الكبير بالجوانب الفنية والتشغيلية على حساب البشرية.
11. ضعف تكامل الموارد البشرية واستراتيجيات الأعمال الأخرى.
12. قصور نظم الحوافز المطبقة في كثير من الشركات وقيامها على أسس تقليدية وأحيانا عشوائية لا ترتبط بالأداء.

[312]- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع ذكر سابقا، ص 233.
[313]- نفس المرجع السابق، ص 236-237.

خاتمة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تطور النفقات العامة وواقع التنمية البشرية في الجزائر، ولرصد التطور الذي عرفته النفقات فقد تم التركيز على المخططات والبرامج التنموية من أول مخطط خلال عقد الستينات وصولا إلى البرامج التنموية في مطلع هذا القرن، فمن خلال العرض الذي تم تقديمه حول هذه المخططات والبرامج تم توضيح الغايات والأهداف إضافتا إلى استنباط المميزات التي طبعت هذه المخططات والبرامج التنموية وبالأخص نسب المخصصات المالية لمختلف القطاعات.

بعد تطرقنا لتطور النفقات العامة تم التعرض لمسألة غاية في الأهمية متمثلة في عدم العدالة في توزيع الإنفاق والدخل أو عدم المساواة كما سماها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حيث أن عدم العدالة في توزيع الدخل أو الإنفاق تجعل نسبة هامة من الأفراد خارج حلقة التنمية إن من ناحية المساهمة في التنمية أو الاستفادة من ثمارها، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على الدور المرجو من النفقات العامة، وبعد التطرق لمختلف المعايير والمقاييس المستعملة في قياس عدم عدالة توزيع الإنفاق والدخل تم استخدام بعضها في قياس عدم عدالة التوزيع في الجزائر.

كما أنه ومن خلال الاستعانة بالمعطيات الإحصائية نعتقد بأنه قد أمكننا الوقوف على واقع التنمية البشرية في الجزائر، والتي عرفت تحسنا ملحوظ نستشفه من قيم أدلة ومؤشرات التنمية البشرية، وفي ختام هذا الفصل تم التعرض لتحديات ومعوقات التنمية البشرية مركزين أكثر على ظاهرة الفقر باعتبار أن مؤشرات قياسه تمكننا من قياس مستويات الحرمان في التنمية البشرية.

مراجع الفصل الثالث:

1. دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ماي 2005.
2. "الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال 1962–1989" على الموقع الإلكتروني:
http://cubouira.3oloum.org/t1768-topic#10817
3. "التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال"، على الموقع الإلكتروني:
http://www.stooob.com/251197.html
4. عبد اللطيف بن آشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980"، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
5. محمد بالرابح، "آفاق التنمية في الجزائر"، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية (المطبعة الجهوية بوهران)، 2007.
6. الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 02 يونيو سنة 1974، والمتضمن المخطط الرباعي الثاني.
7. محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسات تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر"، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
8. سعدون بوكبوس، "الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية (1962-1989 ، 1990-2005)"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة–مصر، 2013/1434.
9. و.ت.التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني، 1985-1989.
10. عبد المجيد بوزيدي، ترجمة من الفرنسية إلى العربية: جريبب أم الحسن،"تسعينات الاقتصاد الجزائري: حدود السياسات الظرفية"، بدون طبعة، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
11. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
12. محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012.
13. الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. مكتب شمال أفريقيا، "الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه.

14. صالحي ناجية ومخناش فتيحة، "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.
15. طاوش قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014/2013.
16. سليم سعداوي، "الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
17. نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 6، الشلف، 2013.
18. جديدي روضة، "أثر برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.
19. محمد بوهزة وبراح صباح، "آثار برنامج الاستثمارات العامة على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.
20. عثماني أنيسة وبوحصان لامية، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.
21. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، بوابة الوزارة الأولى.

22. البنك الدولي، "الإنصاف والتنمية"، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2006، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، واشنطن–العاصمة.
23. علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الانفاق في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط – سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، العدد رقم 19، مايو 2006.
24. رياض بن جليلي، "توزيع الدخل وسياساته: معايير لقياس عدم العدالة في التوزيع"، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org > training > course
25. كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان، 2012-2013.
26. عبلة عبد الحميد بخاري، " تنمية وتخطيط "، على الموقع الإلكتروني: http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DP4.pps
27. خالد زهدي خواجه، "أساليب تحليل بيانات دخل ونفقات الأسرة"، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، على الموقع الإلكتروني: www.genderclearinghouse.org…as > pdf >
28. دوخي عبد الرحيم الحنيطي، "عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة: دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن"، مجلة جامعة الملك سعود، م17، العلوم الزراعية (2)، 1425/2005.
29. عبد الغفور الأطرقجي وصبيح لفتة فرحان الزبيدي، "قياس العدالة في التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة واسط"، مجلة المخطط والتنمية، العدد (27)، جامعة بغداد–العراق، 2013.
30. اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، "قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية"، مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة).
31. علي عبد القادر علي، "العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الوطن العربي"، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 13، فبراير 2005، المعهد العربي للتخطيط.
32. زينب توفيق السيد، "عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70/شتاء– ربيع، 2015.

33. دحماني محمد ادريوش، "مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل"، محاضرة، على الموقع الالكتروني:
...https://docs.google.com/viewer?a=v&pid$sites&srcid=ZGVmYXVsd
34. فيصل بوطيبة، "العائد من التعليم في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2009-2010.
35. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014، تقرير التنمية البشرية لسنة 2014.
36. عبد الحميد نوار، "دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية- سلسلة أوراق بحثية، 2014.
37. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015.
38. اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2015 -تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية-، سيسريك-مركز أنقرة.
39. تصريح أدلة به السيدة عائشة باركي رئيسة الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "إقرأ" لوكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ الخميس 8 يناير 2015.

Bibliographie & Références

1. Boutaleb Kouider, Rétrospective sur les politiques économiques poursuivies en depuis 1962 à nos jours, revue de POLDEVA, N°03, Décembre 2014.
2. TEMMAR (H), Stratégie de développement indépendant : le cas de l'Algérie Un bilan, O.P.U.Alger, 1983.
3. Bessaha Abdelghani, Développement de l'Algérie et problèmes de financement de l'industrie, Mémoire des Université d'Alger.
4. Malcolm Gillis. & al, traduction de la 4e édition américaine par Bruno Baron-Renault, « Économie du développement », 2e édition, Edition De Boeck Université, Bruxelles, 1998.
5. Subrata Ghatak "Introduction to Development Economics", 3 rd edition, 1998, ROUTLEDGE, London and New York.
6. Frank A. Farris, The Gini Index and Measures of Inequality, TH E MATHE MATICAL ASSOCIATION OF AMERICA, Monthly 117 (December 2010), P 851, On the website: math.scu.edu > ~ffarris > MonthlyFinal
7. Gini coefficient Calculation, On the website: www3.nccu.edu.tw > ~ jthuang > Gini.pdf

8. Measuring Income Inequality (Unit 2/2.3 :The Gini Coefficient), P69, On the website:

   Cd1.edb.hkedcity.net > pshe > resources

9. Maria Sarigiannidou and Theodore Palivos, A Modern Theory of Kuznets' Hypothesis, Working Paper Nr. 12-02, Texas Christian University- Department of Economics, January 2012, p 01, On the website: http://www.econ.tcu.edu/
10. Stephen Dobson and Carlyn Ramlogan, Is There An Openness Kuznets Curve?. Evidence From Latin America, DISCUSSION PAPERS IN ECONOMICS, Nottingham Trent University, July 2008, On the website: http://www.ntu.ac.uk/research/school_research/nbs/overview/working_papers/index html
11. Ministère de la Santé (Direction de la Population), Situation Démographique et Sanitaire (2000 – 2014), Juillet 2014.
12. CNES, Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015.

الفصل الرابع:

دراسة تطبيقية

لأثر النفقات العامة

على التنمية البشرية

في الجزائر

الملخص:

إن العبء الذي خلفه المستعمر الفرنسي كان بحق ثقيل على الدولة الجزائرية الفتية آنذاك، فسياسة التجويع والتمييز والتجهيل وغيرها من أساليب الاستبداد التي خُصّ بها الجزائريين من الساكنة كان لها أثر سلبي واسع على البلاد والعباد، ما حتم على الجزائر آنذاك رفع التحدي لتوفير ضروريات الحياة من خلال تخصيص جزء هام من النفقات العامة لهذا الغرض.

بعد قطع أشواط كبيرة في سبيل تحقيق الرفاهية واكبت الجزائر التوجه الجديد في التنمية والمتمثل في التنمية البشرية، حيث أضحت الدول ترتب على أساسها في تحقيق التنمية، ولا أدل على المكانة والحرص الذي حظيت به التنمية البشرية في الجزائر من حجم الإنفاق العام السنوي على التنمية البشرية، وفي هذا الإطار نجد مثلا أن نفقات التسيير لقطاع التعليم –والذي يضم ثلاث دوائر وزارية– تراوحت منذ استقلال الجزائر إلى الآن ما بين الربع والخمس من مجموع ميزانية التسيير للدولة، فيما اقتربت نفقات التجهيز للقطاع من الثلث في خلال العشرية الأولى من الاستقلال، وبالتالي فقد كان للسياسة الإنفاقية المنتهجة من قبل الجزائر الأثر البالغ في رفع نسب الإنجاز في مجال التنمية البشرية وإن بقيت قيم مؤشرات التعليم دون المستوى المقبول الذي يعكس الحجم الكبير من النفقات المخصص للتعليم.

من خلال النتائج التطبيقية الناتجة عن الدراسة القياسية اتضحت المكانة التي تحوزها النفقات العامة في تحسين مستوى التنمية البشرية، حيث يتسبب الإنفاق على الصحة والتعليم في تحسين مؤشراتِهما ويتسبب نصيب الفرد من GDP هو الآخر في تحسين هذين المؤشرين ومنه في تحسين دليل التنمية البشرية، كما أن لمتغيرات الإنفاق على التنمية البشرية مساهمة في تفسير دليل ومؤشرات التنميةالبشرية.

مقدمة:

تعتبر النفقات العامة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية ذات الأثر على الحياة العامة، ولعل هذا مما مكن النفقات العامة من لعب دور كبير في الفعل التنموي، فقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هذا الدور وفصّل فيه بشكل أكثر عبر تقرير التنمية البشرية الثاني سنة 1991 والذي حمل عنوان "تمويل التنمية البشرية"، وعليه فإننا سنحاول في هذا الفصل توضيح العلاقة الموجودة بين النفقات العامة والتنمية البشرية من خلال القيام بتحليل نظري وقياسي يستند على أدوات وأساليب التحليل المناسبة لمثل هكذا ظواهر ونظريات.

في بداية هذا الفصل سيتم التطرق للإنفاق على التنمية البشرية في الجزائر محاولين استنتاج بعض خصائص ومميزات هذا الإنفاق، وهذا بالاعتماد على البيانات والمعطيات الإحصائية المتوفرة، وبعدها نعرج على مدخل للاقتصاد القياسي والنماذج المستخدمة في الدراسة موضحين في ذلك النموذج القياسي بالإضافة إلى نماذج VAR والنماذج ذات المتغيرات المتباطئة زمنيا.

في آخر هذا الفصل سيتم القيام بدراسة قياسية لأثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر، مستعينين في ذلك بنماذج VAR والنماذج ذات المتغيرات المتخلفة زمنيا حتى نتمكن من قياس واستنتاج واستنباط الأثر الناتج.

IV-1-الجزء الأول: الإنفاق على التنمية البشرية في الجزائر

إن تحقيق التنمية البشرية في البلدان النامية يستدعي مجابهة تحديات كبيرة ناجمة عن المتطلبات الأساسية المتعددة للناس، والمتمثلة أساسا في توفير الرعاية الصحية والتعليم وضمان مستوى معيشي لائق للناس فرادى وجماعات، وأمام كل هذه المتطلبات الحياتية الأساسية فإن الدخل الفردي المنخفض للأفراد غالبا ما يحبط عزيمتهم في الحصول على هذه المتطلبات، وهنا يبرز دور الدولة من خلال تقديم الكثير من الدعم وبالأخص في مجال الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات، ومن هذا المنطلق يمكن الحديث عن تمويل التنمية البشرية عن طريق الإنفاق العام الذي تخصص الجزائر جزءاً وافرًا منه في شتى مجالات التنمية البشرية.

لقد شهد الإنفاق على التنمية البشرية في العقدين الأخيرين تزايد مطرد لعدة أسباب ولعل من بين هذه الأسباب وأهمها:

- ✓ الانعطاف الذي مرت به التنمية من خلال تبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمفهوم التنمية البشرية، وما يقتضيه ذلك من ضرورة توفير تمويل مناسب لتحقيق هذه التنمية البشرية.
- ✓ الانتشار الواسع للوعي والحريات الديمقراطية ما جعل الشعوب تطالب بتوفير مستويات مرضية أو عالية من خدمات وسلع التنمية البشرية.
- ✓ وجود ترتيب عالمي لدليل التنمية البشرية وعناصره الخاص بكل دولة، ما يفتح مجال المقارنة على أساس ذلك بين الدول في مجال التنمية البشرية.
- ✓ تعتبر نفقات التنمية البشرية جزء من النفقات العامة، وبالتالي فإنها تخضع لظاهرة تزايد النفقات وتساير مسببات هذا التزايد في العديد منها.

إن الراحة المالية التي مرت بها الجزائر على فترات متقطعة مكنتها من رفع نفقاتها في سبيل تحقيق التنمية البشرية، ولا أدل على ذلك من الاتساع الكبير في البنى التحتية الاجتماعية.

IV-1-1- الإنفاق على الصحة:

يهدف هذا النوع من الإنفاق إلى خلق مجتمع منتج عن طريق تنمية أجسام أفراده، فالبرامج الطبية والصحية في مجموعها تستهدف زيادة مقدرة الأفراد على الإنتاج والتمتع بثمار إنتاجهم وتلجأ

في تحقيق رسالتها إلى وسائل شتى منها التوسع في الطب الوقائي ونشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع.

تتمثل النفقات العامة للصحة في مجموع المخصصات المالية المرصودة لقطاع الصحة من الميزانية العامة للدولة بعنوان ميزانية التسيير والتجهيز للسنة المعنية، وإلى جانب النفقة التي تخصصها الدولة هناك المساعدات والأعمال الخيرية التي يقدمها الخواص ومختلف الأفراد في المجتمع، ويقصد بنفقات التسيير تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماد في الميزانية العامة للدولة، كما تقسم ميزانية التجهيز بدورها حسب "العناوين" و"القطاعات" و"القطاعات الفرعية" و"الفصول" ثم "المواد"[1].

إن الإنفاق العام للصحة يدخل في تكوين رأس المال البشري، و بالتالي يمكن للاقتصاد المحافظة على قوته العاملة ورفع كفاءتها بل والاستزادة منها، وما يدعم هذا أكثر الأفكار التي طرحها العالم الشهير "شولتز" (Schultz) عام 1961 والتي من بينها أن تعميم الخدمات الصحية بشكل واسع والتي تضم كل الإنفاقات التي تؤثر على توقعات الحياة والقوة والنشاط والحيوية وقدرة الاحتمال لدى الأشخاص، تعمل على تحسين القدرات البشرية وتساهم بالتالي في تحقيق النمو الاقتصادي.

للنهوض بالقطاع الصحي غداة الاستقلال فقد بادرة الجزائر إلى استحداث مخططات استعجالية خصصت فيها مبالغ مالية هامة للقطاع الصحي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (4-1): بعض المخططات الاستعجالية لقطاع الصحة بالجزائر

المخططات	الفترة الزمنية	المخصصات المالية
المخطط الثلاثي	1969 / 1967	772 مليون دج
المخطط الرباعي الأول	1973/1970	1.249 مليار دج
المخطط الخماسي الأول	1984/1980	13.6 مليار دج

المصدر: علي دحمان محمد، "تقييم نفقات الصحة و التعليم"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، السنة الدراسية، 2011/2010، ص 152.

[1] – بن عزة محمد، "ترشيد سياسات الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان – الجزائر–، 2015/2014، ص 198.

لقد نتج عن هذه المخططات تحسن ملموس في قطاع الصحة إذا ما قورن بما كان عليه سابقا، حيث أن البنية التحتية الصحية اتسعت لتشمل جميع أرجاء البلاد، ولكن التزايد المستمر في الطلب على الصحة وخدمات الرعاية الصحية أدى إلى بروز تحديات أخرى وجب على الدولة أن تضطلع بها مع مطلع القرن 21 تتصل أساساً بتحقيق النوعية في تقديم الخدمات الصحية للسكان.

تَزَايَدَ الإنفاق على الصحة العامة بصفة ملحوظة ما جعل الميزانية العامة للدولة تتحمل أعباء ثقيلة، فقد تطورت النفقة الوطنية للصحة بشكل ملفت، وهذا ما يوضحه الجدول (4-2):

الجدول (4-2): تطور نفقات التسيير لقطاع الصحة بالجزائر. الوحدة: بملايير الدنانير

السنة	نفقات التسيير لقطاع الصحة	نفقات التسيير لميزانية الدولة	نفقات تسيير قطاع الصحة إلى نسبة نفقات التسيير بميزانية الدولة
1980	1.564	27.776	% 5.63
1990	0.384	92.400	% 0.42
2000	35.143	830.084	% 4.23
2001	38.324	948.760	%4.04
2002	49.117	1053.366	% 4.66
2003	55.430	1141.685	% 4.86
2004	63.770	1200.000	% 5.31
2005	62.461	1225.273	% 5.10
2006	70.337	1439.548	% 4.89
2007	93.553	1652.698	% 5.66
2008	143.967	2363.188	% 6.09
2009	178.323	2661.257	% 6.70
2010	195.012	3445.999	% 6.87
2011	227.859	4291.181	% 5.66
2012	404.945	4335.614	%9.34
2013	306.925	4335.614	% 7.08
2014	365.946	4714.452	%7.76
2015	381.972	4972.278	% 7.68
2016	379.407	4807.332	% 7.89

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية.

– من خلال الجدول (4-2) نلاحظ بأن نفقات التسيير لقطاع الصحة نسبة إلى نفقات التسيير بالميزانية تزايدت بشكل مستمر، حيث بلغت أقصاها سنة 2012 لتصل إلى 9.34 %، إلا أنه على الرغم من هذه الزيادة إلا أنها تبقى دون متوسط نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الصحة في أوربا الذي يبلغ 13 %[1]، ولتوضيح أكثر لتطور نفقات قطاع الصحة نمثل بيانات الجدول (4-2) كما هو موضح في الشكلين التاليين:

الشكل (4-1): تطور نفقات التسيير لميزانية الدولة وقطاع الصحة في الجزائر.

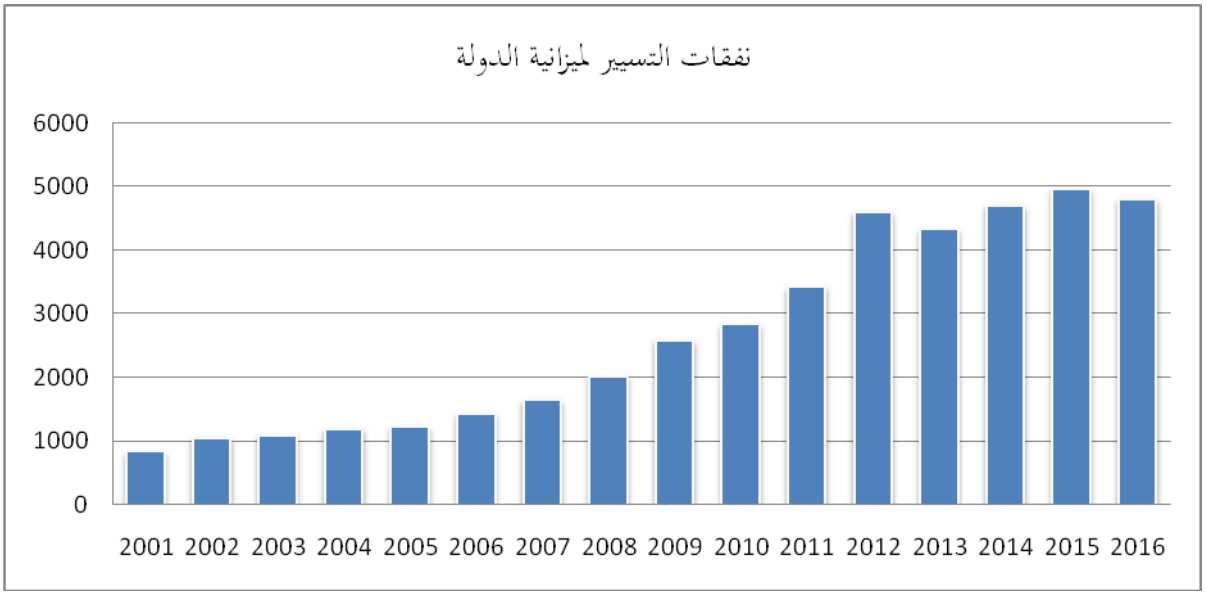

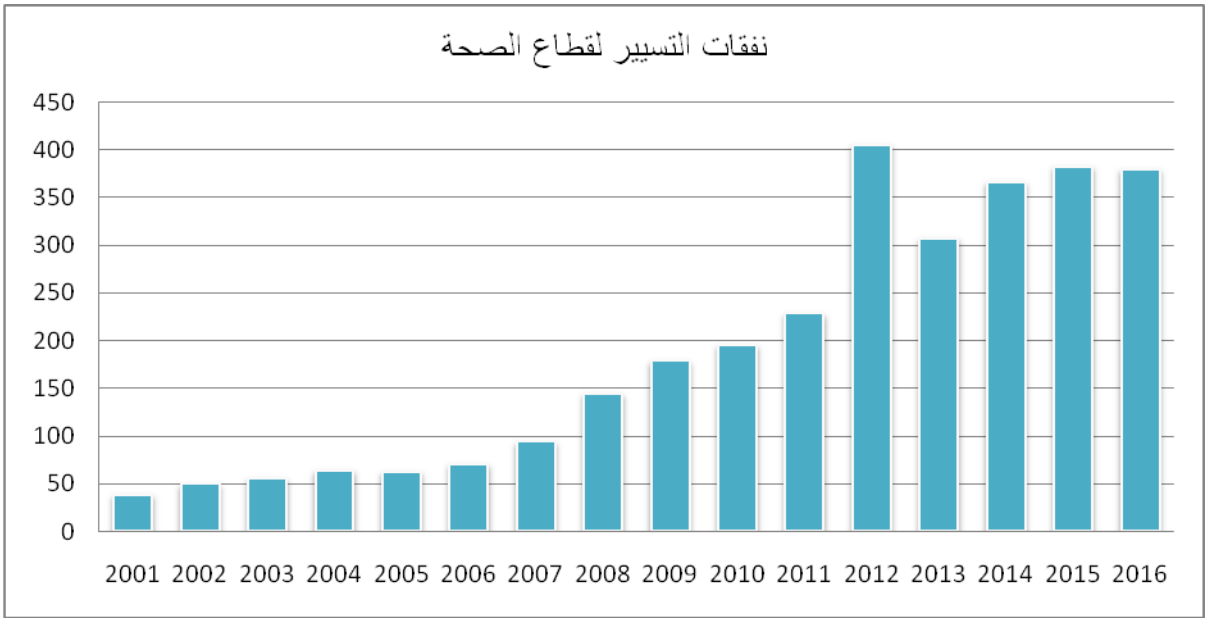

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول 4-2 أعلاه.

1- على الموقع الإلكتروني: http://www.who.int/features/qa/74/ar

- من الشكل (4-1) أعلاه يلاحظ تزايد مستمر لنفقات التسيير الخاصة بقطاع الصحة لتصل ذروتها سنة 2012 بـ 404.945 مليار د.ج نتيجة المخصصات المالية الضخمة المرصودة لقطاع الصحة في برامج التنمية خلال الفترة 2000-2014، حيث أن هذا الارتفاع المحسوس في نفقات التسيير سجل خلال الفترة 2007-2012، وما يمكن ملاحظته على تطور نفقات التسيير لقطاع الصحة أنها تأخذ منحى شبيه بالمنحى الذي تأخذه نفقات التسيير للميزانية العامة، وبالتالي فإن حجم نفقات قطاع الصحة يتأثر كثيراً بحجم نفقات الميزانية العامة للدولة ككل.

توزع هذه النفقات بموجب مرسوم تنفيذي يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الصحة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية للسنة المعنية والموزعة بالترتيب في كل باب بالجدول الملحق بالمرسوم التنفيذي (أنظر الملحق رقم 4-1 الذي يوضح ذلك بالنسبة للسنة المالية 2016).

بناءا على المرسوم التنفيذي المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الصحة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية للسنة المعنية بلغ مجموع القسم الأول بالعنوان الثالث التابع للفرع الجزئي الثاني من ميزانية التسيير الخاصة بوزارة الصحة للسنة المالية 2016 مقدار 1.945.827.000 د.ج كمرتبات للعمال بالمصالح اللامركزية التابعة للدولة (مديريات الصحة وما يأخذ على عاتق ميزانياتها)، فيما قدرة مساهمة الدولة في نفقات تسيير المؤسسات العمومية الإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية والمؤسسات الإستشفائية المتخصصة والمراكز الإستشفائية الجامعية بـ 312.245.153.000 د.ج، أي ما يفوق 82 % من مجموع الاعتمادات المخصصة لوزير الصحة، إن هذه النسبة المرتفعة من المخصصات المالية التي تحوزها المؤسسات الصحية الإستشفائية والجوارية العمومية تأتي على خلفية الدور الكبير والفعّال الذي يجب أن تضطلع به هذه المؤسسات الصحية لضمان وتحقيق الصحة العامة، وهذا نظير صلتها المباشرة والقريبة بالسكان لتوفير خدمات الرعاية الصحية.

إن الإعانات والمساهمات الممنوحة من قبل الدولة في سبيل توفير خدمات الرعاية الصحية كما ونوعا تعتبر من أوجه الإنفاق الصحي العام، حيث بلغت مساهمة الدولة في الصيدلية المركزية للمستشفيات لاقتناء الأدوية لفائدة المؤسسات العمومية للصحة بعنوان لسنة المالية 2016 ما مقداره 50.000.0000.000 د.ج، أما الإعانات فتتمثل في إعانات التسيير والتي تمنحها الدولة بحسب الأبواب المقسمة والموضحة في ميزانية التسيير للسنة المالية المعنية كما يلي[1]:

- 36-01 : إعانة للمعهد التكنولوجي للصحة العمومية.
- 36-02 : إعانة للمعهد الوطني للصحة العمومية.
- 36-03 : إعانة لمدارس التكوين شبه الطبي.
- 36-04 : إعانة للمدرسة الوطنية للمناجمنت وإدارة الصحة.
- 36-05 : إعانة للمخبر الوطني لمراقبة المنتجات الصيدلانية.
- 36-06 : إعانة للوكالة الوطنية للدم.
- 36-07 : إعانة للمعهد الوطني البيداغوجي للتكوين شبه الطبي.
- 36-08 : إعانة للمركز الوطني لليقظة بخصوص الأدوية والعتاد الطبي.
- 36-09 : إعانة للمركز الوطني لعلم السموم.
- 36-10 : إعانة للمعاهد الوطنية للتكوين العالي شبه الطبي.
- 36-11 : إعانة للمعاهد الوطنية للتكوين العالي للقابلات.
- 36-12 : إعانة لمعاهد التكوين شبه الطبي.
- 36-13 : إعانة لمدرسة التكوين شبه الطبي بالأغواط.
- 36-14 : إعانة للوكالة الوطنية لزرع الأعضاء.

[1]- تم تحويل المعهد التكنولوجي للصحة العمومية ومدارس التكوين شبه الطبي بموجب المرسومين التنفيذيين التاليين كما يلي:
- المرسوم التنفيذي رقم 11 -92 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1432 الموافق 24 فبراير سنة 2011الذي يحول مدارس التكوين شبه الطبي إلى معاهد وطنية للتكوين العالي شبه الطبي.
- المرسوم التنفيذي رقم 11 -93 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1432 الموافق 24 فبراير سنة 2011الذي يحول المعهد التكنولوجي للصحة العمومية بالمرسى (الجزائر) إلى معهد وطني للتكوين العالي شبه الطبي.

تقوم الدولة بصرف هذه الإعانات بهدف تحقيق الكم والنوعية في قطاع الصحة ببلدنا، وهذا من خلال تزويد القطاع بالممارسين الصحيين باستمرار تماشيا مع الطلب المتزايد على هذه الإطارات الصحية التي ينتظر منها أن تسهم في تفعيل دور المؤسسات الصحية إلى جانب الإطارات الأخرى من الإداريين العاملين بالقطاع، كما أن لمراكز البحث دور كبير في تحقيق النوعية في خدمات الرعاية الصحية.

بالإضافة إلى ذلك فإن المعاهد والمدارس والمخابر والوكالات والمراكز الموضحة في الأبواب أعلاه كلها تعمل على توفير التعليم العالي والتكوين والبحث العلمي، وبهذا فإن الدولة الجزائرية بعد قطعها لطريق طويل في سبيل تحقيق الكم تكون بهذه الإعانات والمساهمات قد حققت انعطاف نحو تحقيق النوعية في هذه القطاع الحيوي، ولا أدل على ذلك من المخصصات المالية المرصودة في شكل إعانات لمؤسسات التكوين والبحث العلمي في مجال الصحة، فهذه الإعانات تعتمد عليها المؤسسات التعليمية والبحثية بشكل شبه كلي بغية تغطية نفقاتها وهذا رجع في الأساس لضعف التحصيل في هذه المؤسسات التي تأخذ صفة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

في الجدول (4-3) نوضح تطور هذه الإعانات الممنوحة من قبل الدولة في قوانين المالية للسنوات المعنية.

الجدول (4-3): تطور إعانات التسيير المقدمة للمعاهد والمدارس والمخابر والوكالات والمراكز في قطاع الصحة (بملايين الدنانير)

الأبواب / السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
01 _ 36	28,000	57,000	37,903	53,727	88,410	124,483	..	..	..	..	..
02 _ 36	20,500	35,000	59,124	84,571	110,000	175,108	351,000	283,140	312,323	312,323	221,336
03 _ 36	270,000	389,000	765,191	1313,334	2100,000	2849,763	..	..	..	..	..
04 _ 36	13,000	14,700	39,576	69,647	142,260	187,426	186,000	218,320	221,503	221,503	222,458
05 _ 36	..	4,500	33,708	56,712	100,000	176,237	311,000	271,260	296,443	296,443	267,257
06 _ 36	..	..	22,000	39,798	68,000	104,444	184,000	310,860	343,104	343,104	118,879
07 _ 36	..	..	21,662	42,783	58,000	85,198	93,000	79,200	82,072	82,072	83,510
08 _ 36	..	..	10,000	24,874	28,000	41,650	65,000	60,760	62,882	62,882	62,796
09 _ 36	..	..	10,000	23,879	81,894	122,662	225,000	208,890	237,012	237,012	140,945
10 _ 36	..	..	..	..	..	..	2905,000	2598,750	2792,520	2792,520	2577,724
11 _ 36	..	..	..	..	..	..	467,000	397,980	429,638	429,638	303,013
12 _ 36	..	..	..	..	..	..	430,000	376,200	396,727	396,727	379,558
13 _ 36	..	..	..	..	..	..	68,000	78,210	81,159	81,159	79,759
14 _ 36	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	80,000
المجموع	331,500	500,200	999,164	1709,325	2776,564	3866,971	5285,000	4883,570	5255,383	5255,383	4537,235

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المراسيم التنفيذية المتضمنة توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية للسنوات المعنية، أما المجموع فقد تم حسابه.

إن إعانات التسيير هذه المقدمة والمقيدة في قوانين المالية بحسب الأبواب كما هو موضح في الجدول (4-3) تدخل كنفقات في ميزانية هذه المؤسسات باعتبارها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها ميزانية (نفقات – إيرادات) تابعة لميزانية وزارة الصحة، ومن خلال الجدول (4-3) أعلاه يَظهر زيادة في عدد المؤسسات المستحدثة أو المحولة بموجب مراسيم تنفيذية والمستفيدة من هذه الإعانات ما يرفع من نسبة هذه الإعانات من مجموع المخصصات المالية المرصودة لوزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، ولتوضيح أكثر لتطور إعانات التسيير نضع الشكل(4-2) أدناه:

الشكل (4-2): تطور إعانات التسيير الممنوحة للمؤسسات ذات الطابع الإداري التابعة لوزارة الصحة

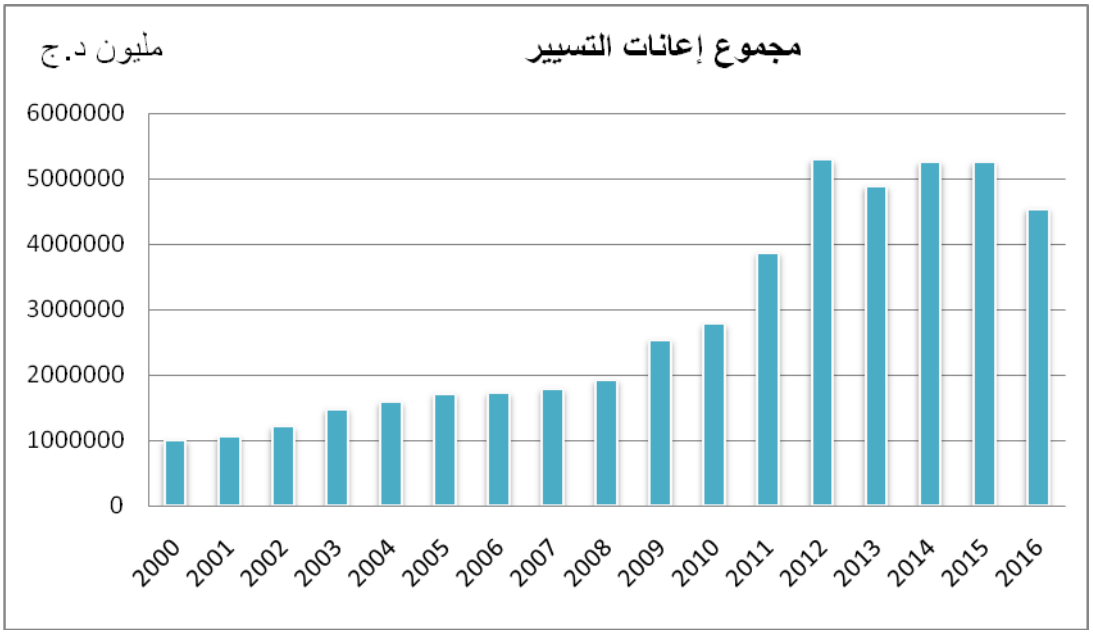

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الجدول (4-2) أعلاه.

إن الشكل (4-2) أشبه ما يكون بالشكل (4-1) وبالخصوص الجانب المتعلق بتطور نفقات التسيير لقطاع الصحة، ففي سنة 2012 سجلت أعلى قيمة لمجموع إعانات التسيير والتي قدرة بـ 5.285.000.000 د.ج أي بزيادة تفوق 36 % عن السنة السابقة 2011 والتي قدر فيها مجموع الإعانات بـ 3.866971.000 د.ج لتنخفض بعدها في سنة 2013 إلى 4.883.570.000 د.ج أي بنسبة تفوق 7.6 %، ومما سبق فإن التغيرات الحاصلة في مجموع الإعانات المقدّرة تعود إلى سببين أساسيين هما:

- التغيرات الحاصلة على مستوى النفقات العامة ومنه التغيرات الحاصلة في النفقات المخصصة لوزارة الصحة.
- استحداث مؤسسات جديدة أو تحويل بعضها.

لتوضيح تقسيم الإنفاق وزيادته على مستوى الهياكل الصحية (المؤسسات الإستشفائية والقطاعات الصحية) نضع الجدول التالي الذي يوضح ذلك:

الجدول (4-4): تطور نفقات المؤسسات الصحية (المراكز الإستشفائية الجامعية، القطاعات الصحية، المؤسسات الإستشفائية). الوحدة: مليون د.ج

السنة	2002	2003	2004	2005	2008	2009	2010	2011
نفقات الموظفين	465.34	470	540.38	560	942.43	1150.68	1183.50	1475.18
نفقات التكوين	16.13	17.72	21.77	22.75	53.00	80.00	85.50	86.28
التغذية	12.03	13.54	18.28	18.13	56.05	65.30	71.04	75.00
الأدوية	110.15	144.00	165.00	185.00	394.87	444.98	492.68	527.68
الوقاية	15.61	22.34	26.08	27.30	51.90	80.00	82.00	86.00
الأدوات والمعدات	25.92	33.00	37.80	40.70	90.00	100.00	105.00	110.00
صيانة المباني الصحية	14.91	23.00	27.30	30.00	70.00	85.00	89.25	93.72
نفقات التسيير الإداري	26.93	37.36	45.01	60.40	106.90	128.24	137.50	146.62
الخدمات الاجتماعية	7.69	8.64	10.37	12.26	17.20	18.08	23.56	25.64
البحث العلمي	20	40	40	45	50	50	50	50

المصدر: بن البار أمحمد وبن السيلت أحمد، "تحليل تطور نفقات القطاع الصحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)"، مقال مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التحكم في الإنفاق الصحي في الجزائر –الواقع والآفاق-يومي 24 و25 نوفمبر 2015، جامعة المسيلة.

– من خلال الجدول (4-4) يمكن أن نلاحظ بأن نفقات الموظفين تحوز على غالبية نفقات المؤسسات الصحية بنسبة تفوق 55.12 %، ويليها في ذلك نفقات الأدوية ثم نفقات التسيير الإداري فنفقات الأدوات والمعدات بنسبة 19.72 %، 5.48 %، 4.11 % على التوالي، وأما باقي النفقات الأخرى فتحوز على أقل من 16% من مجموع النفقات، إن هذه النسبة المرتفعة التي تحتلها نفقات الموظفين من مجموع النفقات توحي بوجود توزع غير معتدل للنفقات على اعتبار الأهمية الكبيرة التي تنالها نفقات الموظفين بين باقي النفقات الأخرى، فمجالات كالبحث العلمي الطبي والتكوين والوقاية وغيرها لها أهمية كبيرة في تحسين الصحة العامة وتخفيض مستويات الإصابة بالأمراض، فهذه المجالات تمس الجانب النوعي في قطاع الصحة الذي يبقى دون المستوى المطلوب بالنظر إلى المشاكل التي يتخبط فيها المريض والصحة بشكل عام في بلادنا.

للنهوض بالبنية التحتية لقطاع الصحة بالجزائر عمدت الدولة الجزائرية خلال الفترة 2001–2014 إلى إطلاق برامج تنموية خماسية خصصت فيها مبالغ ضخمة لقطاع الصحة، حيث استطاع القطاع الصحي أن يستفيد من حصة وافرة من مخصصات برنامج التنمية الخماسي 2010 / 2014 قدرة بـ 619 مليار دج بهدف التكفل بإنشاء[317]:

- ✓ 172 مستشفى
- ✓ 45 مركباً متخصصاً؛
- ✓ 337 عيادة متعددة الخدمات؛
- ✓ 1000 قاعة للعلاج؛
- ✓ 17 مدرسة لتكوين الشبه الطبي.

[317]- البيان الصادر عن اجتماع مجلس الوزراء والخاص ببرنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014، بالجزائر في 24 ماي 2010، ص 2.

على أثر هذه المخصصات والبرامج الضخمة لقطاع الصحة بالجزائر فإن الأمر لا يتطلب في نظرنا إلا استحداث وإيجاد آليات تفعيل هذا القطاع ليؤدي دوره على أحسن وجه، وحتى يساهم بفعالية في زيادة القوة العاملة ورفع إنتاجيتها.

إن الإنفاق العام للصحة يدخل في تكوين رأس المال البشري، و بالتالي يمكن للاقتصاد المحافظة على قوته العاملة ورفع كفاءتها بل والاستزادة منها، وما يدعم هذا أكثر الأفكار التي طرحها العالم الشهير " شولتز" (Schulz) عام 1961 والتي من بينها أن تعميم الخدمات الصحية بشكل واسع والتي تضم كل الإنفاقات المؤثرة على توقعات الحياة والقوة والنشاط والحيوية وقدرة الاحتمال لدى الأشخاص، تعمل على تحسين القدرات البشرية وتساهم بالتالي في تحقيق النمو الاقتصادي وعلى هذا الأساس فقد دعا شولتز إلى التعامل مع رأس المال البشري تعاملا لا يقل أهمية عن التعامل مع رأس المال المادي[318]، وتشير الدراسات الحديثة ومنها التي قام بها كل من "بلوم وكانينغ وسيفلا" إلى أن للصحة أثر واضح على النمو الاقتصادي والدخل[319]، و ما توصلت إليه هذه الدراسات بشكل متسق هو التأثير القوي للصحة على معدلات النمو، كما أن التحسينات الصحية تزاول تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على السكان.

مما سبق يظهر بأن الدافع لدراسة الإنفاق الصحي يتمثل أساسا في الثقل الاقتصادي للنفقة الصحية على ميزانية الدولة، إضافة إلى ذلك مدى مساهمة الصحة ومن خلالها الإنفاق الصحي في تزكية وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا بالنظر إلى أن الصحة أصبحت حقاً من حقوق الإنسان كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، وبذلك بات لزاماً على الدول أن تكفل وتضمن حق الصحة للجميع ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تخصيص نفقة وطنية للصحة.

318- د. ابراهيم مراد الدعمة، " التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و التطبيق "، مرجع ذكر سابقا، ص104.

319- ويليام جاك و مورين لويس، العدد الخاص للجنة المعنية بالنمو والتنمية بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2009،الفصل الأول.

IV-1-2- الإنفاق على التعليم:

إن هذا النوع من الإنفاق يهدف إلى تكوين مجتمع منتج عن طريق تنمية عقول أفراده، فالنظم من قديم الأزمنة تؤمن بضرورة تهيئة فرص التعليم للجميع لتكوين المواطن الصالح، فضلا عن أن فلسفة الديمقراطية ذاتها تؤمن بضرورة إتاحة فرص متكافئة لكافة المواطنين، ومما لا شك فيه أن التعليم العام كفيل بتحقيق هذا التكافؤ.

كما أن رفع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع عاملا قويا لتحقيق نوع من التوازن في دخول الأفراد، لا عن طريق إنقاص دخول الأفراد في فئات الدخل العليا، بل عن طريق زيادة إنتاجية الكثير من الأفراد في فئات الدخل الدنيا، وبهذا يدخل الإنفاق العام على التعليم في تكوين رأس المال البشري، وبالتالي يمكن للاقتصاد المحافظة على قوته العاملة ورفع كفاءتها بل والاستزادة منها، وما يدعم هذا أكثر الأفكار التي طرحها العالم الشهير "شولتز" (Schultz) عام 1961 والتي من بينها أن تعميم التعليم وإتاحة لفرصة للجميع تؤثر على القوة والنشاط والحيوية وقدرة الإبداع والابتكار لدى الأشخاص، ومنه فإن هذه النفقات تعمل على تحسين القدرات البشرية وتساهم بالتالي في تحقيق النمو الاقتصادي.

إن النفقات العامة للتعليم تتمثل في مجموع المخصصات المالية المرصودة لقطاعات التربية والتعليم من الميزانية العامة للدولة بعنوان ميزانية التسيير والتجهيز للسنة المعنية، ويقصد بنفقات التسيير تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماد في الميزانية العامة للدولة، كما تقسم ميزانية التجهيز بدورها حسب "العناوين" و"القطاعات" و"القطاعات الفرعية" و"الفصول" ثم "المواد"[320]، وتسجل –أي نفقات التجهيز– في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع.

[320] – بن عزة محمد، مرجع ذكر سابقا، ص 198.

شهد الإنفاق على التعليم تزايد كبير في العقود الأخيرة، وهذا يصب في صالح تحقيق التنمية البشرية على الرغم من الضغوط التي فرضها الإنفاق الموجه للتنمية البشرية على ميزانية الدولة، وهذا نظير رغبة الدولة الجزائرية على توفير سلع وخدمات التنمية البشرية للناس في ربوع الوطن وبما أمكن من عدالة في توزيعها، والجدول أدناه يوضح تطور الإنفاق على التعليم في الجزائر*:

الجدول (4-5): تطور نفقات التسيير للتعليم في الجزائر الوحدة: د.ج

السنة	نفقات التسيير للتعليم (1)	مجموع نفقات التسيير (2)	(1) / (2)
1971	1.156.599.000	4.915.000.000	% 23.53
1980	6.821.327.000	27.775.837.000	% 24.56
1990	30.028.473.000	92.400.000.000	% 32.50
2000	182.591.538.000	830.084.800.000	% 22.00
2001	211.020.286.000	948.760.000.000	% 22.24
2002	229.351.490.000	1.053.366.167.000	% 21.77
2003	268.565.099.000	1.141.685.900.000	% 23.52
2004	267.921.516.000	1.200.000.000.000	% 22.33
2005	311.983.125.000	1.255.273.000.000	% 24.85
2006	325.110.226.000	1.439.548.823.000	% 22.58
2007	392.733.667.000	1.652.698.265.000	% 23.76
2008	479.111.114.000	2.363.188.196.000	% 20.27
2009	560.080.322.000	2.661.257.650.000	% 21.05
2010	864.898.417.000	3.445.999.823.000	% 25.10
2011	910.884.006.000	4.291.181.180.000	% 21.23
2012	940.881.624.000	4.335.614.484.000	% 21.70
2013	940.881.624.000	4.335.614.484.000	% 21.70
2014	1.017.043.611.000	4.714.452.366.000	% 21.57
2015	1.097.781.473.000	4.972.278.494.000	% 22.08
2016	1.126.577.657.000	4.807.332.000.000	% 23.43

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية.

*- تضم نفقات التسيير الموجهة للتعليم هنا كل من نفقات وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التكوين والتعليم المهنيين.

من خلال الجدول (4-5) نلاحظ بأن حصة نفقات التسيير للتعليم من مجموع نفقات التسيير للميزانية تأرجحت بين الخمس و الربع، حيث بلغت أقصاها سنة 2010 لتصل إلى 25.10 % وهي النسبة الأعلى من بين كل القطاعات الأخرى بما في ذلك وزارتي الدفاع والداخلية، وهذا دليل على الأهمية القصوى التي توليها الحكومة الجزائرية لقطاع التربية والتكوين، حيث وافقت هذه النسبة مقدار 864.898.417.000 د.ج وهو يفوق مجموع نفقات التسيير للميزانية سنة 2000 والمقدرة بـ 830.084.800.000 د.ج، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على الزيادة المعتبرة في المخصصات المالية الموجهة لقطاع التعليم، فقد رافق ذلك توسع كبير في القاعدة البشرية والمادية لهذا القطاع الحيوي الذي يفيض بمحاسنه على باقي القطاعات الأخرى، ولتوضيح أكثر تطور نفقات التعليم في الجزائر نمثل البيانات أعلاه كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (4-3): تطور نفقات التسيير لقطاع التعليم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

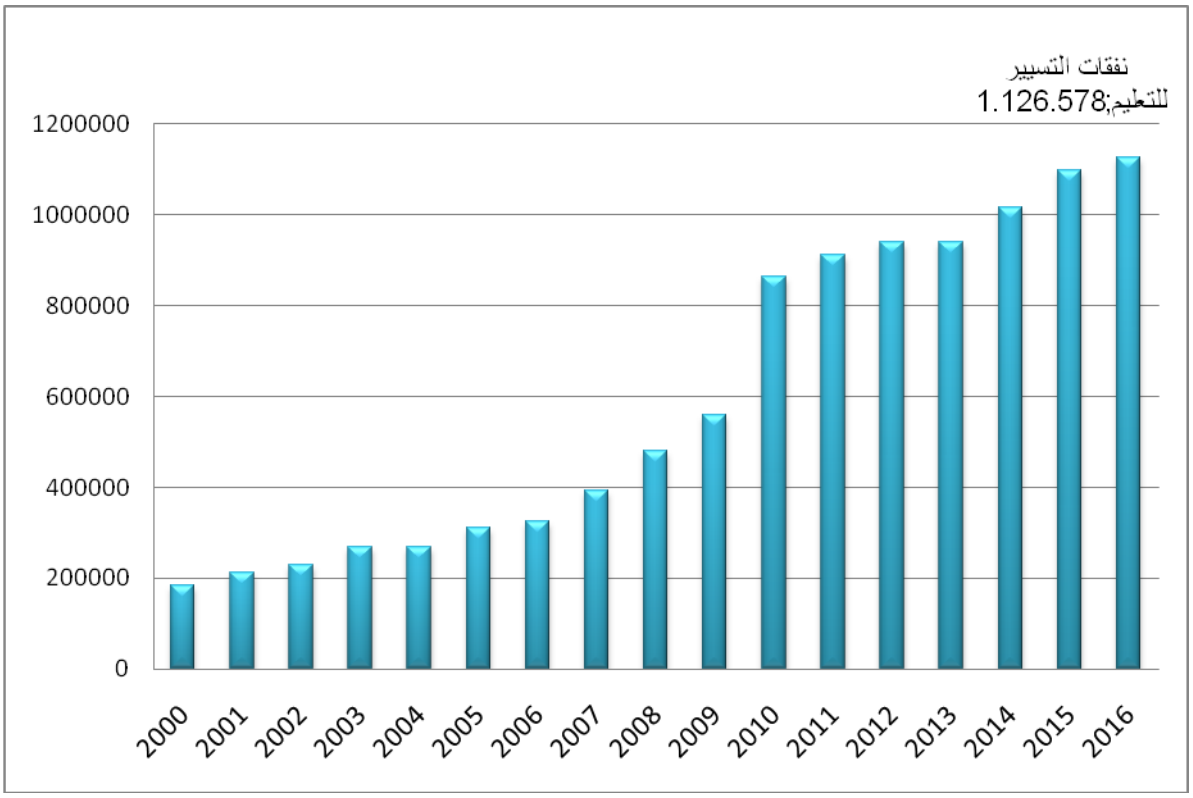

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (4-5).

من الشكل (4-3) أعلاه يبدوا جليا التزايد المستمر في نفقات التسيير للتعليم، حيث انتقلت هذه النفقات من 182.591.538.000 د.ج سنة 2000 إلى 1.126.577.657.000 د.ج سنة 2016 أي أنها تضاعفت إلى ما يزيد عن ستة (6) أضعاف، كما نستنتج أن نفقات التسيير للتعليم حققت وثبة وانتقال من سنة 2009 إلى سنة 2010، حيث تزايدت النفقات بنسبة تقارب 65 % أي ما يقدر بـ 304.818.095.000 د.ج وهو مبلغ كبير إذ يقترب من قيمة نفقات التسيير للتعليم سنة 2005 أي قبل خمس سنوات فقط حيث سجل بهذه السنوات تسارع كبير للزيادة في حجم هذه النفقات.

تتوزع هذه النفقات بموجب مرسوم تنفيذي يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزراء قطاع التعليم من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية للسنة المعنية والموزعة بالترتيب في كل باب بالجدول الملحق بالمرسوم التنفيذي المتضمن توزيع الاعتمادات (أنظر الملحق رقم 4-2 الذي يوضح ذلك بالنسبة للسنة المالية 2016).

- بالنسبة لنفقات التربية الوطنية بلغ مجموع القسم الأول بالعنوان الثالث التابع للفرع الجزئي الثاني من ميزانية التسيير الخاصة بوزارة التربية الوطنية للسنة المالية 2016 مقدار 13.592.860.000 د.ج كمرتبات للعمل بالمصالح اللامركزية التابعة للدولة (مديريات التربية وما أخذ على عاتق ميزانياتها ويتضمن سلك الإداريين أيضا)، أما مرتبات العمل للموظفين بمؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني المقيدة بالقسم الأول من العنوان الثالث بالفرع الجزئي الثالث فقدّرة بـ 515.526.989.000 د.ج أي بنسبة تفوق 67 % من مجموع الاعتمادات المالية المخصصة لوزيرة التربية الوطنية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016 وهي تشمل مرتبات العمل لموظفي مؤسسات التعليم الأساسي وموظفي مؤسسات التعليم الثانوي والتقني، بينما قدّرة إعانات التسيير بـ 38.773.281.000 د.ج أي ما يفوق 5 % من نفقات التسيير لوزارة التربية الوطنية.

أما المنح التي تقدمها الدولة لتلاميذ مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي فقدرة بـ 741.470.000 د.ج، فيما قدّرة المخصصات المالية للمطاعم المدرسية بـ 26.628.120.000 د.ج سنة 2016، كما نجد بأن نفقات النشاط التربوي والثقافي والنشاط الاجتماعي تشتمل على ما يلي[321]:

- منح لتلاميذ مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي
- نفقات التكوين قصير المدى في الجزائر وفي الخارج، وتحسين المستوى لمستخدمي التربية الوطنية.
- نفقات التكوين ما قبل الترقية ونفقات الامتحانات.
- تشجيع الخدمات التكميلية المدرسية.
- المطاعم المدرسية.
- النشاط التربوي لفائدة المهاجرين.
- تشجيع الدولة للإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية.
- تشجيع التكوين أثناء الخدمة وعن بعد لمعلمي التعليم الابتدائي.
- تشجيع النشاط الثقافي والرياضي في مؤسسات التعليم الأساسي.
- تشجيع النشاط الثقافي والرياضي في مؤسسات التعليم الثانوي والتقني.
- نفقات تسيير اللجنة الوطنية للمناهج.
- منحة مدرسية خاصة لفائدة التلاميذ المعوزين.
- مساهمة الدولة في مجانية الكتاب المدرسي لفائدة التلاميذ المعوزين
- الصحة المدرسية.

321- المرسوم التنفيذي رقم 16-35 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1437 الموافق لـ 24 يناير سنة 2016، المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزيرة التربية الوطنية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016، القسم الثالث والسادس والسابع من العنوان الربع بالفرع الجزئي الأول.

إن هذه النفقات لها مزايا كبيرة إن على مستوى القطاع أو على مستوى الوطن ككل، فهي تسهم بشكل كبير في رفع النوعية بالقطاع من خلال توفير وتحسين ظروف التمدرس للتلاميذ والرفع من كفاءة المدرسين في إطار تحسين مستمر للمستوى ومناهج دراسية مناسبة وكُفئة تستجيب للمبادئ الراسخة والراهن المعاش والمستقبل المرغوب، أما على مستوى الوطن فبالإضافة إلى ما سبق فإن كل من المنح والمساهمات والإطعام المدرسي والتي يستفيد منها فئة المعوزين والمحرومين وغيرهم من التلاميذ لها دور كبير في الرفع من نسبة الالتحاق بالمدارس وتخفيض نسبة التسرب المدرسي.

– أما بالنسبة لنفقات التعليم العالي والبحث العلمي فإن ما يميزها هي إعانات التسيير الممنوحة لفائدة المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمتمثلة في:

- جامعة التكوين المتواصل.
- الديوان الوطني للخدمات الجامعية.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجية.
- الجامعات
- المراكز الجامعية.
- المدارس الكبرى.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجية وعلوم الزراعة والتغذية.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة.

قُدّرة إعانات التسيير الممنوحة من قبل الدولة لهذه المؤسسات بـ 515.526.989.000د.ج، أي ما نسبته أكثر من 97 % من مجموع الاعتمادات المالية المخصصة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016، وتشمل هذه الإعانات مرتبات العمل

لموظفي هذه المؤسسات وكذلك النفقات والتكاليف الملحقة بنشاط التسيير، مع العلم أن هذه المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تمول الإعانات الممنوحة من قبل الدولة الجزء الأعظم من نفقاتها.

– أما بالنسبة لنفقات التكوين والتعليم المهنيين فإن ما يميزها هو إعانات التسيير الممنوحة للمؤسسات التابعة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين، والمتمثلة في:

- المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين.
- معاهد التكوين والتعليم المهنيين.
- مراكز التكوين المهني والتمهين.
- المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني.
- المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية في التكوين والتعليم المهنيين.
- معاهد التعليم المهني.

قُدّرة إعانات التسيير الممنوحة من قبل الدولة لهذه المؤسسات بـ 47.810.136.000 د.ج، أي ما يقارب 95 % من مجموع الاعتمادات المالية المخصصة لوزير التعليم والتكوين المهنيين من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016، وتشمل هذه الإعانات مرتبات العمل لموظفي هذه المؤسسات وكذلك النفقات والتكاليف الملحقة بنشاط التسيير، مع العلم أن هذه المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تمول الإعانات الممنوحة من قبل الدولة الجزء الأعظم من نفقاتها.

للنهوض بالبنية التحتية لقطاع التربية والتكوين أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة للقطاع، فعبر مخططات وبرامج التنمية خصصت للقطاع مبالغ هامة نذكر منها تخصيص مبلغ 1.039 مليار د.ج بالمخطط الثلاثي (1967-1969) أي ما نسبته 9.37 % من الغلاف المالي المخصص لهذا المخطط، وبالمخطط الخماسي (1980-1984) خصص للقطاع مبلغ 42.2 مليار د.ج أي ما

نسبته 10.6 % من مجموع المخصصات المالية للمخطط، وعبر قوانين المالية نرصد المخصصات المالية المرصودة من ميزانية التجهيز في كل سنة مالية لقطاع التربية والتكوين في الجدول التالي:

الجدول (4-6): تطور نفقات التجهيز لقطاع التربية والتكوين. الوحدة: د.ج

السنة	نفقات التجهيز لقطاع التربية والتكوين (1)	مجموع نفقات التجهيز (2)	(1) / (2)
1971	825.000.000	2.835.000.000	% 29.10
1980	5.115.000.000	22.222.000.000	% 23.30
1990	8.050.000.000	57.012.000.000	% 14.12
2000	42.920.000.000	346.010.000.000	% 12.40
2001	62.952.000.000	503.600.000.000	% 12.50
2002	66.150.000.000	548.978.000.000	% 12.05
2003	71.618.000.000	669.424.000.000	% 10.70
2004	77.807.000.000	572.657.000.000	% 13.59
2005	149.770.000.000	1.495.004.000.000	% 10.02
2006	366.581.060.000	4.311.936.610.000	% 8.50
2007	135.787.800.000	2.780.579.740.000	% 4.90
2008	167.367.267.000	2.391.260.400.000	% 7.00
2009	301.135.000.000	3.231.124.100.000	% 9.32
2010	311.609.600.000	3.331.952.000.000	% 9.35
2011	430.067.000.000	3.893.206.692.000	% 11.05
2012	198.511.000.000	2.849.854.270.000	% 6.97
2013	169.839.000.000	2.240.159.060.000	% 7.58
2014	231.721.400.000	2.744.317.600.000	% 8.44
2015	227.829.040.000	4.079.671.730.000	% 5.58
2016	78.644.800.000	1.894.204.327.000	% 4.15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية.

من الجدول (4-6) أعلاه نلاحظ بأن نفقات التجهيز لقطاع التربية والتكوين حتى الثمانينات وبداية التسعينات كانت تحظى بنسبة هامة من مجموع ميزانية التجهيز وهذه الفترتين من تطور الدولة

الجزائرية تعتبران كامتداد لعقدي الستينات والسبعينات واللذان يعتبران مرحلتان لإقامة البنية التحتية للدولة الجزائرية الفتية آنذاك، فتركة الاستعمار الغاشم كانت قاسية على هذه الدولة، حيث كانت البنية التحتية لقطاع التربية والتكوين شبه منعدمة من ناحية الهياكل المادية والبشرية، وهذا ما جعل الجزائر تنطلق في مرحلة بناء شامل كان لقطاع التربية والتكوين فيه النصيب الأكبر.

الشكل (4-4): تطور نسبة نفقات قطاع التربية والتكوين من مجموع نفقات ميزانية التسيير والتجهيز للفترة الزمنية 1971-2016.

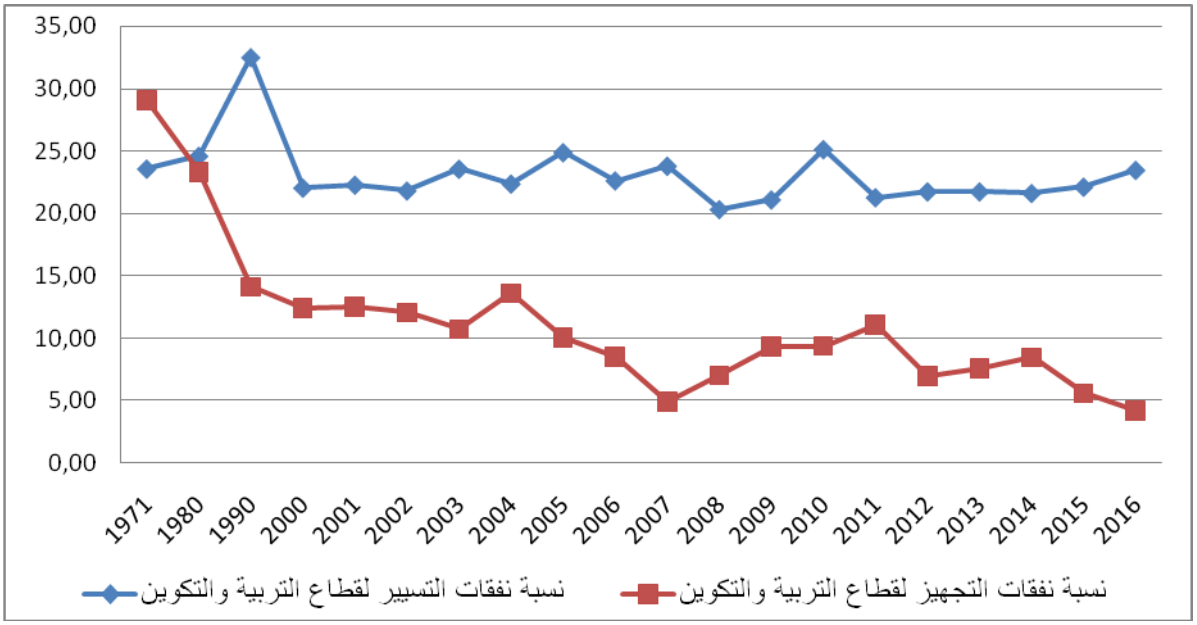

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدولين (4-5) و(4-6).

حتى أواخر السبعينات من القرن الماضي كانت نسبة نفقات التجهيز لقطاع التربية والتكوين أكبر من نسبة نفقات التسيير للقطاع، وهذا يدعم ما قلناه سابقا والمتعلق بإقامة البنية التحتية لقطاع التعليم ليأتي بعد ذلك توفير المورد البشري المتمثل أساسا في المعلمين والأساتذة (من داخل الوطن وخارجه)، ففي سنة 1971 بلغت حصة قطاع التربية والتكوين 29.10 % من مجموع نفقات ميزانية التجهيز أي ما يقارب الثلث وهي نسبة معتبرة جداً بالنظر إلى الحصة الحالية للقطاع والتي بلغت 4.15 % سنة 2016 وهي نسبة ضئيلة، ولعل هذا يعود لعدة أسباب منها:

- الحتمية التي فرضتها مخلفات الحقبة الاستعمارية.

- التحول الهيكلي الذي عرفته الجزائر بعدما خطة خطوات عملاقة في إقامة البنى التحتية الاجتماعية نحو توزيع الاهتمام على باقي القطاعات الأخرى.
- تتأثر نفقات التجهيز كغيرها من النفقات بالصدمات التي تتعرض لها ميزانية الدولة.

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير للقطاع بقية حصتها تتراوح بين 20.27 % و25.10% والموافقتين لسنتي 2008-2010 على التوالي، أي أنها بقية ما بين الربع إلى الخمس من مجموع نفقات التسيير للميزانية، وهذا يعود لعدة أسباب منها:

- تمتاز نفقات التسيير بالدورية فهي تشمل مثلا على الأجور والمستهلكات من الأثاث وللوازم وغيرها بغية تسيير المصالح المركزية واللامركزية للقطاع.
- تشتمل نفقات القطاع على نفقات ثلاث وزارات كما أوضحنا سابقا.
- تتأثر نفقات التسيير كغيرها من النفقات بالصدمات التي تتعرض لها ميزانية الدولة.

إن التعليم يعد أساساً وركن ركين في التنمية البشرية، فالتعليم يفيض بمحاسنه على باقي مجالات التنمية البشرية، لذا وجب الاهتمام بهذا المجال الحيوي الذي يصنع من الفرد عنصرا فاعلاً في المجتمع ومن العامل قيمة مضافة في الاقتصاد، إضافة إلى ذلك يساهم التعليم في نشر الثقافة البيئية التي تلقى اهتمام كبير في وقتنا الحالي من قبل الحكومات والمنظمات الدولية بالنظر إلى الأخطار المحدقة بكوكبنا من جراء تعاظم التلوث البيئي.

على هذه الأهمية الكبيرة التي يحظى بها التعليم فقد بات على الحكومات أن تنفق بسخاء على هذا القطاع الذي ينتج بسخاء إذا ما كان ذلك، فالدراسات العديدة التي أجريت على التعليم بينت أن للتعليم عائد هام تستفيد منه البلد.

تناول آدم سميث أهمية التعليم في كتابه "ثروة الأمم" بقوله إن اكتساب الفرد للمواهب أثناء تعليمه ودراسته هي تكلفة حقيقية لكنها بمثابة رأس مال ثابت ومتحقق في شخصه إذ يعد جزء من ثورة المجتمع، وفي عام 1960 أصبحت اقتصاديات التعليم باب من أبواب علم الاقتصاد بعد

الخطاب الذي ألقاه الاقتصادي "Theodore SCHULTZ" في جامعة شيكاغو[322]، ما فتح الباب واسعا لدراسات حول تمويل التعليم والاستثمار في الرأسمال البشري والعائد من رأس المال البشري وغيرها من المواضيع التي تصب في هذا الشأن.

إن أهم مبرر لدراسة الإنفاق على التعليم يتمثل في العائد من التعليم في حد ذاته، فتحقق العائد من التعليم هو المبرر الأساسي الذي يبرر الإنفاق المستمر والواسع والمتزايد على التعليم، وبذلك يشكل التعليم أكبر استثمار في رأس المال البشري[323]، ففي الجزائر دائما ما حظيت نفقات التعليم بالأولوية حتى في فترات تعرض مداخيل الدولة إلى صدمات جراء تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية بالأساس بالنظر إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري، ولا أدل على ذلك التزايد المستمر الذي شهدته وتشهده نفقات التعليم وهذا يظهر بشكل واضح وجلي في الشكل (4-3).

IV-1-3- التحويلات الاجتماعية والنفقات الأخرى لتحسين المستوى المعيشي:

إن هذا النوع من الإنفاق يهدف في أساسه إلى توزيع وإعادة توزيع الدخل، فهو يهدف إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والمنعدم، حيث أن أغلب هذه النفقات تكون في شكل إعانات ومساهمات ومساعدات اجتماعية كالضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة والإعانات الخيرية ...الخ، وبهذا فإن دور هذه النفقات يتمثل في نقل الدخل من طبقة اجتماعية غنية إلى أخرى فقيرة ما سيرفع من دخل هذه الطبقة من خلال إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة.

لتحقيق تقدم في التنمية البشرية لا بد من تحقيق استمرارية في النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى رفع دخل المواطن وإنتاجيته معا، إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي في مجتمع ما ليس دليلا على حدوث تنمية بشرية حقيقية فيه، حيث يجب أن يترجم هذا الدخل إلى تحسن في حياة الشعوب[324]، وبتحقق ذلك فإن الدخل يعد بمثابة الوقود الذي يحرك عجلة التنمية البشرية من وضع إلى أحسن منه، وفي الجزائر شهد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي تطور ملحوظ وبالأخص مع مطلع الألفية، والجدول أدناه يوضح ذلك:

322- عادل مجيد العادلي، "مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، 2013، ص 52.

323- بعوني ليلى، "الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم"، مجلة المؤسسة، العدد الرابع، جامعة الجزائر3، ص 173.

الجدول (4-7): تطور نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالجزائر (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011).

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
الدخل الفردي	11.003	9.772	8.689	9.569	11.487	12.478	12.486	12.657	12.771	13.054

Source : United Nations Development Programme (UNDP), Briefing note for countries on the 2015 Human Development Report (Algeria) , P 03.

تصنف الجزائر حسب دليل التنمية البشرية مع الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة أو المتوسطة، ففي سنة 2014 قدّر الحد الأقصى لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بـ 75.000 دولار من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حين أنه قدّر للجزائر بـ 13.054 دولار[325] وهي بذلك أقل من الحد الأقصى المعتمد لغرض حساب دليل التنمية البشرية لسنة 2014 بكثير، وبالرغم من ذلك فإن الدخل الفردي في الجزائر اتجه عبر السنوات إلى حال أحسن ما أسهم في زيادة مقدرة الأفراد على تلبية حاجياتهم.

إن بلوغ الدخل الفردي بالجزائر 13.054 دولار لا يعني بالضرورة أن ذلك يمس ويشمل جميع أفراد المجتمع بالنظر إلى الطبقية الموجودة في المجتمع من طبقة غنية ومتوسطة إلى طبقة فقيرة ومحرومة، وحتى تستفيد شريحة الفقراء والمعوزين هي الأخرى تلجأ الدولة إلى ما يسمى بإعادة توزيع الدخل والإنفاق من خلال النفقات التحويلية التي تقوم الدولة برصدها كل عام في ميزانيتها وفي مخططاتها وبرامجها التنموية.

IV-1-3-1- التحويلات الاجتماعية:

تعد الجزائر من أولى الدول التي يحظى فيها مجال الدعم والحماية الاجتماعية بأهمية كبيرة، حيث ترصد الدولة سنويا مبالغ مالية جد معتبرة لتوطيد التضامن الوطني والتكافل الاجتماعي، ففي سنة 2014 بلغ مجموع التحويلات الاجتماعية 008 566 1 مليون د.ج وهي في ذلك تضم مساعدات لدعم السكن والأسر وتوصيل المياه والربط بالكهرباء ودعم المنتجات واسعة الاستهلاك ودعم الفقراء والمعوزين ... الخ، والجدول أدناه يوضح تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر:

[324]- إبراهيم مراد الدعمة، "التنمية البشرية (الإنسانية): بين النظرية والواقع"، مرجع ذكر سابقا، ص45.

[325] - United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2015, P 209-211.

الجدول (4-8): تطور نفقات التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015 بملايين الدنانير

	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدعيم السكن	8 692	70 568	103 005	324 517	754 145	461 709	250 631	240 492	341 424
الدعم المقدم للأسر:	..	..	96 369	318 630	492 365	423 243	405 579	400 539	453 690
التعويضات العائلية	..	..	40 439	44 429	41 642	41 405	41 892	42 477	42 544
تدعيم التعليم	6 626	13 728	39 858	87 603	89 234	90 186	100 308	98 812	112 069
تدعيم أسعار بعض المنتجات	7 329	14 178	..	96 151	279 115	215 630	197 406	205 693	225 499
إدخال الكهرباء والغاز والماء	543	4 500	13 572	90 447	82 374	76 022	65 973	53 557	73 578
دعم معاشات التقاعد	..	..	59 580	144 030	139 519	249 950	257 936	251 448	246 487
دعم الصحة	..	..	59 492	199 275	367 823	364 852	263 708	314 748	323 204
الدعم المقدم للمجاهدين	27 245	50 800	75 279	124 050	125 695	156 925	171 938	180 557	198 219
الدعم للفقراء والمعاقين	..	..	44 273	128 758	185 527	211 821	224 569	178 224	148 717
القيمة الإجمالية للتحويلات الاجتماعية	141 434	280 958	437 998	1 239 260	2 065 074	1 868 500	1 574 361	1 566 008	1 711 741
التحويلات الاجتماعية /ميزانية الدولة	..	..	..	26,60%	34,80%	24,10%	22,90%	20,50%	19,90%
التحويلات الاجتماعية /PIB	5,78%	5,72%	..	10,30%	14,30%	11,60%	9,50%	8,60%	9,10%

Source : Ministère des finances, Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2002, 2005, 2014, 2015.

- لغرض التوضيح أكثر وتقييم تطور نفقات التحويلات الاجتماعية نستعين بالشكلين المواليين:

الشكل (4-5): تطور نفقات التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015.

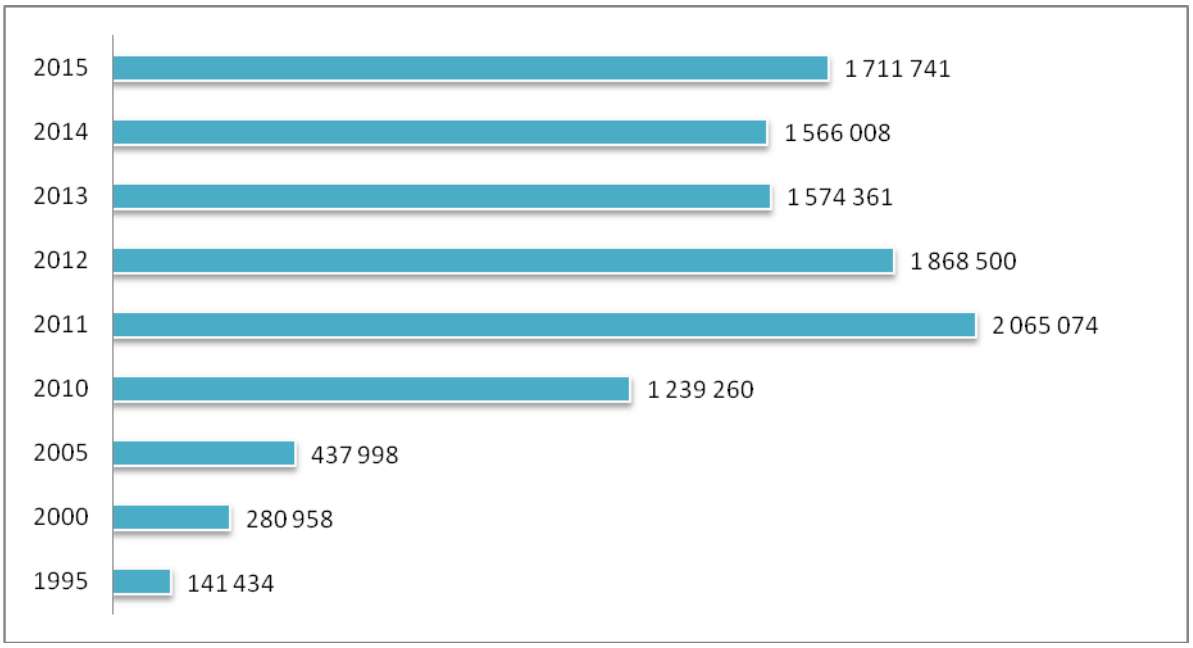

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4-8).

الشكل (4-6): تطور نسبة التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة خلال الفترة 2010-2015.

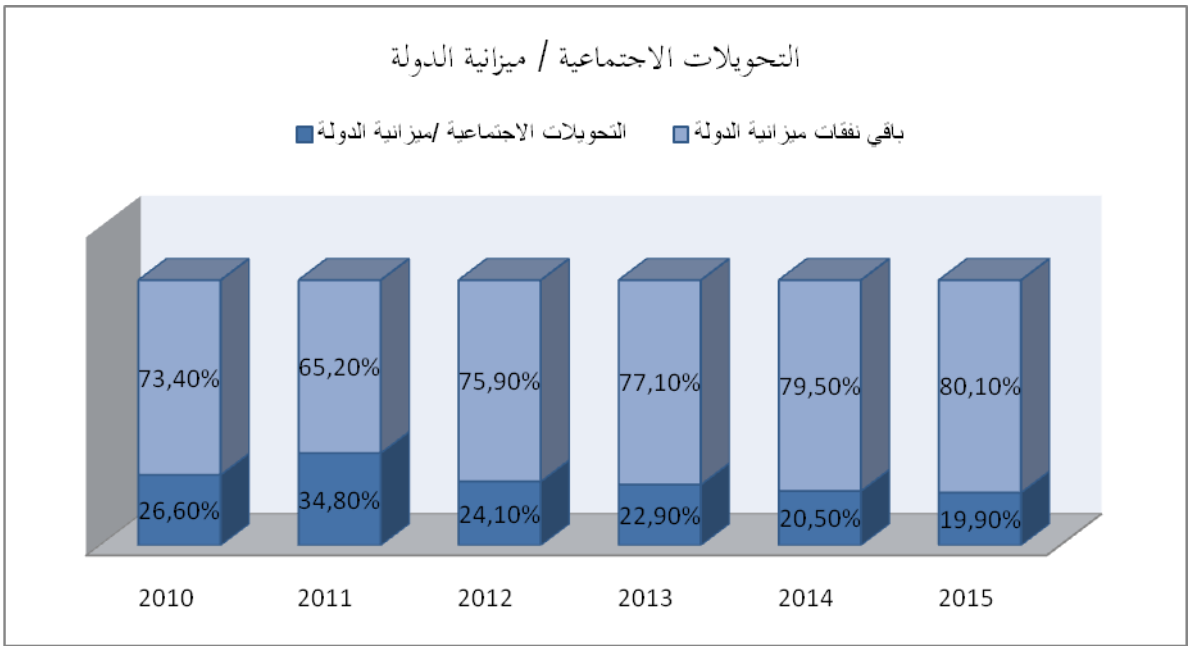

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4-8).

من الشكلين (4-5) و(4-6) نلاحظ بان مجموع التحويلات الاجتماعية استمر في الارتفاع إلى أن بلغ أقصاه سنة 2011، حيث وصل إلى ما مقداره 2 065 074 مليون د.ج بنسبة 34.80%، ولعل من بين الأسباب الرئيسية في ذلك الراحة المالية التي عرفتها الجزائر في هذه الآونة من جراء الارتفاع المحسوس في عائدات النفط، ضف إلى ذلك تضاعف نفقات دعم السكن ونفقات دعم المنتجات واسعة الاستهلاك حيث انتقلتا من 324 517 مليون د.ج سنة 2010 إلى 754 145 مليون د.ج سنة 2011 بالنسبة لنفقات دعم السكن، أما بالنسبة لنفقات دعم المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك فانتقلت من 96 151 مليون د.ج سنة 2010 إلى 279 115 مليون د.ج، كما أن إصرار الدولة على الاستمرار في سياستها الاجتماعية حافظ على بقاء حصة التحويلات الاجتماعية من نفقات ميزانية الدولة ضمن مجال يقترب من الخمس إلى ما يزيد عن الثلث من ميزانية الدولة، وهي حصص معتبرة مخصصة للتحويلات الاجتماعية قلّ ما نجدها في الكثير من الدول بما في ذلك الدول النامية النفطية الغنية.

IV-1-3-2- النفقات الأخرى لتحسين المستوى المعيشي:

في إطار دعم وتحسين المستوى المعيشي للساكنة تقوم الدولة بتقديم مساعدات وتعويضات يستفيد منها كل أفراد المجتمع الجزائري أو فئة معينة منهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد بأن كل أفراد المجتمع ينتفعون من الدعم المقدم في إطار دعم أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، كما نجد بأن فئة معينة (ممثلة أساسا في سكان الجهات البعيد عبر الوطن) تستفيد من المساهمة المقدمة لصندوق تعويض نفقات النقل فيما تستفيد أخرى من تعويض فارق سعر الماء الصادر من وحدات تحليت المياه.

إن المساعدات والدعم المقدم في سبيل تحسين المستوى المعيشي لا تختص به دائرة وزارية دون غيرها بل نجده على مستوى كل وزارة وإن اختلفت أشكاله والفئات المستفيدة منه، إلا أنه في الواقع هذا الدعم يتركز بالأساس في وزارتي التضامن الوطني ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ومن خلال الإطلاع على المرسومين التنفيذيين المتضمنين توزيع الاعتمادات المخصصة لكل من وزير

التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ووزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية فإنه يمكن أن نلخص أوجه المساعدات والدعم على مستوى الوزاريتين كما يلي:

- على مستوى وزارة التضامن الوطني:

1) إعانة للمركز الوطني لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب.
2) إعانة لمؤسسات دور الرحمة.
3) إعانات لمصالح المساعدة الاجتماعية الاستعجالية المتنقلة بباتنة والجزائر ووهران وقسنطينة وورقلة وبشار وبرج بوعريريج.
4) برنامج دعم محاربة الفقر والإقصاء لفائدة بعض بلديات الولايات.
5) نفقات نقل المكفوفين ومرافقيهم والأشخاص معدومي الدخل الذين يعانون من إعاقة سمعية أو حركية أو ذهنية أو مرض مستعص ترتب عنه عجز جسدي.
6) المساهمة في وكالة التنمية الاجتماعية.
7) مناصب الشغل الإنتظارية – جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات.
8) مناصب الشغل الإنتظارية – جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي.
9) الأطفال المسعفون وحماية الطفولة.
10) المعاشات والمنح المدفوعة للمعوقين بنسبة 100%.

- على مستوى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

1) مساهمة في الوكالة الوطنية للتشغيل.
2) جهاز المساعدة على الإدماج المهني.
3) التكميلي التفاضلي لفائدة المعاشات الصغيرة.
4) علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب معاشات التقاعد وأصحاب معاشات العجز.
5) التعويض التكميلي للمنح والريوع.
6) زيادة استثنائية بنسبة 5 % على معاشات ومنح التقاعد من نظام الأجراء وغير الأجراء.
7) إعادة تثمين استثنائي لمعاشات ومنح التقاعد لنظام الأجراء وغير الأجراء.

8) التكميلي التفاضلي لفائدة أصحاب معاشات العجز.

- أما على مستوى باقي الدوائر الوزارية فيمكن رصد أوجه وأشكال مختلفة للدعم والمساعدات – خاصة بسنة 2015- نختصرها فيما يلي[326]:

- على مستوى وزارة الشؤون الخارجية:

✓نفقات مساعدة المواطنين في الخارج والتي قدرة بـ 150.000.000 د.ج.

- على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية:

✓تعويض ضحايا الأعمال الإرهابية غير الأجراء والمقدر في مجمله بـ 611 مليار د.ج.

✓نفقات لتغطية تدخل الدولة في حالة وقوع كوارث أو نكبات.

- على مستوى وزارة الطاقة:

✓تعويض في إطار فوترت الكهرباء لولايات الجنوب وثلاث ولايات من الهضاب العليا والمقدر في مجمله بـ 512 مليون د.ج بالنسبة لولايات الهضاب العليا.

✓تعويض فارق سعر الماء الصادر من وحدات تحليت المياه والمقدر بـ 37.535.566.000 د.ج.

- على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:

✓مساهمة في الديوان الجزائري المهني للحبوب مقدرة بـ 178 988 مليون د.ج.

✓مساهمة للديوان الوطني المهني للحليب مقدرة بـ 43 511 مليون د.ج.

- على مستوى وزارة المجاهدين:

✓المنح الخاصة بالمجاهدين وذوي حقوق الشهداء، وضحايا المواد المتفجرة وذوي حقوقهم، وكذلك بكبار المعطوبين من الضحايا المدنيين، والمقدرة في مجموعها بـ 779 192مليون د.ج.

✓نفقات النقل للمجاهدين وذوي الحقوق، والمقدرة بـ 060 1 مليون د.ج.

326- الجريدة الرسمية، العدد العاشر، الصادر يوم 3جمادى الأولى عام 1436ه الموافق لـ 22 فبراير سنة 2015م، المراسيم التنظيمية المتعلقة بتوزيع الاعتمادات المخصصة لكل وزير من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2015.

✓نفقات العلاج بالحمامات المعدنية والإقامة بالمراكز المعدنية للمجاهدين والمقدرة بـ 170 مليون د.ج.

✓مساعدة استثنائية للمجاهدين وذوي الحقوق المحتاجين.

✓التكميلي التفاضلي للمعاش المقدم للمجاهدين والمقدر بـ 52 340 مليون د.ج.

- على مستوى وزارة التجارة:

✓المساهمة في صندوق تعويض نفقات النقل، والمقدرة بـ 6 072 مليون د.ج.

✓مساهمة الدولة في تثبيت أسعار السكر الأبيض والزيت الغذائي العادي المكرر، والمقدرة بـ 3 000 مليون د.ج.

- على مستوى وزارة النقل:

✓الاتفاقية بين الدولة والشركة الوطنية للسكك الحديدية، والتي رصد لها مبلغ 5 مليار د.ج.

✓مساهمة في شركة الخطوط الجوية الجزائرية في إطار تنفيذ تبعات المرفق العام، والمقدرة بـ 4 مليار د.ج.

- على مستوى وزارة الموارد المائية:

✓في إطار حماية المنشآت الإستراتيجية يمنح مخصص مالي لكل من:

- الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، مقدر بـ 1.677.773.000 د.ج.
- الديوان الوطني للتطهير، مقدر بـ 86.112.000 د.ج.
- الجزائرية للمياه، مقدر بـ 1.258.107.000 د.ج.

✓المساهمة في الجزائرية للمياه بمقدار 4 مليار د.ج.

✓المساهمة في الديوان الوطني للسقي والصرف بمقدار 1 مليار د.ج.

✓المساهمة في الديوان الوطني للتطهير بمقدار 2.5 مليار د.ج.

- على مستوى وزارة التربية الوطنية:

✓ منحة مدرسية خاصة لفائدة التلاميذ المعوزين، مقدرة في مجملها بـ 9 مليار د.ج

✓ مساهمة الدولة في مجانية الكتاب المدرسي لفائدة التلاميذ المعوزين بمقدار 6.5 مليار د.ج.

✓ نفقات الصحة المدرسية بمقدار 339 مليون د.ج.

- على مستوى وزارة الشباب والرياضة:

✓المساهمة في الوكالة الوطنية لتسلية الشباب، بمقدار 242.014.000 د.ج.

✓تشجيع جمعيات الشباب، بمقدار 205.000.000 د.ج.

✓التشجيع والمساهمة في جمعيات الممارسة البدنية والرياضية بمقدار 89.245.000 د.ج.

كما ذكرنا سابقا فإن وزارتي التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يستحوذان على الجانب الأهم من المساعدات والدعم والمساهمات المقدمة من قبل الدولة، على اعتبار أنهما تستهدفان الفئات والطبقات الأكثر احتياجا من معوزين ومعاقين وبطالين وغيرهم، بالتالي فإن لهذا النوع من الإنفاق الذي تتولى تنفيذه هاتين الوزارتين يمارس أثره على شرائح معتبرة في المجتمع ما يرمي إلى تحسين وضع هذه الشرائح من المجتمع ومن ثم تحسين الوضع على المستوى الوطني ككل، ومن خلال الجدول الموالي نوضح أهم المساعدات والمساهمات المقدمة من قبل الدولة لهذه الفئات في إطار المساعدة والتضامن وتحسين مستواهم المعيشي:

الجدول (4-9): نفقات المساهمات والدعم والمساعدة على مستوى وزارة التضامن ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المقدمة لصالح الطبقات والفئات المحرومة والضعيفة في المجتمع.

الوحدة: بملايين الدنانير

	2010	2015	2016
أ) على مستوى وزارة التضامن الوطني:			
إعانة للمركز الوطني لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب.	40	48.465	49.259
إعانة لمؤسسات دور الرحمة.	174.25	236.9	248.407
إعانات لمصالح المساعدة الاجتماعية الاستعجالية المتنقلة بباتنة والجزائر ووهران وقسنطينة وورقلة وبشار وبرج بوعريريج.	..	87.73	87.494
برنامج دعم محاربة الفقر والإقصاء لفائدة بعض بلديات الولايات.	1.69	*1.456	..
نفقات نقل المكفوفين ومرافقيهم و الأشخاص معدومي الدخل الذين يعانون من إعاقة سمعية أو حركية أو ذهنية أو مرض مستعص ترتب عنه عجز جسدي.	110	300	213.230
المساهمة في وكالة التنمية الاجتماعية.	55 800	44 992.4	41 556.4
مناصب الشغل الإنتظارية – جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات.	6 517	10 730	7 874
مناصب الشغل الانتظارية – جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي.	6 933.6	37 130	33 120
الأطفال المسعفون وحماية الطفولة.	190.860	190.860	173
المعاشات والمنح المدفوعة للمعوقين بنسبة 100%.	9 540	12 178.6	12 137
ب) على مستوى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:			
مساهمة في الوكالة الوطنية للتشغيل.	1 500	3 418	3 418
جهاز المساعدة على الإدماج المهني.	24 000	99 373.8	95 118.5
التكميلي التفاضلي لفائدة المعاشات الصغيرة.	23 555.7	52 506	50 200
علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب معاشات التقاعد وأصحاب معاشات العجز.	12 433	1 791	1 591.36
علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب منح التقاعد.	1 691.75	2 625	2 377.5
التعويض التكميلي للمنح والريوع.	144	18.976	17.083
زيادة استثنائية بنسبة 5% على معاشات ومنح التقاعد من نظام الأجراء وغير الأجراء.	4 939.35	1 519.5	1 427
إعادة تثمين استثنائي لمعاشات ومنح التقاعد لنظام الأجراء وغير الأجراء.	..	63 150	63 150
التكميلي التفاضلي لفائدة أصحاب معاشات العجز.	..	670	173.343
المجموع:	147.571.2	330.968.7	312.931.6

* تقدير سنة 2014

المصدر: الجريدة الرسمية، المراسيم التنفيذية المتعلقة بتوزيع الاعتمادات المخصصة لكل وزير من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2010، 2015، 2016، أما المجموع فقد تم حسابه.

مما ينبغي أن نشير إليه أن تنفيذ هذه النفقات يكون على مستوى المصالح المركزية (الوزارة – الآمر بالصرف الأولي) أو على مستوى المصالح اللامركزية (المديريات الجهوية أو الولائية – الآمر بالصرف الثانوي)، وهذا عندما يتعلق الأمر بميزانية الدولة، أما في حالة ميزانية الجماعات المحلية (البلدية والولاية) فإن نفقات المساعدة والتضامن والتشجيعات والتدخلات تنفذ من قبل الآمر بالصرف الوحيد والثانوي (أي الوالي ورئيس البلدية*).

من الجدول (4-9) نميز بأن هذه النفقات موجهة لشرائح وفئات معينة في المجتمع تعاني في الأساس غبن وضيق في المعيشة وانسداد في سبل الكسب والاسترزاق، ومن بين هذه الفئات نجد: الشباب البطال، الفتيات والنساء اللائي هن في وضع صعب، المسنين والمتقاعدين، الطفولة المسعفة، الفقراء وذوي الدخل الضعيف، المعوزين ...الخ، كما يمكن أن نلاحظ بأن هذه النفقات تضاعفت خلال الفترة 2010-2015 من 143 571.4 مليون د.ج إلى 330 968.7 مليون د.ج مرافقتا في ذلك الزيادة التي شهدتها النفقات العمومية خلال بداية هذه الفترة، لتنخفض بعد ذلك بأكثر من 5.4% سنة 2016 لتقدر بـ 312 931.6 مليون د.ج، وهذا بطبيعة الحال يعود لتراجع مداخيل الدول نتيجة انخفاض أسعار البترول ما انعكس سلبا على حجم النفقات العمومية.

إن تحسين المستوى المعيشي عملية لا يضطلع بها القطاع العام فحسب بل يدخل في ذلك حتى القطاع الخاص وهيئات إقليمية ودولية، وهذا ما عبر عنه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره السنوي الثاني بالفصل الثالث المعنون بـ "تمويل التنمية البشرية" عندما تعرض لفكرتين هامتين تتمثل الأولى في التكامل بين الإنفاق العام والخاص والثانية في الإعانات الخارجية، حيث أن القطاع الخاص لا يمكنه أن يؤدي هذه الوظيفة في تكامل مع القطاع العام إلا إذا اضطلعت الدولة بدورها في[327]:

1. السماح للأسواق أن تعمل في ظروف ملائمة من خلال وضع القوانين الضامنة للمنافسة النزيهة.
2. تدارك الإخفاقات وإزالة المعوقات التي تثبط أنشطة السوق.
3. تعزيز البنية التحتية من طرق وموانئ ومحطات طاقة واتصالات لتشجيع الاستثمار الخاص.

* - يأخذ رئيس البلدية صفة الآمر بالصرف الوحيد عندما يتصرف في ميزانية البلدية.

327 - United Nations Development Programme (UNDP), 1991, Human Development Report 1991, P 39.

4. دعم السلع العامة الأساسية.

5. التأكد من أن الناس هم أولوية الاستثمار بالاستثمار في الناس لبناء القدرات.

IV-2-الجزء الثاني: مدخل نظري في القياس الاقتصادي والنماذج المستخدمة في الدراسة

أصبح الاقتصاد القياسي من العلوم البالغة الأهمية في الوقت الحاضر، باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم بإعطائها تقديرات عددية تقربها إلى الواقع، لتكون أكثر منطقية وقبولا، ويعتبر القياس الاقتصادي محصلة لثلاث فروع من المعرفة هي النظرية الاقتصادية والإحصاء والرياضيات، وهذا للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها للمساعدة في التنبؤ واتخاذ القرارات، فالاقتصاد القياسي أصبح بمثابة مختبر النظرية الاقتصادية.

إن هدف التحليل الاقتصادي القياسي لا ينحصر في مجرد تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصاد كما هو الحال في التحليل الرياضي، بل يذهب إلى أكثر من ذلك من خلال معرفة العلاقة الكمية بين هذه المتغيرات، ولاكتساب بعض الدقة واليقينية في القياس فإن التحليل الاقتصادي القياسي يستخدم الإحصاء والرياضيات في التعبير عن هذه العلاقات الاقتصادية وتطبيقاتها.

IV-2-1- تعريف النموذج القياسي ودور النظرية الاقتصادية في صياغته:

يمكن تعريف الاقتصاد القياسي، أو القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي، على أنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية كمياً من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو دراسة بعض الظواهر الاقتصادية، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.

IV-2-1-1- تعريف النموذج الاقتصادي القياسي:

يمكن تعريف النموذج بوجه عام بأنه"تمثيل مبسط لظاهرة واقعية"، والتبسيط هنا يعني تلخيص الحقائق التي ينطوي عليها الواقع في صورة مركزة، ولا شك أن مثل هذا التلخيص يؤدي لفقدان جزء من المعلومات التفصيلية ذات الأهمية الأقل، و التركيز على المعلومات والعلاقات ذات الأهمية الأكبر،

ويشبه النموذج في هذه الحالة الخريطة، حيث أن خريطة من صفحة واحدة تمكننا من رؤية العالم في صورته العامة، والإصرار على أن تحتوي الخريطة على كل التفاصيل يعني أننا في حاجة لرسم خريطة بمساحة العالم، وهذا أمر غير معقول، ولكن يتعين مراعاة أن التبسيط إذا كان زائدا في بعض الحالات فإنه يعطي صورة مخلة للواقع، ولذلك فإن هناك حد أقصى لا يتعين تجاوزه حتى يصبح التبسيط معقولا[328].

أما النموذج القياسي فهو نموذج جبري احتمالي لاحتوائه على متغيرات عشوائية، تجعل العلاقات بين المتغيرات احتمالية وليست مؤكدة، كما أن حالة عدم التأكد في النموذج القياسي تنجم عن إضافة الحد العشوائي للنموذج، فخلوا النموذج من الحد العشوائي يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير التفسيري هي علاقة مؤكدة وهذا ما ينطبق على النماذج الرياضية.

- من الأمثلة على النموذج القياسي نموذج السوق التالي:

دالة الطلب.....$Q_d=a_0+a_1P+a_2Y+u_1$

دالة العرض.....$Q_s=b_0+b_1P+b_2R+u_2$

شرط التوازن.....$Q_s= Q_d$

- يحتوي النموذج على متغيرات تابعة (Q_s, Q_d)، ومتغيرات مستقلة(Y,P ,R)، ومتغيرات عشوائية(u_1, u_2).

- وتنقسم النماذج القياسية من حيث علاقتها بالزمن إلى نماذج ساكنة ونماذج حركية، والنموذج الساكن هو الذي لا يعتمد على الزمن ولا يظهر فيه الزمن، أما النموذج الحركي هو الذي يلعب الزمن فيه دورا في التأثير على بعض متغيراته ومن أمثلة ذلك نجد:

نموذج الاستهلاك الساكن.....$Y_t = a_0 + a_1X_t + U_t$

نموذج الاستهلاك الحركي.....$Y_t = b_0 + b_1X_t + b_2X_{t-1} + U_2$

328- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" ، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية-مصر، 2005، ص45.

من الواضح أن الزمن لا يؤثر في النموذج الأول، حيث أن الدخل(X) عند نقطة معينة يؤثر في الاستهلاك(Y) عند نفس النقطة، ويمكن كتابة النموذج الساكن في ثلاث صيغ مختلفة:

نموذج ساكن في حالة استخدام بيانات سلسة زمنية $Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t$

نموذج ساكن في حالة استخدام بيانات سلسلة أفراد $Y_i = a_0 + a_1 X_i + U_i$

نموذج ساكن في حالة استخدام بيانات Panel $y_{t+i} = a_{0i} + a_{1i} X_{it} + U_{it}$

أما النموذج الديناميكي فيوضح أن دخل الفترة السابقة (X_{t-1}) يؤثر أيضا في استهلاك الفترة الحالية(Y_t)بجانب دخل الفترة الحالية(X_t).

IV-2-1-2- دور النظرية الاقتصادية في صياغة النموذج القياسي:

إن النظرية الاقتصادية عبارة عن بناء، حيث يبني الاقتصاديون نظرياتهم على مجموعة من الفرضيات، مستخدمين في ذلك السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة[329]، وبالتالي فإن النظرية الاقتصادية تقدم لنا فروضا مفسرة توضح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وتفسر سلوك بعض الظواهر الاقتصادية، ومن الأمثلة على ذلك الفرض المفسر الذي يعرضه قانون الطلب، الذي يشير إلى أن طلب المستهلك على سلعة معينة يتحدد بعدد من العوامل، أهمها سعر السلعة وأسعار السلع الأخرى ودخل المستهلك، ومن ثم فإن التغير في أي من هذه العوامل يؤدي لتغير الطلب على السلعة في اتجاه معين، وهذا يعني أن نظرية الطلب في صورتها الموسعة تفسر التقلب في طلب السلعة بالتغير في عوامل عديدة.

فالنظرية تنظر إلى كل المتغيرات التي تؤثر في الظواهر الاقتصادية على أنها متغيرات منتظمة تتغير بصورة مستمرة، ويمكن التعبير عنها بقيم محددة، كما يمكن التنبؤ بسلوكها بدقة مثل السعر والدخل، وهي بذلك تهمل ما يسمى بالمتغيرات العشوائية التي لا تأخذ قيما محددة وليس هناك تأكد من حدوثها ولا تتغير بطريقة منتظمة، ولكنها تؤثر في سلوك أي ظاهرة، ومن أمثلة هذه المتغيرات: الأحداث السياسية، التقلبات الجوية، الزلازل والحروب، الإشاعات...إلخ، ولأن المتغيرات العشوائية

329- وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل،"الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 1424هـ-2003م ، ص28.

هي مصدر عدم التأكد في أي علاقة فإن إهمالها من جانب النظرية الاقتصادية يعني أنها تنظر لكل العلاقات الاقتصادية على أنها علاقات مؤكدة.

إن النموذج الاقتصادي القياسي في عمومه يحتوي على شقين، أما الشق الأول فيتمثل في النمذجة الرياضية للظاهرة الاقتصادية محل الدراسة(أي يبين العلاقة المؤكدة بين المتغير التابع والمتغير المستقل)، أما الشق الثاني فيتمثل في الحد العشوائي (أو حد الاضطراب) والذي يعطي النموذج القياسي الصفة الاحتمالية غير المؤكدة، وبالتالي فإن النظرية الاقتصادية تتمثل في الشق الأول من النموذج القياسي معبرا عنها رياضيا وذلك حسب مقتضيات الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة.

IV-2-1-3- عملية بناء نموذج قياسي:

إن بناء النموذج الاقتصادي القياسي يكون سواء لهدف بيداغوجي أو للأغراض المشهورة الأخرى، ويكون هذا البناء من خلال المرور والاستعانة بالعلوم التالية[330]:

1- علم الاقتصاد: يفيد هذا العلم في وضع الهيكل النظري للنموذج من خلال النظرية الاقتصادية، ولفهم الظاهرة الاقتصادية يقوم الباحث بالبحث عن القوانين التي تسيرها، وبالتالي معرفة المتغيرات التي تضبطها وتحدد اتجاه مسارها المستقبلي.

2- الرياضيات: يتمثل دورها في صياغة النظرية الاقتصادية في قالب رياضي في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات، سواء كانت سلوكية، تعريفية أو توازنية، كما يفيد هذا العلم في العمليات الرياضية المختلفة للبحث في خصائص النموذج.

المعادلة السلوكية..... $C_t = a_0 + a_1 Y_t + U_t$

المعادلة التعريفية..... $Y_t = C_t + I_t$

المعادلة التوازنية..... $S_t = D_t$

Y_t, C_t: تمثلان الاستهلاك والدخل على التوالي.

U_t: تمثل الخطأ العشوائي.

I_t: تمثل الاستثمار.

330 - مولود حشمان، "نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص3-4.

S_t و D_t: تمثلان العرض والطلب على التوالي.

3- الإحصاء: يتم من خلاله استغلال المعطيات الميدانية ثم صقلها وتبسيطها للاستعمال والتحليل، قصد الاستفادة القصوى منها، كما توفر أجهزته المختصة المعطيات الضرورية لعملية النمذجة وكذا أدواة الاختبار اللازمة، مثل إحصاء "student"t ، "Fisher"F، في مربع Chi-deux "χ^2" وغيرها

IV -2-2- تحليل التباين:

IV-2-2-1- مفهوم تحليل التباين

يهدف تحليل التباين إلى اختبار مدى أهمية المتغيرات المختلفة في تأثيرها على سلوك الظواهر الاقتصادية، و ذلك من خلال تحديد النسب التي يعتبر كل متغير مسئول عنها في تغيير الظاهرة.

فإذا أردنا أن نحدد مثلا أهم العوامل التي تؤثر في ارتفاع معدلات البطالة فإننا نقوم باختبار أثر بعض العوامل التي يعتقد أنها تؤثر في ارتفاع معدل البطالة مثل: التعداد السكاني، توزع القوى العاملة، حجم النشاط الاقتصادي، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وغيرها، ويساعدنا تحليل التباين في هذه الحالة على تحديد العوامل ذات التأثير الجوهري على ارتفاع أو انخفاض معدلات البطالة من بين العوامل السابقة، كما يساعدنا على تحديد الأهمية النسبية لكل عامل منها في تأثيره على هذا المعدل.

IV-2-2-2- اختبار مدى أهمية المتغيرات في تفسير الظاهرة

يستعمل تحليل التباين للتساؤل حول المعنى الإجمالي لنموذج الانحدار بمعنى هل المتغيرات ككل لها تأثير على الظاهرة محل الدراسة (المتغير التابع)، هذا الاختبار يمكن التعبير عنه كالتالي[331]:

- هل يوجد متغير تفسيري على الأقل والذي له معنوية
- يكتب الاختبار كالآتي : $H_0 : a_1 = a_2 = \cdots = a_K = 0$
- هناك عامل واحد على الأقل لا يساوي الصفر(0) :H_1
- تكون الفرضية H_0 صحيحة عندما لا نجد أي علاقة خطية معنوية بين المتغير المفسر(y)، ومجموعة المتغيرات المفسرة(x)، أو بمعنى آخر مجموع المربعات المفسرة (SCE) لا يختلف معنويا عن الصفر.

331- Régis Bourbonnais, économétrie, 7° édition, Paris, 2009, p 64.

- ننطلق من معادلة تحليل التباين التالية:

$$\underbrace{\sum(y_t-\bar{y})^2}_{\text{SCT}} = \underbrace{\sum(\hat{y}_t-\bar{\hat{y}})^2}_{\text{SCE}} + \underbrace{\sum e_t^2}_{\text{SCR}}$$

يكون الانحدار ذو معنى إذا كانت $SCE \neq 0$ ، وفي هذا الصدد نستعمل جدول تحليل التباين لحساب اختبار"Fisher".

الجدول (4-10): جدول تحليل التباين

أصل التغير	مجموع المربعات	درجات الحرية ddl	متوسطات المربعات
$x_1, x_2, \dots x_k$	$\text{SCE} = \sum(\hat{y}_t - \bar{\hat{y}})^2$	K	SCE/K
المتبقى	$\text{SCR} = \sum e_t^2$	$n-K-1$	$SCR/(n-K-1)$
المجموع	$\text{SCT} = \sum(y_t - \overline{y})^2$	$n-1$	...

Source : Régis Bourbonnais, économétrie, 7° édition, Paris, 2009, p 64.

- ننطلق من هذا الجدول لبناء اختبار فيشر وبالتالي حساب الإحصائية F^* ومقارنتها بالقيمة الجدولية $F^{\alpha}_{k,n-k-1}$.

- إذا كان $F^* > F^{\alpha}_{k,n-k-1}$ فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 وبالتالي فإن النموذج يكون مفسرا كليا.

IV-2-2-3- استخدامات تحليل التباين:

من أهم استخدامات تحليل التباين نجد الاختبارات الأربعة التالية[332]:

1-إدخال متغير أو عدة متغيرات تفسيرية إضافية:

- هل إضافة مجموعة من المتغيرات التفسيرية تحسن معنويا نوعية التعديل؟

2-استقرار معاملات النموذج خلال الزمن (اختبار Chow) عن طريق اختبار استقرار المعاملات خلال الزمن:

[332] -Régis Bourbonnais,op cit, p284.

– هل يمكن اعتبار أن النموذج مستقر خلال الفترة الزمنية الكلية أو يجب اعتبار فترتين جزئيتين لدراسة استقرار النموذج (التغير الهيكلي للنموذج)؟

3-اختبار القيود على معاملات الانحدار:

– هل القيود المفروضة على معاملات الانحدار يمكن قبولها خلال التقدير الاقتصادي القياسي؟

4-زيادة حجم العينة المستعملة لتقدير النموذج:

– هل النموذج يبقى مستقرا عند الزيادة في حجم العينة (هذا الاختبار يمكن اعتباره كاختبار Chow لاختبار معاملات الانحدار على فترتين)؟

IV-2-3- النماذج ذات المتغيرات المتباطئة (المتخلفة) زمنيا:

إن هذه النماذج ساهمت في تقريب التحليل الاقتصادي للواقع باعتبار الأهمية التي يحظى بها عامل الزمن في حقيقة الأمر، فعند بناء هذه النماذج من المهم أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار، حيث نجد عادة وجود فترة زمنية بين حركة المتغيرات التابعة التي تستجيب للمتغيرات المستقلة، وبالتالي فإن إدخال مثل هذه المتغيرات في تحليل الانحدار يجعل التحليل أشمل وأقرب إلى الواقع، حيث أن هناك متغيرات قد ترتبط بمتغيرات أخرى في نفس الفترة الزمنية كالنماذج الساكنة وفي أغلب الحالات قد ترتبط بقيم ماضية لبعض المتغيرات فتصبح النماذج حركية، لذلك ينبغي إدخال عامل التباطؤ الزمني للمتغير المستقل لأن في نماذج السلاسل الزمنية خاصية، حيث أن هناك فترة زمنية تقع بين اتخاذ القرار الاقتصادي والتأثير النهائي للتغير في متغير السياسة الاقتصادية ولا سيما إذا كان في فترة طويلة[333].

IV-2-3-1- طبيعة النماذج ذات المتغيرات المتباطئة زمنيا:

في نماذج الانحدار التي تكون فيها البيانات عبارة عن بيانات سلاسل زمنية، إذا كان نموذج الانحدار لا يشتمل على القيم الحالية للمتغيرات المفسرة فقط وإنما أيضا على القيم المتأخرة يسمى النموذج بنموذج القيم الموزعة متأخراً (نموذج القيم المبطئة زمنيا)، وإذا كان النموذج يحتوي على قيمة

333 - شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص 127.

أو أكثر متأخرة للمتغير التابع مأخوذة على أنها متغيرات مفسِّرة، فإن النموذج يطلق عليه نموذج الانحدار الذاتي، وبهذا نحصل على النموذج التالي[334]:

$$Y_t = \alpha + \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-1} + \beta_2 X_{t-2} + u_t$$

يمثل هذا النموذج نموذج القيم الموزعة متأخرا، في حين أن:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \gamma Y_{t-1} + u_t$$

يعتبر مثالا على نموذج انحدار ذاتي، فنماذج الانحدار الذاتي ونماذج القيم الموزعة متأخرا، تستخدم كثيرا في تحليل الاقتصاد القياسي، وكتوضيح لنموذج القيم المتخلفة زمنيا نأخذ الشكل التالي الموضح أدناه:

الشكل (4-7): تأثير التغير بوحدة واحدة في X على الـ Y عند الزمن t وفترات زمنية تابعة.

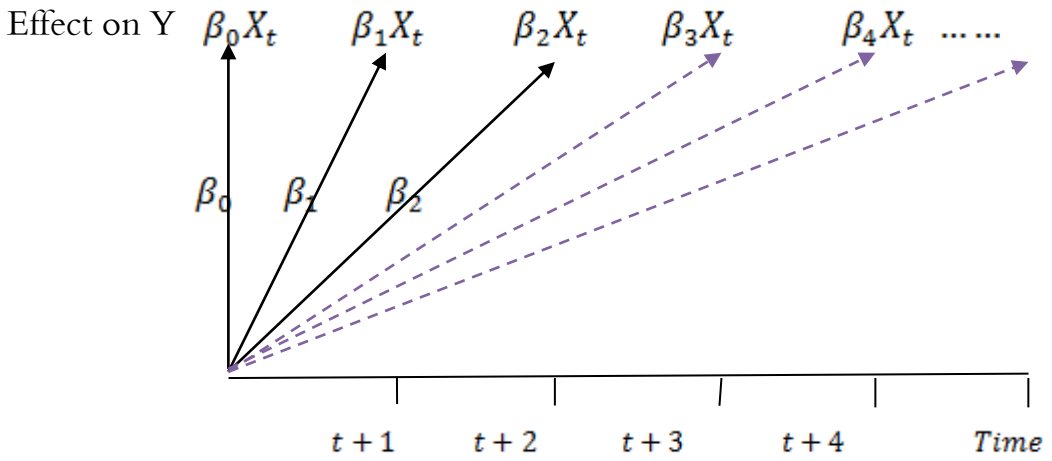

المصدر: جوجارات .تعريب ومراجعة: هند عبد الغفار عودة، "الاقتصاد القياسي"، الجزء الثاني، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، 2015، ص853.

- وبشكل عام يمكن كتابة النموذج كالتالي[335]:

$$Y_t = \alpha + \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-1} + \beta_2 X_{t-2} + \cdots + \beta_k X_{t-k} + u_t \ldots\ldots\ldots (1)$$

- هذا النموذج يمثل النموذج المتخلف زمنيا بعدد محدود من الفترات الزمنية k، والمعامل β_0 معروف باسم الأجل القصير أو التأثير أو المضروب، حيث أنه يعطي التغير في القيمة المتوسطة لـ Y تابعة التغير في X بمقدار الوحدة في نفس الفترة الزمنية.

334 - جوجارات .تعريب ومراجعة: هند عبد الغفار عودة، "الاقتصاد القياسي"، الجزء الثاني، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، 2015، ص851.
335- جوجارات .تعريب ومراجعة: هند عبد الغفار عودة، مرجع ذكر سابقا، ص853.

IV-2-3-2- أسباب الفترات الزمنية المتأخرة:

- هناك ثلاثة أسباب رئيسية، وهي[336]:

1- **أسباب نفسية:** بسبب العادات والتقاليد فقد لا يغير الناس عاداتهم الاستهلاكية مباشرة بعد تناقص الأسعار أو تزايد الدخل، وربما يعود ذلك إلى نسق التغير وما يتضمنه من مضار مباشرة، أيضا هناك حالات كثيرة قد لا يعرف الناس فيما إذا كان هذا التغير ثابتا أم مؤقتا، فإذا كانت الزيادة في الدخل مثلا مؤقتة فإن الشخص قد يلجأ لادخار تلك الزيادة دون تغيير نمط استهلاكه.

2- **الأسباب الفنية:** لنفترض بأن أسعار رأس المال بالنسبة للعمل قد انخفضت، وعليه فإن تعويض رأس المال مكان العمل يصبح شيء معقول، ولكن ذلك الإحلال أي استخدام وحدات جديدة من رأس المال يحتاج فترة زمنية (فترة الإنجاز)، والأكثر من ذلك إذا كان الانخفاض المتوقع في الأسعار فسيكون مؤقتا، لذلك فإن الشركات لا تندفع بسرعة في إحلال رأس المال محل العمل، وخاصة إذا كان التوقع أن النقصان في أسعار رأس المال مؤقتاً، وسوف يلحقه تزايد في الأسعار أكثر من مستوى الفترة السابقة، وكذلك يمكن توضيح هذه الأسباب في حالة الإنتاج حيث يتطلب إنتاج سلعة معينة فترة زمنية، وقد يحدث خلالها بعض التغيرات المتعلقة بالإنتاج كالتغير في الأسعار والأجور، وإضافة لذلك فإن عرض المنتجات الزراعية يعتمد هو الآخر على متغيرات كالأسعار في الفترات الزمنية السابقة، وهذه المتغيرات قد تأثر في قرارات المنتج الزراعي.

3- **الأسباب المؤسسية:** إن القرارات والتشريعات الحكومية تساهم في إحداث التخلف الزمني فمثلا قد تحول التشريعات الحكومية المنتج من استخدام العمل أو مادة أولية إلى عنصر أو مادة أولية أخرى (أو أي عنصر آخر من عناصر الإنتاج)، وعليه فإن الأسباب المؤسسية تؤثر في اتخاذ القرارات وتجعل بعض المتغيرات تعتمد على متغيرات أخرى بعد مرور فترة زمنية.

336- وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل ، مرجع ذكر سابقا، ص380-381.

IV-2-3-3- تقدير النماذج المتخلفة زمنيا:

نفترض أن لدينا نموذج خطي يشمل متغيراً مستقلاً واحداً وتخلفاً زمنياً، كما هو مبين في المعادلة (2):

$$Y_t = \alpha + \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-1} + \beta_2 X_{t-2} + \cdots u_t \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن هذا النموذج لم يحدد طول فترة التخلف (مجهول عدد الفترات الماضية)، ففي هذه الحالة يطلق على هذا النموذج تسمية توزيع التخلف الزمني اللانهائي، بينما النموذج (1) يشير إلى توزيع التخلف الزمني النهائي والسبب هو أن طول فترة التخلف (K) محددة.

لتقدير قيمة كل من (β_{kj} α) يمكن إتباع طريقة آدهوك (Ad Hoc)، والموضحة كما يلي[337]:

تستخدم طريقة (Ad Hoc) في تقدير توزيع نموذج التخلف الزمني اللانهائي، والذي يأخذ الصيغة (2) أعلاه، وبافتراض أن المتغير المستقل (Xt)غير عشوائي أو على الأقل مرتبط مع الحد العشوائي كما أن $(u_t)X_{t-1}, X_{t-2}, X_{t-3} \ldots$ يخضعون لنفس الفرضية، وعليه فنستطيع عندئذ تطبيق مبدأ (MCO) طريقة المربعات الصغرى لتقدير معلمات النموذج، وهذه الطريقة استخدمت من قبل (Alt و Tinbergen)، وقد اقترح (Alt و Tinbergen) تقدير معلمات المعادلة بالتسلسل أي نأخذ:

أولاً: انحدار (Yt) على (Xt).

ثانياً: انحدار (Yt) على (Xt) و(Xt -1).

ثالثاً: انحدار (Yt) على (Xt) و(Xt -1) و(Xt -2)، وهكذا إلى نهاية فترة النموذج.

هذا الأسلوب المتسلسل يقف عندما تكون معلمات انحدار المتغيرات المتخلفة زمنياً غير معنوية أو على الأقل عندما تتغير معلمات أحد المتغيرات من الموجب إلى السالب أو بالعكس.

IV-2-4- نماذج شعاع الانحدار الذاتي (Vector AutoRegressive) modèles VAR:

نماذج VAR هي عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي إذ يتكون من نظام لجملة معادلات بحيث كل متغيرة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة

337- وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل ، مرجع ذكر سابقا، ص381-382.

إلى الخطاء العشوائية[338]، كما أن مصطلح الانحدار الذاتي يعبر عن ظهور قيم للمتغير التابع في فترات زمنية متأخرة أما مصطلح شعاع فيعود إلى حقيقة تعاملنا مع متجه من متغيرين أو أكثر.

IV-2-4-1- توضيح نماذج VAR:

1. الشكل العام لنموذج VAR:

- يأخذ النموذج العام لشعاع الانحدار الذاتي الشكل التالي[339]:

$$BY_t = A_0 + \sum_{i=1}^{P} A_i Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

بحيث:

$$Y_t = (Y_{1t}, Y_{2t}, ..., Y_{ut})$$

- في حال p=4 تصبح المعادلة أعلاه كما يلي:

$$BY_t = A_0 + \sum_{i=1}^{4} A_i Y_{t-i} + \varepsilon_t \quad .....(1)$$

مع العلم أن:

$$B = \begin{bmatrix} 1 & d_1 \\ d_2 & 1 \end{bmatrix}; Y = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix}; A_0 = \begin{bmatrix} a_1 \\ a_2 \end{bmatrix}; A_i = \begin{bmatrix} b_{1i} & c_{1i} \\ b_{2i} & c_{2i} \end{bmatrix}; \varepsilon = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

- للحصول على نموذج VAR نضرب طرفي المعادلة (1) أعلاه في فنجد:

$$y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{4} a_{1i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{4} a_{1i}^2 y_{2t-i}$$

$$y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{4} a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{4} a_{2i}^2 y_{2t-i}$$

بشكل عام فإن نموذج VAR ذو درجة التأخر (P)، والمتكون من K متغير يرمز له بـ VAR(P) والذي يكتب على الشكل المصفوفي التالي:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + ... + A_p Y_{t-p} + v_t$$

---

[338]- شيخي محمد، مرجع ذكر سابقا، ص 269.

[339] - Regis Bourbonnis : « Econométrie manuelle et exercice corrigées », 7ème édition Dunod, Paris, 2009, P 258.

- حيث أن:

$$Y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ . \\ . \\ .y_{K,t} \end{bmatrix}; \quad A_p = \begin{bmatrix} \alpha_{1p}^1 & \alpha_{1p}^2 .....\alpha_{1p}^K \\ \alpha_{2p}^1 & \alpha_{2p}^2 .....\alpha_{2p}^K \\ . & \\ . & \\ \alpha_{Kp}^1 & \alpha_{Kp}^2 .....\alpha_{Kp}^K \end{bmatrix}; \quad A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^0 \\ . \\ . \\ a_K^0 \end{bmatrix}; \nu_t = \begin{bmatrix} \nu_{1t} \\ \nu_{2t} \\ . \\ . \\ \nu_{Kt} \end{bmatrix}$$

- نسمي $\sum_v = 1$ هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للأخطاء ذات البعد (K ,K) وتكون هذه المصفوفة غير معروفة.

Y_t: شعاع بعده (K,1)

A_p: مصفوفة المعالم ذات البعد (K,p).

A_0: شعاع ذو البعد (K,1) للقيم الثابتة.

v_t: شعاع التشويش الأبيض ذو البعد (K, 1) الذي يحقق الفرضيات التالية:

$$E(\nu_t) = 0$$
$$E(\nu_t, \nu_{t'}) = 0$$

- باستعمال معامل التأخير D يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$A(D)Y_t = A_0 + \nu_t$$

أو: $I - A_1 D - A_2 D^2 - ..... - A_P D^P)Y_t = A_0 + \nu_t$

- المتغيرات $Y_{1,t}, ..., Y_{k,t}$ تعتبر كسلاسل مستقرة والأخطاء ε_{1t} ذات تشويش أبيض مستقلة ذاتيا وذات تباينات ثابتة $\sigma_{\varepsilon 1}^2, ...$ [340].

- لكي يكون نموذج VAR مستقرا يجب أن تتحقق ثلاثة شروط التالية:

$$E(Y_t) = \mu, \forall t$$
$$VAR(Y_t) < \infty$$
$$Cov(Y_t, Y_{t+K}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+K} - \mu)] = \Gamma_K, \forall t$$

340- شيخي محمد، مرجع ذكر سابقا، ص 270.

- نقول بأن الصيرورة VAR (P) مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من المحدد:

$$\det(I - A_1 z - A_2 z^2 - ..... - A_p z^p) = 0$$

- تكون جذوره خارج الدائرة الوحدوية.

2. تقدير معلمات نموذج VAR:

نستطيع تقدير معلمات نموذج VAR انطلاقا من سلاسل زمنية مستقرة، فكل معادلة في نموذج VAR يمكننا تقديرها بطريقة MCO أو بطريقة الإمكان الأعظم، ويتم تقدير كل معادلة على حدا.

- ليكن لدينا نموذج VAR(P) المقدر على الشكل التالي[341]:

$$Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 Y_{t-1} + \hat{A}_2 Y_{t-2} + ... + \hat{A}_p Y_{t-p} + e$$

- حيث أن:

e: شعاع ذو بعد (K,1) ويمثل البواقي المقدرة $e_1, e_2, ..., e_{Kt}$، كما أن تمثل مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة لبواقي التقدير في النموذج.

- لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة، إذ يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروق في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الاتجاه العام إلى صيغة النموذج VAR في حالة اتجاه عام ثابت، أيضا يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية.

- تحديد درجة التأخر:

نستطيع تحديد درجة التأخر P للنموذج VAR بالاعتماد على بمعيارين هما: Akaike وSchwarz، كما أن طريقة اختيار درجة التأخير تعتمد على تقدير نموذج VAR من أجل درجة تتغير من "o" إلى "h"، بحيث (h: هو أكبر تأخر مقبول من طرف النظرية الاقتصادية، أو من طرف المعطيات الموجودة)، دوال AIC (P) و SC(P) يحسبان بالطريقة التالية[342]:

[341] -Regis Bourbonnis, op cit, P 261.

[342] -Regis Bourbonnis, op cit, P 262.

$$AIC(P) = \ln\left[\det\left|\sum_e\right|\right] + \frac{2K_p^2}{n}$$

$$SC(P) = \ln\left[\det\left|\sum_e\right|\right] + \frac{K_p^2 \ln(n)}{n}$$

- حيث أن:

AIC: هو معيار Akaike.

SC: معيار Schwarz.

K: عدد متغيرات النموذج.

P: درجة تأخر النموذج.

N: عدد المشاهدات.

Σ_e: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للبواقي.

- نختار درجة التأخر P على أساس أصغر قيمة تعطي للمعيارين AIC و SC.

3. ديناميكية نماذج VAR[343]:

تسمح نماذج VAR بتحليل آثار السياسة الاقتصادية، وذلك بعرض ظواهر الصدمات العشوائية وتحليل تباين الخطأ غير أن هذه التحاليل للآثار تتطلب ثبات البيئة الاقتصادية.

- تمثيل VMA للنموذج VAR:

يمكن تمثيل نموذج AR (1) على شكل $MA(\infty)$، وبالمثل يمكن تمثيل VAR(1) على شكل $VMA(\infty)$، هذا النموذج الذي هو من هذا الشكل يسمح لنا بقياس أثر التغير في الصدمات على القيم الحالية للمتغيرات.

- ليكن لدينا النموذج من الشكل VAR(P) المستقر كالتالي:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots + A_p Y_{t-p} + \nu_t$$

- تمثيله على شكل $VMA(\infty)$ يعطى على الشكل التالي:

$$Y_1 = \mu + \nu_t + M_1 \nu_{t-1} + M_2 \nu_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i u_{t-i}$$

[343] - Regis Bourbonnis, op cit, P 266.

- مع العلم أن:

$$\mu = (I - A_1 - A_2 - \dots\dots\dots - A_p)\ et\ M_i = \sum_{j=1}^{\min\ (p,i)} \widehat{A}_j M_{i-j}\ ;\ i = 1,2,\dots et\ M_0 = I$$

مما سبق، المصفوفة M تظهر كمضاعف للأثر « Multiplicateur d'empact » بمعنى أن هذه المصفوفة سوف تعكس الصدمة choc طيلة المسار، ففي حالة تغير Vt في اللحظة t سوف يؤثر على القيم الموالية لـ: Yt، وبالتالي فإن أثر الصدمة دائما يؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن.

IV-2-4-2- تحليل الصدمات والسببية:

1. تحليل الصدمات:

يهدف تحليل الصدمة إلى قياس أثر حدوث صدمة على المتغيرات، مثلا التغير في لحظة ما لـ e_t له آثار على y_{1t}، y_{1t+1} ثم على y_{2t+1}.... ونرمز للتغير بـ Δy_{1t} في اللحظة t.

- إذا حدثت صدمة في اللحظة t على e_{1t} تساوي 1، فإن أثرها يكون كما يلي:

* في الفترة t:

$$\begin{bmatrix} \Delta Y_{1t} \\ \Delta Y_{2t} \\ . \\ . \\ \Delta Y_{kl} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \\ . \\ . \\ 0 \end{bmatrix}$$

* في الفترة t+1:

$$\begin{bmatrix} \Delta Y_{1t+1} \\ \Delta Y_{2t+1} \\ . \\ . \\ \Delta Y_{kt+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \hat{a}_1^0 \hat{a}_1^1 \dots \hat{a}_k^1 \\ . \\ . \\ . \\ \hat{a}^0 \hat{a}_1^k \dots \hat{a}_k^k \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \\ . \\ . \\ 0 \end{bmatrix} = \Delta Y_{t+1} \hat{B} \Delta Y_t$$

- حيث $\hat{B}$: مصفوفة مقدرات معالم النموذج.

في الفترة: t+2 $\Delta Y_{t+2} = \hat{B} \Delta Y_{T-1}$

وبصفة عامة عند الفترة t+h: $\Delta Y_{t+h} = \hat{B} \Delta Y_{t+h-1}$

تسمى قيم التغير في كل فترة بدوال الاستجابة "fonction de réponse impulsionnelle" وفي هذا الشكل نتحقق من فرضية عدم وجود ارتباط بين الأخطاء e_{it}، وأما في حالة وجود ارتباط بين المركبات العشوائية فيمكن تقديره بالعلاقة التالية[344]:

$$P_{eiej} = \frac{COV(e_i e_j)}{\delta_{ei}\delta_{ej}}$$

2. السببية وتحليل الاستجابة الدفعية:

على المستوى النظري، إن توضيح علاقات سببية ما بين المتغيرات الاقتصادية توفر عناصر الاستجابة المناسبة لفهم أفضل للظواهر الاقتصادية، وفي الجانب التطبيقي تعتبر المعرفة السببية ضرورة لتشكيلة صحيحة للسياسة الاقتصادية[345]، ويقال أن X تسبب Y لو أن تنبأ قيم Y عن طريق القيم السابقة لـ للمتغير X بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير Y كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير Y فقط، ونظرا لتداخل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وهو ما يعني أن Y قد تؤثر على X مثلما X تؤثر على Y في نفس الوقت فإن النموذج الذي يستخدم لاختبار اتجاه العلاقة بين X و Y يتعين أن يكون نموذجا آنيا يحتوي على عدد من المعادلات بعدد المتغيرات التابعة[346].

1. السببية بمفهوم Granger:

اقترح Grange (1969) معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية[347]، حيث قام Granger بوضع مصطلحي السببية (Cansalité) والخارجية (Exogèneité) بحيث يكون المتغير Y_{1t} مسبب لـ Y_{2t}، إذا تحسنت القيمة التنبؤية لـ Y_{1t} عند إدخال المعلومة المتعلقة بـ Y_{2t} [348].

يستخدم اختبار Granger في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية.

344 - Regis Bourbonnis, op cit, P 267.

345 - Régis Bourbonnais,op cit, p .274.

346- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" ، مرجع سبق ذكره ص689.

347- شيخي محمد، مرجع ذكر سابقا، ص 176.

348 - Régis Bourbonnais, op cit, p 274.

من المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن[349].

- ليكن لدينا نموذج VAR(P) للمتغيرين Y_{1t} و Y_{2t} المستقران.[350]

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 b_1^1 \\ a_1^2 b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 b_2^1 \\ a_2^2 b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \ldots\ldots + \begin{bmatrix} a_p^1 b_p^1 \\ a_p^2 b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات $(y_{2t-1}, y_{2t-2}, \ldots\ldots, y_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(y_{1t-1}, y_{1t-2}, \ldots\ldots, y_{1t-p})$.

- يتم تحديد الخطأ P بمعيارين AIC و SC فليكن:

* Y_{2t}: لا تسبب في Y_{1t} إذن نقبل الفرضية Ho التالية:

$$b_1^1 = b_2^1 = \ldots = b_p^1 = 0$$

* Y_{1t}: لا يسبب في Y_{2t} إذن نقبل الفرضية Ho التالية:

$$a_1^2 = a_2^2 = \ldots = a_p^2 = 0$$

في حالة قبول الفرضيتين: Y_{1t} تسبب في Y_{2t} و Y_{2t} تسبب في Y_{1t} إذن نحن في حلقة ذات مفعول ارتجاعي "feedback effect".

لاختبار هذه الفرضيات تستعمل اختبار Fisher بانعدام المعاملات دالة بعد دالة، أو مباشرة بالمقارنة بين نموذج VAR غير المقيد (UVAR) ونموذج VAR المقيد (RVAR).

- نحسب المعدل الاحتمالي التالي:

$$L^* = (n-c) \times \left(Ln\left|\sum_{RVAR}\right| - Ln\left|\sum_{UVAR}\right| \right)$$

الذي يتبع χ^2 إلى 2×P ودرجة حرية 2×P.

[349]- شيخي محمد، مرجع ذكر سابقا، ص 177.

[350] - Régis Bourbonnais, op cit, p 274.

Σ_{RVAR}: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للبواقي للنموذج المقيد.

Σ_{UVAR}: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للبواقي للنموذج الغير المقيد.

n: عدد المشاهدات.

C: عدد المعلمات المقدرة في كل معادلة النموذج غير المقيد.

- إذا كان: $L^* \rangle \chi^2$ نرفض فرضية النموذج المقيد، أي هناك سببية وفق Granger.

2. سببية Sims:

في سنة 1980 قام Sims بوضع اختبار يختلف قليلا عن اختبار Granger وذلك باعتبار أنه إذا سمحت القيم المستقبلية لـ: Y_{1t} بتفسير القيم الحالية Y_{2t}، فإن Y_{2t} تتسبب في Y_{1t} وهذا يترجم بالصيغة التالية:

$$Y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^1 Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^2 Y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 Y_{2t+i} + u_{1t}$$

$$Y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^1 Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^2 Y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 Y_{2t+i} + u_{2t}$$

* Y_{1t} لا تسبب في Y_{2t} إذا تحققت الفرضية التالية:

$$H_0 : b_1^2 = b_2^2 = ... = b_p^2 = 0$$

* Y_{2t} لا تسبب في Y_{1t} إذا تحققت الفرضية التالية:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = ... = b_p^1 = 0$$

- يتعلق الأمر هنا كذلك باختبار Fisher للمعاملات المعدومة بحيث:

$$F^* = \frac{SCRR - SCRU / C}{SCRU / N - K - 1}$$

حيث أن :

C: عدد المعاملات المختبرة.

SCARR: مجموعة البواقي للنموذج المقيد.

SCRM: مجموعة البواقي للنموذج الغير المقيد.

K: عدد المعالم المقدرة.

N: عدد المشاهدات.

3.تحليل الاستجابة الدفعية:

يكمن أهم استعمال لنماذج VAR في تحليل دوال الاستجابة الدفعية (Fonction de impulsionnelle réponse) إذ تعبر هذه الأخيرة عن تأثير أي تغير (صدمة) يحدث في أحد البواقي (حد الخطأ ε) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة، فحدوث تغير في أحد بواقي متغير ما يمكن أن يؤثر مباشرة في قيمة هذا المتغير، غير أن هذا التأثير سينقل إلى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية نماذج VAR [351].

IV-3- الجزء الثالث: دراسة تطبيقية لأثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر

بعد العرض النظري والتحليلي الذي تم تقديمه في الفصول السابقة وفي مقدمة هذا الفصل، سنحاول في هذا الجانب التطبيقي القيام بتحليل قياسي للمتغيرات المتعلقة بالإنفاق العام والتنمية البشرية بغية الوصول إلي استنباط أثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر.

بغية القيام بهذا التحليل القياسي سنعتمد على أدوات وأساليب القياس الاقتصادي المناسبة لدراسة مثل هكذا ظواهر، ضف إلى ذلك القيود التي تفرضها نوعية البيانات وكذلك المتوفر منها مع الأخذ بالاعتبار القيود التي تحكم استخدام الطرق القياسية، وتأسيسا على ذلك فإنه سيتم الاعتماد في هذا الجانب التطبيقي على نماذج VAR والنماذج ذات المتغيرات المتخلفة (المتباطئة) زمنياً.

إن نماذج VAR والنماذج ذات المتغيرات المتخلفة زمنياً تعتبر مناسبة لهذه الدراسة بالنظر إلى مميزاتها، وأهم الميزات الأخذ في الاعتبار للعلاقة التبادلية بين المتغيرات والتمكين من دراسة العلاقة السببية وتحليل التباين والأخذ في الاعتبار لعنصر التخلف الزمني، وبحيازة هذه العناصر المميزة لهذه النماذج فإن ذلك سيمكن من إعطاء دعامة أساسية للتحليل والاستنباط.

351- شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، "البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الوطن العربي، 17-18 مارس 2008، القاهرة- مصر، ص20.

IV-3-1- بناء نموذج قياسي للدراسة:

لبناء نموذج قياسي للدراسة سنقوم أولا بعرض المتغيرات المعتمدة في الدراسة، وبعدها سنقوم بإعطاء الصيغة القياسية للنموذج الذي سنستخدمه في الدراسة.

IV-3-1-1- متغيرات الدراسة:

تتجلى الدراسة التي نحن بصددها في بحث أثر النفقات العمومية على التنمية البشرية، وعليه فإن دليل التنمية البشرية وتقديرات النفقات العمومية –خاصة تلك المرتبطة مباشرة بمجال التنمية البشرية– يعدان من أهم متغيرات الدراسة، وبهذا فإننا سنستعين في هذه الدراسة بالمتغيرات التالية:

1) دليل التنمية البشرية:

يعتبر دليل التنمية البشرية محصلة لثلاث مؤشرات أساسية في قياس التنمية البشرية، ويتعلق الأمر هنا بمؤشر قياس المستوى الصحي ومؤشر قياس المستوى التعليمي ومؤشر قياس المستوى المعيشي، وبالتالي فإن دليل التنمية البشرية يقيس المستوى العام للتنمية البشرية، حيث أن دليل التنمية البشرية للجزائر تأرجح بين عدة مراتب وبين المستوى المتوسط والمرتفع مقارنتا مع بقية الدول في الترتيب، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الشكل (4-11): تقييم مستوى التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

	2000	2005	2010	2014
قيمة الدليل التنمية البشرية	0.697	0.733	0.677	0.736
الرتبة	106	104	84	83
المستوى	متوسطة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة
عدد الدول في الترتيب	173	177	169	188

المصدر: تقارير التنمية البشرية للسنوات المعنية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الجزائر انتقلت من المستوى المتوسط إلى المستوى المرتفع في التنمية البشرية، كما أن ترتبها في سلم الترتيب تحسن من المرتبة 106 سنة 2000 إلى المرتبة 83 سنة 2014، وهذه الوثبة في الترتيب تعكس مدى التحسن في مستوى التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة المحددة بالجدول.

2) النفقات:

1.2) مجموع النفقات العمومية:

إن تنفيذ النفقات من قبل الدولة يعتبر أكبر معبر عن تدخلها في الحياة العامة، فالدولة تنفق من أجل حصول مختلف فئات المجتمع –وبالأخص الفئات الضعيفة منها– على سلع وخدمات التنمية البشرية والمتمثلة أساسا في توفير خدمات الرعاية الصحية وضمان حد أدنى من التعليم وتوفير المستوى المعيشي اللائق للساكنة، وبالتالي فإن الجزائر تخصص في كل سنة مالية مبالغ ضخمة بغية الإنفاق على مختلف المجالات، إلا أن النفقات العمومية في الجزائر تتأثر وبشكل شبه تام بعائداتها من تصدير المحروقات والتي تتأثر بدورها بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وهذا ما يسبب حرج للجزائر في حال انخفاض أسعار المحروقات، وقد عرفت النفقات العمومية في الجزائر تطور ملحوظ على فترات نوضحه في الجدول (4-12):

الجدول (4-12): تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال المرحلة 2000-2014.

	2000	2005	2010	2014
النفقات العامة (بملايير الدنانير)	1176.09	2302.98	6777.95	7458.77
نسبة التغير السنوي	0.0883	0.1994	0.1503	0.1343

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية، أما النسب فقد تم حسابها بالنسبة للسنة السابقة مباشرة.

2.2) الإنفاق على الصحة والتعليم:

من خلال الجداول (4-2) و(4-5) و(4-6) كنا قد وضحنا تطور نفقات الصحة والتعليم في الجزائر من خلال عرض تطور نفقات التسيير لقطاع الصحة وكذلك تطور نفقات التسيير والتجهيز لقطاع التربية والتكوين.

3) المتغيرات الصحية:

تتمثل أهم المتغيرات الصحية أساسا في العمر المتوقع عند الميلاد –وهو المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب المؤشر الصحي– إضافتا إلى معدل وفيات الأطفال دون سن خمسة سنوات، ومعدل وفيات الأطفال الرضع، وفي الجدول الموالي نوضح تطور هذه المتغيرات:

الجدول (4-13): تطور المتغيرات الصحية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

	1990	1995	2000	2005	2010	2014
العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)	66.7	68.1	70.2	72.2	73.8	74.8
نسبة التغير السنوي	0.3	0.3	0.4	0.4	0.3	0.2
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	46.8	42.5	39.7	33.6	27.3	25.6
نسبة التغير السنوي (الانخفاض)	-0.035	-0.018	-0.01	-0.038	-0.037	-0.016
عدد وفيات الرضع	32747	26751	19289	18959	21820	21375
نسبة التغير السنوي (الانخفاض)	-0.042	-0.052	-0.048	0.018	0.015	-0.011

المصدر: بيانات البنك الدولي، أما النسب فقد تم حسابها على أساس السنة الماضية مباشرة.

من الجدول (4-13) نلاحظ بأن العمر المتوقع عند الميلاد والذي يشير إلى التحسن في المستوى الصحي ارتفع بشكل محسوس من 66.7 سنة 1990 إلى 74.8 سنة 2014 ورافق ذلك انخفاض في عدد الأطفال الرضع وفي معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث انخفض هذا الأخير من 46.8 إلى 25.6 خلال نفس الفترة، إلا أنه يمكن ملاحظة أن الثلاثي الثاني من هذه الفترة كان الأحسن في وتيرة التحسن بالنظر إلى التغير الحاصل.

4) نسب الالتحاق الإجمالية (المستوى الأساسي والثانوي والعالي):

تحسب هذه النسب بتقسيم عدد الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالي على العدد الاجمالي للسكان في الفئة العمرية الافتراضية المطابقة لهذه المراحل[352]، وقد عمدت الجزائر منذ نيلها الاستقلال إلى إقامة وتوسيع البنية التحتية لقطاع التربية والتكوين فكما هو موضح بالجدول (4-6) استحوذ هذا القطاع لوحده فقط على ما يفوق 29% من ميزانية التجهيز سنة 1971، وبعد ذلك بدأت هذه النسبة في التناقص تماشيا مع الزيادة في نسبة التغطية لتصل 8.44% سنة 2014 وهذا ما يوضحه الجدول (4-6)، وعلى إثر هذا الاتساع المتواصل في البنية التحتية لقطاع التعليم ازدادت فرص التعليم ما رفع من نسب الالتحاق الإجمالية، والجدول (4-14) يوضح تطور نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم:

352- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009، تقرير التنمية البشرية لسنة 2009، ص205.

الجدول (4-14): تطور نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

	1990	1995	2000	2005	2010	2014
نسب الالتحاق الإجمالية (بـ %)	53.81	55.11	61.41	69.10	80.82	84.43
الفارق السنوي لنسب الالتحاق الإجمالية	0.252	0.118-	0.974	1.33	2.38	0.125-

المصدر: بيانات البنك الدولي.

من الجدول (4-14) يمكن ملاحظة بأن الثلث الثاني وبداية الثلث الأخير من الفترة المحددة كانا الأحسن بالنظر إلى مستوى الزيادة في الفارق السنوي لنسب الالتحاق الإجمالية، حيث قفزت نسبة الالتحاق الإجمالية من 61.41% سنة 2000 إلى 84.43% سنة 2014.

5) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموع القيمة المضافة التي يحققها جميع المنتجين في الاقتصاد، تضاف إليها الضرائب على المنتجات (مخصوما منها الدعم) التي لا تدخل في حساب قيمة الإنتاج ولا تقتطع منه أي قيمة تعادل استهلاك أصول رأس المال المصنعة، أو تدهور الموارد الطبيعية، والقيمة المضافة هي الناتج الصافي لكل قطاع بعد جمع النواتج وطرح عناصر الإنتاج، ويكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هو الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الأمريكي مقسوما على مجموع السكان في منتصف السنة[353].

الجدول (4-15): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2014.

	1990	1995	2000	2005	2010	2014
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	10238.9	9297.3	10211.1	12326.8	12898.3	13553.9
نسبة التغير السنوي	0.0175-	0.0185-	0.0241	0.0446	0.0207	0.0180

المصدر: بيانات البنك الدولي.

من خلال ملاحظتنا للجدول (4-15) أعلاه يتضح بأن الثلاثي الثاني حتى بداية الثلاثي الأخير تعتبر الأفضل بالنظر إلى وتيرة الزيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وهي نفسها

353- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص229.

الملاحظة المسجلة فيما يتعلق بنسب الالتحاق الإجمالية وكذا المؤشرات الصحية، وهذا ما يوحي بوجود سلوك متشابه بين هذه المتغيرات.

IV-3-1-2- صياغة نماذج الدراسة:

لبناء هذه النماذج و إجراء الاختبارات قمنا بالاعتماد على بيانات سنوية ممتدة على الفترة (1990-2014)، أما العينة محل الدراسة فتتمثل في الجزائر، وبغية إجراء الدراسة سنستعين بنموذجين لشعاع الانحدار الذاتي VAR والنموذج ذو الفجوة الزمنية، ولمعالجة البيانات سنستعين ببرنامج EViews 6.

في هذه الدراسة سيتركز عملنا على محاولة استنباط الأثر الذي ينتج بفعل النفقات العمومية على التنمية البشرية، ولدراسة هذا الأثر بشكل مفصل سنلجأ في بداية الدراسة إلى تفصيل النفقات العمومية بحسب مكونات التنمية البشرية، أي أننا سنعتمد على نفقات الصحة ونفقات التعليم وبالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث تعتبر الصحة والتعليم ونصيب الفرد من GDP العناصر الثلاث الأساسية للتنمية البشرية، إذ يتم قياس مستوى التنمية البشرية لكل بلد على أساسها كما جاء في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة إلى غاية تقرير التنمية البشرية لسنة 2015.

في هذه الدراسة كما أسلفنا سنستخدم نموذج VAR، ولعل من بين أهم مميزات هذه النماذج كون جميع المتغيرات فيه تعامل على أساس أنها متغيرات تفسيرية، إذ يساعد استخدام نماذج VAR على معرفة التفاعلات التي تحدث بين المتغيرات، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود عنصر التخلف الزمني يضفي ديناميكية على هذه النماذج، حيث أن إدخال المتغيرات المتخلفة زمنيا في تحليل الانحدار يجعل نطاق التحليل أوسع وأقرب إلى الواقع، ففي أغلب الحالات قد تعتمد هذه المتغيرات على قيم ماضية لبعض المتغيرات فتصبح النماذج حركية، وهذا ما يتوافق والظاهرة محل دراستنا، ومما سبق يتضح لنا أفضلية نماذج VAR في دراستنا هذه.

في الفصل الثاني من هذه الأطروحة تم إيضاح علاقة كل من التعليم والصحة والدخل بالتنمية البشرية وكذلك أهمية هذه المكونات الثلاث الأساسية، فنجد أن كل من التعليم والصحة يؤثران على

إنتاجية العامل وسلوك الفرد ما يؤدي إلى التحفيز ورفع الإنتاجية ومن ثم رفع الناتج الوطني ككل، وبارتفاع هذا الأخير يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي، لينعكس هذا بدوره على رغبة واستطاعة الأفراد على التعليم واكتساب المعرفة والمحافظة على صحتهم كلما أمّنُوا وزادوا من مستويات دخولهم، أي كلما تمكنوا من تأمين العيش اللائق لهم ولذويهم، كما أن التمتع بقدر كافي أو عالي من الصحة يرمي بتطلعات الأفراد نحو التعلم واكتساب المعرفة، وهذا الأخير يؤدي إلى تثقيف الناس ووعيهم بأهمية المحافظة على صحتهم، وبتمتع الناس بالسلامة الصحية والمستوى التعليمي الكافي نعود إلى النقطة التي انطلقنا منها لتوضيح التأثيرات والتفاعلات الموجودة ما بين هذه المكونات الثلاث.

لقد تعرضت العديد من الدراسات والأبحاث إلى العلاقة التبادلية الوطيدة بين الصحة والتعليم والدخل، ولعلنا نجد ذلك في دراسات باحثين معاصرين من أمثال "شولتز" وغيره، حيث ركزوا على العنصر البشري متجاوزين في ذلك أفكاراً كانت سائدة من قبل تعتبر الإنسان كوسيلة لتحقيق تلك الأهداف والغايات المادية إلى اعتبار الإنسان محور التنمية.

من بين أهم الدراسات في هذا الشأن ما ورد في العدد الخاص عن اللجنة المعنية بالنمو والتنمية التابعة للبنك الدولي والمعنون بـ "الصحة والنمو" (2009)، حيث تضمن العدد دراسات اقتصادية جزئية أكثر عمقا من خلال الاستدلال بمتغيرات صحية وتعليمية كالرعاية قبل الولادة والتعليم قبل المدرسي للأطفال المحرومين، وأخرى للدلالة على المستوى المعيشي كسوء التغذية الناجم عن محدودية دخل أسر الأطفال المحرومين، حيث توصلت هذه الدراسات إلى نتائج أكثر قوة من حيث الآثار المباشرة على الأفراد والآثار طويلة الأجل لتحسين الوضع الصحي والإنتاجية والدخل وتحقيق نتائج طويلة الأمد في المؤسسات التعليمية[354].

إن الإنفاق على التعليم والصحة يمارس دوره من خلال إقامة البُنى التحتية لقطاعي الصحة والتعليم، وكذلك دفع أجور أسلاك التدريس والممارسين الصحيين وأجور باقي الأسلاك العاملة، ومن هذا المنطلق فإن الإنفاق يعتبر بمثابة المغذي لاستمرارية وتحسن التعليم والصحة وكذلك رفع الدخل

354- للإطلاع على أهم ما جاء في هذه الدراسات يمكن الرجوع إلى:
- مايكل سبنس وآخرون، "الصحة والنمو"، عدد خاص، اللجنة المعنية بالنمو والتنمية (البنك الدولي)، 2009، ص17-21.

الحقيقي للأفراد ليستفيدوا من سلع وخدمات التنمية البشرية على تعددها وتنوعها، لذلك نجد بأن الدول تخصص نسبا معينة من نفقاتها للتنمية البشرية توزع بحسب الأولوية على مكونات التنمية البشرية.

– للقيام بالدراسة سنستعين بنموذجي VAR والنموذج ذو العدد المحدود من الفجوات، وفيما يلي نوضح محتوى كل نموذج من هذه النماذج:

- **النموذج الأول** يحتوي على المتغيرات التالية:

– IDH: معدل النمو في دليل التنمية البشرية.

– DSA: نسبة الإنفاق على الصحة من مجموع نفقات التسيير بالميزانية.

– DED: نسبة الإنفاق على التعليم من مجموع نفقات التسيير بالميزانية.

– DREV: نسبة التغير في نصيب الفرد من GDP.

سيمكننا هذا النموذج من تحديد الأثر الذي تنتجه نفقات الصحة والتعليم على التنمية البشرية، إضافتا إلى الأثر المتولد عن مؤشر (متغير) نصيب الفرد من GDP، وهذا سيمكننا من تحليل ودراسة هذه الآثار على مستوى التنمية البشرية ككلية أي دون تجزئة التنمية البشرية إلى كل مكوناتها الأساسية.

- **النموذج الثاني** يحتوي على المتغيرات التالية:

– DSA: نسبة الإنفاق على الصحة من مجموع نفقات التسيير بالميزانية.

– DED: نسبة الإنفاق على التعليم من مجموع نفقات التسيير بالميزانية.

– DREV: نسبة التغير في نصيب الفرد GDP.

– Dsante: نسبة التغير في معدل وفيات الأطفال الرضع.

– Deducation: نسبة التغير في مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم.

سيمكننا هذا النموذج من تحديد الأثر الذي تنتجه نفقات الصحة والتعليم على العناصر الأساسية للتنمية البشرية، إضافتا إلى الأثر المتولد عن مؤشر (متغير) نصيب الفرد من GDP، وهذا

كله سيمكننا من تحليل ودراسة هذه الآثار على المستوى الجزئي للتنمية البشرية بالاعتماد على مكوناتها الأساسية والمتمثلة أساساً في (Dsante) كمؤشر للمستوى الصحي و(Deducation) كمؤشر للمستوى التعليمي و(DREV) كمؤشر للمستوى المعيشي.

- **النموذج الثالث** يحتوي على المتغيرين التاليين:

- IDH: معدل النمو في دليل التنمية البشرية.
- G: معدل النمو في مجموع النفقات العامة.

سيمكننا هذا النموذج من تحديد الأثر الذي تنتجه النفقات العامة مجتمعة على التنمية البشرية وعلى فترات زمنية، وهذا لسببين أساسيين: يتمثل الأول في التطور الذي شهدته التنمية البشرية لتشمل العديد من المتغيرات ذات الصلة بالحياة العامة، أما السبب الثاني فيتمثل في أن استجابة التنمية البشرية لمتغير الإنفاق غالبا ما تكون بعد مضي فترات زمنية يتحدد طولها بالمدة الفاصلة بين قرار الإنفاق واستجابة التنمية البشرية تبعاً لذلك بعد تطبيق هذا القرار.

- البيانات الخاصة بهذه الدراسة تم الحصول عليها من المصادر التالية:

- بيانات البنك الدولي.
- الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد وكذلك نشرة الإحصائيات الاقتصادية.
- الديوان الوطني للإحصائيات.
- وزارة المالية وموقع الجريدة الرسمية (الجرائد الرسمية).

- يمكن كتابة نموذج VAR القانوني بشكل مختزل على النحو التالي:

$$X_t = \sum_{i=1}^{P} A_i \; X_{t-i} + V_t$$

حيث أن: $X_t = [\, IDH_t \cdot DSA_t \cdot DED_t \cdot DREV_t \cdot DSante_t . Deducation_t \,]$ هو متجه المتغيرات الداخلية.

و $V_t = \left[v_t^{IDH} \cdot v_t^{DSA} \cdot v_t^{DED} \cdot v_t^{DREV} \cdot v_t^{DSante} . v_t^{Deducation} \right]$ هو متجه البواقي القانونية غير المرتبطة ذاتيا.

P: عدد فترات الإبطاء أو التأخرات في النموذج التي يمكن تحديدها باستخدام معيار Akaike (AIC).

– تحليل نظري لأهمية العلاقة السببية وعنصر التخلف الزمني (الفجوة الزمنية):

قبل الانطلاق في إجراء الدراسة باستخدام نماذج VAR على النموذجين الأولين للدراسة، سنتوقف عند أمرين مهمين: الأول يتعلق بسببية Granger في حد ذاتها، والثاني يتعلق بأهمية الفجوة الزمنية في الظاهرة محل الدراسة.

فيما يتعلق بسببية Granger فإنها ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، بحيث أنه إذا كانت Y_{1t} و Y_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين عبر الزمن t، وكانت السلسلة Y_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y_{2t}، في هذه الحالة نقول أن Y_{1t} تُسَبِب Y_{2t}، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى[355]، إن هذه الفكرة الأخيرة المتعلقة بالسببية، هي أهم ما نسعى إليه لاستنباط الأثر الذي تولده النفقات العامة على التنمية البشرية، وبالأخص تلك النفقات الخاصة بالعناصر الأساسية للتنمية البشرية، وهذا يعتبر جانب مهم في الدراسة، أما الجانب الأخر فيتمثل في دراسة إمكانية وجود تغذية عكسية بين المتغيرات الممثلة للتنمية البشرية والمتغيرات الممثلة للإنفاق العام على التنمية البشرية.

أن اختبار Granger يستخدم في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية[356].

أما فيما يتعلق بأهمية الفجوات الزمنية في دراسة العلاقة السببية والظاهرة التي نحن بصدد دراستها، فبإمكاننا الوقوف على النقاط التالية لتوضيح هذه الأهمية:

- ✓ إن نماذج الانحدار الذاتي المتخلفة زمنيا أثبتت فائدتها الشديدة في المجال الاقتصادي التطبيقي، حيث تحول النظرية الاقتصادية الساكنة إلى متحركة من خلال الأخذ في الاعتبار لعنصر الزمن،

355- شيخي محمد، مرجع ذكر سابقا، ص 276-277.
356- شيخي محمد، مرجع ذكر سابقا، ص 277.

فمثل هذه النماذج تساعدنا على التفرقة بين استجابة المتغير التابع لكل وحدة تغير في المتغير المفسر، أو المتغيرات المفسرة سواء على المدى القصير أو البعيد أيضا[357].

- ✓ نظرا لأن نماذج الانحدار الذاتي أو النماذج الموزعة متأخراً (أي النماذج ذات الفجوات الزمنية) تحتوي على الفترات المتأخرة للمتغيرات، فقد برزت أهمية دراسة فكرة السببية في المتغيرات وفي المجال التطبيقي، والنمذجة باستخدام سببية Granger حصلت على اهتمام كبير في مجال دراسة العلاقات التفاعلية الحاصلة بين المتغيرات التي تحكم مختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية[358].
- ✓ إن العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة أساسا في الصحة والتعليم والمستوى المعيشي لا تكون استجابتها فورية بل تستجيب بعد مرور زمن معين يفصل بين لحظة اتخاذ القرار واستجابة المتغير لهذا القرار، فمن المعلوم أن التعليم والصحة مثلا لا يستجيبان للعوامل المؤثرة إلا بعد فترة زمنية قد تكون طويلة في بعض الحالات، ولعل هذا من بين الأسباب الضرورية التي تستدعي إدخال المتغيرات المتخلفة زمنياً في نموذج الدراسة والمتضمن أساسا على متغيرات تدل على الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، فتضمين النموذج لهكذا متغيرات سيمكن من مسايرة استجابة المتغيرات التي تحكم الظاهرة محل دراستنا.

IV-3-2- النتائج التطبيقية للدراسة:

1) النموذج الأول للدراسة:

- نقوم الآن بتحديد عدد فترات التأخر لنموذج VAR، والجدول (4-16) يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (4-16): تحديد فترات التأخر لنموذج VAR.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	213.5083	NA	1.44e-13	-18.21812	-18.02064*	-18.16845
1	236.4869	35.96636*	8.07e-14*	-18.82494	-17.83756	-18.49008
2	253.7762	21.04795	8.36e-14	-18.93706*	-17.15977	-18.57662*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

357- د.جوجارات، جوجارات .تعريب ومراجعة: هند عبد الغفار عودة، "الاقتصاد القياسي"، الجزء الثاني، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، 2015، ص910.

358- بتصرف عن د.جوجارات، مرجع ذكر سابقا، ص911.

- عند الفجوة 4 و 3 يكون النموذج غير مستقر لذلك نأخذ الفجوة 2 حسب معيار Akaike.

- تقدير النموذج:

- بعد تقديرنا لنموذج VAR (ينظر إلى الملحق رقم4-3) فإنه يكتب على النحو التالي:

VAR Model:
==========
(**المعادلة 1**) IDH = 0.0523077044013*IDH(-1) - 0.305707169208*IDH(-2) + 1.18357886706*DED(-1) + 0.649959667473*DED(-2) + 2.00304143536*DSA(-1) - 1.71714883474*DSA(-2) - 0.833782632675*DREV(-1) + 1.12539632018*DREV(-2) - 0.43751261758

(**المعادلة 2**) DED = 0.0486999848999*IDH(-1) + 0.0466751706261*IDH(-2) - 0.111749002754*DED(-1) + 0.0458498055692*DED(-2) - 0.0657890915699*DSA(-1) - 0.500134941082*DSA(-2) - 0.224882333792*DREV(-1) - 0.157240776363*DREV(-2) + 0.278806122072

(**المعادلة 3**) DSA = 0.00173029037808*IDH(-1) - 0.00398179275166*IDH(-2) - 0.133578372828*DED(-1) + 0.163972149324*DED(-2) + 0.581066918398*DSA(-1) + 0.366377722546*DSA(-2) - 0.0245931352371*DREV(-1) + 0.103540859667*DREV(-2) - 0.00413086338863

(**المعادلة 4**) DREV = - 0.0438663599464*IDH(-1) - 0.11085552655*IDH(-2) - 0.0797765147154*DED(-1) - 0.279075181131*DED(-2) - 0.41393910984*DSA(-1) - 0.279752237829*DSA(-2) - 0.0716534918016*DREV(-1) + 0.105200212874*DREV(-2) + 0.139026069706

- بالنظر إلى قيمة فيشر فإن النماذج (1) و(3) و(4) الممثلة بالمعادلات (1) و(3) و(4) على التوالي تتسم بالمعنوية الكلية، حيث أن قيمة فيشر المحسوبة أقل من الجدولية والتي تساوي 2.70، أما النموذج (2) فهو يميل أكثر إلى تجسيد العلاقة الارتباطية بين متغيرات النموذج نتيجتا لصغر قيمة إحصائية فيشر.

- دراسة استقرارية النموذج الأول:

- الشكل الموالي يوضح مدى استجابة النموذج لشروط الاستقرارية:

الشكل (4-8): دراسة استقرارية النموذج الأول.

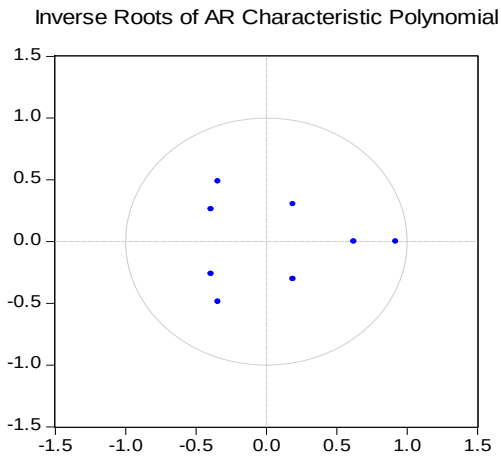

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

- نلاحظ بأن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الوحدوية، وكل المعاملات أقل من الواحد (ينظر إلى الملحق رقم 4-4)، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو مشكلة عدم ثبات التباين.

- ننتقل الآن إلى **دراسة العلاقة السببية:**

من خلال إجرائنا لاختبار السببية أمكننا تسجيل ثلاث حالات للسببية وهذا عند فجوتين زمنيتين (ينظر إلى الملحق رقم 4-5)، وفيما يلي نوضح ذلك: (يشير السهم إلى اتجاه العلاقة السببية)

$$DED \rightarrow IDH$$
$$DSA \rightarrow IDH$$
$$IDH \rightarrow DREV$$

- هناك سببية تتجه من متغير الإنفاق على التعليم DED إلى متغير النمو في قيمة دليل التنمية البشرية IDH، وسببية تتجه من متغير الإنفاق على الصحة DSA إلى IDH، توضح هاتين العلاقتين أن للإنفاق دور أساسي في تحسين مستوى التنمية البشرية وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية الثاني سنة 1991 والمعنون بـ "تمويل التنمية البشرية"، أما السببية الثالثة فتتجه من IDH إلى متغير نصيب الفرد من GDP (DREV)، إلا أنه عند مستوى احتمال 5% نسجل غياب سببية من DREV إلى IDH في حين أنها تظهر عند مستوى احتمال 15% (ينظر إلى الملحق 4-5)، وكان يُتوقع أن تكون هناك علاقة تبادلية بين هاذين المتغيرين، إلا أن هذا الاتجاه في السببية قد يظهر في إحدى مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما نلمحه من خلال علاقتي السببية المتجهتين من الإنفاق على الصحة والتعليم إلى متغير النمو في قيمة دليل التنمية البشرية.

حسب تقديرات دوال الاستجابة على مدى 10 سنوات والمبينة في الشكل (4-9)، فإن حدوث صدمة واحدة في الإنفاق على التعليم مقدرة بـ 1% سيكون لها أثر معنوي إيجابي على التنمية البشرية باستثناء الفترتين الخامسة والثامنة حيث يكون الأثر سلبي، حتى الفترة الرابعة يكون الأثر إيجابي ويصل أقصاه بـ 0.2484% في الفترة الأولى، أما بالنسبة للإنفاق على الصحة فإن حدوث صدمة واحدة في الإنفاق على الصحة مقدرة بـ 1% سيكون لها أثر معنوي إيجابي على التنمية البشرية في المدى القصير حيث يصل أقصاه إلى 1.8223% في الفترة الثانية، في حين سينخفض هذا التأثير إلى مستويات سالبة في المدى المتوسط والبعيد ليبلغ أقصاه بـ 0.2325-% في

الفترة الثالثة، أما بالنسبة لنمو نصيب الفرد من GDP فإن له اثر معنوي يبلغ أقصاه بـ 1.3809% في الفترة الثالثة.

الشكل 4-9: استجابة التنمية البشرية لصدمة في المتغيرات الأخرى.

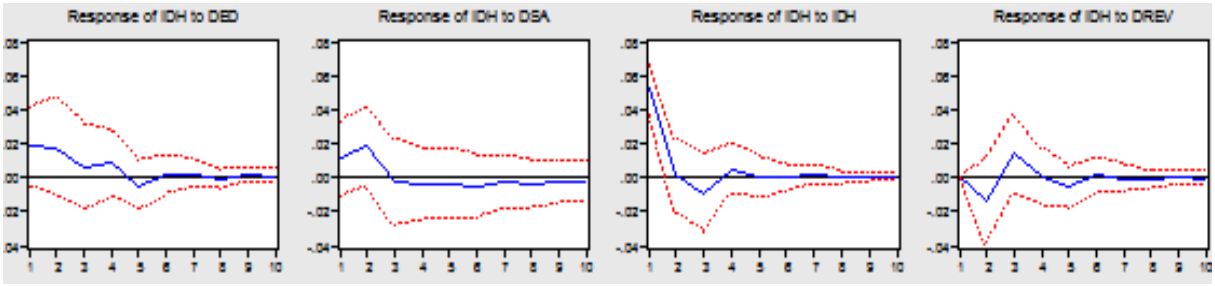

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

- استنادا إلى النتائج الموضحة أعلاه، نستنتج بأن الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة ونمو نصيب الفرد من GDP يمارسون تأثيراً يكون في أعلى مستوياته على التنمية البشرية حتى الفترة الثالثة ما يعني حساسية التنمية البشرية للتغير في نسب الإنفاق على الصحة والتعليم ونسبة النمو في نصيب الفرد من GDP، فمن المعلوم أن الإنفاق في الجزائر ذو حساسية كبيرة للتغير في حجم مداخيل الدولة من عوائد المحروقات، وهذا ما يجعل النفقات تتحمل صدمات ناجمة في الأساس عن تجاذبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن لانخفاض كل من الإنفاق على الصحة والتعليم وكذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي أثر سلبي على التنمية البشرية يظهر في انخفاض مستوى النمو في دليل التنمية البشرية والعكس صحيح.

- أظهر **تحليل التباين** أنه بعد سبعة أعوام استحوذ معدل النمو في دليل التنمية البشرية على 3.165% من الصدمات في الإنفاق على التعليم، بينما كانت هذه النسبة ضعيفة جدا بالنسبة للإنفاق على الصحة إذ بلغت أقل من 0.25% عند آخر فترة، فيما نسجل استحواذ معدل النمو في دليل التنمية البشرية على 9.184% من الصدمات في نسبة النمو في نصيب الفرد من GDP في الفترة الثانية (ينظر إلى الملحق 4-6)، وبالتالي فإن نصيب الفرد من GDP يعتبر الأكثر أهمية في تحسن مستوى التنمية البشرية من بين المتغيرات الأخرى.

2) النموذج الثاني للدراسة:

- نقوم بتحديد عدد فترات التأخر لنموذج VAR، والجدول (4-17) الموالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-17): تحديد فترات التأخر لنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	287.2195	NA	1.51e-17	-24.54083	-24.29398	-24.47875
1	334.6473	70.11066*	2.29e-18	-26.49107	-25.00999*	-26.11858
2	363.9861	30.61439	2.26e-18*	-26.86836*	-24.15305	-26.18546*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

- عند الفجوة 4 و 3 يكون النموذج غير مستقر لذلك نأخذ الفجوة 2 حسب معيار Akaike.

- تقدير النموذج:

- بعد تقدير النموذج (ينظر إلى الملحق رقم4-7) فإنه يكتب على النحو التالي:

VAR Model:
==========

(**المعادلة 1**) DSANTE = 0.748702197622*DSANTE(-1) + 0.171762881984*DSANTE(-2) + 0.33526852229*DSA(-1) + 0.189255868076*DSA(-2) + 0.162476035527*DEDECATION2(-1) - 0.48294436877*DEDECATION2(-2) - 0.0707617175919*DED(-1) + 0.00810613057294*DED(-2) - 0.0911026897461*DREV(-1) - 0.140197701965*DREV(-2) - 0.00428541486631

(**المعادلة 2**) DSA = - 0.223032390038*DSANTE(-1) + 0.0975531587235*DSANTE(-2) + 0.433283974442*DSA(-1) + 0.35204122732*DSA(-2) + 0.105236899467*DEDECATION2(-1) + 0.00733083035836*DEDECATION2(-2) - 0.128287512725*DED(-1) + 0.153502377922*DED(-2) - 0.0541359352996*DREV(-1) + 0.000458705326901*DREV(-2) + 0.00752811314309

(**المعادلة 3**) DEDECATION2 = - 0.340806806296*DSANTE(-1) + 0.17297178795*DSANTE(-2) + 0.0178170138654*DSA(-1) - 0.561101720474*DSA(-2) + 0.327229518676*DEDECATION2(-1) - 0.334591885717*DEDECATION2(-2) - 0.411165814966*DED(-1) - 0.197226242048*DED(-2) + 0.103009594804*DREV(-1) - 0.435010989541*DREV(-2) + 0.198391474154

(**المعادلة 4**) DED = 0.144521369866*DSANTE(-1) - 0.171507594421*DSANTE(-2) - 0.165406041547*DSA(-1) - 0.35238212993*DSA(-2) + 0.22204348206*DEDECATION2(-1) + 0.063435034263*DEDECATION2(-2) + 0.0194304058099*DED(-1) + 0.271981523015*DED(-2) - 0.15558099905*DREV(-1) - 0.109939796669*DREV(-2) + 0.186929454702

(**المعادلة 5**) DREV = - 0.0283473231014*DSANTE(-1) + 0.0875875860604*DSANTE(-2) - 0.313631943231*DSA(-1) - 0.42179707074*DSA(-2) - 0.05462855127*DEDECATION2(-1) + 0.0496885699899*DEDECATION2(-2) - 0.214528107289*DED(-1) - 0.41182292203*DED(-2) - 0.00747016024471*DREV(-1) + 0.0506448704393*DREV(-2) + 0.200354782638

- بالنظر إلى قيمة فيشر فإن النماذج (1) و(2) الممثلان بالمعادلتين (1) و(2) على التوالي يتسمان بالمعنوية الكلية، حيث أن قيمة فيشر المحسوبة أقل من الجدولية والتي تساوي 2.77، أما النماذج (3) و(4) و(5) فهي تميل أكثر إلى تجسيد العلاقة الارتباطية بين المتغيرات نتيجتا لصغر قيمة إحصائية فيشر.

– دراسة استقرارية النموذج الثاني:

– الشكل الموالي يوضح مدى استجابة النموذج لشروط الاستقرارية:

الشكل (4-10): دراسة استقرارية النموذج الثاني.

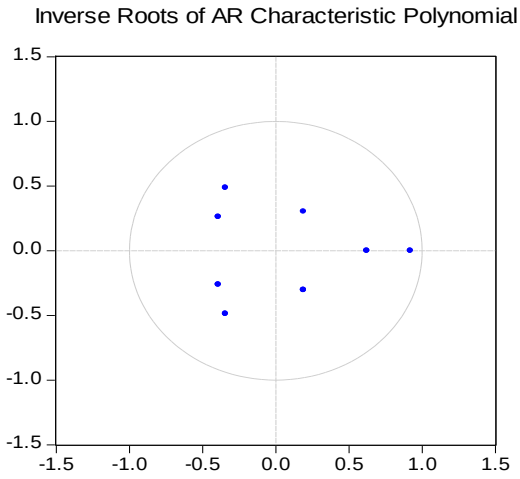

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

– نلاحظ بأن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الوحدوية، وكل المعاملات أقل من الواحد (ينظر إلى الملحق رقم 4-8)، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط في الأخطاء أو مشكلة عدم ثبات التباين.

– ننتقل الآن إلى **دراسة العلاقة السببية:**

من خلال إجرائنا لاختبار السببية أمكننا تسجيل حالة واحدة للسببية وهذا عند فجوتين زمنيتين (ينظر إلى الملحق رقم4-9-أ)، وفيما يلي نوضح ذلك:

$$DEDUCATION \rightarrow DSANTE$$

مما يعرف على اختبار Granger للسببية حساسيته لطول الفجوة الزمنية، فمما أمكننا ملاحظته في إطار اختبار العلاقة السببية أن علاقات السببية زادة عند زيادتنا لطول الفجوة الزمنية، فعند الفجوة الزمنية P=5 نسجل أربع حالات للسببية واحدة منها عند مستوى احتمال 10% والأخريات عند مستوى احتمال 5% (ينظر إلى الملحق رقم 4-9-ب)، وفيما يلي نوضح ذلك:

$$DSANTE \rightarrow DSA$$
$$DEDUCATION \rightarrow DSANTE$$
$$DSA \rightarrow DEDUCATION$$

Prob=0.1 $DED \rightarrow DSANTE$

– مما يمكن ملاحظته هنا وجود سببية تتجه من الإنفاق على الصحة إلى التغير في معدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم وسببية ثانية تتجه من الإنفاق على التعليم إلى نسبة التغير في معدل وفيات الأطفال الرضع، وبالتالي فإن الإنفاق على الصحة والتعليم –واللذان يمثلان عنصران أساسيان في التنمية البشرية– يتسبب في مؤشري الصحة والتعليم، وهذه العلاقة تتوافق إلى حد ما مع ما توصلنا إليه في اختبار العلاقة السببية للنموذج الأول.

– أما السببية الثالثة فتتجه من مؤشر التعليم (التغير في نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم) إلى مؤشر الصحة (نسبة التغير في معدل وفيات الأطفال الرضع)، حيث أن التعليم يؤدي إلى تثقيف الناس وزيادة وعيهم بضرورة الحفاظ على صحتهم.

– أما السببية الرابعة فتتجه من مؤشر الصحة إلى الإنفاق على الصحة، وهذا ما يوحي بأخذ الإنفاق على الصحة في الجزائر لصفة الاستدراك، أي أن قرار الإنفاق يأتي بعد الحدث.

– حسب تقديرات دوال الاستجابة على مدى 10 سنوات والمبينة في الشكل (4-11)، فإن حدوث صدمة واحدة في الإنفاق على الصحة سيكون لها أثر معنوي وإيجابي على معدل الانخفاض في وفيات الأطفال الرضع –والذي يدل على مؤشر الصحة– خلال الفترة المحددة، ويصل هذا الأثر أقصاه ليبلغ 1.1378% في الفترة السادسة، بالمقابل فإن لحدوث صدمة في المتغيرات الأخرى أثر ضعيف على الصحة نسجل أعلاه في استجابة الصحة للإنفاق على التعليم إذ يصل في أقصاه إلى 0.4011% في الفترة الخامسة.

الشكل (4-11): استجابة معدل الانخفاض في وفيات الأطفال الرضع لصدمة في المتغيرات الأخرى.

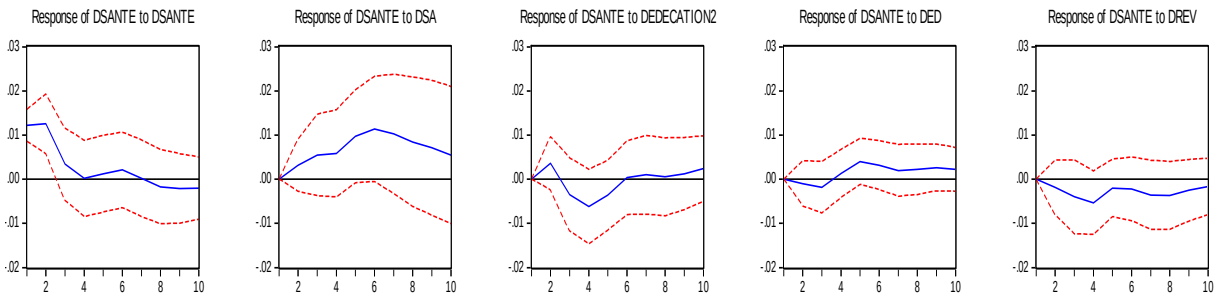

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

– وحسب تقديرات دوال الاستجابة على مدى 10 سنوات والمبينة في الشكل (4-12) الموالي، فإن حدوث صدمة واحدة في الإنفاق على التعليم سيكون لها أثر سلبي على المدى القريب والبعيد وإيجابي على المدى المتوسط على معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم –والذي يدل على مؤشر التعليم– حيث يصل هذا الأثر أقصاه ليبلغ 0.2036% في الفترة الخامسة، وما يمكن ملاحظته حول

استجابة دليل التعليم هذا للصدمات أن استجابته للصدمات الحاصلة في المتغيرات الأخرى أعلى من استجابته لمتغير الإنفاق على التعليم، ويبلغ الأثر أعلاه عند استجابة مؤشر التعليم لمؤشر الصحة عندما يصل أقصاه بـ 1.7668% في الفترة الأولى.

الشكل (4-12): استجابة معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم لباقي المتغيرات الأخرى.

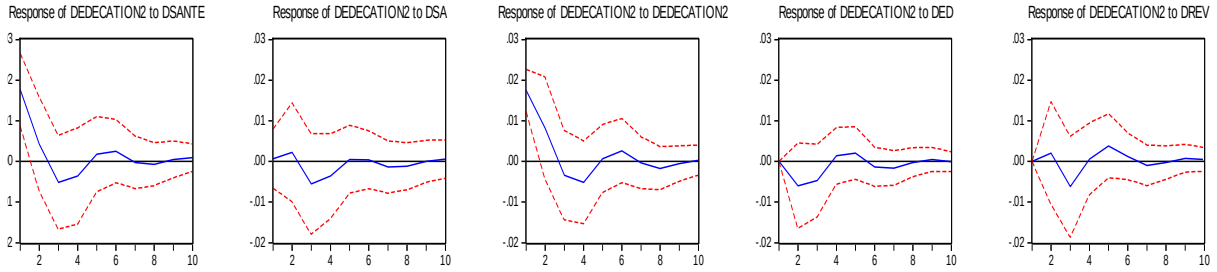

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

- أما بالنسبة لاستجابة باقي المتغيرات لصدمة في نسبة التغير في نصيب الفرد من GDP فالشكل (4-13) الموالي يبين ذلك، حيث أن أهم استجابة تسجل على مستوى الدليل الممثل للصحة من خلال رصد الأثر السلبي الذي يمتد على طول فترات الاستجابة ويبلغ أقصاه في الفترة الرابعة ليصل إلى 0.5372- %، بمعنى أن حدوث صدمة واحدة مقدرة بـ 1% في نصيب الفرد من GDP سينتج عنها انخفاض في معدل وفيات الأطفال الرضع بـ 0.5372- %، وبالنسبة لاستجابة دليل التعليم (المتمثل في نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم) فإن هناك أثر ايجابي حتى الفترة الثانية وكذلك على المدى المتوسط، ويبلغ هذا الأثر أقصاه بـ 0.3919% في الفترة الخامسة، أما استجابة أهم أوجه الإنفاق على التنمية البشرية والمتمثلة أساسا في الإنفاق على الصحة والإنفاق على التعليم فقد كانت ضعيفة جدا.

الشكل (4-13): استجابة باقي المتغيرات لصدمة في نسبة التغير في نصيب الفرد من GDP.

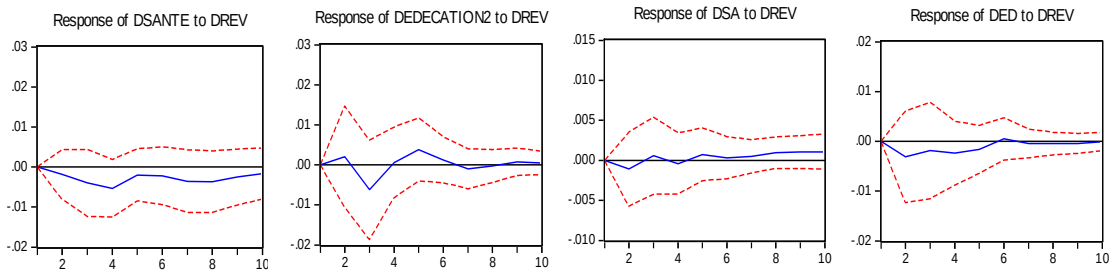

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

- استنادا إلى النتائج الموضحة أعلاه في الأشكال (4-11) (4-12) (4-13)، نستنتج ما يلي:

- بالنسبة للجانب الصحي:

إن حدوث زيادة في الإنفاق على الصحة ينتج عنها انخفاض في معدل وفيات الأطفال الرضع (والذي يشير إلى المستوى الصحي)، كما أن استجابة الصحة العامة لهذه الزيادة تكون بالأساس على المدى المتوسط، ولزيادة الإنفاق على التعليم أثر على الصحة يقع في المدى المتوسط أيضا، وما يمكن أن نستنتجه أيضا الأثر الهام الذي تمارسه الصحة على التعليم، وهذا ما يؤكد أهمية الصحة بالنسبة للتعليم كمحفز على التعليم من خلال الرفع من نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم، وفي الجانب الصحي نستنتج أيضا الدور الذي يلعبه النمو في نصيب الفرد من GDP على الصحة، حيث للزيادة فيه أثر معتبر في الرفع من المستوى الصحي.

- بالنسبة للجانب التعليمي:

إن لزيادة الإنفاق على التعليم في الجزائر أثر محدود على زيادة نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم (أي على المستوى التعليمي)، وهذا نتيجة تَأثر التعليم في الجزائر بالمتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج والتي تأثر بدورها على التعليم، ولعل من أهمها المستوى الصحي كما أظهرته دوال الاستجابة الدفعية، وهذا ما يجعل التعليم يتأثر بعوامل أخرى أو نتيجة تأثره بمتغيرات أخرى كالطلب الكلي مثلا.

- أظهر **تحليل التباين** أنه بعد ثمانية أعوام بلغت نسبة مساهمة المتغير الصحي (أي معدل وفيات الأطفال الرضع) 11.68% من الصدمات في الإنفاق الصحي، بينما أستحوذ المتغير التعليمي (أي نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم) على 11.74% من الصدمات في الإنفاق الصحي بعد سبعة أعوام، وبالنسبة للإنفاق على التعليم فنجد أن 24.78% من الصدمات فيه استحوذ عليها المتغير الصحي بعد سنتين، في حين قدّرة مساهمة المتغير التعليمي بـ 15.58% من الصدمات في الإنفاق على التعليم، أما بالنسبة لمعدل نمو نصيب الفرد من GDP فقد قدّرة مساهمة المتغير الصحي بنسبة 7.15% من الصدمات الحاصلة على مستواه عند الفترة الثامنة، أما المتغير التعليمي فقد استحوذ على نسبة ضئيلة قدّرة بـ 3.60% من الصدمات في معدل نمو نصيب الفرد من GDP بعد تسعة أعوام، إلا أن الملاحظ هنا تسجيل أعلى نسب مساهمة في الصدمات في معدل نمو نصيب الفرد من GDP على مستوى أوجه الإنفاق الأساسية على التنمية البشرية والمتمثلة أساساً في الإنفاق على الصحة والتعليم، حيث استحوذ كل منهما على نسبة 9.13% عند السنة الأخيرة و8.10% عند السنة

الخامسة على التوالي، إن هذه النتيجة الأخيرة والمتعلقة بأعلى مساهمة تؤكد دور GDP كمصدر مهم للتغيرات في الإنفاق على الصحة والتعليم ومنه للتغيرات الحاصلة على مستوى متغيري (مؤشري) الصحة والتعليم.

إن تحليل التباين يوحي بالدور الذي تلعبه النفقات العامة على الصحة والتعليم في إحداث التنمية البشرية وتحسين مستواها، وندرك ذلك من خلال ملاحظتنا لمدى مساهمة المتغير الصحي والتعليمي في الصدمات الحاصلة على مستوى الإنفاق العام على التنمية البشرية، إضافتاً إلى ذلك مدى مساهمة كل من الإنفاق الصحي والتعليمي في الصدمات الحاصلة على مستوى معدل نمو نصيب الفرد من GDP، وبالتالي فإن هذه المساهمات تعكس مدى تفسير متغيرات الإنفاق العام على التنمية البشرية لمتغيرات التنمية البشرية.

3) النموذج الثالث للدراسة:

إن التنمية البشرية لم تعد ذلك المجال الذي يقتصر بالأساس على مؤشرات الوضع الصحي والتعليمي والمعيشي فقط، بل ذهبت بها التطورات والأحداث المعاصرة لتساير وتشمل باقي نواحي الحياة العامة، ومما يدل على هذا التوجه نحو الشمولية في التنمية البشرية المواضيع التي عالجها برنامج الأمم المتحدة في تقاريره السنوية، والتي حملت بعضها العناوين التالية:

- أبعاد جديدة للأمن البشري (1994).
- التنمية البشرية والقضاء على الفقر (1997)
- العولمة بوجه إنساني (1999).
- حقوق الإنسان والتنمية البشرية (2000).
- تعميق الديمقراطية في عالم مفتّت (2002).
- الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع (2004).
- محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم (2008/2007).
- المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر (2014).
- التنمية في كل عمل (2015).

تشير هذه المواضيع التي حملتها تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مدى التوسع والشمولية التي عرفها مفهوم التنمية البشرية، وبهذا ندرك بأن تغيُراً حاصل في المجال الثقافي أو الاجتماع أو الاقتصادي أو حتى المناخي وحقوق الإنسان وغير ذلك إلا وله تأثير على التنمية البشرية، وبالتالي فإن هذا التوسع والشمولية في التنمية البشرية يجعلنا نبحث في الأثر الذي ينتجه مجموع النفقات العامة على التنمية البشرية، ولهذا فإننا سنعتمد في ذلك على النموذج الثالث للدراسة والموضح كما يلي:

$$IDH_t = \alpha + \beta_0 G_t + \beta_1 G_{t-1} + \ldots\ldots + \beta_P G_{t-P} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- IDH: معدل النمو في دليل التنمية البشرية.
- G: معدل النمو في مجموع النفقات العامة.

- في البداية سنعتمد على معيار Akaike لتحديد درجة تأخر النموذج، وبعد إجراء الاختبارات كانت النتائج كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول (4-18): تحديد فترة التأخر

P	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
AIC	-3.38	-3.67	-4.67	-5.03	-5.35	-5.57	-5.73	-5.79	-5.99	-6.30	-7.16

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 6.

- إن عدد فترات التأخر المناسبة توافق أقل قيمة تأخذها الإحصائية (AIC) وعلى هذا الأساس فإن P= 10، وقد جاء تقدير النموذج وفقا لذلك كما يلي:

HDI = 0.57765146368*G + 0.460002476648*G(-1) + 0.461514868324*G(-2) + 0.470347120165*G(-3) + 0.272960806742*G(-4) + 0.182662159688*G(-5) + 0.168191854061*G(-6) + 0.226336219102*G(-7) + 0.0246425410187*G(-8) - 0.0149607528392*G(-9) - 0.0237404037425*G(-10) + 0.7078652716

- تبين نتائج التقدير إن كل من G , G(-1) , G(-2) , G(-3) تعتبر عوامل مفسِّرة لـ HDI وهذا عند مستوى احتمال مقدر بـ 5%، ويكون G(-4) كذلك عند مستوى احتمال مقدر بـ 10%، كما أن إحصائية فيشر كبيرة وهذا يوحي بالمقدرة التفسيرية للنموذج ككل، إلا أن ما يؤخذ على النموذج أن باقي متغيراته لا تتسم بالمعنوية (ينظر إلى الملحق رقم 4-10-أ)، وبالتالي فإننا سنقوم بحذفها من

النموذج ونعيد تقدير النموذج، بعد الحذف –هنا ستكون (P=3)– وإعادة التقدير تحصلنا على النموذج التالي والموضح كما يلي:

HDI = 0.3477346*G + 0.1237364*G(-1) + 0.1191320*G(-2) + 0.1230542*G(-3) + 0.7050964

– أن هذا النموذج يعتبر الأنسب، فبعد عملية حذف المتغيرات التي لا تتسم بالمعنوية بقي النموذج محافظا على مقدرته التفسيرية، وهذا ما يدل عليه كبر إحصائية فيشر، كما أن جميع المتغيرات الآن تتسم بالمعنوية (ينظر إلى الملحق رقم 4-10–ب)، إضافتا إلى ذلك فإن الأخطاء على شكل تشويش أبيض I(0) (ينظر إلى الملحق رقم 4-10–ج)، وهذا ما يبعدنا عن التعديل المضلل[359].

– من خلال تقديرنا للنموذج أمكننا أن نستنتج ما يلي:

إن زيادة سنوية في معدل نمو الإنفاق العام (G) بـ 1% سيكون لها أثر موزع على أربع سنوات على قيمة دليل التنمية البشرية (IDH)، أي أن قيمة التغير في معدل نمو قيمة دليل التنمية البشرية ستكون بنسبة 34.77% في سنة الزيادة وبنسبة 12.37% في السنة الموالية ثم تنخفض إلى نسبة 11.91% في السنة التي تلي لترتفع بعد ذلك إلى 12.30% في السنة الأخيرة، وبالتالي فإن التأثير بعيد المدى لزيادة معدل نمو النفقات العامة بـ 1% هو 71.27% على معدل النمو في قيمة دليل التنمية البشرية.

إن للتغير بمقدار 1% في (G) على (IDH) 48.7% من التأثير الكلي يقع مباشرة و66% بعد مضي سنة ثم 82.7% من التأثير الكلي يحدث بعد مرور سنتين و 100% في نهاية السنة الثالثة.

359- بتصرف عن بن بوزيان محمد وبن عمر عبد الحق، "العلاقات السببية وعلاقة التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة بسكرة-الجزائر، جوان 2007، ص 34-35..

خاتمة:

تضمن هذا الفصل في أوله تحليل وصفي للإنفاق على التنمية البشرية في الجزائر، وهذا من خلال التعرض لتطور الإنفاق على الصحة والتعليم بالإضافة إلى تطور نصيب الفرد من GDP، ونظرا لأهمية العديد من النفقات العامة في تحسين المستوى المعيشي فقد تم التعرض للنفقات التحويلية والنفقات الأخرى المساهمة في تحسين المستوى المعيشي والتي نجدها مركزة أكثر في نفقات التسيير المرصودة لوزارتي التضامن الوطني ووزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، ومن خلال هذا التحليل الوصفي الذي تم القيام به نعتقد بأنه قد أمكننا الوقوف إلى حد ما على واقع الإنفاق على التنمية البشرية في الجزائر.

أما الجزء الثاني من هذا الفصل فقد تضمن مدخل نظري في القياس الاقتصادي والنماذج المستخدمة في الدراسة القياسية، حيث تم التعريف بطبيعة نماذج VAR والنماذج ذات المتغيرات المتخلفة زمنيا، كما حاولنا إيضاح بعض الخصائص التي تمتاز بها هذه النماذج، والتي تجعلها بذلك الأنسب لهذه الدراسة.

في ختام هذا الفصل تم القيام بتحليل قياسي من خلال الاعتماد على المتغيرات المتعلقة بالإنفاق العام على التنمية البشرية ومؤشرات التنمية البشرية، وبغية الوصول إلى نتائج تطبيقية فقد تم استخدام نماذج VAR والنماذج ذات المتغيرات المتباطئة زمنياً، وبهذا فقد تم التوصل إلى نتائج غاية في الأهمية تتعلق أساسا بالدور الذي تمارسه شتى أنواع الإنفاق في التأثير على التنمية البشرية ومكوناتها.

مراجع الفصل الرابع:

1. علي دحمان محمد، "تقييم نفقات الصحة و التعليم"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، السنة الدراسية، 2011/2010.
2. بن عزة محمد، "ترشيد سياسات الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان –الجزائر–، 2015/2014.
3. قانون المالية لعدة سنوات.
4. المرسوم التنفيذي رقم 11 -92 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1432 الموافق 24 فبراير سنة 2011الذي يحول مدارس التكوين شبه الطبي إلى معاهد وطنية للتكوين العالي شبه الطبي.
5. المرسوم التنفيذي رقم 11 -93 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1432 الموافق 24 فبراير سنة 2011الذي يحول العهد التكنولوجي للصحة العمومية بالمرسى (الجزائر) إلى معهد وطني للتكوين العالي شبه الطبي.
6. المراسيم التنفيذية المتضمنة توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ووزيرة التربية الوطنية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التكوين والتعليم المهنيين من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لعدة سنوات.
7. بن البار أمحمد وبن السيلت أحمد، "تحليل تطور نفقات القطاع الصحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)"، مقال مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التحكم في الإنفاق الصحي في الجزائر – الواقع والآفاق– يومي 24 و 25 نوفمبر 2015، جامعة المسيلة.
8. البيان الصادر عن اجتماع مجلس الوزراء والخاص ببرنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014، بالجزائر في 24 ماي 2010.
9. ويليام جاك و مورين لويس، العدد الخاص للجنة المعنية بالنمو والتنمية بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2009،الفصل الأول.
10. عادل مجيد العادلي، "مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، 2013.
11. بعوني ليلى، "الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم"، مجلة المؤسسة، العدد الرابع، جامعة الجزائر3.

12. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" ، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية–مصر، 2005.
13. وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل،"الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى 1424هـ–2003م.
14. مولود حشمان، "نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
15. شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2012.
16. جوجارات .تعريب ومراجعة: هند عبد الغفار عودة، "الاقتصاد القياسي"، الجزء الثاني، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، السعودية، 2015.
17. شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، "البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الوطن العربي، 17-18 مارس 2008، القاهرة– مصر.
18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009، تقرير التنمية البشرية لسنة 2009.
19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010.
20. مايكل سبنس وآخرون، "الصحة والنمو"، عدد خاص، اللجنة المعنية بالنمو والتنمية (البنك الدولي).
21. بن بوزيان محمد وبن عمر عبد الحق، "العلاقات السببية وعلاقة التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة بسكرة–الجزائر، جوان 2007.

Bibliographie & Références

1. United Nations Development Programme (UNDP), Briefing note for countries on the 2015 Human Development Report (Algeria).
2. United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2015.
3. Ministère des finances, Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2002, 2005, 2014, 2015.
4. United Nations Development Programme (UNDP), 1991, Human Development Report 1991
5. Régis Bourbonnais, économétrie, 7° édition, Paris, 2009.

الخاتمة العامة

لقد حاولنا طيلة هذا البحث أن نبرز مكانة النفقات العامة في إحداث التنمية البشرية من خلال توضيح طبيعة النفقات العامة ومحاولة تحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل ودراسة الأثر الذي تنتجه النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر، فمن خلال الفصول الأربعة للبحث نعتقد بأنه أمكننا الوقوف على نقاط مهمة بالإضافة إلى التوصل واستخلاص العديد من المفاهيم والاستنتاجات والنتائج ذات الأهمية بمكان.

في الفصل الأول من البحث والذي خصصناه للبحث في طبيعة وماهية النفقة العامة حاولنا تحديد مفهوم للنفقات العامة، حيث أن هذا الأخير يستمد جوهره من مفهوم الحاجات العامة، فللإنسان حاجات متعددة ومختلفة، تعددت بمرور الزمن واختلفت باختلاف المراحل الاقتصادية التي مرت بها الشعوب، منها ما تضطلع الدولة بتوفيرها كالأمن ومنها ما يسعى الفرد بنفسه لتوفيرها كالطعام واللباس، ومما يمكن ملاحظته حول النفقات العامة تطورها واتساع نطاقها، فالكثير من الحاجات كانت في عداد الخاصة وأصبحت مع التطور والتحولات التي عرفتها المجتمعات تعد من قبيل الحاجات العامة، ومن أمثلة ذلك الرعاية الصحية والتعليم.

فالدولة تستخدم الإنفاق العام في تسيير شؤونها، من خلال دفع مرتبات وأجور الموظفين وإطلاق مشاريع وخطط وبرامج التنمية، ومن الناحية الاجتماعية فهدف النفقات العامة يتمثل في دعم وتمكين مختلف طبقات المجتمع وخاصة تلك الفئة الهشة والمحرومة منه في الحصول على مختلف السلع والخدمات الضرورية، ويكون ذلك من خلال النفقات التحويلية والتي من خلالها تعمل الدولة على تحقيق بعض التوازن بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع.

في الجزء الثاني من الفصل الأول تم استعراض مختلف تقسيمات النفقات العامة، فقد وجد بأن هذا التقسيم يخضع لعدة اعتبارات منها الإدارية والموضوعية وحتى التاريخية، وفي الجزائر (كما يوضح علي زغدود في كتابه "المالية العامة") تم تقسيم النفقات العامة على أساس إداري من جهة وموضوعي من جهة أخرى، فنجد أن المشرع الجزائري صنف الاعتمادات على أساس إداري في أربعة أبواب من النفقات وهي ممثلة في جداول أ، ب، جـ، د. جدول (أ) يتمثل في نفقات التسيير وجدول (ب) يتمثل في نفقات التجهيز والذي يعني الاستثمار في الجزائر، وجدول (ج) نفقات استثمار

المؤسسات، وهناك جدول (د) خاص بتدعيم الأسعار والتصنيف الاقتصادي، وينظر إلى طبيعة وخصائص النفقة سواء بالنسبة لآثارها المباشرة على الدخل الوطني ومن ثم تنقسم إلى نفقات حقيقية وتحويلية، أو بالنسبة إلى دوريتها.

إن الإنفاق على الصحة والتعليم والإنفاق في سبيل تحسين المستوى المعيشي يدخل تحت ما يسمى بإنفاقات الرفاهية، وحسب ما ورد في كتاب "المالية العامة والسياسة المالية" للكاتب عبد المنعم فوزي فإنه يمكن تقسيم إنفاقات الرفاهية إلى ثلاث مجموعات: تحتوي الأولى منها الإنفاق على التعليم والصحة العامة، وتحتوي الثانية كافة الإنفاقات الاجتماعية كالمعاشات للمسنين وورثتهم وتأمين البطالة وغيرها من التأمينات الاجتماعية وكذا الإعانات والمساعدات للمعوزين ورعاية الأحداث والقصر والأرامل وما أشبه ذلك، أما المجموعة الثالثة فتحتوي الإنفاق على الإسكان والتنمية الحضرية.

من العناصر المهمة والتي تم التطرق إليها في هذا الفصل ما تعلق بظاهرة تزايد النفقات العامة، فقد حاولنا معرفة أسبابها والآثار الناتجة عنها، و يعتبر الألماني "Adolph Wagner" أول من درس ظاهرة نمو النفقات العامة واضعا قانونه الشهير والذي يعرف بـ "la loi de Wagner" في أواخر القرن التاسع عشر، حيث رافق التصنيع والتحضر زيادة في نفقات الإدارة العامة والبنى التحتية والتعليم والمساعدات الاجتماعية، وهذا ما جعل النفقات العامة تنمو بشكل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي.

إن هذه الظاهرة شهدتها الجزائر منذ استقلالها إلى الآن، ولكن من الواجب مراعاة أن ميزانية الجزائر بعد الاستقلال كانت تصدر حتى سنة 1964 مقومة بالفرنك ثم أصبحت تصدر وفقا لقانون 10 أبريل سنة 1964 مقومة بالدينار الجزائري، وقد كانت الاعتمادات المالية التي فتحت في ميزانية سنة 1968 بموجب قانون المالية لسنة 1968 الصادر في 30 ديسمبر سنة 1968 بمقتضى الأمر رقم 290 لسنة 1968 مقدرة بمبلغ خمسة ملايين وستة وسبعون مليونا ومائتي ألف دينار، بينما بلغت الاعتمادات في قانون المالية الصادر بتاريخ 1988/12/31 مبلغ مائة وثلاثة مليار دينار جزائري.

في القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2009 والمتضمن قانون المالية لسنة 2010 قفزت النفقات إلى 2.841.331.775.000دج، ثم ارتفعت النفقات إلى 4.976.358.165.730 دج

كما ورد في القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، ومنه يمكن أن نقول بان الاتجاه العام للنفقات العامة في الجزائر يتجه نحو الزيادة.

يتولد عن النفقات العامة آثار عديدة تبعا لتعدد أنواع هذا الإنفاق، ويترتب عن هذا الأخير آثار مباشرة، وهي تلك التي تشكل الآثار الأولية للأنفاق العام، وقد تكون آثار غير مباشرة في الاستهلاك والاستثمار وفي الناتج الوطني، وهي تلك التي تنتج خلال ما يعرف بـ "دورة الدخل"، أي خلال "المضاعف والمعجل"، فمن ناحية الآثار المباشرة نجد أن الدول تستخدم الإعانات الاقتصادية في أغراض مختلفة، حيث أصبحت الإعانات الاقتصادية تهدف بصفة أساسية إلى زيادة الإنتاج الوطني وإلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك على أكثر من طريق، ومن الناحية الأخرى فالآثار غير المباشرة للنفقات العامة تتجلى من خلال مفهوم المضاعف والمعجل: ويقصد بالمضاعف أو مضاعف الاستثمار تلك الزيادة الأولية في الاستثمار والتي تصاحبها زيادات مضاعفة في الدخل الوطني، أما المعجل فهو الزيادة في الاستهلاك التي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار.

من خلال الفصل الثاني والذي خصصناه للبحث في طبيعة وماهية التنمية البشرية تبين لنا على إثر ما ورد أن للتنمية البشرية جذور عميقة لدى الفلاسفة والمفكرين وفي الوقائع الاقتصادية، ما يجعل من مفهوم التنمية البشرية قديم قدم الإنسان في حد ذاته، فالتنمية البشرية تعتبر تتويج لمسار طويل ضمن سلم الاهتمام بحياة الإنسان ومعيشته، لتعرف فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انعطاف وتسارع نحو تبلور مفهوم التنمية البشرية.

شهدت الفترة التي أعقبة الحرب العالمية الثانية إلى صدور أول تقرير للتنمية البشرية عدة أحداث ووقائع ومفاهيم كان لها الفضل الكبير في بزوغ مفهوم التنمية البشرية وتبنيه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ولعل من أهم هذه الأحداث مبادرة منظمة العمل الدولية خلال السبعينات في طرح منهج الحاجات الأساسية، حيث تعتبر هذه المبادرة أول لبنة حقيقية في بناء مفهوم التنمية البشرية

كنتيجة لمنهج الحاجات الأساسية نتج المزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية ليس على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي، بل كأهداف هامة في حد ذاتها، وهذا ما قاد إلى

تطور مفهوم التنمية ليضاف له مفهوم الشمول، وعليه فقد أصبح هناك ما يعرف بالتنمية الشاملة، ومن أهم الأفكار والمفاهيم المساهمة في بروز وتبلور مفهوم التنمية البشرية ما جاء به الاقتصادي الهندي "Amartya Sen" في الثمانينات إذ عبر عنه بـ «بالأحقيات» والباكستاني "محبوب الحق"، وقد تم تثمين هذا المفهوم بتبني الأمم المتحدة له من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أصدر تقريره السنوي الأول حول التنمية البشرية سنة 1990 والذي ورد فيه تحديد مفهوم التنمية البشرية ووضع دليل مركب للتنمية البشرية.

يقصد بالتنمية البشرية تلك العملية الشاملة التي تبدأ من الإنسان وتنتهي عنده، وبالتالي فإن الإنسان هدف التنمية الأول ووسيلتها، وبما أن التنمية تشمل جميع الناس فإن تحقيقها يكون من قبل جميع الناس وهذا ما يقتضي الرفع من المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للناس حتى يساهموا في تحقيق التنمية ويستفيدوا من ثمارها حاضرا ومستقبلا، ولقياس مستويات التنمية البشرية تستعمل أدلة ومؤشرات لهذا الغرض من أهمها دليل ومؤشرات التنمية البشرية، وعرف دليل التنمية البشرية على أنه مقياس يختصر الانجازات التي يحققها بلد معين على صعيد التنمية البشرية في ثلاث أبعاد رئيسية هي؛ الحياة المديدة والصحية، واكتساب المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، وبذلك يعتبر الدليل المتوسط الذي يقيس الانجازات المحققة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة المتعلقة بمكونات التنمية البشرية الرئيسية.

مما أمكن ملاحظته فيما يتعلق بمجال التنمية البشرية أن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعتبر أهم مصدر، حيث أن كل التغيرات والتطورات التي عرفها مفهوم التنمية البشرية وأدوات وأساليب قياسها ذكرت وفُصِّل فيها في تقارير التنمية البشرية المتتالية، فمن خلال تفحص تقارير التنمية البشرية الصادرة من 1990 حتى سنة 2015 حاولنا أن نرصد ذلك التطور والدي كان في الأساس عبارة تعديلات وإتمام لمفهوم التنمية البشرية، أما فيما يخص أدوات وأساليب قياس التنمية البشرية فإن هذا التطور كان نتيجة إدخال تحسينات بغية استدراك النقص والقصور في أدوات وأساليب القياس.

من خلال العرض الذي تم تقديمه حول المفاهيم والأساسيات المتعلقة بالتنمية البشرية يمكن إدراك وجود علاقة وطيدة ما بين التنمية البشرية ومختلف السياسات والظواهر الاقتصادية، فنجاح أو

فشل برامج التنمية البشرية إنما يستند على ما تحققه السياسات الاقتصادية المنتهجة والظواهر الاقتصادية المصاحبة لذلك، وعلى هذا الأساس فإن الدولة تساهم بشكل أكبر في تحقيق التنمية البشرية من خلال إيجاد ووضع سياسات هادفة تمس مجالات عدة منها تحقيق العدالة في توزيع الثروة، تنظيم وتحفيز السوق، اعتماد إصلاحات هيكلية في الاقتصاد لتحقيق الصعود الاقتصادي وبالأخص في الدول النامية والتي يجب عليها العمل بكل جد وثبات لإزالة كافة معوقات تحقيق التنمية البشرية.

في الفصل الثالث من هذا البحث تم الوقوف بالتحليل والدراسة على ثلاث عناصر أساسية: أولا تمت دراسة تطور الإنفاق العام في الجزائر من خلال تفحص وتتبع مختلف الخطط والبرامج الإنفاقية التي تم إطلاقها منذ المخطط الثلاثي في الستينات وصولا إلى البرامج التنموية في مطلع هذه الألفية، ثانيا دراسة مشكل عدم العدالة في التوزيع من خلال ذكر مختلف المعايير والأدوات المستعملة في ذلك ومحاولة قياس درجة عدة العدالة في التوزيع بالجزائر، ثالثا محاولة الوقوف على واقع التنمية البشرية في الجزائر من خلال عرض مختلف البيانات والمعطيات الإحصائية ذات الدلالة بغية معرفة وضع التنمية البشرية في بلدنا.

من خلال دراسة تطور الإنفاق العام في الجزائر، لوحظ بأن السياسة الإنفاقية سايرت خيارات السياسة الاقتصادية خلال الفترة 1962-2014، والتي ميزها "د.بوطالب قويدر" بأربع خيارات تتمثل في الآتي ذكره:

- التنمية الاشتراكية للجزائر المستقلة (1962-1965).
- التخطيط الإجباري للتنمية الصناعية (1967-1988).
- أزمة التنمية الاشتراكية والانتقال إلى اقتصاد السوق (1989-2000).
- السعي لتحقيق الكفاءة في الاقتصاد الجزائري (1999-2014).

لقد تميزت الفترة الأولى (1962-1965) بضعف كبير في الإمكانيات المالية نتيجة عدم امتلاك الجزائر لمقدراتها بسبب الإجحاف الذي جسدته اتفاقية "إيفيان" والتي أبقت على الاستثمارات الكبرى في يد المستعمر الفرنسي حتى بعد الاستقلال، فنجد بأن نفقات التجهيز مثلاً

لم تتعدى حدود 750 ألف د.ج حيث بلغت أقصاها سنة 1964 بـ 741 ألف د.ج، وبصفة عامة فإن النفقات في هذه الفترة لم تكن كافية إلا لتغطي حاجيات هذه الفترة الاستعجالية.

تميزت الفترة الثانية (1967-1988) بالارتفاع الملحوظ في حجم النفقات العامة والمبالغ المالية المخصصة للمخططات التنموية، وهذا نتيجة السياسة السديدة والمتمثلة أساسا في التأميمات التي أطلقتها الجزائر لاسترجاع والتحكم في كل ثرواتها وخيراتها وأهمها تأميم المحروقات سنة 1971، فنجد بأنه خصص ما يزيد عن 11 مليار د.ج للمخطط الثلاثي و28 مليار د.ج للمخطط الرباعي الأول، أما المخطط الرباعي الثاني فخصص له مبلغ 110 مليار د.ج، في حين خصص للمخطط الخماسي الأول ما يزيد عن 400 مليار د.ج، ومن أهم ما ميز هذه الفترة أزمة 1986 حيث انخفضت أسعار البترول ما أدى إلى تراجع عائدات صادرات البترول من 11.5 مليار دولار سنة 1985 إلى 6.5 مليار دولار سنة 1986 والذي أثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

عرفت الفترة الثالثة (1989-2000) تدهورا اقتصاديا إلى أبعد الحدود، حيث انعكس ذلك سلبا على حجم النفقات العامة في ظل المأساة الوطنية والمشاكل الاجتماعية والصعوبات الاقتصادية، فالمُلاحِظ هنا لِعَديد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية يُدرك محدودية دور النفقات العامة المتوفرة خلال هذه الفترة، فقد وضح "عبد المجيد بوزيدي" في كتابه "تسعينات الاقتصاد الجزائري" أن نسبة التضخم بلغت 29% سنة 1994، أما الديون الخارجية التي بلغت 17 مليار دولار أمريكي سنة 1987 فقد ارتفعت في نهاية عام 1993 إلى 26.4 مليار دولار أمريكي، وعلى صعيد النمو الاقتصادي فإن معدل النمو السنوي في الفترة 1990-1994 كان يقدر بـ 1.6- %، بينما نسبة البطالة التي كانت 17% سنة 1987 ارتفعت إلى 27% سنة 1994 ثم إلى 28.01% سنة 1997، وفي خضم هذا التدهور للعديد من المؤشرات الاقتصادية فإن الفقر الذي كان يمس 23.9% من المواطنين سنة 1988 أي 5.584.000 شخصا أصبح في الفترة المتراوحة ما بين 1994-1995 يمس 11.957.000 شخصا، وبالتالي فإن دراسة تطور الإنفاق خلال هذه الفترة لم يكن ذا أولوية في حد ذاته بالنظر إلى الوضع القائم آنذاك، حيث تركز الاهتمام على إيجاد طرق علاجية للخروج من هذا الوضع المتدهور والمتأزم.

مما يمكن استنتاجه أن الفترة الرابعة (1999-2014) ميزها الانتعاش والتحسن الذي عرفته أسعار النفط في مطلع القرن الحالي، حيث دخلت الجزائر في تجربة تنموية جديدة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وهذا من خلال إطلاق عدة برامج تنموية ذات مخصصات مالية ضخمة جدا لم يكن لها نظير من ذي قبل، وهذا ما يمكن توضيحه فيما يلي:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) أو ما يسمى بالمخطط الثلاثي 2001-2004، خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 ملايير دولار أمريكي، وهي تمثل الاعتمادات الأولية المخصصة له.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005-2009، الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار أي 114 مليار دولار.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) 2010-2014، والذي خصص له غلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار وهو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار.

في الجزء الثاني من الفصل الثالث سعينا في محاولة لدراسة مشكل عدم العدالة في التوزيع بالجزائر، فمشكل عدم العدالة (عدم المساواة) في التوزيع أخذ حيزا كبيرا من الاهتمام بالتحليل والدراسة من قبل برنامج الأمم المتحدة (UNDP) والذي استحدث دليل ومؤشرات جديدة معدلة بعامل عدم المساواة هي أكثر تعبير على وضع التنمية البشرية في أي بلد، وبغرض الوقوف قدر الإمكان على وضعية عدم العدالة في التوزيع تم استخدام كل من منحنى لورنز ومعامل جيني ومعامل كوزنتس، وقد أشارت النتائج على منحنى لورنز إلى أن الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن 64802د.ج يشكلون 20 % من مجموع السكان، ولكن إنفاقهم لا يتعدى 8.4 % من مجموع الإنفاق، أي أن حصة أفراد الفئة الأولى من الإنفاق تقل عن معدلاتها العادية، ومن ثم ينخفض إنفاقها مقارنة ببقية الأفراد في العينة، وهذا يعد شكل من أشكال عدم العدالة في التوزيع، حيث أن إنفاق هذه الفئة يعد بعيدا عن متوسط الإنفاق بحسب الفئات التي تم اعتمادها.

من خلال محاولة الوقوف على واقع التنمية البشرية في الجزائر، نعتقد بأنه قد أمكننا إبراز بعض التطورات والميزات المتعلقة بالعناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة أساسا في الصحة والتعليم

والمستوى المعيشي، فيما يخص الجانب الصحي فمن الناحية الكمية حققت الجزائر مستويات مقبولة وجيدة في بعض المناطق، فخلال الفترة الكلية 1974-2014 لوحظ اتساع في البنية التحتية الصحية، حيث تضاعف عدد (المستشفيات، المراكز الصحية، عيادات متعددة الخدمات، قاعات العلاج، عدد الأسرة في المستشفيات، دور الولادة) على التوالي بـ (ما يقارب الضعف، أكثر من ضعفين، ما يقارب خمسة أضعاف، أكثر من ضعفين، أكثر من الضعف، ما يقارب عشرة أضعاف) وهذا بالأساس خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1990.

مما سبق يبدوا أن الاهتمام بالكم كان السائد وقد كان ذلك أمرا مطلوب ولا بد منه بُعَيدَ استقلال الجزائر نظرا لانعدام البنية التحتية الصحية آنذاك، ومن ناحية النوعية فإن إطلاق الدولة للمخطط الوطني لمكافحة السرطان (2015-2019) خير دليل على الانعطاف الكبير نحو الاهتمام بنوعية الخدمات الصحية المقدمة على اعتبار أن هذا المخطط يمس جانبي الوقاية والعلاج معاً، ويأتي ضمن التحول والإصلاح الكبير الذي تشهده المنظومة الصحية في بلادنا.

في مجال التعليم لم يختلف الوضع كثير عن الوضع الصحي وإن كان الوضع الصحي أفضل بقليل منه، فقد بدا جليا التزايد المستمر في منشآت قطاع التربية حيث عرفت فترات (الستينات، السبعينات، الثمانينات) تضاعف معتبر جدا في البنى التحتية بأكثر من (64%، 47%، 56%) على التوالي، أما فترتي (التسعينات، مطلع الألفية) فكانت نسبهما (28%، 22%) على التوالي، فالملاحظ أن الدولة قد سعت –خاصة خلال العقود الثلاث الأولى بعد الاستقلال- في تحقيق التغطية على مستوى الوطن في هياكل قطاع التربية.

من خلال الأرقام والمعطيات الإحصائية المقدمة حول مدى تحسن المستوى المعيشي، نعتقد بأنها تدل على مجهودات كبيرة مبذولة في سبيل تحسين المستوى المعيشي إلا أن هذا لم يكن كافيا، فلو تحدثنا على نسب الربط مثلا بشبكة الكهرباء أو شبكة التطهير أو التزويد بالمياه لوجدناها عالية إلا الاستغلال الحقيقي والاستفادة يظلان بعيدان كثيرا عن المستوى المقبول والمرغوب، فالانقطاع المستديم في الكهرباء والماء مثلا تجعل من المجهودات الكبيرة المبذولة فارغة المعنى.

مما أمكن استنتاجه أثناء الوقوف على واقع التنمية البشرية في الجزائر التحسن المستمر الذي شهده دليل التنمية البشرية –والذي يقيس مستويات الانجاز– خلال الفترة 1995–2014، وهذا نتاج التحسن في مؤشرات التنمية البشرية المكونة لدليل التنمية البشرية فقد ارتفع هذا الدليل من 0.600 سنة 1995 إلى 0.761 سنة 2014 (بحسب تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES)، ويلاحظ هذا التطور بالأخص خلال الفترة 1995–2011، كما يتضح سمو مؤشر الصحة على بقية المؤشرات يليه مؤشر الدخل ثم مؤشر التعليم، وعلى مستوى مؤشرات الحرمان فقد عرف عدد الفقراء في الجزائر انخفاض كبير، والملاحظ هنا أن توزع نسب الفقر يتباين من منطقة لأخرى، فحسب المسح العنقودي لسنة 2012 الوارد في التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2013–2015 فإن أعلى نسبة للفقر عبر التراب الوطني سجلت بوسط الهضاب العليا بـ 4.98%، ثم الجنوب بنسبة 3.20%، وأدنى نسبة للفقر سجلت بوسط الشمال بنسبة 0.83%، وكذلك الترتيب بالنسبة للفقر المتعدد الأبعاد.

اشتمل الفصل الأخير على بحث تطبيقي بغية تحليل الأثر الذي تنتجه النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر، مع الوقوف على واقع الإنفاق على التنمية البشرية في الجزائر، بالإضافة إلى شرح النماذج المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في نماذج VAR ونماذج المتغيرات المتخلفة زمنياً.

في الجزء الأول من هذا الفصل تم الوقوف بالتحليل والدراسة على واقع الإنفاق العام على التنمية البشرية، فقد حاولنا استنتاج واستخراج بعض خصائص هذا الإنفاق، لُوحظ تزايد مستمر لنفقات التسيير الخاصة بقطاع الصحة لتصل ذروتها سنة 2012 بـ 404.945 مليار د.ج، حيث أن هذا الارتفاع المحسوس في نفقات التسيير سجل خلال الفترة 2007–2012، وما يمكن ملاحظته على تطور نفقات التسيير لقطاع الصحة أنها تأخذ منحى شبيه بالمنحى الذي تأخذه نفقات التسيير للميزانية العامة، وبالتالي فإن حجم نفقات قطاع الصحة يتأثر كثيراً بحجم نفقات الميزانية العامة للدولة ككل، كما أن ما يفوق 82 % من مجموع الاعتمادات المخصصة لوزير الصحة هي عبارة عن مساهمة الدولة في نفقات تسيير المؤسسات العمومية الإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة

الجوارية والمؤسسات الإستشفائية المتخصصة والمراكز الإستشفائية الجامعية، وبالتالي فإن هذه النفقات تعتبر أهم أوجه الإنفاق على الصحة في الجزائر بالنظر إلى النسبة التي تستحوذ عليها.

أما فيما يتعلق بنفقات التعليم فيبدوا جليا التزايد المستمر في نفقات التسيير للتعليم، حيث انتقلت هذه النفقات من 182.591.538.000 د.ج سنة 2000 إلى 1.126.577.657.000 د.ج سنة 2016 أي أنها تضاعفت إلى ما يزيد عن ستة (6) أضعاف، أما خصائص نفقات التعليم فقد استنتجنا بأن 67 % من مجموع الاعتمادات المالية المخصصة لوزيرة التربية الوطنية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016 تشمل على مرتبات العمل لموظفي مؤسسات التعليم الأساسي وموظفي مؤسسات التعليم الثانوي والتقني، أما بالنسبة لنفقات التعليم العالي والبحث العلمي فإن ما يميزها هي إعانات التسيير الممنوحة لفائدة المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تقدر بأكثر من 97 % من مجموع الاعتمادات المالية المخصصة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016، في حين نجد بان نفقات التكوين والتعليم المهنيين تتميز هي الأخرى بإعانات التسيير الممنوحة للمؤسسات التابعة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين فهذه الإعانات تقارب 95 % من مجموع الاعتمادات المالية المخصصة لوزير التعليم والتكوين المهنيين من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016.

مما أمكن إبرازه أيضا خلال الوقوف على واقع الإنفاق على التنمية البشرية في الجزائر الزيادة المستمرة في الإنفاق الموجه لتحسين المستوى المعيشي للسكان وبالأخص نفقات التحويلات الاجتماعية، فقد استمر مجموع التحويلات الاجتماعية في الارتفاع إلى أن بلغ أقصاه سنة 2011، حيث وصل إلى ما مقداره 2 065 074 مليون د.ج بنسبة 34.80%، ولعل من بين الأسباب الرئيسية في ذلك الراحة المالية التي عرفتها الجزائر في هذه الآونة من جراء الارتفاع المحسوس في عائدات النفط، ضف إلى ذلك تضاعف نفقات دعم السكن ونفقات دعم المنتجات واسعة الاستهلاك، وهذه الحصص المخصصة للتحويلات الاجتماعية معتبرة فقلّ ما نجدها في الكثير من الدول بما في ذلك الدول النامية النفطية الغنية.

نتائج البحث

- من خلال الدراسة القياسية التي أجريت تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة طردية بين نمو قيمة دليل التنمية البشرية ومتغيري الإنفاق على التعليم ومتغير الإنفاق على الصحة في الفترة الأولى، ومتغير نصيب الفرد من GDP في الفترة الثانية، فحدوث زيادة على مستوى هذه المتغيرات الثلاث ستؤدي إلى نمو قيمة دليل التنمية البشرية، وهذا يتوافق مع ما جاء في الجانب النظري والتحليلي لهذا البحث فدليل التنمية البشرية عبارة عن محصلة لهذه المكونات الثلاث.
- وجود علاقة سببية تتجه من متغير الإنفاق على التعليم DED إلى متغير النمو في قيمة دليل التنمية البشرية IDH، وسببية تتجه من متغير الإنفاق على الصحة DSA إلى IDH، توضح هاتين العلاقتين أن للإنفاق دور أساسي في تحسين مستوى التنمية البشرية وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية الثاني سنة 1991 والمعنون بـ "تمويل التنمية البشرية"، أما السببية الثالثة فتتجه من IDH إلى متغير نصيب الفرد من GDP (DREV).
- أظهر تحليل التباين أنه بعد سبعة أعوام استحوذ معدل النمو في دليل التنمية البشرية على 3.165% من الصدمات في الإنفاق على التعليم، بينما كانت هذه النسبة ضعيفة جدا بالنسبة للإنفاق على الصحة إذ بلغت أقل من 0.25% عند آخر فترة، فيما نسجل استحواذ معدل النمو في دليل التنمية البشرية على 9.184% من الصدمات في نسبة النمو في نصيب الفرد من GDP في الفترة الثاني، وبالتالي فإن نصيب الفرد من GDP يعتبر الأكثر أهمية في تحسن مستوى التنمية البشرية من بين المتغيرات الأخرى.
- هناك علاقة طردية بين كل من متغيري الإنفاق على الصحة في الفترة الأولى والثانية والمتغير الصحي (المتمثل في الانخفاض في معدل وفيات الأطفال الرضع)، وهذا يوافق النتيجة الأولى المتوصل إليها.
- هناك علاقة سببية تتجه من الإنفاق على الصحة إلى التغير في معدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم وسببية ثانية تتجه من الإنفاق على التعليم إلى نسبة التغير في معدل وفيات الأطفال الرضع،

وبالتالي فإن الإنفاق على الصحة والتعليم –واللذان يمثلان عنصران أساسيان في التنمية البشرية– يتسبب في مؤشري الصحة والتعليم، وهذه العلاقة تتوافق إلى حد ما مع ما توصلنا إليه في اختبار العلاقة السببية للنموذج الأول.

- هناك علاقة سببية تتجه من مؤشر التعليم (التغير في نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم) إلى مؤشر الصحة (نسبة التغير في معدل وفيات الأطفال الرضع)، حيث أن التعليم يؤدي إلى تثقيف الناس وزيادة وعيهم بضرورة الحفاظ على صحتهم.
- هناك سببية تتجه من مؤشر الصحة إلى الإنفاق على الصحة، وهذا ما يوحي بأخذ الإنفاق على الصحة في الجزائر لصفة الاستدراك، أي أن قرار الإنفاق يأتي بعد الحدث.
- إن حدوث زيادة في الإنفاق على الصحة ينتج عنها انخفاض في معدل وفيات الأطفال الرضع (والذي يشير إلى المستوى الصحي)، كما أن استجابة الصحة العامة لهذه الزيادة تكون بالأساس على المدى المتوسط، وكذلك فإن لزيادة الإنفاق على التعليم أثر على الصحة يقع في المدى المتوسط أيضا، وما يمكن أن نستنتجه أيضا الأثر الهام الذي تمارسه الصحة على التعليم، وهذا ما يؤكد أهمية الصحة بالنسبة للتعليم كمحفز على التعليم من خلال الرفع من نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم، وفي الجانب الصحي نستنتج أيضا الدور الذي يلعبه النمو في نصيب الفرد من GDP على الصحة، حيث للزيادة فيه أثر معتبر في الرفع من المستوى الصحي.
- إن لزيادة الإنفاق على التعليم في الجزائر أثر محدود على زيادة نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم (أي على المستوى التعليمي)، وهذا نتيجة تَأثر التعليم في الجزائر بالمتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج والتي تأثر بدورها على التعليم، ولعل من أهمها المستوى الصحي كما أظهرته دوال الاستجابة الدفعية، وهذا ما يجعل التعليم يتأثر بعوامل أخرى أو نتيجة تأثره بمتغيرات أخرى كحجم عائدات النفط والقدرة الشرائية مثلا.
- إن تحليل التباين يوحي بالدور الذي تلعبه النفقات العامة على الصحة والتعليم في إحداث التنمية البشرية وتحسين مستواها، وندرك ذلك من خلال ملاحظتنا لمدى مساهمة المتغير الصحي والتعليمي في الصدمات الحاصلة على مستوى الإنفاق العام على التنمية البشرية، إضافتاً إلى

ذلك مدى مساهمة كل من الإنفاق الصحي والتعليمي في الصدمات الحاصلة على مستوى معدل نمو نصيب الفرد من GDP، وبالتالي فإن هذه المساهمات تعكس مدى تفسير متغيرات الإنفاق العام على التنمية البشرية لمتغيرات التنمية البشرية.

- إن زيادة سنوية في معدل نمو الإنفاق العام (G) بـ 1% سيكون لها أثر موزع على أربع سنوات على قيمة دليل التنمية البشرية (IDH)، أي أن قيمة التغير في معدل نمو قيمة دليل التنمية البشرية ستكون بنسبة 34.77% في سنة الزيادة وبنسبة 12.37% في السنة الموالية ثم تنخفض إلى نسبة 11.91% في السنة التي تلي لترتفع بعد ذلك إلى 12.30% في السنة الأخيرة، وبالتالي فإن التأثير بعيد المدى لزيادة معدل نمو النفقات العامة بـ 1% هو 71.27% على معدل النمو في قيمة دليل التنمية البشرية.
- إن للتغير بمقدار 1% في معدل نمو الإنفاق العام (G) على قيمة دليل التنمية البشرية (IDH) 48.7% من التأثير الكلي يقع مباشرة و66% بعد مضي سنة ثم 82.7% من التأثير الكلي يحدث بعد مرور سنتين و 100% في نهاية السنة الثالثة.

حدود البحث والصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد البحث

إن الصعوبة الأساسية التي واجهتنا في تجسيد هذا البحث تتمثل في قلة وغياب المراجع والمعلومات المتعلقة بالتنمية البشرية، وندرتها في المكتبة العربية بصفة خاصة، فقد استلزم الأمر مباشرة الترجمة من اللغة الإنجليزية بالأساس إلى اللغة العربية، كما واجهتنا قلة البيانات والدراسات والأبحاث حول أثر النفقات العامة في تحسين مستويات التنمية البشرية في الجزائر بصفة خاصة والدول النامية بصفة أعم، وهذا ما استدعى التنقل وتكثيف التواصل مع عديد الجهات.

على هذا الأساس، فقد حددنا مجال بحثنا هذا في بحث الدور والمكانة التي تحوزها النفقات العامة في سبيل تحقيق وتحسين التنمية البشرية في الجزائر من خلال إبراز الأثر الذي تنتجه النفقات العامة على التنمية البشرية، وركزنا هذا العمل البحثي على تلك الحلقة التي تضم الإنفاق العام والتنمية البشرية والعلاقات والآثار بينهما وهذا بالدراسة والتحليل والقياس، معتمدين في ذلك على البيانات والمعطيات التي أمكن توفيرها خلال الفترة (1990-2014).

التوصيات والاقتراحات بخصوص البحوث المستقبلية

يمثل هذا البحث في اعتقادنا لبنة متواضعة حاولنا من خلالها وضع أسس للاستمرار في بحث أهمية النفقات العامة كمحرك أساسي لعجلة التنمية البشرية، ولعلنا فتحنا المجال للقيام ببحوث أخرى من مثل:

- بحث دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية.
- بحث دور المؤسسة في تحقيق التنمية البشرية.
- المتطلبات الأساسية للتنمية البشرية.
- متغيرات الاقتصاد الكلي وعلاقتها بالتنمية البشرية.
- أثر السياسة المالية على التنمية البشرية.
- أثر السياسة النقدية على التنمية البشرية.
- دور النفقات التحويلية في تحسين مستوى التنمية البشرية في الجزائر.
- تحديات ومعوقات التنمية البشرية في الدول النامية.
- واقع التنمية البشرية في الجزائر.
- الخ

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

- إبراهيم مراد الدعمة، "التنمية البشرية (الإنسانية): بين النظرية والواقع"، بدون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، "التنمية وحقوق الإنسان- نظرة اجتماعية-"، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2006.
- أبو منصف، "مخل للتنظيم الإداري والمالية العامة"، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون تاريخ النشر.
- أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012.
- أسعد خطاب، "اقتصاديات تنمية الموارد البشرية"، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، بدون ذكر للبلد، 2008.
- إسماعيل شعباني، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 1997.
- الإمام ابن منظور الإفريقي، "لسان العرب"، الجزء الثاني عشر، طبعة خاصة، دار النوادر، الكويت، 2010.
- باهر عتلم،"المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي"، الطبعة الأولي، دار النهضة للطبع والنشر، مصر، 1973.
- بلعزوز بن علي و محمدي الطيب امحمد، "دليلك في الاقتصاد"، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.
- جوجارات .تعريب ومراجعة: هند عبد الغفار عودة، "الاقتصاد القياسي"، الجزء الثاني، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، 2015.
- حامد عبد المجيد دراز وآخرون، "مبادئ المالية العامة القسم الثاني"، الدار الجامعية، مصر، 2003.

- حسني خربوش وحسين اليحيي،"المالية العامة"، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة – مصر، 2013.
- خالد عبد العظيم أبو غابة و حسين محمد جاد الرب، "الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، "العولمة والتنمية البشرية المستدامة"، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان – الأردن، 2008.
- رفعت المحجوب، "المالية العامة"، الكتاب الأول: دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1971م.
- زينب حسين عوض الله، "مبادئ المالية العامة "، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية– مصر، 2003.
- سامي خليل، "نظرية الاقتصاد الكلي – الكتاب الثاني –"، مطابع الأهرام، مصر، 1994.
- سعد طه علام وفريد أحمد عبد العال، "اقتصاديات التنمية البشرية"، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة–مصر، 2012.
- سعدون بوكبوس، "الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية (1962-1989 ، 1990-2005)"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة–مصر، 2013/1434.
- سلوى عثمان الصديقي والسيد رمضان، "الصحة العامة والرعاية الصحية من المنظور الاجتماعي"، بدون طبعة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004.
- سليم سعداوي، "الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، 2008، الجزائر.
- سوزي عدلي ناشد،"المالية العامة "، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- السيد عبد المولى،"المالية العامة المصرية"، دار النهضة العربية، القاهرة– مصر، 1993.

- شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص 127 شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012.
- عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006.
- عادل حشيش ومصطفى رشدي، "مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.
- عبد الرحمن بن خلدون وراجعه وقدم له عبد البارى محمد الطاهر، "مقدمة ابن خلدون"، الطبعة الأولى، دار الغد الجديد، القاهرة- مصر، 2007.
- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الخامسة، كلية التجارة جامعة المنصورة، مصر، 2011.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" ، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية-مصر، 2005.
- عبد اللطيف بن آشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980"، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- عبد المجيد بوزيدي، ترجمة من الفرنسية إلى العربية: جريبب أم الحسن،"تسعينات الاقتصاد الجزائري: حدود السياسات الظرفية"، بدون طبعة، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، 2014-2015.
- عبد المنعم فوزي،"المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1972.
- عبد الناصر رويسات، "مبادئ الإقتصاد الجزئي"، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران – الجزائر، غير مؤرخ.

- عطية خليل عطية، "التربية والتنمية في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- علي زغدود،" المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- لبيب شقير، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، بدون طبعة، مطابع نهضة مصر، القاهرة- مصر، 1988.
- محرزي محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الخامسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- محمد بالرابح، "آفاق التنمية في الجزائر"، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية (المطبعة الجهوية بوهران)، 2007.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسات تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر"، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- محمد حافظ الرهوان، "التنمية الاقتصادية"، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 2006.
- محمد دويدار، "مبادئ المالية العامة"، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية _ مصر، 1968.
- محمد صفوة قابل، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"، بدون طبعة، مصر، 2008.
- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، "التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق"، الطبعة الثانية،الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2011.
- محمد عمر حماد أبو دوح وآخرون، " مبادئ المالية العامة – القسم الثاني – الباب الثاني"، الدار الجامعية، مصر 2003.
- محمود عبد الرزاق، "اقتصاديات السكان والموارد البشرية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2010.
- محمود عبد الرزاق، "الاقتصاد المالي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2011.
- مدحت العقاد، "مقدمة في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1983.

- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2007.
- المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، "دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية"، الجزائر، جوان 1979.
- مولود حشمان، "نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- هدى زوير مخلف الدعمي وعدنان داود محمد العذاري، "الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية"، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان- الأردن، 2010.
- هشام مصطفى الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2006.
- وسن عبد الرزاق حسن، "إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
- وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل،"الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 1424هـ-2003م.

الرسائل والأطروحات

- بن عزة محمد، "ترشيد سياسات الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان -الجزائر-، 2015/2014.
- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ماي 2005.
- طاوش قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014/2013.

- علي دحمان محمد، "تقييم نفقات الصحة و التعليم"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، السنة الدراسية، 2011/2010.
- فيصل بوطيبة، "العائد من التعليم في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2009-2010.
- كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2012-2013.

المقالات والدراسات

- بارك نعيمة، "تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009،شلف-الجزائر.
- بعوني ليلى، "الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم"، مجلة المؤسسة، العدد الرابع، جامعة الجزائر3.
- بن البار أمحمد وبن السيلت أحمد، "تحليل تطور نفقات القطاع الصحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)"، مقال مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التحكم في الإنفاق الصحي في الجزائر –الواقع والآفاق- يومي 24 و 25 نوفمبر 2015.
- بن بوزيان محمد وبن عمر عبد الحق، "العلاقات السببية وعلاقة التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة بسكرة-الجزائر، جوان 2007.
- تصريح أدلة به السيدة عائشة باركي رئيسة الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "إقرأ" لوكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ الخميس 8 يناير 2015.
- جديدي روضة، "أثر برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على وانعكاساتها على التشغيل

والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.

- خالد زهدي خواجه، "أساليب تحليل بيانات دخل ونفقات الأسرة"، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.
- خديجة عبد الله يحمد، "أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية"، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2-2009/4.
- دحماني محمد ادريوش، "مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل".
- دوخي عبد الرحيم الحنيطي، "عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة: دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن"، مجلة جامعة الملك سعود، م17، العلوم الزراعية (2)، 1425/2005.
- رياض بن جليلي، "توزيع الدخل وسياساته: معايير لقياس عدم العدالة في التوزيع"، المعهد العربي للتخطيط.
- زينب توفيق السيد، "عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70/شتاء- ربيع، 2015.
- شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، "البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الوطن العربي، 17-18 مارس 2008، القاهرة- مصر.
- صالح صالحي، "دور الدولة في الحياة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، جامعة سطيف، 2005.
- صالحي ناجية ومخناش فتيحة، "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس

الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.

- عبد الغفور الأطرقجي وصبيح لفتة فرحان الزبيدي، "قياس العدالة في التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة واسط"، مجلة المخطط والتنمية، العدد (27)، جامعة بغداد-العراق، 2013.
- عبلة عبد الحميد بخاري، " تنمية وتخطيط "
- عثماني أنيسة وبوحصان لامية، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.
- علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الانفاق في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد رقم (19)، مايو 2006.
- علي عبد القادر علي، "العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الوطن العربي"، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 13، فبراير 2005، المعهد العربي للتخطيط.
- علي عبد الله، "موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي"، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، سنة 2003.
- عماد الدين أحمد المصبح، "دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية"، ورشة عمل حول تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل للشباب، دمشق، خلال الفترة 22-2006/04/27.
- عماد الدين أحمد المصبح، "رأس المال البشري في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الاقتصاد السوري- رؤية شبابية.
- العمراني عمر، "التطور المفاهيمي للتنمية: من التنمية إلى ما بعد التنمية".

- غريب بولرباح وبضياف احمد، "الأداء الحكومي من خلال المؤشرات الكمية الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة-الجزائر.
- فرعون أمحمد ومحمد إليفي، "الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة".
- كامل المراياتي، "الفكر التنموي ومقاييس التنمية البشرية"، مجلة مدارك-العدد الثاني.
- كمال صالح، "نحو تطوير مؤشرات للتنمية البشرية خاصة بالدول العربية"، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان-الأردن، 12-13 نوفمبر 2007،.
- أمنة كاظم مراد المنصوري، محاضرة بعنوان "التربية الصحية".
- محمد بوهزة وبراح صباح، "آثار برنامج الاستثمارات العامة على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.
- محمد عثمان عبد المالك، "الصحة والتنمية والفقر"، مجلة الصحة العامة السودانية، المجلد 2(4)، أكتوبر 2007.
- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012.
- مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، "الاستثمار في رأس المال البشري"، ورقة عمل.
- مضر خليل عمر ورقية مرشد حميد، "العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع".
- المعهد العربي للتخطيط، "سياسات العدالة الاجتماعية"، جسر التنمية- سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة وعشرة، -الكويت، فبراير 2012- السنة الحادية عشر.
- ملتقى شذرات بالأردن، "الإطار العام لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية".

- نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 6، الشلف، 2013.
- نصيرة قوريش، "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، شلف، 6-2011.
- نعيمة يحياوي ونجوى حرنان، "طرق ومؤشرات قياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال – دراسة تحليلية-"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2015/13، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، ص210.
- وجدان منتصر، محاضرة بعنوان"أهمية الدخل القومي".

تقارير الهيئات والمنظمات

- الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. مكتب شمال أفريقيا، "الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه".
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007/2008، تقرير التنمية البشرية لسنة 2007/2008.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009، تقرير التنمية البشرية لسنة 2009.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، (لمحة عامة).
- البنك الدولي، "الإنصاف والتنمية"، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2006، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، واشنطن-العاصمة.
- البنك الدولي، "التنمية الصحية -إستراتيجية البنك الدولي لتحقيق النتائج في مجال الصحة والتغذية والسكان- (عرض عام)"، واشنطن 2008.

- البيان الصادر عن اجتماع مجلس الوزراء والخاص ببرنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014، بالجزائر في 24 ماي 2010.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015.
- عبد الحميد نوار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية)، "دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية"، تقرير التنمية الإنسانية العربية- سلسلة أوراق بحثية، 2014.
- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، "قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية"، مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة).
- مايكل سبنس وآخرون، "الصحة والنمو"، عدد خاص، اللجنة المعنية بالنمو والتنمية (البنك الدولي)، 2009.
- محمد أبو سليم، "العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المجتمعات العربية".
- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014.
- و.ت.التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني، 1985-1989، ص173.
- ويليام جاك و مورين لويس،" الصحة والنمو"، العدد الخاص للجنة المعنية بالنمو والتنمية بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2009،الفصل الأول.

المواقع الالكترونية

- Alwsa2l.blogspot.com/2013/05/blog-post_21.html ?m=1
- Cd1.edb.hkedcity.net > pshe > resources
- http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.1004.5840&rep=rep1&type=pdf
- http://cubouira.3oloum.org/t1768-topic#10817
- http://maawsou3a.blogspot.com/2015/05/blog-post_293.html
- http://siteresources.worldbank.org/HEALTHNUTRITIONANDPOPULATION/Resources

- http://www.bluepenjournals.org/ijbfmr/pdf/2014/December/Obi_and_Obi.pdf
- http://www.econ.tcu.edu/
- http://www.econ.tcu.edu/
- http://www.iises.net/download/Soubory/soubory-puvodni/pp25-39_ijobmV2N3.pdf.
- http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DP4.pps
- http://www.madarik.net/mag2/10.htm
- http://www.memoireonline.com/03/12/5520/m_Depenses-publiques-en-infrastructures-de-base-et-indicateur-de-developpement-humain-IDH-au-Beni9.html
- http://www.ntu.ac.uk/research/school_research/nbs/overview/working_papers/index html.
- http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/communiqu-du-conseil-des ministres-du-24-mai-2015-ar.html
- http://www.sjph.net.sd/files/vol2i4p232-235.pdf
- http://www.stooob.com/251197.html
- http://www.uobabylon.edu.iq
- http://www.who.int/features/qa/74/ar
- http://www.who.int/governance/eb/who_constitution_en.pdf
- https://docs.google.com/viewer?a=v&pid$sites&srcid=ZGVmYXVsd...
- https://www.amacad.org/publications/ubase_edu_health_dev.pdf
- iefpedia.com/.../...الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل
- math.scu.edu > ~ffarris > MonthlyFinal
- www.arab-api.org > training > course
- www.arabgeographers.net > uploads
- www.genderclearinghouse.org > pdf > as…
- www.m.ahewar.org
- www.onefd.edu.dz/.../fichiersPDF/.../F324-ENV3.doc
- www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8984
- www3.nccu.edu.tw > ~ jthuang > Gini.pdf

القوانين والأوامر والمراسيم

- الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 02 يونيو سنة 1974، والمتضمن المخطط الرباعي الثاني.
- الجريدة الرسمية، العدد العاشر، الصادر يوم 3جمادى الأولى عام 1436هـ الموافق لـ 22 فبراير سنة 2015م، المراسيم التنظيمية المتعلقة بتوزيع الاعتمادات المخصصة لكل وزير من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2015.
- الجريدة الرسمية، المراسيم التنفيذية المتعلقة بتوزيع الاعتمادات المخصصة لكل وزير من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2010، 2015، 2016.
- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.
- القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية
- قوانين المالية للسنوات قوانين المالية للسنوات
- المرسوم التنفيذي رقم 11 -92 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1432 الموافق 24 فبراير سنة 2011الذي يحول مدارس التكوين شبه الطبي إلى معاهد وطنية للتكوين العالي شبه الطبي.
- المرسوم التنفيذي رقم 11 -93 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1432 الموافق 24 فبراير سنة 2011الذي يحول المعهد التكنولوجي للصحة العمومية بالمرسى (الجزائر) إلى معهد وطني للتكوين العالي شبه الطبي.
- المرسوم التنفيذي رقم 16-35 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1437 الموافق لـ 24 يناير سنة 2016، المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزيرة التربية الوطنية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016.

المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages

- Bessaha Abdelghani, Développement de l'Algérie et problèmes de financement de l'industrie, Mémoire des Université d'Alger.
- BRASSEUL . J , introduction à l'économie de développement, ARMAND COLIN , Paris, 1989.
- Gaudemet P M. Molinier J, "finances publiques", tome 1, 7ème éditions, éditions Montchrestien, paris, 1996.
- Kindleberger, C. P. , Economic Development, New york, Mc-Graw Hill Book, 1958.
- Louis sutre, ''cours finances publiques'', université Montesquieu bordeaux, France, 2010-2011.
- Malcolm Gillis. & al, traduction de la 4e édition américaine par Bruno Baron-Renault, « Économie du développement », 2e édition, Edition De Boeck Université, Bruxelles, 1998.
- Pierre la lumière, "les finances publiques", Armand colin collection, 7ème édition, Paris,1983.
- Regis Bourbonnis : « Econométrie manuelle et exercice corrigées », 7ème édition Dunod, Paris, 2009.
- Subrata Ghatak "Introduction to Development Economics", 3 rd edition, 1998, ROUTLEDGE, London and New York.
- TEMMAR (H), Stratégie de développement indépendant : le cas de l'Algérie Un bilan, O.P.U.Alger, 1983.

Périodiques, revue et études

- Amos C Peters, an application of Wagner's law of expanding state activity to totally diverse countries, Eastern Caribbean Central Bank.
- Benoit E mile,"Growth an Defense in Developing Countries", Economic Development and Cultural Changes,1978,VOL 26 ,NO 2.
- Bernier B et Védie H L, "Initiation à la microéconomie", 3ème édition, DUNOD, Paris, 2009.
- Boutaleb Kouider, Rétrospective sur les politiques économiques poursuivies en depuis 1962 à nos jours, revue de POLDEVA, N°03, Décembre 2014.
- David E. Bloom, Education. Health.and Development, American Academy of arts and sciences (project on universal basic and secondary).
- Frank A. Farris, The Gini Index and Measures of Inequality, TH E MATHE MATICAL ASSOCIATION OF AMERICA, Monthly 117 (December 2010).

- Lim David, «Another Look at Growth and Defense in Less, Developed Conntries», Economie Development and Cultural Changes,(1983)VOL 31,NO2.
- Maria Sarigiannidou and Theodore Palivos, A Modern Theory of Kuznets' Hypothesis, Working Paper Nr. 12-02, Texas Christian University-Department of Economics, January 2012.
- Stephen Dobson and Carlyn Ramlogan, Is There An Openness Kuznets Curve?. Evidence From Latin America, DISCUSSION PAPERS IN ECONOMICS, Nottingham Trent University, July 2008

Rapports

- Ministère de la Santé (Direction de la Population), Situation Démographique et Sanitaire (2000 – 2014), Juillet 2014.
- Ministère des finances, Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2002, 2005, 2014, 2015.
- Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015.
- United Nations Development Programme (UNDP), 1991, Human Development Report 1991.
- United Nations Development Programme (UNDP), 1992, Human Development Report 1992.
- United Nations Development Programme (UNDP), 1993, Human Development Report 1993.
- United Nations Development Programme (UNDP), 1994, Human Development Report 1994.
- United Nations Development Programme (UNDP), 1995, Human Development Report 1995.
- United Nations Development Programme (UNDP), Briefing note for countries on the 2015 Human Development Report (Algeria).
- United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2015.
- United Nations Development Programme (UNDP),1990, Human Development Report 1990.

Constitutions, lois et décrets

- CONSTITUTION OF THE WORLD HEALTH ORGANIZATION , p01, Basic Documents Forty-fifth edition Supplement, October 2006.

الملاحق

الملحق 3-1:تطور دليل التنمية البشرية وعناصره

Années	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
Indice de l'espérance de vie	0,728	0,808	0,840	0,855	0,866	0,869	0,868	0,877	0,880
Indice d'éducation	0,468	0,481	0,540	0,580	0,612	0,627	0,641	0,659	0,673
Indice du RNB	0,635	0,659	0,704	0,725	0,731	0,734	0,740	0,739	0,744
Indice du développement humain (IDH)	0,600	0,635	0,684	0,711	0,729	0,737	0,744	0,753	0,761

- تطور مؤشر الصحة:

Années	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
Espérance de vie à la naissance (années)	67,3	72,5	74,6	75,6	76,3	76,5	76,4	77,0	77,2
Indice de l'espérance de vie à la naissance	0,728	0,808	0,840	0,855	0,866	0,869	0,868	0,877	0,880

- تطور مؤشر التعليم:

Années	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Durée attendue de scolarisation (années)	10,7	12,0	12,6	12,7	13,4	13,8	14,2	14,6	15,0
Durée moyenne de scolarisation (années)	5,5	6,2	6,9	7,0	7,2	7,3	7,4	7,6	7,7
Indice d'éducation*	0,481	0,540	0,580	0,586	0,612	0,627	0,641	0,659	0,673

- تطور مؤشر المستوى المعيشي(الدخل الوطني):

Années	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
RNB / hab / $PPA	6685,6	7824,4	10592,1	12125,6	12603,3	12871,8	13438,0	13301,3	13771,2
Indice de Revenu National Brut RNB	0,635	0,659	0,704	0,725	0,731	0,734	0,740	0,739	0,744

Source : Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, P171 -172.

الملحق 3-2: تطور دليل التنمية البشرية وعناصره معدلا بعامل عدم المساواة:

Années	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
Indice de développement humain – IDH-	0,600	0,635	0,684	0,711	0,729	0,737	0,744	0,753	0,761
Indice de développement humain ajusté aux inégalités – IDHI	0,454	0,494	0,535	0,566	0,580	0,590	0,592	0,602	0,609
La perte due aux inégalités (%)	24,4	22,1	21,7	20,4	20,4	19,9	20,4	20,1	20,0
Indice de l'espérance de vie à la naissance ajusté aux inégalités.	0,554	0,664	0,717	0,745	0,755	0,767	0,767	0,775	0,779
Indice d'éducation ajusté aux inégalités	0,327	0,334	0,362	0,398	0,419	0,427	0,426	0,442	0,452
Indice RNB ajusté aux inégalités	0,516	0,544	0,590	0,612	0,617	0,627	0,634	0,635	0,641

Source : Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, P-172.

الملحق 3-3: توزيع معدل وفيات الرضع في عام 2014 بحسب الأقاليم عبر الوطن.

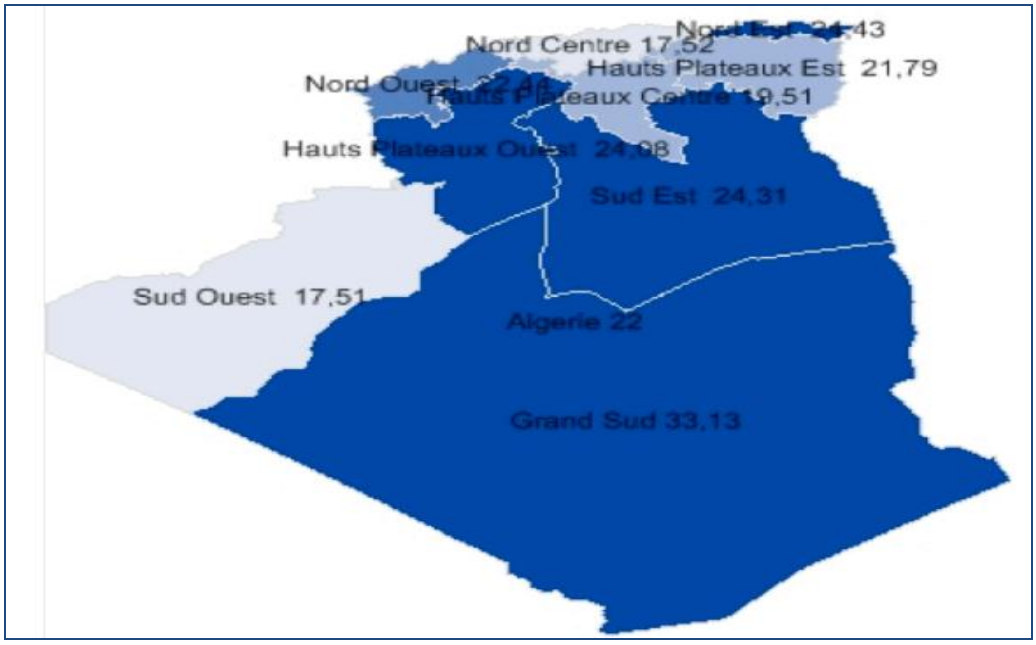

Source : Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, P 84.

الملحق 3-4: نسب السكان المعرضين لخطر الفقر المتعدد الأبعاد ونسب الذين يعيشون في فقر شديد متعدد الأبعاد في المنطقة العربية لعام 2013

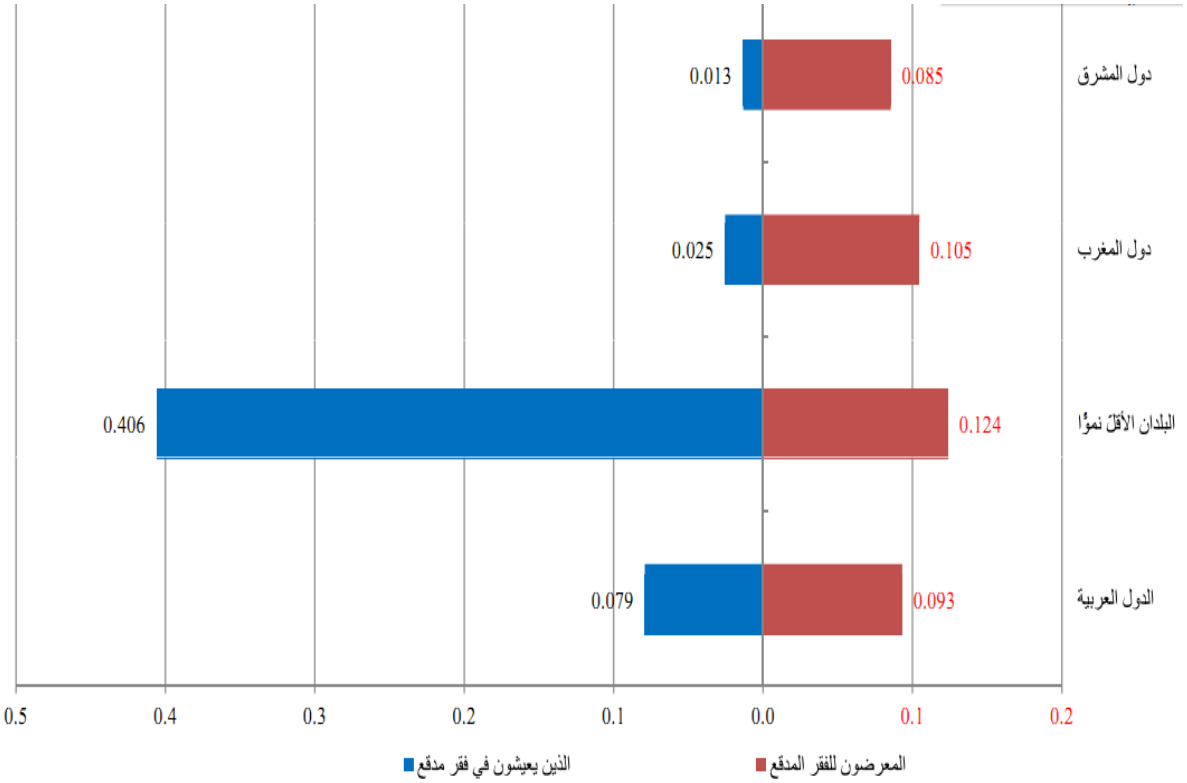

المصدر: عبد الحميد نوار، "دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية- سلسلة أوراق بحثية، 2014، ص19.

الملحق 3-5: مؤشرات الفقر في الجزائر بحسب المسح العنقودي لسنة 2012

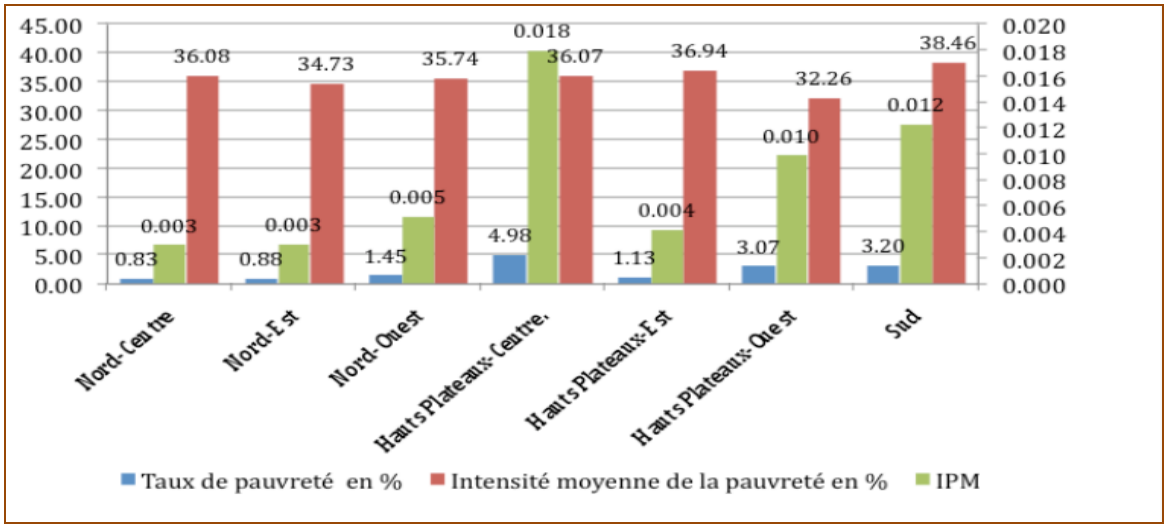

Source : Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, P 39.

الملحق 3-6: تطور داء السيدا في الجزائر بحسب فئات الأعمار

Âge	2010	2011	2012	2013	2014[1]
0-9 ans	2	4	8	3	2
10-19 ans	2	0	1	1	0
20-29 ans	26	24	11	17	12
Ensemble de la population	142	102	93	95	81

Source : Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, P 95.

الملحق (4-1): توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016.

مرسوم تنفيذي رقم 16-42 مؤرّخ في 14 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 24 يناير سنة 2016، يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن قانون المالية لسنة 2016،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : توزع الاعتمادات المقدر مبلغها بثلاثمائة وتسعة وسبعين مليارا وأربعمائة وسبعة ملايين ومائتين وتسعة وستين ألف دينار (379.407.269.000 دج) والمخصصة لوزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016، طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يكلف وزير المالية ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 14 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 24 يناير سنة 2016.

عبد المالك سلال

الجدول الملحق

الاعتمادات المخصصة لوزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لسنة 2016
من ميزانية التسيير والموزعة بالترتيب في كل باب

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	الفرع الأول	
	فرع وحيد	
	الفرع الجزئي الأول	
	المصالح المركزية	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الأول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
31 - 01	الإدارة المركزية - الراتب الرئيسي للنشاط.....	226.171.000
31 - 02	الإدارة المركزية - التعويضات والمنح المختلفة.....	239.040.000
31 - 03	الإدارة المركزية - المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي.....	39.341.000
	مجموع القسم الأول	504.552.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	القسم الثاني **الموظفون – المعاشات والمنح**	
32 - 01	الإدارة المركزية – ريوع حوادث العمل.....	1.014.000
32 - 02	الإدارة المركزية – معاش الخدمة والأضرار الجسدية.....	20.000
	مجموع القسم الثاني	1.034.000
	القسم الثالث **الموظفون – التكاليف الاجتماعية**	
33 - 01	الإدارة المركزية – المنح العائلية.....	3.100.000
33 - 03	الإدارة المركزية – الضمان الاجتماعي.....	116.467.000
33 - 04	الإدارة المركزية – المساهمة في الخدمات الاجتماعية.....	12.486.000
	مجموع القسم الثالث	132.053.000
	القسم الرابع **الأدوات وتسيير المصالح**	
34 - 01	الإدارة المركزية – تسديد النفقات.....	51.349.000
34 - 02	الإدارة المركزية – الأدوات والأثاث.....	3.270.000
34 - 03	الإدارة المركزية – اللوازم.....	7.695.000
34 - 04	الإدارة المركزية – التكاليف الملحقة.....	500.000.000
34 - 05	الإدارة المركزية – الأليسة.....	475.000
34 - 90	الإدارة المركزية – حظيرة السيارات.....	9.390.000
34 - 92	الإدارة المركزية – الإيجار.....	725.000
34 - 97	الإدارة المركزية – النفقات القضائية – نفقات الخبرة – التعويضات المترتبة على الدولة.....	10.000
	مجموع القسم الرابع	572.914.000
	القسم الخامس **أشغال الصيانة**	
35 - 01	الإدارة المركزية – صيانة المباني.....	11.290.000
	مجموع القسم الخامس	11.290.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	القسم السادس	
	إعانات التسيير	
36 - 02	إعانة للمعهد الوطني للصحة العمومية	221.336.000
36 - 04	إعانة للمدرسة الوطنية للمناجمنت وإدارة الصحة العمومية	222.458.000
36 - 05	إعانة للمخبر الوطني لمراقبة المنتجات الصيدلانية	267.257.000
36 - 06	إعانة للوكالة الوطنية للدم	118.879.000
36 - 07	إعانة للمعهد الوطني البيداغوجي للتكوين شبه الطبي	83.510.000
36 - 08	إعانة للمركز الوطني لليقظة بخصوص الأدوية والعتاد الطبي	62.796.000
36 - 09	إعانة للمركز الوطني لعلم السموم	140.945.000
36 - 10	إعانات للمعاهد الوطنية للتكوين العالي شبه الطبي	2.577.724.000
36 - 11	إعانات للمعاهد الوطنية للتكوين العالي للقابلات	303.013.000
36 - 12	إعانات لمعاهد التكوين شبه الطبي	379.558.000
36 - 13	إعانة لمدرسة التكوين شبه الطبي بالأغواط	79.759.000
36 - 14	إعانة للوكالة الوطنية لزرع الأعضاء	80.000.000
	مجموع القسم السادس	4.537.235.000
	القسم السابع	
	النفقات المختلفة	
37 - 01	الإدارة المركزية - المؤتمرات و الملتقيات	45.360.000
	مجموع القسم السابع	45.360.000
	مجموع العنوان الثالث	5.804.438.000
	العنوان الرابع	
	التدخلات العمومية	
	القسم الثالث	
	النشاط التربوي والثقافي	
43 - 01	نشاط التربية الصحية	3.600.000
43 - 02	الإدارة المركزية - المنح - تعويضات التدريب - الرواتب المسبقة نفقات التكوين	3.520.000
43 - 03	الإدارة المركزية - التكوين، إعادة التأهيل وتحسين مستوى المستخدمين	9.600.000
	مجموع القسم الثالث	16.720.000
	القسم الرابع	
	النشاط الاقتصادي - التشجيعات والتدخلات	
44 - 01	الإدارة المركزية - المساهمة في الصيدلية المركزية للمستشفيات لاقتناء الأدوية لفائدة المؤسسات العمومية للصحة	50.000.000.000
	مجموع القسم الرابع	50.000.000.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	القسم السادس **النشاط الاجتماعي – المساعدة والتضامن**	
46 - 01	مساهمة الدولة في نفقات تسيير المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة والمراكز الاستشفائية الجامعية.....	312.245.153.000
46 - 02	تشجيعات للخدمات الخاصة بحماية الصحة.....	970.000
46 - 03	المساهمة في تمويل نشاطات الهلال الأحمر الجزائري.....	12.000.000
46 - 05	الإدارة المركزية – نفقات العلاج والإقامة المقدمة للفئات المعوزة غير المؤمّنة اجتماعيا – المستشفى المركزي للجيش	50.000.000
46 - 07	الإدارة المركزية – المساهمة في الجمعيات ذات المنفعة العمومية.....	300.000
46 - 09	التعاون الدولي – مساهمة الجزائر في تمويل الأعباء المقتسمة لبرنامج التعاون الجزائر فنيلب (برنامج التحكم في النمو الديموغرافي)	11.000.000
46 - 10	النفقات المتعلقة بالخدمات المقدمة في إطار اتفاقيات التعاون الطبي.....	8.700.000.000
	مجموع القسم السادس	321.019.423.000
	مجموع العنوان الرابع	371.036.143.000
	مجموع الفرع الجزئي الأول	376.840.581.000
	الفرع الجزئي الثاني **المصالح اللامركزية التابعة للدولة** **العنوان الثالث** **وسائل المصالح** **القسم الأول** **الموظفون – مرتبات العمل**	
31 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الراتب الرئيسي للنشاط.....	876.620.000
31 - 12	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – التعويضات والمنح المختلفة....	895.457.000
31 - 13	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي.	173.750.000
	مجموع القسم الأول	1.945.827.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	القسم الثاني **الموظفون – المعاشات والمنح**	
32 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – ريوع حوادث العمل.....	433.000
32 - 12	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – معاش الخدمة والأضرار الجسدية.....	820.000
	مجموع القسم الثاني	1.253.000
	القسم الثالث **الموظفون – التكاليف الاجتماعية**	
33 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – المنح العائلية.....	25.000.000
33 - 13	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الضمان الاجتماعي.....	443.020.000
33 - 14	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – المساهمة في الخدمات الاجتماعية	43.114.000
	مجموع القسم الثالث	511.134.000
	القسم الرابع **الأدوات وتسيير المصالح**	
34 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – تسديد النفقات.....	29.681.000
34 - 12	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الأدوات والأثاث.....	2.826.000
34 - 13	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – اللوازم.....	8.550.000
34 - 14	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – التكاليف الملحقة.....	34.000.000
34 - 15	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الألبسة.....	1.520.000
34 - 91	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – حظيرة السيارات.....	13.737.000
34 - 93	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الإيجار	1.000.000
34 - 98	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – النفقات القضائية – نفقات الخبرة – التعويضات المترتبة على الدولة.....	480.000
	مجموع القسم الرابع	91.794.000
	القسم الخامس **أشغال الصيانة**	
35 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – صيانة المباني.....	16.680.000
	مجموع القسم الخامس	16.680.000
	مجموع العنوان الثالث	2.566.688.000
	مجموع الفرع الجزئي الثاني	2.566.688.000
	مجموع الفرع الأول	379.407.269.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة لوزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	**379.407.269.000**

الملحق (4-2): توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التربية الوطنية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التكوين والتعليم المهنيين من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016.

أ- توزيع الاعتمادات المخصصة لوزيرة التربية الوطنية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016.

مرسوم تنفيذي رقم 16-35 مؤرّخ في 14 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 24 يناير سنة 2016، يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزيرة التربية الوطنية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن قانون المالية لسنة 2016،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : توزع الاعتمادات المقدر مبلغها بسبعمائة وأربعة وستين مليارا واثنين وخمسين مليونا وثلاثمائة وستة وتسعين ألف دينار (764.052.396.000 دج) والمخصصة لوزيرة التربية الوطنية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016، طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يكلف وزير المالية ووزيرة التربية الوطنية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 14 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 24 يناير سنة 2016.

عبد المالك سلال

الجدول الملحق

الاعتمادات المخصصة لوزيرة التربية الوطنية لسنة 2016

من ميزانية التسيير والموزعة بالترتيب في كل باب

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	الفرع الأول	
	فرع وحيد	
	الفرع الجزئي الأول	
	المصالح المركزية	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الأول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
31 - 01	الإدارة المركزية - الراتب الرئيسي للنشاط.....	215.600.000
31 - 02	الإدارة المركزية - التعويضات والمنح المختلفة.....	232.895.000
31 - 03	الإدارة المركزية - المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي.....	23.733.000
	مجموع القسم الأول	472.228.000
	القسم الثاني	
	الموظفون - المعاشات والمنح	
32 - 01	الإدارة المركزية - ريوع حوادث العمل.....	420.000
	مجموع القسم الثاني	420.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	القسم الثالث **الموظفون – التكاليف الاجتماعية**	
33 - 01	الإدارة المركزية – المنح العائلية	2.999.000
33 - 02	الإدارة المركزية – المنح الاختيارية	120.000
33 - 03	الإدارة المركزية – الضمان الاجتماعي	112.124.000
33 - 04	الإدارة المركزية – المساهمة في الخدمات الاجتماعية	12.834.000
	مجموع القسم الثالث	128.077.000
	القسم الرابع **الأدوات وتسيير المصالح**	
34 - 01	الإدارة المركزية – تسديد النفقات	20.000.000
34 - 02	الإدارة المركزية – الأدوات والأثاث	3.249.000
34 - 03	الإدارة المركزية – اللوازم	7.650.000
34 - 04	الإدارة المركزية – التكاليف الملحقة	20.000.000
34 - 05	الإدارة المركزية – الألبسة	410.000
34 - 42	الإدارة المركزية – الموظفون المتعاونون – تسديد النفقات	3.800.000
34 - 90	الإدارة المركزية – حظيرة السيارات	6.370.000
34 - 92	الإدارة المركزية – الإيجار	270.000
34 - 97	الإدارة المركزية – النفقات القضائية – نفقات الخبرة – التعويضات المترتبة على الدولة	750.000
	مجموع القسم الرابع	62.499.000
	القسم الخامس **أشغال الصيانة**	
35 - 01	الإدارة المركزية – صيانة المباني	8.106.000
	مجموع القسم الخامس	8.106.000
	القسم السادس **إعانات التسيير**	
36 - 01	إعانة للمدرسة الدولية الجزائرية بفرنسا	486.000.000
36 - 21	إعانات لمؤسسات التعليم الأساسي	21.100.000.000
36 - 31	إعانات لمؤسسات التعليم الثانوي والتقني	12.106.800.000
36 - 35	إعانات للمعاهد الوطنية لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية	817.598.000
36 - 39	إعانة للمعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم	121.342.000
36 - 43	إعانات لمؤسسات التعليم الأساسي للطورين الأول والثاني ذات الأقسام الداخلية	164.700.000
36 - 45	إعانة للمعهد الوطني للبحث في التربية	104.555.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة (دج)
36 - 49	إعانة للديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار	307.376.000
36 - 51	إعانة للديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد	134.041.000
36 - 53	إعانة لمركز التموين وصيانة التجهيزات والوسائل التعليمية	188.080.000
36 - 58	إعانة للديوان الوطني للامتحانات والمسابقات	2.826.372.000
36 - 59	إعانة للمركز الوطني للوثائق البيداغوجية	118.317.000
36 - 60	إعانة للمرصد الوطني للتربية والتكوين	30.154.000
36 - 61	إعانة للمركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتعليم تمازيغت	36.245.000
36 - 62	إعانة للمركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التربية	231.701.000
	مجموع القسم السادس	38.773.281.000
	القسم السابع **النفقات المختلفة**	
37 - 01	الإدارة المركزية - المؤتمرات والملتقيات	6.696.000
37 - 03	الإدارة المركزية - الدراسات	3.000.000
37 - 05	إعانة للمجلس الوطني للتربية والتكوين	3.000.000
37 - 08	نفقات متعلقة بمتابعة وتقييم إصلاح المنظومة التربوية	4.050.000
37 - 09	مخصصات لدعم المكتبات المدرسية بالكتب لترقية المطالعة في الوسط المدرسي	178.953.000
37 - 11	نفقات المشاركة في قمة البرنامج العالمي لمتابعة استيعاب التلاميذ	5.000.000
	مجموع القسم السابع	200.699.000
	مجموع العنوان الثالث	39.645.310.000
	العنوان الرابع **التدخلات العمومية** **القسم الثاني** **النشاط الدولي**	
42 - 11	النشاط التربوي الاستثنائي	240.000.000
42 - 51	نفقات تسيير اللجنة الوطنية لليونيسكو	7.000.000
	مجموع القسم الثاني	247.000.000
	القسم الثالث **النشاط التربوي والثقافي**	
43 - 01	منح لتلاميذ مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي	741.470.000
43 - 02	الإدارة المركزية - نفقات التكوين قصير المدى في الجزائر وفي الخارج، وتحسين المستوى لمستخدمي التربية الوطنية	97.000.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
43 - 03	التحسين المستمر للمستوى المنظم على المستوى الولائي – نفقات التكوين ما قبل الترقية ونفقات الامتحانات.....	500.000.000
43 - 41	تشجيع الخدمات التكميلية المدرسية.....	12.000.000
43 - 42	المطاعم المدرسية.....	26.628.120.000
43 - 43	النشاط التربوي لفائدة المهاجرين.....	446.000.000
43 - 49	تشجيع الدولة للاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية.....	2.936.000.000
43 - 60	تشجيع التكوين أثناء الخدمة وعن بعد لمعلمي التعليم الابتدائي....	108.000.000
43 - 61	تشجيع النشاط الثقافي والرياضي في مؤسسات التعليم الأساسي.....	173.580.000
43 - 62	تشجيع النشاط الثقافي والرياضي في مؤسسات التعليم الثانوي والتقني.....	83.045.000
43 - 63	نفقات تسيير اللجنة الوطنية للمناهج.....	42.665.000
	مجموع القسم الثالث	31.767.880.000
	القسم السادس **النشاط الاجتماعي – المساعدة والتضامن**	
46 - 02	منحة مدرسية خاصة لفائدة التلاميذ المعوزين.....	9.000.000.000
46 - 03	مساهمة الدولة في مجانية الكتاب المدرسي لفائدة التلاميذ المعوزين.....	6.500.000.000
	مجموع القسم السادس	15.500.000.000
	القسم السابع **النشاط الاجتماعي – الوقاية**	
47 - 21	الصحة المدرسية.....	347.611.000
	مجموع القسم السابع	347.611.000
	مجموع العنوان الرابع	47.862.491.000
	مجموع الفرع الجزئي الأول	87.507.801.000
	الفرع الجزئي الثاني **المصالح اللامركزية التابعة للدولة** **العنوان الثالث** **وسائل المصالح** **القسم الأول** **الموظفون – مرتبات العمل**	
31 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الراتب الرئيسي للنشاط.....	6.075.155.000
31 - 12	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – التعويضات والمنح المختلفة ...	6.992.075.000
31 - 13	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي...	525.630.000
	مجموع القسم الأول	13.592.860.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	القسم الثاني **الموظفون – المعاشات والمنح**	
32 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – ريوع حوادث العمل	4.000.000
32 - 12	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – معاش الخدمة والأضرار الجسدية	772.000.000
	مجموع القسم الثاني	776.000.000
	القسم الثالث **الموظفون – التكاليف الاجتماعية**	
33 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – المنح العائلية	199.656.000
33 - 13	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الضمان الاجتماعي	3.266.807.000
33 - 14	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – المساهمة في الخدمات الاجتماعية	319.263.000
	مجموع القسم الثالث	3.785.726.000
	القسم الرابع **الأدوات وتسيير المصالح**	
34 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – تسديد النفقات	224.000.000
34 - 12	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الأدوات والأثاث	59.850.000
34 - 13	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – اللوازم	122.000.000
34 - 14	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – التكاليف الملحقة	137.610.000
34 - 15	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الألبسة	3.960.000
34 - 91	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – حظيرة السيارات	20.580.000
34 - 93	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الإيجار	2.212.000
34 - 98	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – النفقات القضائية – نفقات الخبرة – التعويضات المترتبة على الدولة	2.500.000
	مجموع القسم الرابع	572.712.000
	القسم الخامس **أشغال الصيانة**	
35 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – صيانة المباني	65.000.000
	مجموع القسم الخامس	65.000.000
	مجموع العنوان الثالث	18.792.298.000
	مجموع الفرع الجزئي الثاني	18.792.298.000
	الفرع الجزئي الثالث **مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني** **العنوان الثالث** **وسائل المصالح** **القسم الأول** **الموظفون – مرتبات العمل**	
31 - 21	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – مؤسسات التعليم الأساسي – الراتب الرئيسي للنشاط	151.948.064.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
31 - 22	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - مؤسسات التعليم الأساسي - التعويضات والمنح المختلفة.....	193.246.797.000
31 - 23	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - مؤسسات التعليم الأساسي - المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي.....	14.340.145.000
31 - 31	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - مؤسسات التعليم الثانوي والتقني - الراتب الرئيسي للنشاط.....	75.892.488.000
31 - 32	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - مؤسسات التعليم الثانوي والتقني - التعويضات والمنح المختلفة.....	69.862.312.000
31 - 33	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - مؤسسات التعليم الثانوي والتقني - المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي.....	10.237.183.000
	مجموع القسم الأول	515.526.989.000
	القسم الثالث **الموظفون - التكاليف الاجتماعية**	
33 - 21	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - مؤسسات التعليم الأساسي - المنح العائلية.....	4.737.141.000
33 - 23	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - مؤسسات التعليم الأساسي - الضمان الاجتماعي.....	86.298.715.000
33 - 24	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - مؤسسات التعليم الأساسي - المساهمة في الخدمات الاجتماعية.....	9.748.838.000
33 - 31	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - مؤسسات التعليم الثانوي والتقني - المنح العائلية.....	1.360.534.000
33 - 33	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - مؤسسات التعليم الثانوي والتقني - الضمان الاجتماعي.....	36.438.700.000
33 - 34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - مؤسسات التعليم الثانوي والتقني - المساهمة في الخدمات الاجتماعية.....	3.641.380.000
	مجموع القسم الثالث	142.225.308.000
	مجموع العنوان الثالث	657.752.297.000
	مجموع الفرع الجزئي الثالث	657.752.297.000
	مجموع الفرع الأول	764.052.396.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة لوزيرة التربية الوطنية.....	**764.052.396.000**

ب- توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016.

مرسوم تنفيذي رقم 16-36 مؤرّخ في 14 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 24 يناير سنة 2016، يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن قانون المالية لسنة 2016،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : توزع الاعتمادات المقدر مبلغها بثلاثمائة واثني عشر مليارا ومائة وخمسة وأربعين مليونا وتسعمائة وثمانية وتسعين ألف دينار (312.145.998.000 دج) والمخصصة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016، طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يكلف وزير المالية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 14 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 24 يناير سنة 2016.

عبد المالك سلال

الجدول الملحق

الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2016
من ميزانية التسيير والموزعة بالترتيب في كل باب

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	الفرع الأول	
	الإدارة المركزية	
	الفرع الجزئي الأول	
	المصالح المركزية	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الأول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
31 - 01	الإدارة المركزية - الراتب الرئيسي للنشاط.....	245.000.000
31 - 02	الإدارة المركزية - التعويضات و المنح المختلفة.....	260.944.000
31 - 03	الإدارة المركزية - المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي.....	37.080.000
	مجموع القسم الأول	543.024.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة (دج)
	القسم الثاني **الموظفون – المعاشات والمنح**	
32 - 01	الإدارة المركزية – ربوع حوادث العمل	1.000.000
	مجموع القسم الثاني	1.000.000
	القسم الثالث **الموظفون – التكاليف الاجتماعية**	
33 - 01	الإدارة المركزية – المنح العائلية	3.724.000
33 - 02	الإدارة المركزية – المنح الاختيارية	150.000
33 - 03	الإدارة المركزية – الضمان الاجتماعي	128.936.000
33 - 04	الإدارة المركزية – المساهمة في الخدمات الاجتماعية	13.473.000
	مجموع القسم الثالث	146.283.000
	القسم الرابع **الأدوات وتسيير المصالح**	
34 - 01	الإدارة المركزية – تسديد النفقات	51.217.000
34 - 02	الإدارة المركزية – الأدوات والأثاث	7.841.000
34 - 03	الإدارة المركزية – اللوازم	15.295.000
34 - 04	الإدارة المركزية – التكاليف الملحقة	50.000.000
34 - 05	الإدارة المركزية – الأليسة	700.000
34 - 90	الإدارة المركزية – حظيرة السيارات	4.469.000
34 - 92	الإدارة المركزية – الإيجار	1.150.000
34 - 97	الإدارة المركزية – النفقات القضائية – نفقات الخبرة – التعويضات المترتبة على الدولة	15.000
	مجموع القسم الرابع	130.687.000
	القسم الخامس **أشغال الصيانة**	
35 - 01	الإدارة المركزية – صيانة المباني	18.000.000
	مجموع القسم الخامس	18.000.000
	القسم السادس **إعانات التسيير**	
36 - 01	إعانة لجامعة التكوين المتواصل	1.394.850.000
36 - 02	إعانة للديوان الوطني للخدمات الجامعية	105.544.158.000
36 - 03	إعانة للوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة	93.889.000
36 - 04	إعانة للوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجية	111.027.000
36 - 05	إعانات للجامعات	176.798.660.000
36 - 06	إعانات للمراكز الجامعية	5.564.245.000
36 - 07	إعانات للمدارس الكبرى	15.381.117.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
36 - 08	إعانة للوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية	38.719.000
36 - 09	إعانة للوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجية وعلوم الزراعة والتغذية	47.907.000
36 - 10	إعانة للوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة	42.816.000
	مجموع القسم السادس	305.017.388.000
	القسم السابع **النفقات المختلفة**	
37 - 01	الإدارة المركزية – المؤتمرات و الملتقيات	35.800.000
37 - 05	الإدارة المركزية – مصاريف إنجاز وطباعة الشهادات الجامعية	20.000.000
37 - 07	الإدارة المركزية – مصاريف سير اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي	5.000.000
37 - 08	الإدارة المركزية – المساهمة في برنامج دعم السياسة القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر	301.300.000
	مجموع القسم السابع	362.100.000
	مجموع العنوان الثالث	306.218.482.000
	العنوان الرابع **التدخلات العمومية** **القسم الثالث** **النشاط التربوي والثقافي**	
43 - 02	المساهمة في تعميم النشاطات العلمية	600.000
43 - 03	تشجيع الجمعيات الطلابية	12.000.000
43 - 04	الإدارة المركزية – المنح – تعويضات التدريب – نفقات التكوين	300.000.000
	مجموع القسم الثالث	312.600.000
	القسم الرابع **النشاط الاقتصادي – التشجيعات والتدخلات**	
44 - 01	المساهمة في تكاليف ديوان المطبوعات الجامعية	35.910.000
44 - 02	مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية	238.704.000
44 - 03	مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق الجرداء	420.633.000
44 - 04	مركز البحث العلمي والتقني في تطوير اللغة العربية	246.201.000
44 - 05	مركز البحث العلمي والتقني في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية	273.104.000
44 - 06	مركز البحث العلمي والتقني في التحليل الفيزيائي والكيميائي	413.856.000
44 - 07	الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية	34.200.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
44 - 09	مركز البحث في البيوتكنولوجيا.....	235.525.000
44 - 10	مركز تنمية التكنولوجيا المتقدمة.....	758.201.000
44 - 11	مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية.....	270.608.000
44 - 12	مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني.....	453.832.000
44 - 13	مركز تطوير الطاقات المتجددة.....	1.334.490.000
44 - 14	مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية.....	596.314.000
44 - 15	مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة.....	100.000.000
	مجموع القسم الرابع	5.411.578.000
	مجموع العنوان الرابع	5.724.178.000
	مجموع الفرع الجزئي الأول	311.942.660.000
	مجموع الفرع الأول	311.942.660.000
	الفرع الثاني	
	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي	
	الفرع الجزئي الأول	
	المصالح المركزية	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الأول	
	الموظفون – مرتبات العمل	
31 - 01	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي – الراتب الرئيسي للنشاط.....	49.500.000
31 - 02	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي – التعويضات والمنح المختلفة.....	63.414.000
31 - 03	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي – المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي.....	8.560.000
	مجموع القسم الأول	121.474.000
	القسم الثالث	
	الموظفون – التكاليف الاجتماعية	
33 - 01	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي – المنح العائلية.....	500.000
33 - 02	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي – المنح الاختيارية.....	20.000
33 - 03	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي– الضمان الاجتماعي.....	28.849.000
33 - 04	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي– المساهمة في الخدمات الاجتماعية.....	3.280.000
	مجموع القسم الثالث	32.649.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	القسم الرابع	
	الأدوات وتسيير المصالح	
34 - 01	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - تسديد النفقات	7.905.000
34 - 02	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - الأدوات والأثاث	1.470.000
34 - 03	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - اللوازم	2.200.000
34 - 04	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - التكاليف الملحقة	4.000.000
34 - 05	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - الألبسة	100.000
34 - 90	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - حظيرة السيارات	980.000
34 - 92	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - الإيجار	50.000
34 - 97	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - النفقات القضائية - نفقات الخبرة - التعويضات المترتبة على الدولة	10.000
	مجموع القسم الرابع	16.715.000
	القسم الخامس	
	أشغال الصيانة	
35 - 01	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - صيانة المباني	4.500.000
	مجموع القسم الخامس	4.500.000
	القسم السابع	
	النفقات المختلفة	
37 - 01	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - المؤتمرات والملتقيات	8.000.000
37 - 04	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - مصاريف تقويم مشاريع البحث	8.000.000
37 - 07	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - مصاريف سير المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي	10.000.000
	مجموع القسم السابع	26.000.000
	مجموع العنوان الثالث	201.338.000
	العنوان الرابع	
	التدخلات العمومية	
	القسم الثالث	
	النشاط التربوي والثقافي	
43 - 04	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - المنح - نفقات التدريب - نفقات التكوين	2.000.000
	مجموع القسم الثالث	2.000.000
	مجموع العنوان الرابع	2.000.000
	مجموع الفرع الجزئي الأول	203.338.000
	مجموع الفرع الثاني	203.338.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي	**312.145.998.000**

ج- توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التكوين والتعليم المهنيين من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016.

مرسوم تنفيذي رقم 16-37 مؤرّخ في 14 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 24 يناير سنة 2016، يتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التكوين والتعليم المهنيين من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن قانون المالية لسنة 2016،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : توزع الاعتمادات المقدر مبلغها بخمسين مليارا وثلاثمائة وتسعة وسبعين مليونا ومائتين وثلاثة وستين ألف دينار (50.379.263.000 دج) والمخصصة لوزير التكوين والتعليم المهنيين من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2016، طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يكلف وزير المالية ووزير التكوين والتعليم المهنيين، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 14 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 24 يناير سنة 2016.

عبد المالك سلال

الجدول الملحق

الاعتمادات المخصصة لوزير التكوين والتعليم المهنيين لسنة 2016
من ميزانية التسيير والموزعة بالترتيب في كل باب

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	الفرع الأول	
	فرع وحيد	
	الفرع الجزئي الأول	
	المصالح المركزية	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الأول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
31 - 01	الإدارة المركزية - الراتب الرئيسي للنشاط.....	139.000.000
31 - 02	الإدارة المركزية - التعويضات والمنح المختلفة.....	147.704.000
31 - 03	الإدارة المركزية - المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي.....	25.500.000
	مجموع القسم الأول	312.204.000
	القسم الثاني	
	الموظفون - المعاشات والمنح	
32 - 01	الإدارة المركزية - ريوع حوادث العمل	470.000
	مجموع القسم الثاني	470.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	القسم الثالث **الموظفون – التكاليف الاجتماعية**	
33 - 01	الإدارة المركزية – المنح العائلية	2.000.000
33 - 02	الإدارة المركزية – المنح الاختيارية	100.000
33 - 03	الإدارة المركزية – الضمان الاجتماعي	71.676.000
33 - 05	الإدارة المركزية – المساهمة في الخدمات الاجتماعية	9.119.000
	مجموع القسم الثالث	82.895.000
	القسم الرابع **الأدوات وتسيير المصالح**	
34 - 01	الإدارة المركزية – تسديد النفقات	35.000.000
34 - 02	الإدارة المركزية – الأدوات والأثاث	3.600.000
34 - 03	الإدارة المركزية – اللوازم	5.000.000
34 - 04	الإدارة المركزية – التكاليف الملحقة	14.644.000
34 - 05	الإدارة المركزية – الألبسة	209.000
34 - 90	الإدارة المركزية – حظيرة السيارات	3.050.000
34 - 97	الإدارة المركزية – النفقات القضائية – نفقات الخبرة – التعويضات المترتبة على الدولة	70.000
	مجموع القسم الرابع	61.573.000
	القسم الخامس **أشغال الصيانة**	
35 - 01	الإدارة المركزية – صيانة المباني	3.800.000
	مجموع القسم الخامس	3.800.000
	القسم السادس **إعانات التسيير**	
36 - 01	إعانة للمعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين	157.181.000
36 - 02	إعانات لمعاهد التكوين والتعليم المهنيين	803.230.000
36 - 03	إعانات لمراكز التكوين المهني والتمهين	36.185.930.000
36 - 05	إعانات للمعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني	10.209.776.000
36 - 06	إعانة للمؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية في التكوين والتعليم المهنيين	106.771.000
36 - 07	إعانات لمعاهد التعليم المهني	347.248.000
	مجموع القسم السادس	47.810.136.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	القسم السابع **النفقات المختلفة**	
37 - 02	الإدارة المركزية – نفقات الدراسات والتحريات	1.000.000
37 - 03	الإدارة المركزية – المؤتمرات والملتقيات.....	17.136.000
37 - 05	الإدارة المركزية – نفقات تسيير مجلس الشراكة للتكوين والتعليم المهنيين.....	10.000.000
37 - 06	الإدارة المركزية – نفقات متعلقة بتحضير دخول التكوين والتعليم المهنيين.....	8.500.000
37 - 08	الإدارة المركزية – نفقات طبع الشهادات.....	5.000.000
	مجموع القسم السابع	41.636.000
	مجموع العنوان الثالث	48.312.714.000
	العنوان الرابع **التدخلات العمومية** **القسم الثالث** **النشاط التربوي والثقافي**	
43 - 01	الإدارة المركزية – المنح – تعويضات التدريب – نفقات التكوين.....	9.000.000
	مجموع القسم الثالث	9.000.000
	القسم الرابع **النشاط الاقتصادي – التشجيعات والتدخلات**	
44 - 02	المساهمة في المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد.....	11.520.000
44 - 03	المساهمة في الديوان الوطني لتطوير التكوين المتواصل وترقيته.....	5.400.000
	مجموع القسم الرابع	16.920.000
	مجموع العنوان الرابع	25.920.000
	مجموع الفرع الجزئي الأول	48.338.634.000
	الفرع الجزئي الثاني **المصالح اللامركزية التابعة للدولة** **العنوان الثالث** **وسائل المصالح** **القسم الأول** **الموظفون – مرتبات العمل**	
31 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الراتب الرئيسي للنشاط.....	580.000.000
31 - 12	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – التعويضات والمنح المختلفة.....	631.793.000
31 - 13	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي...	146.533.000
	مجموع القسم الأول	1.358.326.000

الجدول الملحق (تابع)

رقم الأبواب	العناويـــن	الاعتمادات المخصصة (دج)
	القسم الثاني **الموظفون – المعاشات والمنح**	
32 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – ريوع حوادث العمل.....	63.000
32 - 12	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – معاش الخدمة والأضرار الجسدية..	2.400.000
	مجموع القسم الثاني	2.463.000
	القسم الثالث **الموظفون – التكاليف الاجتماعية**	
33 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – المنح العائلية.....	26.000.000
33 - 13	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الضمان الاجتماعي.....	302.948.000
33 - 14	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – المساهمة في الخدمات الاجتماعية..	38.500.000
	مجموع القسم الثالث	367.448.000
	القسم الرابع **الأدوات وتسيير المصالح**	
34 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – تسديد النفقات.....	48.327.000
34 - 12	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الأدوات والأثاث.....	4.185.000
34 - 13	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – اللوازم.....	6.379.000
34 - 14	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – التكاليف الملحقة.....	33.345.000
34 - 15	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الألبسة.....	1.155.000
34 - 91	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – حظيرة السيارات.....	13.489.000
34 - 93	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الإيجار	400.000
34 - 98	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – النفقات القضائية – نفقات الخبرة – التعويضات المترتبة على الدولة.....	300.000
	مجموع القسم الرابع	107.580.000
	القسم الخامس **أشغال الصيانة**	
35 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – صيانة المباني	9.812.000
	مجموع القسم الخامس	9.812.000
	القسم السابع **النفقات المختلفة**	
37 - 13	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – نفقات تسيير اللّجان الولائية للشراكة.....	30.000.000
37 - 14	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – نفقات متعلقة بتحضير دخول التكوين والتعليم المهنيين.....	30.000.000
37 - 15	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – نفقات متعلقة بالاشتراك في الإنترنيت للهياكل والمؤسسات.....	135.000.000
	مجموع القسم السابع	195.000.000
	مجموع العنوان الثالث	2.040.629.000
	مجموع الفرع الجزئي الثاني	2.040.629.000
	مجموع الفرع الأول	50.379.263.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة لوزير التكوين والتعليم المهنيين....	50.379.263.000

الملحق رقم 4-3: تقدير النموذج الأول.

Vector Autoregression Estimates
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	IDH	DED	DSA	DREV
IDH(-1)	0.052308	0.048700	0.001730	-0.043866
	(0.21468)	(0.06854)	(0.03716)	(0.06627)
	[0.24365]	[0.71053]	[0.04656]	[-0.66190]
IDH(-2)	-0.305707	0.046675	-0.003982	-0.110856
	(0.18672)	(0.05961)	(0.03232)	(0.05764)
	[-1.63729]	[0.78298]	[-0.12319]	[-1.92323]
DED(-1)	1.183579	-0.111749	-0.133578	-0.079777
	(0.75285)	(0.24036)	(0.13033)	(0.23241)
	[1.57214]	[-0.46492]	[-1.02493]	[-0.34326]
DED(-2)	0.649960	0.045850	0.163972	-0.279075
	(0.68805)	(0.21967)	(0.11911)	(0.21241)
	[0.94464]	[0.20872]	[1.37662]	[-1.31388]
DSA(-1)	2.003041	-0.065789	0.581067	-0.413939
	(1.09887)	(0.35083)	(0.19023)	(0.33923)
	[1.82282]	[-0.18752]	[3.05452]	[-1.22024]
DSA(-2)	-1.717149	-0.500135	0.366378	-0.279752
	(1.04114)	(0.33241)	(0.18024)	(0.32141)
	[-1.64929]	[-1.50459]	[2.03274]	[-0.87039]
DREV(-1)	-0.833783	-0.224882	-0.024593	-0.071653
	(0.73397)	(0.23433)	(0.12706)	(0.22658)
	[-1.13599]	[-0.95967]	[-0.19355]	[-0.31624]
DREV(-2)	1.125396	-0.157241	0.103541	0.105200
	(0.65685)	(0.20971)	(0.11371)	(0.20277)
	[1.71333]	[-0.74980]	[0.91056]	[0.51881]
C	-0.437513	0.278806	-0.004131	0.139026
	(0.27749)	(0.08859)	(0.04804)	(0.08566)
	[-1.57667]	[3.14700]	[-0.08599]	[1.62293]
R-squared	0.638236	0.480588	0.652123	0.618771
Adj. R-squared	0.431514	0.183781	0.453336	0.400926
Sum sq. resids	0.043808	0.004465	0.001313	0.004175
S.E. equation	0.055939	0.017860	0.009684	0.017269
F-statistic	3.087407	1.619193	3.280509	2.840415
Log likelihood	39.39384	65.65341	79.73109	66.42716
Akaike AIC	-2.642943	-4.926383	-6.150529	-4.993666
Schwarz SC	-2.198619	-4.482060	-5.706206	-4.549342
Mean dependent	0.014761	0.231396	0.055257	0.013886
S.D. dependent	0.074191	0.019768	0.013098	0.022311

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.23E-14
Determinant resid covariance	3.06E-15
Log likelihood	253.7762
Akaike information criterion	-18.93706
Schwarz criterion	-17.15977

الملحق رقم 4-4: اختبار استقرارية نموذج VAR الأول (قيم المعاملات).

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DED DSA IDH DREV
Exogenous variables: C

Root	Modulus
0.920450	0.920450
0.621432	0.621432
-0.342367 - 0.487796i	0.595953
-0.342367 + 0.487796i	0.595953
-0.392395 - 0.261817i	0.471723
-0.392395 + 0.261817i	0.471723
0.188807 - 0.302883i	0.356912
0.188807 + 0.302883i	0.356912

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

الملحق رقم 4-5: اختبار العلاقة السببية للنموذج الأول.

Pairwise Granger Causality Tests
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DSA does not Granger Cause DED	23	0.49125	0.6198
DED does not Granger Cause DSA		1.96718	0.1688
IDH does not Granger Cause DED	23	0.42387	0.6609
DED does not Granger Cause IDH		5.50705	0.0136
DREV does not Granger Cause DED	23	0.58032	0.5699
DED does not Granger Cause DREV		1.30979	0.2944
IDH does not Granger Cause DSA	23	0.04732	0.9539
DSA does not Granger Cause IDH		6.67856	0.0068
DREV does not Granger Cause DSA	23	0.62536	0.5463
DSA does not Granger Cause DREV		0.30057	0.7440
DREV does not Granger Cause IDH	23	2.14048	0.1466
IDH does not Granger Cause DREV		4.46494	0.0266

الملحق رقم 4-6: تحليل التباين.

Variance Decomposition of DED:

Period	S.E.	DED	DSA	IDH	DREV
1	0.017860	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.018470	94.47232	0.090768	1.294791	4.142120
3	0.019332	89.07880	2.511815	2.832681	5.576699
4	0.019700	89.17447	2.419329	3.018801	5.387404
5	0.019887	87.73558	3.465788	3.157148	5.641487
6	0.020046	87.00062	4.250778	3.157555	5.591043
7	0.020165	86.11180	5.121654	3.165651	5.600891
8	0.020280	85.21675	6.027965	3.152582	5.602703
9	0.020374	84.49785	6.781445	3.137093	5.583616

10	0.020458	83.83872	7.465865	3.122578	5.572838

Variance Decomposition of DSA:

Period	S.E.	DED	DSA	IDH	DREV
1	0.009684	0.677081	99.32292	0.000000	0.000000
2	0.011553	6.776694	93.09527	0.001411	0.126623
3	0.013827	5.991304	91.80647	0.023120	2.179106
4	0.015171	5.442531	92.53715	0.040724	1.979594
5	0.016072	4.962211	92.82130	0.121290	2.095198
6	0.016867	4.553165	93.02611	0.150088	2.270636
7	0.017468	4.404216	93.15939	0.171313	2.265085
8	0.017966	4.243529	93.23073	0.200215	2.325525
9	0.018378	4.126099	93.29054	0.216049	2.367313
10	0.018716	4.048986	93.33216	0.230688	2.388165

Variance Decomposition of IDH:

Period	S.E.	DED	DSA	IDH	DREV
1	0.055939	10.26408	3.807098	85.92882	0.000000
2	0.063006	15.97441	11.36583	67.76655	4.893210
3	0.065455	15.63878	10.65749	64.71905	8.984684
4	0.066297	16.70507	10.88843	63.64513	8.761375
5	0.066848	16.94026	11.02510	62.60217	9.432472
6	0.067100	16.89517	11.57344	62.13596	9.395431
7	0.067206	16.95640	11.69063	61.98206	9.370913
8	0.067332	16.90825	11.93450	61.75091	9.406341
9	0.067422	16.89734	12.13665	61.58488	9.381119
10	0.067485	16.87286	12.27968	61.47497	9.372486

Variance Decomposition of DREV:

Period	S.E.	DED	DSA	IDH	DREV
1	0.017269	3.751486	1.361137	1.189841	93.69754
2	0.018201	4.734691	7.663107	2.823789	84.77841
3	0.021093	10.76278	15.00107	9.184801	65.05135
4	0.022041	10.39896	21.32751	8.428846	59.84469
5	0.022522	11.39779	22.79946	8.105101	57.69764
6	0.022818	11.39641	24.41128	7.977974	56.21434
7	0.022930	11.28934	25.14289	7.900091	55.66768
8	0.023035	11.24842	25.70679	7.828646	55.21614
9	0.023111	11.17437	26.19210	7.777919	54.85561
10	0.023163	11.12668	26.51380	7.744448	54.61507

Cholesky Ordering: DED DSA IDH DREV

الملحق رقم 4-7: تقدير نموذج VAR الثاني

Vector Autoregression Estimates
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DSANTE	DSA	DEDECATION2	DED	DREV
DSANTE(-1)	0.748702	-0.223032	-0.340807	0.144521	-0.028347
	(0.26369)	(0.19776)	(0.53695)	(0.39091)	(0.45386)
	[2.83933]	[-1.12782]	[-0.63471]	[0.36970]	[-0.06246]

DSANTE(-2)	0.171763	0.097553	0.172972	-0.171508	0.087588
	(0.27521)	(0.20640)	(0.56041)	(0.40800)	(0.47370)
	[0.62411]	[0.47265]	[0.30865]	[-0.42036]	[0.18490]
DSA(-1)	0.335269	0.433284	0.017817	-0.165406	-0.313632
	(0.28804)	(0.21602)	(0.58653)	(0.42701)	(0.49578)
	[1.16397]	[2.00579]	[0.03038]	[-0.38736]	[-0.63261]
DSA(-2)	0.189256	0.352041	-0.561102	-0.352382	-0.421797
	(0.22000)	(0.16499)	(0.44799)	(0.32615)	(0.37867)
	[0.86024]	[2.13368]	[-1.25248]	[-1.08043]	[-1.11389]
DEDECATION2(-1)	0.162476	0.105237	0.327230	0.222043	-0.054629
	(0.17036)	(0.12776)	(0.34690)	(0.25255)	(0.29322)
	[0.95374]	[0.82371]	[0.94331]	[0.87920]	[-0.18631]
DEDECATION2(-2)	-0.482944	0.007331	-0.334592	0.063435	0.049689
	(0.14236)	(0.10676)	(0.28989)	(0.21105)	(0.24503)
	[-3.39242]	[0.06866]	[-1.15422]	[0.30058]	[0.20278]
DED(-1)	-0.070762	-0.128288	-0.411166	0.019430	-0.214528
	(0.17570)	(0.13177)	(0.35778)	(0.26047)	(0.30242)
	[-0.40274]	[-0.97359]	[-1.14922]	[0.07460]	[-0.70938]
DED(-2)	0.008106	0.153502	-0.197226	0.271982	-0.411823
	(0.14730)	(0.11047)	(0.29995)	(0.21837)	(0.25353)
	[0.05503]	[1.38956]	[-0.65754]	[1.24551]	[-1.62433]
DREV(-1)	-0.091103	-0.054136	0.103010	-0.155581	-0.007470
	(0.15346)	(0.11509)	(0.31248)	(0.22750)	(0.26413)
	[-0.59367]	[-0.47040]	[0.32965]	[-0.68388]	[-0.02828]
DREV(-2)	-0.140198	0.000459	-0.435011	-0.109940	0.050645
	(0.15974)	(0.11980)	(0.32528)	(0.23681)	(0.27495)
	[-0.87766]	[0.00383]	[-1.33735]	[-0.46425]	[0.18420]
C	-0.004285	0.007528	0.198391	0.186929	0.200355
	(0.05864)	(0.04398)	(0.11941)	(0.08693)	(0.10093)
	[-0.07308]	[0.17118]	[1.66149]	[2.15032]	[1.98509]
R-squared	0.926463	0.733536	0.420481	0.542921	0.516300
Adj. R-squared	0.865182	0.511482	-0.062452	0.162021	0.113216
Sum sq. resids	0.001788	0.001006	0.007414	0.003930	0.005297
S.E. equation	0.012207	0.009154	0.024856	0.018096	0.021010
F-statistic	15.11831	3.303415	0.870682	1.425365	1.280875
Log likelihood	76.17901	82.79709	59.82305	67.12358	63.68941
Akaike AIC	-5.667740	-6.243225	-4.245483	-4.880311	-4.581688
Schwarz SC	-5.124677	-5.700163	-3.702420	-4.337249	-4.038625
Mean dependent	0.019704	0.055257	0.019765	0.231396	0.013886
S.D. dependent	0.033245	0.013098	0.024115	0.019768	0.022311

Determinant resid covariance (dof adj.)	3.20E-19
Determinant resid covariance	1.24E-20
Log likelihood	363.9861
Akaike information criterion	-26.86836
Schwarz criterion	-24.15305

الملحق رقم 4-8: اختبار استقرارية نموذج VAR الثاني (قيم المعاملات).

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DSANTE DSA DEDECATION2 DED DREV
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2

Root	Modulus
0.900404 - 0.259278i	0.936991
0.900404 + 0.259278i	0.936991
0.744558	0.744558
0.078441 - 0.696758i	0.701159
0.078441 + 0.696758i	0.701159
-0.459336 - 0.258038i	0.526853
-0.459336 + 0.258038i	0.526853
-0.516901	0.516901
0.127251 - 0.238927i	0.270701
0.127251 + 0.238927i	0.270701

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

الملحق رقم 4-9: اختبار العلاقة السببية للنموذج الأول.

أ- P=2

Pairwise Granger Causality Tests
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DSA does not Granger Cause DSANTE	23	0.19951	0.8209
DSANTE does not Granger Cause DSA		2.11941	0.1491
DEDECATION2 does not Granger Cause DSANTE	23	7.82070	0.0036
DSANTE does not Granger Cause DEDECATION2		0.56090	0.5804
DED does not Granger Cause DSANTE	23	1.98912	0.1658
DSANTE does not Granger Cause DED		1.33077	0.2891
DREV does not Granger Cause DSANTE	23	1.59589	0.2301
DSANTE does not Granger Cause DREV		0.50739	0.6104
DEDECATION2 does not Granger Cause DSA	23	0.33452	0.7200
DSA does not Granger Cause DEDECATION2		0.07249	0.9303
DED does not Granger Cause DSA	23	1.96718	0.1688
DSA does not Granger Cause DED		0.49125	0.6198
DREV does not Granger Cause DSA	23	0.62536	0.5463
DSA does not Granger Cause DREV		0.30057	0.7440
DED does not Granger Cause DEDECATION2	23	0.98403	0.3930
DEDECATION2 does not Granger Cause DED		2.37095	0.1219
DREV does not Granger Cause DEDECATION2	23	0.77413	0.4759
DEDECATION2 does not Granger Cause DREV		0.18205	0.8351
DREV does not Granger Cause DED	23	0.58032	0.5699
DED does not Granger Cause DREV		1.30979	0.2944

ب- P=5

Pairwise Granger Causality Tests
Lags: 5

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DSA does not Granger Cause DSANTE	20	0.35787	0.8649
DSANTE does not Granger Cause DSA		7.67863	0.0046
DEDECATION2 does not Granger Cause DSANTE	20	19.0074	0.0002
DSANTE does not Granger Cause DEDECATION2		0.87769	0.5327
DED does not Granger Cause DSANTE	20	2.66164	0.0958
DSANTE does not Granger Cause DED		0.39187	0.8426
DREV does not Granger Cause DSANTE	20	1.84955	0.1992
DSANTE does not Granger Cause DREV		0.84258	0.5521
DEDECATION2 does not Granger Cause DSA	20	2.47858	0.1120
DSA does not Granger Cause DEDECATION2		3.69560	0.0428
DED does not Granger Cause DSA	20	1.92245	0.1858
DSA does not Granger Cause DED		1.54609	0.2683
DREV does not Granger Cause DSA	20	1.54058	0.2698
DSA does not Granger Cause DREV		1.05399	0.4440
DED does not Granger Cause DEDECATION2	20	1.03634	0.4522
DEDECATION2 does not Granger Cause DED		0.46558	0.7930
DREV does not Granger Cause DEDECATION2	20	0.31871	0.8896
DEDECATION2 does not Granger Cause DREV		0.05269	0.9976
DREV does not Granger Cause DED	20	0.46254	0.7951
DED does not Granger Cause DREV		0.16147	0.9707

الملحق رقم 4-10: تقدير النموذج الثالث للدراسة

أ- تقدير النموذج ذو P=10.

Dependent Variable: HDI
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 2000 2014
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.577651	0.076524	7.548614	0.0048
G(-1)	0.460002	0.083184	5.529946	0.0117
G(-2)	0.461515	0.085264	5.412766	0.0124
G(-3)	0.470347	0.082854	5.676835	0.0108
G(-4)	0.272961	0.091621	2.979236	0.0586
G(-5)	0.182662	0.091825	1.989250	0.1408
G(-6)	0.168192	0.078633	2.138942	0.1220
G(-7)	0.226336	0.080822	2.800444	0.0678
G(-8)	0.024643	0.031064	0.793283	0.4856
G(-9)	-0.014961	0.032349	-0.462479	0.6752
G(-10)	-0.023740	0.032272	-0.735624	0.5153

C	0.707865	0.002090	338.6481	0.0000

R-squared	0.984144	Mean dependent var	0.711200
Adjusted R-squared	0.926004	S.D. dependent var	0.024869
S.E. of regression	0.006765	Akaike info criterion	-7.163592
Sum squared resid	0.000137	Schwarz criterion	-6.597152
Log likelihood	65.72694	Hannan-Quinn criter.	-7.169626
F-statistic	16.92729	Durbin-Watson stat	2.023006
Prob(F-statistic)	0.019793		

ب – تقدير النموذج ذو P=3.

Dependent Variable: HDI
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.347735	0.123793	2.808999	0.0121
G(-1)	0.123736	0.052726	2.346766	0.0313
G(-2)	0.119132	0.052905	2.251824	0.0378
G(-3)	0.123054	0.051319	2.397849	0.0282
C	0.705096	0.003983	177.0374	0.0000

R-squared	0.642377	Mean dependent var	0.711182
Adjusted R-squared	0.558230	S.D. dependent var	0.026647
S.E. of regression	0.017711	Akaike info criterion	-5.032533
Sum squared resid	0.005333	Schwarz criterion	-4.784569
Log likelihood	60.35787	Hannan-Quinn criter.	-4.974121
F-statistic	7.634021	Durbin-Watson stat	0.756893
Prob(F-statistic)	0.001034		

ج – اختبار استقرارية الأخطاء.

Null Hypothesis: RESID has a unit root
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-3.190263
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

الملخص

في هذا البحث تم القيام بدراسة تحليلية وقياسية لأثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2014)، ففي مستهل هذا العمل تم التطرق إلى الإطار النظري للنفقات العامة والتنمية البشرية، كما تم إبراز علاقة الربط والصلة ما بين الإنفاق العام والتنمية البشرية. ومن خلال المعطيات الإحصائية تم تتبع تطور الإنفاق العام والوقوف على واقع التنمية البشرية في الجزائر.

بغية الوصول إلى نتائج تطبيقية تم استخدام نماذج الإنحدار ذات المتجه والنماذج ذات المتغيرات المتأخرة زمنيا فتوصلة الدراسة إلى أن هناك تأثير للنفقات العامة على التنمية البشرية يظهره تطور مؤشرها ومؤشرات مكوناتها الأساسية ويكون هذا الأثر في الغالب من متوسط إلى بعيد المدى وضعيف بالنسبة لمؤشر التعليم.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، اقتصاديات التنمية البشرية، مؤشرات عدم العدالة، نماذج VAR**، النماذج ذات المتغيرات المتأخرة زمنياً.**

Résumé :

Dans ce travail de recherche, nous avons entrepris une étude analytique et économétrique de l'impact des dépenses publiques sur le développement humain en Algérie durant la période 1990-2014. Au début de ce travail, le cadre théorique et la revue de littérature sur les dépenses publiques et le développement humain ont été discutés. Dans un premier temps, le travail de recherche souligne la relation entre les dépenses publiques et le développement humain. Dans un second temps et à travers des données statistiques, le développement des dépenses publiques et le statut du développement humain en Algérie a été mentionné.

Dans un souci d'obtenir des résultats pratiques, les coefficients de régression du vecteur et des modèles avec des variables décalées dans le temps ont été utilisés. L'étude a montré qu'il y a un effet des dépenses publiques sur le développement humain qui se reflète dans le développement de son indice et des indicateurs de ses composantes de base. Cet effet est généralement moyen à long terme et faible pour l'indice de l'éducation.

Mots clés: Dépenses publiques, Économie du développement humain, Indicateurs d'injustice, La modélisation VAR, Les modèles à décalages temporels.

Abstract:

In this research, we have done an analytical and econometric study of the impact of public expenditure on human development in Algeria during the period 1990-2014. At the beginning of this work, the theoretical framework and literature revue of public expenditures and human development wasdiscussed. In first step, the research point out the relation between public spending and development Humanity. In the second step and through statistical data, the development of public expenditure and the status of human development in Algeria have been monitored.

In order to arrive at practical results, the regression coefficients of vector and models with lagged variables in time were used. The study found that there is an effect of public expenditure on human development, which is reflected in the development of its index and indicators of its basic components. This effect is usually medium to long term and low for the education index.

key words : Public expenditure, Human Development Economics, Indicators of Injustice, VAR models, DISTRIBUTED-LAG MODELS.